من كتب الفقير عثمان بن
حسن الدين
الرومي

نحو

من عطيات الرب القدير الى عبد الفقير
محمد طول الله عمره عفي عنهم

استصحبه العبد الفقير الى الغني القدير المعبود
فخر الدين بن [illegible] بن
عفي عنهم

فهرس شرح الكافية للعلامة الرضي

الكلمة ١ — الكلام ٣ — الاسم ٤ — المعرب ٦ — الاعراب ٨ — العامل ١١ — المفرد المنصرف والجمع المكسر ١٢ — اعراب الاسماء الستة ١٣

المثنى ١٣ — اعراب كلا ١٥ — اعراب تقديري ١٦ — غير المنصرف ١٧ — جواز الصرف ١٨ — علل منع الصرف ١٩ — المرفوعات ٣٤

الفاعل ٣٤ — وجوب تقديمه ٣٥ — وجوب تأخيره ٣٦ — حذف الفعل ٣٦ — حذفهما معا ٣٧ — تنازع الفعلين ٣٧ — مفعول ما لم يسم فاعله ٤٠

المبتدأ والخبر ٤١ — كون المبتدأ نكرة ٤٣ — كون الخبر جملة ٤٤ — وجوب تقديم المبتدأ ٤٧ — وجوب تقديم الخبر ٤٨ — تعدد الخبر ودخول الفاء ٤٩ — حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا ٥٠

خبر ان واخواتها ٥٣ — خبر لا لنفي الجنس ٥٤ — اسم ما ولا المشبهتين بليس ٥٥ — المنصوبات ٥٥ — المفعول المطلق ٥٥ — المفعول به ٦٣

لام الاستغاثة ٦٦ — يحذف الفعل جوازا ووجوبا في ٦٤ — الاول سماعي ٦٤ — الثاني المنادى ٦٥ — توابع المنادى ٦٧ — الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير ٨١ — الرابع التحذير ٩١

ترخيم المنادى ٧٤ — المندوب ٧٦ — حذف المنادى ٨٠

المفعول فيه ٩٣ — المفعول له ٩٧ — المفعول معه ٩٩ — الحال ١٠١ — التمييز ١١٠ — المستثنى ١١٥ — اعراب سوى وسواء ١٢٨ — خبر كان واخواتها ١٣٠

اسم ان واخواتها ١٣٢ — المنصوب بلا التي لنفي الجنس ١٣٢ — في مثل لا حول ولا قوة خمسة اوجه ١٣٥ — خبر ما ولا المشبهتين بليس ١٣٨

المجرورات ١٤١ — المضاف اليه ١٤١ — الاضافة المعنوية ١٤٣ — الاضافة اللفظية ١٤٤ — الاسماء الستة المعتلة المضافة ١٥٤

التوابع ١٥٦ — النعت تابع ١٥٧ — المضمر لا يوصف ولا يوصف به ١٦٣ — العطف تابع ١٦٧ — التأكيد تابع ١٧٣ — البدل تابع ١٧٧ — عطف البيان ١٨٠

المبني ١٨١ — المضمرات ١٨١ — المختار في خبر كان الانفصال ١٩٠ — نون الوقاية ولحاقه بان واخواتها ١٩١ — ضمير الشان والقصة ١٩٤

اسماء الاشارة ١٩٥ — الحاق حرف التنبيه ١٩٧ — الموصول ١٩٨ — معاني ما الاسمية ٢٠٩ — اي واية [illegible] ٢١٠ — ماذا ٢١١ — اسماء الافعال ٢١٥

الاصوات ٢٢٣ — المركبات ٢٢٦ — حذف الواو في مثل خمسة عشر ٢٢٧ — الكنايات ٢٣٠ — الظروف المبنية ٢٣٥ — مباحث المعرفة ٢٤٩

العلم وهو على ثلثة ضرب ٢٥٠ — اسم ولقب وكنية ٢٥٤ — مباحث النكرة ٢٥٧ — منها اسماء العدد ٢٥٧ — عكس تأنيث ٢٥٨ — تمييز احد عشر ١٦١ — المذكر والمؤنث ٢٦٥

المثنى ٢٧٠ — المقصور ٢٧١ — المجموع ٢٧٢ — المصدر ٢٧٩ — اسم الفاعل ٢٨٢ — اسم المفعول ٢٨٤ — الصفة المشبهة ٢٨٤ — اسم التفضيل ٢٨٨

مباحث الفعل ٣٠٣ — الماضي ٣٠٤ — المضارع ٣٠٥ — نواصب المضارع ٣٠٧ — الحروف الناصبة للفعل باضمار أن مثل حتى وغيرها ٣١٢ — فعل ما لم يسم فاعله ٣٢٧ — المتعدي وغيره ٣٢١

جوازم المضارع مثل لما وغيرها ٣١٧ — كلم المجازات مثل ان الشرطية وغيرها والشرط والجزاء ٣١٨

افعال القلوب ٣٣٠ — وما يدخل على المبتدأ والخبر القول ٣٣٦ — الافعال الناقصة مثل كان وغيرها وتامتها ٣٣٢ — افعال المقاربة ٣٤٣

فعلا التعجب ٣٤٦ — افعال المدح والذم ٣٤٨ — مثل نعم وبئس — [illegible] ٣٥٢

الحروف الجارة ٣٥٣ — الحروف المشبهة بالفعل ٣٦٥ — دخول لام الابتداء ٣٧٠ — تخفيف ان المكسورة ٣٧٢ — الحروف العاطفة ٣٧٤

حروف التنبيه ٣٨٢ — حروف النداء ٣٨٣ — حروف الايجاب ٣٨٣ — حروف الزيادة ٣٨٤ — حرفا التفسير ٣٨٥

حروف المصدر ٣٨٥ — حروف التحضيض ٣٨٥ — حروف التوقع ٣٨٦ — حرفا الاستفهام ٣٨٦ — حروف الشرط ٣٨٧

حرف الردع ٤٠٢ — تاء التأنيث ٤٠٢ — التنوين ٤٠٣ — نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة ٤٠٣

من زيادات الشائع — هاء السكت ٤٠٦ — شين الكشكشة ٤٠٦ — حروف الانكار ٤٠٧ — حرف التذكر ٤٠٧

بعضهم عد [illegible] البقوس [illegible] الواو والفاء وثم وحتى واو ولكن ولا وبل ٥

يا كبيكج

كتاب الرضي في علم النحو

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1149

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو براغب
[illegible]

١٤٥٢

ثم تملكه العبد الفقير الى الله سبحانه
عبد الرحمن بن حسين المشتهر
بصالحي زاده [illegible]
عفى عنهما [illegible]
آمين

RAĞIP P.
Ka. N.
1342

بالكتاب

الله حسبي
استصحبه العبد الفقير الى الغني القدير
عطاء الله بن نوعي [illegible]
[illegible]

ثم استصحبه الفقير الى الله تعالى
محمد المدعو براغب
[illegible]

١٣٤١

انما اختص الاعراب بالحرف الاخير لوجهين الاول ان الاحوال العارضة للذات لا توجد الا بعد وجود الذات
واللفظ لا يوجد الا بعد وجود الحرف الاخير منه فوجب ان يكون العلامات على الاحوال المختلفة المعنوية لا يحصل الا بعد
تمام الكلمة والاعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في اواخر الكلمات بدليل انها موجودة
في المبنيات والاعراب غير موجود فيها بل الاعراب عبارة عن استحقاق لهذه الحركات بسبب العوامل
المحسوسة وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس والاعراب حالة معقولة لا محسوسة اذا قلنا في الحرف انه
انه متحرك او ساكن فهو مجاز لان الحركة والسكون من صفات الاجسام والحرف ليس بجسم بل المراد من حركة الحرف
صوت مخصوص يوجد عقيب التلفظ بالحرف والسكون عبارة عن ان يوجد الحرف من غير ان يعقبه ذلك الصوت
المخصوص المسمى بالحركة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم ◦ وبه التوفيق والاعانه

الحمد لله الذي جلت الاؤه عن ان تحاط بعد ◦ وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد ◦ تاهت في موامي معرفته سايلة الاوهام ◦ وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام ◦ كلما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته ◦ وجميع ما تنعقد عليه ضماير اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته ◦ وصلواته على خاتم انبيائه ◦ ومبلغ انبائه ◦ محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده ◦ وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده ◦ **وبعد** فقد طلب الي بعض من اعتنى بصلاح حاله ◦ واسعفه بما نسعه مقدرتي من مقترحات اماله ◦ تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغايص في هذا اللج ◦ والسالك لمثل هذا الفج ◦ من الفطنة الوقاده ◦ والبصيرة النقاده ◦ بذلا لسوله ◦ وتحقيقا لمأموله ◦ ثم اقتضى الحال بعد الشروع ◦ التجاوز عن الاصول الى الفروع ◦ فان جا مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه ◦ والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه ◦ والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل ◦ وهو حسبنا ونعم الوكيل **قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد** اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر قال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم تكلما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما عطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلنا اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا للمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان تخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجي واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها مما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات وتجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات ككلم ونحو من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تناقض لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجي في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثنا لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهنا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد

الكلم بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها او كسرها مع سكون اللام فيهما والكل عربي فصيح

استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس
لاينافض الوحدة اذلا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس
من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشي لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل
لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لايجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة
مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار
مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ به كما ذكرنا
الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يونث
ولا يثنى ولا يجمع ان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا
الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتا الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارطى وبرقع لفظه واحدة
وكذا ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيتين ان قيل هلا
استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي
الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نم ان المركب ليس بموضوع وبيانه
ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما
ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات
القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن
مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى
علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم
على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب الواضع اجزا الكلام ويحتاج
في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو
كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع افعال المضارعة جزء لفظ كل
واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية واليا على النسبة
وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تا التانيث في قايمة والتنوين
ولام التعريف والفا التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة
بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب
المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصله في الكلم المذكورة وكذلك الحركات
الاعرابيه ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزا الفعل في المضارع وغير الاسم
المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وموسوي ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر
لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث
في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد

الحروف

الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذا
كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو
رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل
والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطاريه مع الحرف الزايد ولا يصح ان يدعى ههنا
ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى
في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلمة اعتراض واردا الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب
فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلمة المذكورة
الجزان مسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول
الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قايم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض
له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تاتي من
الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى
كلام فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد
ونحو مررت بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشي
الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكر قسمة الشي الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان
وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما دخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان
وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجي
في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما في جاني زيد وعمرو او في كونهما
حكمين على شي نحو زيد قايم وقاعدا او في حصولهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل
لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى ان الكلمة احد الثلاثة دون
الباقيين بل ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف
فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف
لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف
ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم
ان لفظها اسم لدخول علامة الاسما كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن
ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانه لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار
عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول
هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد
ان اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم ان اريد به مجرد

اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا الاينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان
نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف
والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى
ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل
ماض في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول
الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك
مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد
وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشي الذي لا شعور به
اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدان
احدهما محكوم عليه بشي وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك
عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على
معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثه او لا الثاني الاسم
والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف
اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان مبتدا محذوف
الخبر اي دلالتها ثابته ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل
عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال
هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف
اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد
الازمنة الثلاثه او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثه
والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة
دايرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل
الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس
والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم
انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام
بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئيه ويعني بتضمنه الكلمتين
تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك مؤكد لدلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا
الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قايم او
اقام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد
قام او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل

بكلمة

المجهول مطلقا لا حكم عليه

امام

الكلام

انه

جزء الكلام

بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا
ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد
وزيد قايم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشاي نحو بعت وانت حر وفي
الطلبي نحو هل انت قايم وليتك او لعلك قايم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق
وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف
حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغايب
ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولتضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قايم وقولنا او
اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان
يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجي فيه مزيد بحث ان شا الله تعالى وقولنا على
ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع
في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجي في باب المصدر وكان على المصنف
ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب منه لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما
نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود
ما تركب منه لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف
اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب
القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزا فجزا الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف
الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي
سوا كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وساير ما ذكر من الجمل فيخرج
المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل
بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشاي كما ذكرنا واحترز بقوله
بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب
من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة
بين الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد
اجزا الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه
والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا
اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثه الاشيا اعني الاسم والفعل

مطلب الفرق بين الجملة والكلام

والحرف لايعد وسته اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا الى مسندا اليه والاسم مع الحرف لايكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لايكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا المعنى قوله ولايتاتى اى لايتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والبا في قوله بالاسناد للاستعانه اى تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اى مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثه لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه الذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قايم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي والحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصرى او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى

والاسم ح

الاسم

وحد

الاستفهام

الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسما الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتا تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتدا فمعنى من ومعنى لفظ الابتدا سوا الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتدا ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتدا نحو الابتدا خير من الانتها ولم يجز الاخبار عن من لان الابتدا الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشي باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شي ليدل على ان في ذلك الشي فايدة ما فاذا افرد عن ذلك الشي بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في نفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاني رجل طويل موجد لمعناه اى الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قايم بالاخر اذ الطول قايم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد شديد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا تخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتدا في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثه اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثه معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة

مطلب معنى الحرف

[illegible]

الثلاثه معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لايدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح
والغبوق والقيلولة والسري لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنه الثلاثه
اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان
كل واحد منهما باحد الازمنه معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا
اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او
الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسما الافعال
لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال
على احد الازمنه الثلاثه بالوضع ان قلنا انه حقيقه في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا
ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقه فيهما موضوع
لكل واحد منهما وهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثه معينا وكذا في الاستعمال والتباس
ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض
الانشا وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع سوا كان الانشا العارض لازما كما في عسى
او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال
اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الكاين فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض
وكذا المستقبل والحال و الاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان
من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى
ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثه كالغبور مثلا بمعنى كون الشي
في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثه بالحروف المرتبه لا بالوزن ومن
ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقا في
المكان او في الزمان قال تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنه الثلاثه لشهرتها
في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران
مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهوره
في المعنى المقصود فان قيل ان ضمير الغايب والاسما الموصولة وكاف التشبيه الاسمية
وكم الخبرية واسما الشرط واسما الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب
ان الضمير المذكور والاسما الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا ليفيد معناها
الذي هو الشي المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها الذي هو
الشي المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا
لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث

الوضع

الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عُدّا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما
يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان
معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنىً فيما بعدها بخلاف
رُب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها واما وجب القول بهذا في رُب
وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدّي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان
الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات
الاسما عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما حينئذ من حيث
المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه
وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون
الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزا واي
في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسَلم حد الاسم ويجوز الجواب
عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا
الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم ضربت ثم تضمن ايٌ معنى الاستفهام
والشرط فالمعنيان عارضان فيه وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسما الاستفهام
والشرط نحو من تضرب اي أمَن تضرب ومَن بمعنى ايٍّ في الاستفهام وكذا مَن تضرب
اضرب اي إن مَن تضرب فجميع اسما الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطيه والاستفهاميه
هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب
وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافه الفرق
بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة لا منعكسه والمراد بالاطراد
ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدا وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل
على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول
في الخاصة كلما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضيهما
فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما
لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقا النفي
والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود
موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كليه نحو كل دال على معنى في
نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد وكذا نحو كل ما دخله اللام
فهو اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام
الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجي في الموصولات

مطلب الفرق بين الحد والخاصة

وخلاف سائر اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم
لكونها موضوعه لتعيين الذات المدلول عليها مطابقه في نفس الذات والفعل لا يدل على الذات الا
ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا
صوت الحمار اليجدّعُ فليست اللام فيه للتعريف بل هي موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته اسم
المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا
ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه
واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع
والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامه الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة
اقسام احدها للتنكير نحو صهٍ ومهٍ ودجٍ وسيبويهٍ قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين
في نحو رجلٍ احمد وابرهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من
ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات
ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما
اختص تنوين التنكير بالاسما لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم
معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة
الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البنا وثالثها التعويض
عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكلٍ قائما وسيجي ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة
نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف حتى قوالهم ولا معنى له الا في
الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفاتٍ
ولو كانت للتنكير لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان
يقال هي في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لكن هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم
نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين التي في الواحد
في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شي من معاني
الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط
وليس فيها ايضا شي من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون
النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات
للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا فيها التي كانت
لمحض التانيث سقطت والتا فيه علامة لجمع المونث وفيما قاله نظر لان عرفات مونث وان
قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا
تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها

مطلب اقسام التنوين

قوله تمحضت للتمكن فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على انها ليست للتنكير اهـ

فتانيثها

فتانيثها لا ينقص عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين
للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع
النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف
للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقا
الكسر ويروى بيت امرء القيس تنورتها من اذرعاتٍ واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالِ
بكسر التا بلا تنوين وبعضهم يفتح التا في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعاتَ
كساير ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقا التنوين في
مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم وهو
في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به للاشعار بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق
وذلك لان الالف والواو واليا في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمنافاته
اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل احيانا والمعرف
باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابًا وقولي ان اصبت لقد اصابًا ولم يسمع دخولها الحرف ولا
يمتنع ذلك في القياس نحو نعم في القافيه وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيخص باسم الغالي
لان الغلو تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم
فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه
ايضا كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالحقيقة او بكسر الساكنين
كما في حينئذ على ما يجي في اخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون
الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا
عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى
في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم
واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو
قوله يا ما أُميلح غزلانا شدنّ لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه
اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شي موضوع غير موضعه كما ان التانيث في
ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول
الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني تثنية اذ التثنية
ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى
وارجعون واضربا بمعنى التكرار كما ذكرنا والتكرار ضم الشي الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في
المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا
في بعض المواضع باجرايه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي

ايضاضم شي الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك
وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون
الشي مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتخصص
والتعرف من خصايص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه
ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف
في مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعلله بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا
عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر وتعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك
يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف
اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج
امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وهو معرب
ومبني المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا احد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في
صنف الاسما فلا بد ذكر الاقسام فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود
الذي يذكرها المصنف في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء
بالنظر الى الجز الاخر او الاجزا الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب الى الضرب وضرب
الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما
تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول
وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزايه فيوهم
ان المعرب من الاسما لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المصنف
يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي
ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف
باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب
في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزا فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا
بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا
التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول والحرف
المقدر على الاخر كما يجي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا
وكذا اسما الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من
ذاك لانه اصطلاح مجدد منه مراده الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح

المعرب

وان

وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان
كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البنا على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل
والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع
اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجي في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسير
المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان
يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي
مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل
وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني
الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني
المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسما المعدودة تعديدا كاسما
العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسما حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات
كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط
حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فتخرج هذه الاسما
المجردة عن السبب ويجي في التصريف في باب التقا الساكنين تحقيق الكلام في الاسما المعددة
تعديدا ان شا الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع
مشابهته للحرف او للفعل على ما يجي في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسما الافعال
والمركبات وبعض الظروف على ما ياتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسما
وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله وحكمه ان يختلف اخره لاختلاف
العامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لا زماله جعله
النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العامل قال المصنف وهو لحق
يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة
مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة
المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد
تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف
الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح
موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن
على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف
تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هولا فهو مثل نحو جاني قاض
فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اي تقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما

للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه
الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في اخره
ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف
الاسم المقصور في جاني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره قوله لفظا او تقديرا مصدران
بمعنى المفعول اي يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون
المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف اخره به هذا تمام الحد على
ما يوذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسما
والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب
قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ويعنى بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما
العامل ايضا لانه الشي الذي يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي
الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة
الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن
الاعتذار للمصنف بنا على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال بالاستعانة
دخولها في الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل يا الاضافة ويا النسبة وفتحه
لاجل تا التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر انتفى لاجل يا الاضافة من غير انتقال الى
شي اخر وانتفى لاجل يا النسبة وتا التانيث وانتقل الى اليا والتا بتركبهما مع الاسم وهذا تغير
في الاخر وكذا في الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب
به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى اليا والمنسوب والمؤنث
بالتا والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة لانك اخبرت مثلا في قولك جاني مسلمان
على المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيته وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا
لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو
مسلمات ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان
التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان قال المصنف انما
اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين
الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم
ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف اخره به ولا
يختلف اخر شي بشي الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف
ايضا وهو امر واحد ناشي من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر
الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شي واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشيا

فكيف

الاعراب

فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا بنا منك على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة
حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شي واحد والحق ان معنى قولنا
يختلف الاخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيا من
الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حال الرفع فقد اختلف اي انتقل من حال السكون
الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة
غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات يتغاير
بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف
فالاختلاف اذا ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب
بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف
من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو
المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي
زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو
المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمات ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما
مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا
لانهما صارا شيئين بعدما كانا شيا واحدا وينبغي ان تقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان
المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلاثة فيهما كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا
وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ويا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا
الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا
ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او
حرف حرفا كما فهم المصنف فهي ايضا ثلاث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول
الضمة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة جعلت ستة اختلافا
والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلاثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف
لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع
عامله اول تركيب نحو جاني زيد فلا اختلاف اذ لم تتحول حركة الى حركة بعد والجواب
ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى الحركة فما فيه اذن اختلاف ثم
نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة
لقوله ما اختلف اخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما
يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما
اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسما اعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين المعاني

معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر
كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال
المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتدا والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة
المميزة لاحد المعنيين او المعاني عن الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع
فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدها و الثاني ان يكون في الكلمة معنيان او
اكثر يطرا احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو
عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطاري غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب
له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند
الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد تجتلب له حرف دال عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة
كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي
ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطاري على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على
معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان
كان الطاري معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة
لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشيا فاللايق بالحكمة ان
يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي طرا ذلك المعنى
كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه
فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرا بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة
دالة على معناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض
فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف
اعني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد وهي الاسما الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون
لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم تجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعل في الاسماء الستة
لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف
وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدا والخبر وجعل النصب
للفضلات سوا اقتضاها جزا الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال
وكالتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسما التي
تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف
الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو
فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل
لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين

المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحكي في هذه الفضلة نحو اسود لا فعلن
فاذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في
قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة
زال النصب المقدر كما سيجي ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها
لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي
عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل
لانه به صار احد جزئي الكلام و كذا العامل في كل واحد من المبتدا والخبر هو الاخر على مذهب
الكسائي والفرا اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر و اختلف في ناصب الفضلات فقال الفرا
هو الفعل مع الفاعل وهو مرتب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا
سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة و قال هشام بن معاويه هو الفاعل
وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيرهما من الاسماء
فضلة و قال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات و قول الكوفيين
اقرب بنا على الاصل الممهد المذكور و جعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر
في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف
حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف
في الاسم كما يجي في باب الاضافه فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل
مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد
فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما
كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص
بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل
على حرف الجر كما يجي فاصل الجر ان يكون علم العضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين
عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني
في المجرور المسند اليه نحو مر بزيد وهما ايضا في الاصل فضلتان وكان قياس المستثنى
غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان
الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا لا يدخل على غير الفضلة ايضا
كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا و اما الحروف فلا
يطرا على معانيها شي بل معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم و اما الافعال
فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرا عليها في بعض المواضع احد معنيين
ملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجي في قسم الافعال فاعتبره الكوفيون

وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجي في بابه فظهر بهذا التقرير
ان الاصل في الاعراب الاسما دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل
كيف حكم بذلك واصل الاسما الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسما
المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسما الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون
استعمالها مفردة عارض لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسما الاعراب صنفان
منها احدهما اسما الاصوات كبخ وجه ودده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن
في الاصل كلمات كما يجي في بابها والثاني اسما حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست
بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف
الساكنة توصلوا اليه باللام كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة
اعني الهمزة واما الف فهو اسم لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف واما قوله
تكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين
الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف
لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شي كيد ودم وقد صاغ منهما
على حرفين كبخ وجه وبا وتا وثا وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في
التركيب مشابها للحرف كما ومن وتا الضمير وكافه فعلم انه يبنى لثبوت علته فجوز بناوه
على اقل من ثلاثة ثم نقول لا يلزم الكساي والفرا ما الزما في ترافع المبتدا والخبر من انه
يجب تقدم كل واحد من المبتدا والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم
تقدم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك الشي وانما يلزمهما ذلك
لان العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر لو اوجبنا
ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من
وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب
ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من
الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا
انه متقدم في القصد وهو العلة الغايية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع
كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدا والخبر اذا كعمل كلمة الشرط كل منهما في
الاخر في نحو قوله تعالى ايا ما تدعو فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي موثرة لمعنى
الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدا والخبر على هذا التقرير اصلان
في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل

والشرط

على

على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدا
اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب
كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع
المبتدا والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم الموثر على الاثر واستحالة تقدم الشي على موثره
ضعف عملهما فنسخ عملهما كثيرا مما دخل عليهما موثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها
وما ولا التبرية على ما يجي في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم
ان ولا التبرية وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتها للفضلة يجي في ابوابها وانما جاز
تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم الرتبة
على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر
متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل
وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها
الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسما الاعراب فما وجدت
منها مبنيا فاطلب لبنايه علة كما نذكر في المضمرات والمبهمات واسما الافعال والكنايات
وبعض الظروف واما اسما الاصوات واسما حروف التهجي فبناوهما اصلي لا يحتاج الى تعليل
واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وبا
هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب وانواعه
رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات
في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو
وكسره الاتيان بعده بجز من اليا وفتحه الاتيان بعده بشي من الالف والا فالحركة والسكون
من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحروف بلا فصل ببعض
حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون
الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل
فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع
لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا
الضم وتوابعه فسمي حركة البنا ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة
لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيا ساقطا فنصبته
اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البنا فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى
اسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا
وخفضا وحركة البنا كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث

ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشي القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا و انما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانه المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين و سمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص **قوله** فالرفع علم الفاعلية اى علامتها و الاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى و على قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما اما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلاثة اشيا الضم والالف والواو في نحو جا مسلم ومسلمات ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف واليا في نحو زيدا ومسلمات واباك واحمد وبمسلمين ومسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجي وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جا الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والكسر والفتح في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البنا ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البنا على الحركات و انما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي** انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه يعني بالتقوم نحو قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهي كالاعراض القايمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذلك الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالبا في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس البا كما في قولك قام هذا العرض

بعدا

والجر ثلاثة نحو زيد ومسلمات واحمد ومسلمين ومسلمين الكسر والفتح والياء في

العامل

بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم اختلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغا ضعيف فاذا وقع موقعها فا السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفا وبل ليس بضعيف و من قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي و ان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف** هذا تقسيم الاسما المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشيا والنصب اربعة اشيا والجر ثلاثة اشيا فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدا بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحد منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سوا كان مضافا او لا قوله المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فتخرج الاسما الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شي من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبيا و انما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن صيغ

المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف

مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغه كالمفردات المتخالفه الصيغ وايضا لم
يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة
رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي
مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير
المستكن فيه والبا في قوله بالضمه بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة ومعنى
الكلام هو مع هذه الحركة المعينه في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله
والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على معنى عاملين مختلفين المجوز عند المصنف
قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجي والثاني من الثلاثه الاقسام ما فيه الضمة
رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شي واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المونث
احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والبا والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر
المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر
اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجي بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا وهو ايضا شي واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
انما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثه
اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثه كاستيفا الاول الحركات وهي الاسما السته بشرط افرادها
وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير يا المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب ساير
الاسما المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم
وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها
الى غير يا المتكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سيذكر والمضاف
الى يا المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي وتصريحه بهذه الاسما السته يغني عن الاحتراز عن
تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه الاسما السته اقوال الاقرب عندي ان
اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات
وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم
العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة او
عينها احرف اعراب وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه
ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب
المقصور لكنها تبعت في هذه الاسما حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في
ابنم وامرء ثم حذفت الضمة للاستثقال وانقلبت الواو يا لكسرة ما قبلها وقلبت الواو
المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها

اعراب الاسماء الستة

اعني

اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافه وايش الغرض من ردها اذا
لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما
على المعاني وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات
ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف
لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المصنف كلام سيبويه
به وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال
لبقا المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات
منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها والفا لانفتا
كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط
سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها
للاشباع كما في قوله، وانني حيثما يثني الهوى بصري، من حيث ما سلكوا اذنو فانظور،
وقوله، ينباع من ذفرى غضوب جسرة، زيافة مثل الفنيق المكرم، وهو ايضا ضعيف
لان مثل ذلك لضرورة الشعر وسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى
فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين
وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر
على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد
انها كانت حروف اعراب بدورا لاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا
وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف
كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف واليا مبدلة من لام الكلمة
في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل
يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتا في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي
هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه
ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر
على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها
اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف
الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف
لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابها لاستيفا المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا

للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسما واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلاثة لان في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسما خلاف نحو عيد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة لتظهر ذلك اللام فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسما من بين الاسما المفردة المشابهة للمثنى لان لام اجمعها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذا كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو جر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن وابنم وهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسما واو فاختاروها لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه يا ثم نقول جعلوا الواو ويا في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح واليا مثل الكسر لا لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب ومعنى حموك ابوزوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشي المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة اقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره يا وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المثنى فلم يكن على هذا كلا داخلا اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زايدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني كان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان

عليه

المثنى

كلا بخلاف اثنان

عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنايا لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى والمثنى في جمع الحبل الا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكره في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان فانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذيان واللذيان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمة اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكم ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا اليا للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر يا فلم يبق للجر حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل اليا في المثنى ابقا على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل يا الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل اليا الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح في الجمع المعرف فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسما الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي

للنصب جر

حروف المد في المثنى والجمع حروف اعراب

ونقول باي شي يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لايجوز كما
اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب
ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لاتنافي بينهما ثم نقول الدال
على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معرب بلاحرف اعراب
قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لابد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب
بالحروف فان الحرف لايحتاج الى حرف اخر يقوم به و قال الاخفش والمازني والمبرد
انها دلايل الاعراب لاحروف الاعراب و قال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سوا،
وان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع
اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذاك ما اخترنا
و قال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع
معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسما الستة وقال
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلو الالف والواو والياء والحروف دلايل الاعراب
وهذا قريب من مذهب الكوفيين في الاسما الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل
علامة الاعراب لاتكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى
والمجموع حصولها قبل تمام الحروف فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد
صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد
الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ
الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف
الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع
فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها
غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام
كما مر بخلاف النون فانها لايشوبها من تلك المعاني شي وانما يسقط التنوين مع لام التعريف
لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولاتسقط
النون معها لانها لاتكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبنا في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف
النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين
وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك
يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معرض

للحذف

للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف
تخفيف بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء
وقلبها حرف علة لما يجي في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا
من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان
كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى ان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي
ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجي في باب الوقف و قال سيبويه النون
في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب
امتنعت من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد
يستحقهما ثم الحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر
كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا
منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف
التنوين فهي في نحو جاني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض
من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما
ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البنا فقط وفيما قال بعد
لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة
و قال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا
ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة
وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة و قال الفرا هو للفرق بين المفرد المنصوب
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو
الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في الجمع بناء على ان المثنى كان في الاصل
مفردا مكررا مرتين والجمع مكررا مفردا اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد
ومع تسليمه نقول انهما موضوعان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرين فلا يستحقان
الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة
شبهه به لفظا يكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون
ومعنى بكونه المثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو لانه اشبا نحو كلاهما
وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو
جا الرجلان كلاهما وجينا كلانا وجيتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاني بعد
ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جيتما وكلانا جينا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى

اعراب كلا

جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جيئنا
كلانا وجيئتما كلاكما وجا كلاهما وكلاهما جاآني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى
على حد المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخوالك كلا اخويك وكنانه يعربونه مضافا الى المظهر
ايضا اعراب المثنى ذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين
الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادرى ما صحته والف كلا بدل من الواو
عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم تبدل التاء من اليا الا في
اثنتين وقال السيرافي هو بدل من اليا لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند
المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتى فعلى
والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جي بالف التانيث بعد التاء ولم يكن
جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه
لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء
بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم تجز هذه
الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع
بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا
وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة
فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى
لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء
قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال • في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة
بواحدة • وقال • كلت كفيه توالي دائما • بجيوش من عقاب ونعم • والجواب انهما لو كانا
مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال • كلانا اذا ما نال شيئا افاته • وقال تعالى
كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر
كسائر التثاني واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت
مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد
مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا تضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد
ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر
نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده نحو كلا المراتين
يجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا
خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال انما افردت اولوا وعشرون واخواتها

بالذكر

بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة
على ما فوق الاثنين وليس اولوا وعشرون واخواتها كذلك لان اولوا موضوع وضع جمع
السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشرون ثلث
وربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلاث
عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة
مع كل ثلاثة تزيد عليها واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان
كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره
الف او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان
بخلاف كلا فلا نحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم
دال على اكثر من اثنين في آخره واو او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اولوا وعشرون
واخواته واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحده ذو قال
ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل
كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور
في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان
ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اى في معرب تعذر اعرابه
فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا
فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد الشيئين اما تعذر النطق به واستحالته
واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي
رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه
لفظا في الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا
اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا
عن نحو غلاماى ومسلمي مضافا الى يا المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا
ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب
بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جا غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب
الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسما وكونه مسندا
اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل
الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول
الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب ثم نقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد
الى يا المتكلم الزموا ان يكون حركة ما قبل اليا كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك

الاعراب التقديري

وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا
اومتماثلين مستحيل ضرورة وكذا في نحو قاضي في المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب
ادغام حرف الاعراب واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي
الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضمة
والكسر على اليا المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما
قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي
ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على اليا مع كسرة ما قبلها نحو رايت
القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصى مقصورا
لكونه ضد الممدود اولكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا
يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب
اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجي والمقصور من القاب
المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى يا المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك
نحو جاني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو واليا مع تماثلهما في اللين واولاهما ساكنة
مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف
وكذا يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين
قلب الاول الى الثاني كما يجي في التصريف وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما
قبل اليا لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل
التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سُيَّل ومُيَّل اي لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به
ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها
كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى
من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف
واحد فنحو سُيَّل كهُيام وان كان الاسم الذي قلب واوه يا للادغام في اليا على اخف الاوزان
اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ابضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوى لُيّ فثبت ان
الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية الا
انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم تعد نحو جاني صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت
صالحي القوم ومررت بصالحي من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما الفتحة في يا في
الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم تفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في
المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاني زيد ومررت بزيد وان بعد

في قسم المتعذر اعرابه مطلق المحل في نحو مَن زيدٌ ومَن زيدا ومَن زيدٍ لكونه معربا مقدر
الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني
لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما رايته لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو
الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا
سبب البنا بل لها شرط كما يجي في الظروف المبنيه فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر
اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله
واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما

غير المنصرف

قوله ما فيه علتان اعلم اولا ان قول النحاة ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه
موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة
بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجد بالعلة واياه عنى
المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف
مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز
لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة
اذاً مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها وستعرف
الشروط ان شا الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر
والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتا علما والمجموع بالواو والنون
علما للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع
ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة
عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة
وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة
او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف
الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة
غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه
للضرورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع
غير منصرف وعند غيره هو منصرف سوا قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا
ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف
لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه
الكسر لعدم صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام

والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية
التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد
فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين
معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم
يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا
للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى
اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما يتبعه الكسر
في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء
فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لا
لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا اتوا بنون العماد في نحو ضربني
ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو
احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر
وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد
اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان اذا فيهما تنوين التمكن
ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة
اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سوا كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم
نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب
الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة
فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو
المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا القوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى
الفعل سوا كاسم الفاعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه
بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة
فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنا الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجي في باب
المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى عمل الفعل لان ذلك
بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة
الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع الكسر والتنوين
معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا
من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية

ليست

ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات
الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام
اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطا
الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل
وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسما على الافعال في المعنى فتعطى حكم
الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما
يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان
واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات
والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب المبني
بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بنا الاسم بخلاف مشابهته
للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم
معنى الانشا الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى ونعم التعجب
وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل
قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زايدة انتصب
زايدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى اخره
اي تكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زايدة وقد الحق بالاسباب
المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهي كل الف زايدة في اخر الاسم العلم سوا كانت
للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث
فاذا عد الالف والنون سببا لمشابهته الف التانيث بالامتناع من التاء فعد الالف
المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق
الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء
مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع سببين احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة
اي الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني
كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في سكران لمشابهة
الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان
كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا
المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان
العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف

فرع التنكير اذ كلما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع التي التانيث كما يجي بعدا وفرع ما زيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذ اكان خاصا بالفعل واوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجر فتح فالفتح الذي في باحمد عمل الجار وهو لعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبنا في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعرا وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يعرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما تبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله • فما كان حصن ولا حابس • يفوقان مرداس في مجمع • ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشيا الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشيا عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا فهو كقولهم هناني الشي ومرأني والاصل امرأني قوله قواريرا يعني اذا قري منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان تكون بدلا من التنوين يحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله

يجوز صرفه

تعالى

تعالى الظنونا والسبيلا والرسولا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب اواخر الاي في هذه السورة لانا واخر الاي كالفواصل يعتبر موافقتها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اي مأمرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر قال يسرى وبما يسحى لموافقة قبلي قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين لقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي الذي التي رباعيته ورجل شناح اي طويل ورجل حزاب اي غليظ قصير فشواذ واما نحو التزامي والتغازك فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل اليا واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجي حكمه واما يمان وشام فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا تهام بفتح التا في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال • ارقني الليلة برق بالتهم • يا لك برقا من يشمه لا ينم • قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد اليا وهو قليل ويجي وجهه في التصريف ان شا الله تعالى وانما لم تعد يا النسب عارضة في قاري وكراسي وعواري وبخاتي ودباسي ونحوها لانها ثبتت في احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياات في الاحاد وليس ذلك اي اعتداد اليا في المفرد وصوغ الجمع الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يماني الالف واليا للنسب الى الثمن الذي هو جز من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهي للسن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثما في لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد ضعف ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجي تحقيقه في باب العدد فالالف فيها اذا غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذلك اليا غير اليا كما قيل في هجان وفلك وقد جا ثماني في الشعر غير منصرف شاذا قال الشاعر • يحدو ثماني مولعا بلقاحها • وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجي واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت في عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه

أن افعا لا معرد وكذا قال تعالى مما في بطونه وا الضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجئ افعل في الواحد نحو ادرح في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كداين ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ولعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرا جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة فعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى العجمية كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومها الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض وانما تتفق في بعض الاسما لزومها كعنصوة وقمحدوة وحمارة وخزانة كما يجي في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم
العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية لغير القلب ولا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا لغير القلب ليخرج نحو أيس في يأس وقولنا ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومتوك وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذهما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم يجمع عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقديري اي خروج مقدر ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف

العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر بل كان كادد واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزا على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزا وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقرا والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جا فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجا فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا صفة ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرا يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يوثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج انما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظة اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجري على النكرة فحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مونث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة التصرف نحو اخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى الفضليان الفضليات والفضل بمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاني زيد ورجل آخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير نحو معنى رجل اخر رجل غير زيد ولا تستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الا مع اللام والاضافة كما هو حقها نحو جاني

فلان في أُخرَيات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج أُخَر وسائر
نصا ربغه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة
واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة فيما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامراة
اخرى وامراتان اخريان ونسوة أُخَر قيل الدليل على عدل أُخَر انه لو كان مع من المقدرة
كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن آفعل لان افعل التفضيل ما دام بمن
ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير
الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد
المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك
المضاف اليه نحو قوله ؎ الا علالة او بداهة سابح اخذا من استقرا كلامهم فلم يبق الا
ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع
واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها عن تلك الوجوه فالاولى ان يقال
في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز
اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون أُخَر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب
كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى
من ايام أُخَر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عُدل عن التعريف الى التنكير
ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في
المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف
سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد
عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فأُخَر في قولك بنسوة أُخَر
معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر وأُخرى واخريان
معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث
والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران
واحمرون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا
لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات وفي ادعا كون الفاظ المونث والمثنيين والمجموعين
معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون أُخَر وتصاريفه معدولة عن احد
لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني
احد الاشيا الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم
لاحدها كما يجي في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا ينحسر
العدل بما فسره المصنف اعني بخروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج ه

اللفظ

اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى فيدخل فيه
سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومسا وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق
بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا
نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان
المعدول معربا وانضم الى العدل سبب اخر امتنع صرفه فلم يمنع ضحى واخواته لعدم اعتبار
العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجي واما جُمَع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثر ون
على انه معدول عن جُمْع لانه جمع جمعا وقياس جمع فعلا افعل فُعْل كحمرا وحُمْر قال ابو علي ليس
قياس كل فعلا ان يجمع على فعل بل قياس فعلا مونث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على
اجمعون لا جمع قوله وحلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جُمَع معدولا عن جُمْع
وفعل يصلح لجمع المذكر والمونث لجاز جاءني الرجال جُمَع قال والحق ان جمعا اسم لا صفة وقياس
جمع فعلا اسما فعالي في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن
احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ
اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي
جُمَع فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي
جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع
الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين
فيه كما يجي واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام
اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والموكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون
من نحو قوله ؎ قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان الموكد فيه محدودا ففيهما على هذا
القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومسا وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات
فانها اذن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيه
العدل عن الكلام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فيهما وفي اجمع مع العدل
الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فيهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا اقرب
لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات اهو من باب احمر حمرا ام من باب الافضل والفضلى
لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فُعْل وبالنظر الى نقله
الى الاسما بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال ؎ اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو
لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل العلمية ولا بعدها وايضا افعل فعلا لا يجي في
الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون

وجُمَع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه ام جمعا في قرائتي من كل شيء تفضيل العوالم
جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل
في اللفظ من لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في أُخَر فاجمع
وآخر فيهما العدل والوصف والوزن وأُخَر وجُمَع فيهما العدل والوصف و يرد على جعل اجمع
من باب الافضل ان مؤنثه جمعا وحقه جُمَى كأخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى
التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الوصفية مع ان
وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمرا واذا جاز لك ان تقول
حسنا وخشنا وعليا مع انه مذكر اتفاقا حسن وخشن وعال لمجرد الصفة لكونها صفات
فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق
اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس رفعا على لغة تميم كما يجي في الظروف
المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين
فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون
الرسول اخذا من استقرا كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدر كما يجي في
الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فُعَل من الاسماء على
ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف
وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام
احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالندا كحُطَم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب في
مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالندا نحو يا فُسَق ويا لُكَع فهو في المذكر كفعال
في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب الندا وفُعَل وفعال المختصان بالندا معدولان
عند النحاة بخلاف نحو حُطَم وخُتَع قالوا لو لم يكونا معدولين لكان الحطم لم يختصا بالندا بل
ساوقا ما هما المبالغة فيه في شيوع الاستعمال كما ساوق حُطَم في الاستعمال حاطما ولم يختص
بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشيا المشتركة في معنى عن بعض في التصرف
دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجي لهذا مزيد بحث في اسما الافعال ولما كان من
مذهبهم ان جميع انواع فَعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فُعَل المختص
بالندا فرعوا عليه انك اذا سميت بها فُعَل لا ينصرف اتفاقا نحو فُسَق علما للعدل والعلمية
وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت
لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجي في اسما الافعال وثالث الاقسام
جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في أُخَر وجُمَع واتباعه كما ذكرناها واما علم وهو
ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم

وحاج

وحاج وعُدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله
عن فُعَل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شي وهو معدول وانما حكمنا على كونه
معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فُعَل الجامع للشرطين
غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة
وكل فُعَل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر
العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما أُدَد فانه وان جمع الشرطين
لانه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بانه لا
يجي له فاعل قبل العلمية ولا فُعَل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا
وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فُعَل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين
لجواز نقله عن فُعَل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر
واغلب من العدل اما عُمَر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما
فاعل قبل العلمية جا فُعَل ايضا نحو عُمَر جمع عُمْرة والزُّفَر السيد قال الاعشى يا بي الظلامة
منه النوفل الزُّفَر لكنهما لما سُمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن
فُعَل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا
ايضا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي هي نحو مَوْهَب ومَكْوَزة ومحبب وحيوة
انها معدولة عن مَوْهِب ومكازة ومحب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس
الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج
عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان
قياس معتل الفا بالواو ان يصاغ منه مفعِل بكسر العين لكن الاصل في فَعَل مفتوح
العين ان يبنى منه مفعَل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة الاصل
وانما خولف حملا على الاكثر وذلك ان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعِل بكسر العين
والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضَع بفتح الضاد على الاصل واما مَوْرَق
في اسم رجل فانما صُرف اما بناء على انه فَوْعَل او على انه مفعَل لكن غلبة هذا الوزن او توهم
كونه اكثر من مَفعِل كما يجي في التصريف او توهم انه غير معدول عن مفعِل بالكسر وكذلك
مَوْكَل علما واما شُمَس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل الوزن ولو سلمنا
لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والالزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر
العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يوثر في الثلاثي الساكن الاوسط
واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيّة
وحيوة جميعا فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا

غدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة وذلك ان فعال على
اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم المصادر على راي النحاة كفجار للفجرة
وصفة المونث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهة باب
نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن ليلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام وكهام
فانها معربة فقالوا ان نزال معدول عن انزل وفساق وفجار معدولتان في التقدير عن
فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المونثة فلغة الحجازيين بناؤه كله قيل المشابهة
ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا
القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا
للكسر اللازم بسبب ٢ اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء
كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير
العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب
حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه
ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا
وسيجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في
الاصل الى قوله واخيل للطاير تقدير الكلام ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة
اربع ولا تضر الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم وانا الى الان لم يتم لي دليل قاطع على ان
الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها
لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على
اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر في الرتبة قبل المونث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة
للمونث فالتاء طارية بشي وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي
في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المونث فكيف يعتد بالوزن
العارض في اربع مع كونه على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء واذا
كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسوا كان تلك الحال
قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المونث
استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل لكونه غير لازم لانه يقال
للمونث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل
قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير
بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى قرينة بخلاف ساير ما

الوصف

كان

كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله
فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف ساير اخواته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة فكذا اسود
كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السودا حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف
او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه لا بد لكلها اذا قصد
به من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين
لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة
فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق
على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال
قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبانه
بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب
سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى بل
لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر
اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه
الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا
لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقا معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها
فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود
لازم لبقايه بحاله قطعا ويعضد بقا معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر
الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسما وكثر تكسيرهما لم يخلع عنهما معنى الوصف
بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا يخرجها في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر
فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب
حية سودا ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي
قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها
فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية
العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات
فتصرف وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان
معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف
الاصلي يعتبر اضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في
الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة

نعوق السم اي شدته وكذا توهم الصفه في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اى طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلا فكانه مونث اجدل وكذا
توهم في اخيل ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول
صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف لا عارضا ولا اصليا فانى
وان كانت في نفسها جنيئه واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان الا انك اذا قلت
مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت
عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها
غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووهم

التأنيث

قوله التانيث بالتا شرطه العلمية والمعنوى الى قوله وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث
على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتا فما هو بالالف محتم التاثير بلا شرط للزوم الالف
وضعا على ما مر ولذا اقام مقام السببين ونريد بتا التانيث تا زايدة في اخر الاسم مفتوحا
ما قبلها تنقلب في الوقف ها نحو اخت وبنت ليس مونثا بالتا بدل من اللام لكنه اختص
هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التا للتانيث فعلى هذا لو سميت بنت واخت
وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتا على ضربين احدهما ان تكون التا فيه ظاهرا
فشرطه العلمية سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزه او مونثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة
فالعلمية شرط تاثيره حتما فلا يوثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قايمة وفي قايمة الوصف
الاصلي والتانيث بالتا فالخلل لم يجى الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا
على ما ذكره المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع تا التانيث في الاصل على العروض وعدم
الثبات تقول في قايمة قايم فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان الاصل وضعها للفرق بين المذكر
والمونث ولا يجى لهذا المعنى في الصفات والاسما الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة
وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفه كما يجى في تا
التانيث ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان
فيلزم التا بسببها فتا عايشة كرا جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف
الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن
الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التا فاذا سميت به فقد وضعته وضعا
ثانيا مع التا فصارت التا كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية
فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرايل
وميكاييل وارسطاطاليس وقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطاليس
ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم

مبالاتهم

مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في
الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى
وتا التانيث في نحو غرفه والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان ذلك لا يكون الا حال
الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم
يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتا الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت
الزيادة معنى اخر فان لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع
العلمي فلا تزيد عليه التا المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا
على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم تخرج العلمية عن التعيين كيا النسبة ويا التصغير
وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرجت عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين
بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجى في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التا بالعلمية
لازما فهلا قيل في نحو حمزه انه قايم مقام سببين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التا في الاصل على العروض فلزومه
عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان تكون التا مقدرا وهو الذي
يسماه المصنف بالمعنوى سوا كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر
والالف لا تقدر كالتا اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا يوثر التا مقدرة ايضا
الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية
ايضا بانصراف نحو حايض وامراة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالمونث المعنوى
ما كان التا فيه مقدرا كما مر الا المونث الحقيقي وفي نحو حايض لا تا مقدر اذ لو كان كذلك
لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول في تصغيره تصغير
الترخيم حييضة كما تقول في سماسمية وليس كذلك لانك تقول فيه حييض الا ترى الى نحو
حايض منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجى وانما شرط فيه
العلمية ايضا الا ان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان
العلمية تصير التا الظاهرة متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط
كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التا المقدرة فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف
اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجى وما يسد مسده الحرف الاخير الزايد على الثلاثه
لان موضع التا في كلامهم فوق الثلاثه ولا يزاد ثالثه واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام
ودليل سد مسد التا تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التا بخلاف قدر فان تصغيره
قديره فالمونث بالتا المقدر حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلاثه وسميت به لم ينصرف
سوا سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تا،

مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة جمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط
اولا والاول ان سميت به مونثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع
النحويين على منع صرفه للتا المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التا
الدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول
في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند
في جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التا وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير
حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير التا التانيث وذلك كرجل سميته
بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر لطريان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف
تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير ان لم يسد مسد التا ولا مسد الساد شي وذلك اذا
كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به
مذكرا سوا كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه
وان سميت به مونثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من
الصرف لكونه مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا
فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا
الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار وفي الثنائي كيد اسم امراة وان كان
فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما
يجي وان سميت به مونثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في
الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين
حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي او
غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة
وههنا شروط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركها المصنف احدها ان لا
يكون ذلك المونث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف
لان الرباب قبل تسمية المونث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا
انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل
المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التا منها صيغة المذكر وذو التا موضوعا للمونث فكل
نعت لمونث بغير التا فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمونث وثانيها ان لا يكون
تانيث المونث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نسا ورجالا وكل جمع
مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة

ولا

ولا يلزم هذا التاويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي
كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نسا ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة
وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في المذكر قبل تسمية المذكر به وذلك
لان الاسما المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة
عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه
او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مونثة
فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مونثة فليس فيها
بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المونث باسم المذكر
حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايدا على الثلاثة
كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطريان مع ساد مسد التا وساد مسد
الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبكر تسمي بمثلهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو
يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وابو زيد وعيسى والجرمي
يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله
وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما التا فيه مقدرة سوا كان حقيقيا
كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المونث
وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التا وتحرك الاوسط يقوم مقام
الزايد الساد مسد التا واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التا ولا مسد الزايد الساد المذكور
وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره
لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية
فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفها لخلوها من
جميع شرايط التحتم الثلاث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة
قوله فان سمي به مذكر اي بالمونث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي قوله فشرطه الزيادة
اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب
تقدير علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته
حرف ولا تقاومه الحركة القايمة مقام الساد ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم
المذكر فلا تكون التا مقدرة وسيجي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية
بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزايد
وعقرب ممتنع لان البا في مقام تا التانيث واما اسما القبايل والبلدان فان كان فيها مع
العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك

وان لم يكن فالاصل فيها الاستقرا فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة
فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر
وعمان فالصرف في القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل
المكان والموضع ونحوها وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او
القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوها وان جوزوا صرفها او ترك صرفها
كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم
لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فيمنعونه الصرف قال
وهم قريش الاكرمون اذا انتموا، طابوا فروعا في العلى وعروقا، ويصفونه ببنت نحو تميم بنت
مر وقيس بنت غيلان وكذا قد يؤولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة ابن اعصر
وباهلة امراة وقد يونث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مونث نحو جاءتني
قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ
فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون
ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر
والمؤنث باعتبارين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما قولهم قرات هودا ان جعل اسم
النبي صلى الله عليه وسلم على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك
الصرف لانه كماه وجور واما اسما الكلم المبنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض
فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجي
بسط القول فيها وفي اسما حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شا الله تعالى
قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان
فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف
عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين للسببين وفيهما
لم يحذف التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين
معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة مقامهما
لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم يبق
من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف
اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها علمية
في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشاه وابرهيم ممتنع قوله
علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس
هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سوا كان قبل

المعرفة

العجمة

استعمال

استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه
عيسى لجودة قراته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي
ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم
فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع ما يعاقبهما
ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حيث امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى
الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ
يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب ويا النسبة ويا التصغير ويخفف ما استثقل فيه بحذف
بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذرباكان ونحو ذلك واما
اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
والجر مع ساير التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبذخ فيصير كالكلمة العربية فان جعل
بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير
العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا اجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام ففي العجمة
على ما قال المصنف الشرطان معا واجبان العلمية في العجمة مع الشرطين الباقيين وهما اما
الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو
لمك عندهم منصرف متحتم كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما
في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث
نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد
مسدها شي بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه
خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام
العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط
جايز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف
لا يوثر تحركه وليس بشي لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شي من الكلام والقياس المذكور
ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع صرف ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز
صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشي على ضربين اما كونه شرطا كالزيادة على الثلاثة
في التانيث المعنوي واما كونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول
اذ لو كان سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح
وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي
ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في
الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها

العدل

ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة
فالتانيث اقوى منه **قوله** وشتر وهو حصن باران **و** يجوز ان يقال امتناعه من الصرف لاجل
تاويله بالبقعه اما القلعه الا ان يقول لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك
بما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح النبي عليه السلام **قوله الجمع شرطه صيغه
منتهى الجموع بغيرها الى قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض** قوله صيغه منتهى الجموع اي وزن
غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم لجمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه
جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم
وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على
ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله
جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار
كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغه ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان
ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغه لم
توثر الجمعية كما في حمر وحسان ففي كل واحد منهما الجمعيه والصفه **و** انما شرط في هذه الصيغه
ان تكون بغيرها احترازا عن نحو مليكة لان التا تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية
وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب من
قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب
وان حصل فيها صيغه منتهى الجموع لان هذه الصيغه شرط السبب فالموثر هو المشروط مع
الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف علما حال من الضمير في غير منصرف اي
لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك انه
اذا كان علما ينبغي ان يكون منصرفا لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها
وهي علم الجنس لا لواحدة معينه فهي كاسامة للاسد على ما يجي في باب الاعلام ففيه اذن الشرط
وحده وهو الصيغه من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب
عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في
الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا
القول للعلمية في منع مساجد علما بل الموثر الجمعيه الاصليه القايمه مقام السببين **فان قيل**
ليس بين الجمعيه والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب
ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعيه مع العلمية كما يسمى جماعة معينه من الرجال بكرام
مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا فهذا كما سمي بابانين
جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشي واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من

الجمع

ابانين معنى التثنيه اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنيه
و الاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية **و** اما قول المصنف بعد في الشرح ان
العلمية تفيد الخصوص والصفه تفيد العموم فتنافيا فنقول لا نم ان ماهية الوصف لا بد فيها
من معنى العموم بل الصفه المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير
الشمول وصاحبه صحيح التبعيه لما يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت
في اسم ان دلالته على ما ذكرناه وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضر في منع الصرف
عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما
يمنع الجري وهو الغلبه لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم
يضر ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وصفيه نظرا الى
ما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض
له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية
ههنا كالغلبة هناك ولا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها
لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا
ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته
و الدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانيا لتهنا وقول حسان
وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة
من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويوكد
هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس
للمح الوصفيه الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح **فان قلت** فاذا لم يكن بينهما
تناف فلم لم يمتنع هاني ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي
قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء
لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي
انما يلمح لمحا خفيا فيها ويومى اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي
لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم تنافها العلمية
وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى
الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل
الذي لم تلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد
علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي
لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني

احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولى يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره كان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ، فتى فارسي في سراويل رامح ، واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جمعا وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وانحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولى فسيبويه يمنعه الصرف لا للسبب بل للموازنة غير الصرف قال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال ، عليه من اللوم سروالة ، فليس يرق لمستعطف ، ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجي في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاز ذلك في الاعلام كمداين في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا له مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على اقطاع جاز لك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جا نحو قوله ، جا الشتاء وقميصي اخلاق ، شراذم يضحك منه التواق ، وشراذم لفظه جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه انه افعال مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظرا الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حزاب ان تقدر الجمع وذلك يجوز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا حزابي وحزابيا فتقول هو جمع حزبا اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق ، فلو كان عبد الله

مولى

مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ، وقال اخر ، سما الاله فوق سبع سمائيا ، وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان اليا الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الرا في جاني جوار وكسر الرا حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكلما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كغروشج او الا لكان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصوري جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة بتخفيف الثقل بحذف اليا للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف اليا لاستثقال اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من اليا ليقطع التنوين الحاصل لجمع اليا الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبع الكسرة له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف اليا لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من اليا بخلاف نحو احوي واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف

منه باليا والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله
المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا وهرابا واداوى بلا تنوين
اتفاقا لما انقلبت اليا الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما
ذكرناه ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغيرا على واذا اجمل
هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يحمل حالة نحالفا الحالة في التنكير وذلك بانه
يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقي اليا ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو
جاءني جوارى وقاضي واعيلي بيا ساكنة ورايت قاضي وجوارى واعيلي ومررت
بجواري وقاضي واعيلي بيا مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية
سبب قوى في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله
يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عيسى والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان
او نكرة سوا واعلم انك اذا صغرت نحو احوي قلت أُحَيّ بحذف اليا الاخيرة نسيا لكونها
متطرفة بعد يا مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحَيّ والمحيي وقياس مثلها
الحذف نسيا كما يجي في التصريف فسيبويه بعد حذف اليا نسيا يمنع الصرف لانه بقي
في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا
بخلاف نحو جوار فان اليا كالثابتة بدليل كسرة الرا كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن
اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان
قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا لا يحذف اليا الثالثة من نحو احيي نسيا
بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي
تصغير عطا فجعله كالجارى مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فاحيي عنده كاعيل سوا
في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من اليا كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في
تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون في الصرف وتركه
كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد التركيب
مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتان معا تدخلان في وضع العلم فيومن
حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك
والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقا الجزئين
على حالهما قبل العلمية كما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزوه الاخير
قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ونقول ايضا وان لا يكون الثاني
مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البنا الاول
على ما يجي في باب المبنيات قوله الالف والنون الى قوله دون سكران وندمان اعلم ان النون والالف الزائدتان

الالف

الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء
التانيث عليهما وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها ايضا
بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوى الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمرا وكون
الزايدين في نحو سكران مختصين بالذكر كما ان الزايدين في نحو حمرا مختصان بالمونث وكون
المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمرا كذلك هذه الاوجه الثلاثة
موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابهها ايضا
بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التا وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة
زايدى حمرا معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان
مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تا التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون
كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعا وبهرا وليس بوجه
اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس
صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى
الى ادغام النون في الواو وجرّاهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني
ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها
اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا
فقال الاكثرون تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه
عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى
انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف
الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التا وهذا الانتفا هو شرطها سوا كانت مع العلمية او الوصف
والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين
قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليومن بها عن دخول التا كما ذكرنا في
التانيث بالتا قوله او صفة فانتفا فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة
على كان وقوله فانتفا على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفا فعلانة
وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجي في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول
اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفا التا لان كل ما يجي منه
فعلانة فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جا
منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل
قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفا التا لا وجود فعلى فاذا كان المقصود
من وجود فعلى انتفا التا وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم

في صحيح صنعاني وبهراني والاصل بالواو

خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يضعوا منه مونثا لا من لفظه بالتا ولا من غير لفظه
اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف **فان قلت** لا نم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الي
انتفا فعلانه بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهته بين الالف والنون وبين الف
التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه **قلت** هذا الوجه وان كان
هذا الوجه يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف
والنون بدونه بل الوجه كما ذكرنا في التاثير انتفا التا الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان
بمجرد انتفا التا من دون وجود فعلى **ثم نقول** منع الصرف في رحمن اولى لان الممنوع من الصرف
مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط التا
انتفا التا اولى من اشتراط وجود فعلى **و** للخصم ان يقول بل الصرف فيما نشك فيه هل صرفته
العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم في فعلان صفة هل انتفى منه فعلانه
اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه
الغالب في فعلان وقد جا عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال
كردون بيشة من حرف ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جات الفاظ تحتمل نونها الاصالة
فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وتبان فهما امامن
الحسن والتبن فيصرفان واما من الحس والتب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان
قال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا يصرف
اذا سميت بهراق اذ الها بدل من الهمزة **قوله** ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف
في الشرط فمن قال الشرط انتفا فعلانه لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي
رحمانه ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى لم يختلف في منع سكران لحصول الشرط
على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفا الشرط على المذهبين **قوله وزن الفعل شرطه ان** وزن الفعل
يختص بالفعل كشمر وضرب الى قوله وانصرف يعمل لحجي يعملة بالتا، فعل مختص بالفعل ولم
يات في الاسما الا اعجميا نحو بقم وبحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن
الفعل نحو شمر لفرس وبذر لما وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال ونحو يزيد
ويشكر ونرجس اعجمي ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتذرا وامثالها من الغالبة في
الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسما الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب
قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى نهاكم عن
قيل وقال وقولهم لطاير تبشر ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل على هذا ان يكون
منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدلان شي سريع واما دئل علما فيجوز
ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس ن

مالك

مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم
بمعنى الاست فهو شاذ **قوله** او يكون اوله زيادة كزيادته اي اوله وزن الفعل الذي في الاسم
زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه مالوق اذا سمي به انصرف
لان الهمزة اصلية وكذا ايقق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب
الادغام كاشد واحب **و** اما البث علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك
شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة
قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه ان يكون ذلك الوزن
في الافعال اكثر منه في الاسما حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن
في الاسما او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم
شيان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة
في الافعال معتبرة لم ينصرف **و** الدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى
والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وسابم والثاني انه راي ان نحو احمد واحمر
لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من
الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي افعل فعلا كاحمر واعور
وكلاهما اسمان **و** اما افعل الفعلي فلم يجي منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية
كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واخال
واظن واوجد وازعم على اعلم واري قال ويجي افعل ماضيا للافعال من غير ما جا منه فعل ثلاثي
قليلا كانجم والحم واغر ويقابله في الاسما من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل
وارنب ولقايل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جا على ما اخترناه
من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجي منه افعل التفضيل الاسمي يجي
منه افعل التعجب الفعلي والذي جا في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين
في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلا
اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شا الله تعالى لكن
الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين
لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على
المبتدى فلا يصح ان تجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك
بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس
في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شي كاصبع وايضا كونه
الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القايل به نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان

القبيل الاخر هو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون
هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسما اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع
ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى ذا فقليل فصارت
هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان
كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد
في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسما فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا تكون كارنب
وافكل وابدع فكانها لم تؤد فيها فصارت بالفعل اشهر واختص لان اصل الزيادات ان تكون
لمعنى وانما اشترط هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تا التانيث ولا تكون عرضة له لان
الوزن بهذه التا يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا تلحقه هذه التا فكما تجر الزيادة المصدرة
الوزن الى جانب الفعل تجره التا الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وبترجح التاء في جراذ
الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط هو
بتصدر الزيادة لجواز الحاق التا نحو ارملة ويعملة اما الحاق التا باسودة في الحية فلا يضر
لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسما والاصل ان يقال في مونثه سودا
هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل
وانفعل وانفعل واستبرق اعمى ومنها تفاعل وتفوعل وتفاعل ودحرج ودحرج وافتعل
وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون
وترتب بضم التا الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا
يوثر من دون المشروط ولم يصرفها الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن
نضرب وترتب على وزن نقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة
المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان
الها لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال
اراق وارق وان كان التغيير لغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة
حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا
محذوف العين كنقل وتبع وتخف من قولك لم يقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو
يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة
في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله
الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارع فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام
لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم
لا يكون في الاسما فتقول في المسمى بتقل واخش جاني تقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاني

واستفعل

قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع
وعدا وبيع اصله قول وبيع لم يعتبر الوزن الغايت الاصلي تقول جاني قيل وبيع وفي قل وبع
وخف جاني قول وبيع وخاف ان لم يكن التغيير لازما علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا
بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل الفعل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن
العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن
العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم
اذ لم يصادف الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي
لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سوا
غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما واعتبر
عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما فحكي لكون الفعل سمي بمع الضمير
فيكون جملة كيزيد في قوله نبيت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو
صفة موصوف مقدر اي ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور اي كشفه وفيه ضعف
لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة وهو كون المنعوت واما بعض ذلك
فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية موثرة اذا
بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية موثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا
عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا
معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام
وزينم والثاني ان يكون مع الوزن سوا كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا
كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان
العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه الجمع وعند
الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي فيكون
اذا نحو عثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل
علما فعند سيبويه العلمية والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر
كما مر في التانيث يقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والجمع
وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عند حصول الاكتفا بالجمع للجنسية عند
وعدم النظير لكن عادته ان لا يبلغ سببا فيقول في جمع اعلام سببان الثاني من الموضعين
كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة
يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب وابن بابشاذ

الي منع صرفه اعتبارا بالعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر
بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اُخَر وجُمَع علمين فغير منصرفين عند
سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان
سميت بفُضَل من قولك الفُضَل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون
يصرفون اُخر وجُمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي
وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وُضع له او لا من ظرف
زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فُعَل في باب العدل
نحو عُمر وزُفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير ففي موضع واحد
على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان
لانهما تمتنع من التا فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين
العلمية سبب معهما كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معًا في اربعة مواضع
اتفاقا في المونث بالتا لفظا وتقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزايدة المقصورة
وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصفية على ما ذكره
المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا توثر وهو اذا
كان مع الف التانيث نحو صحرا وبشري خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية
في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الي شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية
موثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا
التانيث بالتا والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم فلو
فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن
اجتماعه منهن العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان لكان
يزول تاثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة فيه
سبب ثلاثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على
الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها
يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فُعال او مَفعَل او فُعَل او فَعَل او فُعَل او فَعالِ كثلاث
ومثلث واُخَر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شي منها وزن الفعل ولا
اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم تتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع
مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلمية
الطارية مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية
المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد

هذا

هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل
والوزن كما قلنا في دُئِل وكما يمكن ان يقال في اُصمِتَ علم المكان القفر اذ اصله اُصمُت بضمتين
فعدل الي اُصمِت في حال العلمية ولم تنظر العلمية فيه علي وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست
بمؤثرة لاستقلالها بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا انكر مثله بقي
فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم
اذا انكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله
ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب
سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلاث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف
لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان
قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير
اذ معني رب ثلث رب مسمّى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معني رب احمر رب
مسمّى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزايل كالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره
في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر
ان لا ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل
التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف
لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر
يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا انكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف
عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منا قضة له
فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبه
سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الي الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا
ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن
قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في
ترك صرفه وقول الجزولي اولي واذا انكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد
اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حُمل علي موازنه كما كان
قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها
قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجي
ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سوا يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش
ان سميت باسم مركب اخر جزيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصي نحو معدي صحرا ومعدي
مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع

الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادها وقول الاخفش قوى قوله موثرة حال ومعمول تجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالتا والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظه ما بعد استثنايها اي لا تجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع اربعة اشيا وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كآذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا تكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقا السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بانه قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارية كما في حمرا وسعدى علمين بل لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تاثير ما بكونها احد الثلاثة للمؤثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعها ويمنع طريان اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية موثرة معهما اذ كانت العلمية اذا طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير وللجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذا كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكرنا قبل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ثم منكرا اعتبارا للصيغة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من ابهام اعتبار المتضادين في حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه

لان

لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع هو اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم منع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة او على احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي فيه لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شي خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال انا اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقايه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلا وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم يصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف وكذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلا فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلا فلثبوت عمله في الظاهر واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة بقي الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا انفصل افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن كما ذكرنا ولكون من مع مجرورها كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر

بالانفصال بسبب وجود علامة الوصف اعني من بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة
على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يوكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى
الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما
يتقدم في جمع هذا احكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب
منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن
مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحد
فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت به المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال
علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث
المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن
الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخفيفم ودحيرج في خضم ودحرج واما
ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمر ونرجس ويشكر
وتغلب احيمر ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل اما ان عرض الوزن
في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبر
لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف
العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه
وضعا مستانفا فلا ينصرف أُدَيْر تصغيرا دور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل
على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان
القياس ان لا ينصرف العلم في نحو حميزه تصغير حمزه لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم
يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به والدليل على خفا معنى الوصف في المصغر عدم جريه
فلا يقال شخص رُجَيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في أُدَيْر والاولى ان يقال
لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع
صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما
تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية
فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل
التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان
علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما ينقلب الفه مما لا ينقلب تتبين في التصريف في باب
التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن
من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب
باللام او الاضافه ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم

ان

ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف
قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافه لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعه
الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعر بعدم تمامه
فتنافيا واما تنافي اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان نقول لما
عاقبت اللام والاضافه التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم
يقل بتبعية الكسر التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافه لانهما من خواص الاسما فترجح
بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم
بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون
الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهرا ومقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود
الكسر فالاول اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على
المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي
محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان
واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل
ذكر الضمير مع رجوعه الى المونث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو
الخبر فيجوز مطابقه المبتدا له كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله
على علم الفاعليه تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعليه احد اجزايه ويعني بعلم الفاعلية الضم
والالف والواو اذ ادل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو فيه احد عمدة الكلام فكل ما فيه
احد هذه الاشيا مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم
العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو
اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه
وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قايم ابوه قوله فمنه الفاعل اي ومما
اشتمل على علم الفاعليه وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل
على ساير المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد
ذكرنا ما عليه قوله ما اسند اليه قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل
عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشايي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه قوله او شبهه يعني
به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل
فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو
زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن
قال انه الظرف والجار على ما يجي في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه

المرفوعات

الفاعل

وقع عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام
لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر
يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الي المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع
مسند الي المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مرفوع مسند الى المبتدا ولا يقال هو
وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الي المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك
قايم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو موخر تقديرا وتقديمه كلا تقدم
قوله على جهة قيامه به اى قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله
سوا كان قايما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار
في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدر اى اسناد اعلى طريقة اسناد الفعل ويعنى
بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد
الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه
على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قايما به على الحقيقة كالامور النسبية
نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب
والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله
على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل له
اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم
لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله
بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما
على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا للخلف فانه قال هو
الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي
فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلي فعله اي يكون بعده
بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك جاز اى جواز هذه المسئلة معلل
بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع
اليه الضمير موخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا
وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه
زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير
قبل الذكر لا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما
ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجي وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه وفي الضمير
الذي يجي بمفسره فيما بعد منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجي به الا لغرض دفع

الابهام

الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لكونه للتمييز
فقط وانت اذا جيت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيك به تفسيره فقط لم يبق الابهام واما
اذا جيت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول هاهنا فلا يكفي في التفسير
لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفرا في باب التنازع اعمال
الثاني اذا توجه الاول الى التنازع فيه بالفاعلية كما يجي خلافا للبصريه وقد جوز الاخفش
وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضايه للفاعل واستشهد بقوله • جزى ربه عني
عدي بن حاتم • جزا الكلاب العاويات وقد فعل • وبقوله • لما عصى اصحابه مصعبا • ادى اليه
الكيل صاعا بصاع • ويجوز التاويل برب الجزا واصحاب العصيان وبقوله • الا ليت شعرى
هل يلومن قومه • زهيرا على ما جر من كل جانب • والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس
للبصريه منع مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا
لان رتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجي في مفعول ما لم
يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم لقلة ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل
مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فمرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا
نحو اقبلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثم حسن رجوع
الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينه او
كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض
فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جايزا التاخير عنه قوله لفظا منصوب على
التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى في الفاعل والمفعول به الذى دل
عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع القرينه الدالة
على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز
بينهما اى الاعراب لمانع والقراين اللفظيه والمعنويه التي قد توجد في بعض المواضع دالة
على تعيين احدهما من الاخر كما يجي فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة
اللفظيه كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال
علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه
موسى والمعنويه نحو اكل الكمثرى موسي واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحو
ذلك وكذا اذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سوا كان المفعول اسما
ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا
يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي

وجوب تقديم الفاعل

هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التا فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين
موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف
ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة
الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم
المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء
من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه
مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد
الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثنا معمولا خاصا للعامل
فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير
ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص
ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا
لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا
وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه
الا هو وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في
نحو ما جا زيد الا راكبا يجوز ان تكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جا راكبا الا
زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضاربية زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصورة على
عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون
الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية
باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا
نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد
اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت على
الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا
مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا مع ان استثنا شيين باداة واحدة
بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثنا اذ الاصل فيه الا وهي حرف
فلا يستثنى بها شيان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا نقول في البدل ما سخا احد بشي الا عمرو
بدرهم ولا نقول في غير البدل ما سخا احد بشي الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم
فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين مما قبل الا جاز نحو ما
ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان
موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا

ومثل

ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا ابدلان والتقدير ما ضرب
احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا
او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين
لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشي الا زيدا والا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين
اذا ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثنا شيين الا على الوجه المذكور فان استدل
من اجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر
المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا
روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف
يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسلة اعني ما ضرب
الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى
لا ينعكس ولا يلزم استثنا شيين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك
ما رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة
غير الجملة الاولى لان قولك ما جاني الا زيد بمعنى ما جاني غير زيد وجاني زيد فاختصر الكلام
وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى
فانه على طريق ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى
بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشي الواحد واما
نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي من عامله اذ قولك لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا
معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة
اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله ؞ كان لم يمت حي سواك ولم تقم ؞ على احد
الا عليك النوايح ؞ وكقوله ؞ لا اشتهي يا قوم الا كارها ؞ باب الامير ولا دفاع الحاجب ؞ اضمروا
له عاملا اخر من جنس الاول اي قامت النوايح واشتهي باب الامير كارها والكساي جوز مطلقا
عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سوا كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا
او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانباري
جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد
المستثنى على الاصح سوا كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول
عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق

وجوب تاخير الفاعل

حذف الفعل لقيام قرينة

بعدا حدشي يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا **قوله** او معناها يعني بما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا عمرا **و**قد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق **واجيب** بان المراد في الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد **قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره** بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول **قوله** اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول ومثاله وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر **و**ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم **و**كذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل **و**لو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها جاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين **قوله** او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجا المحذور المذكور **وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله** لقيام قرينة جوازا لا يحذف شي من الاشيا الا لقيام قرينة سوا كان الحذف جايزا او واجبا **قوله** زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسوال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السوال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زايدا فان الاولى نصب الجواب كما يجي في باب الموصولات وايضا فالسوال عن القايم لا عن الفعل والاهم تقديم المسول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام **بل** قولهم الاحظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النسا فانا لا الية اي غير مقصر فيما تحظى به النسا عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروي النصب فيهما على تقدير الا اكن حظية فلا اكون الية **قوله** وليبك يزيد ضارع لخصومة هذا ايضا من جنس الاول اى مما لا قرينة فيه الا السوال الا ان السوال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول

لانه

لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه وكانه قال ليبك يزيد سال سايل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسوال في الاول مصرح به والبيت للحارث بن نهشل وعجزه ومختبط مما تطيح الطوايح يقال بكيته اذا بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجي في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة **قوله** لخصومة يتعلق بضارع وان لم يعتمد على شي لان الجار والمجرور يكتفي برايحة الفعل اى يبكيه من يتضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجا وظهرا للاذلا والضعفا والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوايد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل مادلق اى ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل **وقوله** مما تطيح متعلق بمختبط اى يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد **و**يجوز ان تكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله **قوله** ووجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا في ذكر الشي مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة **و**انما لم يحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمهم بالاستقرا باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فسلنا على مذهبه اذا ليست من قبيل ما نحن فيه **و** يبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك منفس على ما يجي الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهي اذا دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو

خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في حيزه
فاعل ذلك المقدر **قوله** وقد يحذفان معا مثل نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل
وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجى فى التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل
معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي الا بانضمامه الى غيره كما سبق فى حد الاسم وههنا
افاد المعنى الكلامى فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صرفه لفظة نعم
وذلك فى مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السوال بجملة اسمية كان
المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قايم فيقول نعم اى نعم زيد قايم وحذف الجملتين بعد حرف
التصديق جايز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان **قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدها**
الى قوله وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل الاكثر من عاملين
نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول
المتعددات وهو الاثنان **قوله** ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه
وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر
المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع
فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى
المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل
اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا
الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه
البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد وان يكون فيه
ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا
مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو
اعنى زيد وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما اكرم والا زيد مستثنى
من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين مما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما
لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن التنازع بعد ما كانا مثبتين وشرط
باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الا قلت فى
الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من
باب التنازع لان الملغى فى باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى نايبه
اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه
نايب عن المتنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون

الاخر

الاخر هو العامل ولا يظهر فى الا انا الذى بعد ما ضرب نيابته عن الا انا الذى بعد ما اكرم
كما ظهرت فى الف ضربا نيابته عن الزيدين فى قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون
ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا
يجب ان تقول فى الثانى ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل
ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجى يلزم البصريين ايضا فى هذا
المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم بوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا
الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال
الاول فى المنفصل المرفوع يجى مثله فى اعمال الثانى فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا
نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت به
المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه
بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو فمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى
المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت
واكرمت فقول المصنف بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو
زيدا ضربت وقتلت وبك فمت وقعدت واياك ضربت واكرمت **قوله** فقد يكون فى الفاعلية
اى التنازع **اعلم** ان العاملين فى التنازع على ضربين احدهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان
على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيد
او فى المفعول حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم
زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية
والمفعولية معا فقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايضا فى المفعولية والمختلفان على ضربين لانه
اما ان يطلب الاول الفاعلية والثانى المفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت
واكرمنى زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع
اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن
القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا
لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين
حتى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول** اى البصريون
يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول
مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب
فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى العطف فى نحو قام وقعد زيد

لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشي وقد بقيت منه
بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجي هذه العلة في غير العطف نحو جاني لاكرمه زيد وكاد يخرج
زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم
من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقرا ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اى اعمال
الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الى قوله والا اظهرت هذا بيان انه اذا
اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذا اما ان
يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون
يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فتقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني
واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات والكسائي يحذف
الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل نحا له كما قيل نكبت كالساعي
الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اسنع من الاضمار قبل الذكر
لانه قد جا بعده ما يفسره في الجملة وان لم يجي لمحض التفسير كما جا في نحو ربه رجلا فهو يقول
ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل
المصنف عن الفرا منع هذه المسئلة اى اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه
يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفرا في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا
للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يجعل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا
للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون
عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقيه قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو
ضربني واكرمني زيد هو جيت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني المفعولية مع طلب الفعل الاول الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده
الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا
اعملت الثاني وطلب الاول للمفعول به فالواجب حذف المفعول وافق البصريين ههنا
الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم الاضمار
قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف
في السعة فكيف مع هذا المحوج يعني الاضمار قبل الذكر وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله
ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز
ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرته وذلك لكونه احد مفعولي

باب

باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قايما مصدر المفعول الثاني
مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به
اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا
قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على
هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة
لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت
وقد جا ذلك في القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن البخلا الذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراتك انا
طالما قد وشي بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلا فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم
امتنع الاضمار نحو حسبتنيه وحسبت زيدا قايما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول
قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار
قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه
يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفرا في
ضربني واكرمت زيدا اياه فتقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قايما اياه كما ذكر السيرافي
هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار
في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونه مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول
اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا
اعملت الاول على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه
للفاعلية او للمفعولية تقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت
وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني
الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر
لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا
لفظا قوله والمفعول على المختار اى واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار
فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم
مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب
وحتى لا يظن بسبب عدم تا ثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه توجه الى غيره علما انفق
البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني عند اعمال الاول وطلب الثاني المفعول على ان

المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه
وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصريين على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح
الكلام اي القران على غير المختار اي حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع
مانع فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضمار مطابقا
للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لا يجوز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا
وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود
اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما
امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس
المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار
قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وان كان المعود
اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قايمين وحسبت
وحسبتني اياه هندا قايمة وحسبتني وحسبتها اياها هندا قايما وفي كل هذا القبح حاصل
لفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية
بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول
بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور
اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق
وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل
لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة
ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية ان هذا الاستدلال انما يصح
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان
لو تنفي شرطها وجوابها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو
لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي
النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون
الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني لاكرمك ولو تشتمني لم اكرمك رجعنا
الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة

وقوله

وقوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعي لادنى معيشة فيكون المعنى لم
يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم
اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال
منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون
تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب
للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل
العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي
ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السوا فكيف اذا
كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالامر توجه قوله ولم اطلب
اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فالمعنى لو ان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به
من المال لكنت اكتفي بذاك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول
لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا
معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب
مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمين ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر
لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى
ثلاثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قايما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول
واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا قايما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال
اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين
فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا
لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف
مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله
كل مفعول حذف فاعله الى قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل
المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل
اي الى فعل ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افتعل
وانفعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع
ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي
لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث

مفعول ما لم يسم فاعله

من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجي في بابه والذي
زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا
فاضلا والثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت
لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا
ومجرورا او جملة نحو علمت زيد عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل
اذ معنى الظرف الذي لا ينصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك
والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجي والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى
اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى وقيل يا ارض
ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجي الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم
وقوله او لم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم واو لم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو يبين
لكم كيف فعلنا بهم وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام
الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل بعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل
المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف الفاعل الا مع كونه
منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون
الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى
لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه
مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة
مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء
اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى الضرب وضرب
مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا لشيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا
كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما
المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين
معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز
قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه
ذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا ابا لا مع
اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمت زيدا اباك
فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول
مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول أعلم زيدا

ابوك

ابوك والمرفوع ثاني المفعولين وأعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب
حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم
تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذي قلنا من
حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد
الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله
نبئت عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى أعلم زيد عمرا منطلقا علم
زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام
ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى فنقول اعلمك زيد اباك ولا يلبس مع لزوم
كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان الثاني
منا به ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر
لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزوه
وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور
مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات الفعل لم يقع
مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جيتك للسمن فلا يقال جي للسمن اذ رب فعل بلا
عرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه
اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي
دليل الانفصال والفاعل الجزء الفعل ولو حذفت لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز
والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال
في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن
قلة مجيئها في الكلام منعها عن النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل
اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض
المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا
بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة
جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط
الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز
لا لمخالفة بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول
به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القايم مقام
الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر

كل مجرور ليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل

القعودَ قد قُعِد او الخروجَ قد خُرِج بنآ على قرينة التوقع اى قُعِد القعود المتوقع بجوز نيابة
المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر معمولا به نحو قمت فاستحسن
اى استحسن قيامى و يشترط فى المفعول ايضا ان لايكون لمجرد التوكيد اذ النايب عن
الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه فلو قلت
ضُرِب ضربٌ لم يجز لان ضُرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضربٌ بل يقال ضرب ضربة
او الضرب الفلانى ولذلك قال المصنف ضربٌ شديد كذا يشترط الفايدة المتجدده فى كل
ماينوب عن الفاعل فلا يقال ضُرِب شئٌ وجُلِس مكانٌ اوزمانٌ او فى موضع لان هذه
الاشيا معلومة من الفعل ولا فايدة متجددة فى ذكرها و يشترط فى الظرف النايب ان يكون
متصرفا ملفوظا به و قد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه
و اجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى دار ضُرِب اى ضرب فيها وقوله
تعالى كل اوليك كان عنه مسؤلا عنه مرفوع المحل بمسؤلا المقدر المفسر بمسؤلا الظاهر كما
فى قوله تعالى و ان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسؤلا المفسر ضمير كما فى استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل
والمفعول و الاكثرون على انه اذا افقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل
بعضها بعضا و رجح بعضهم الجار والمجرور منه لانه مفعول به لكن بواسطة و رجح بعضهم
الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة و بعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل
عليه اكثر و الاولى ان يقال كلما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذا اختياره قوله من باب اعطيت اى مماله مفعولان
اولهما ليس بمبتدا و انما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا
درهما زيد عاطٍ اى اخذٌ والدرهم معطوٌّ وفى كسوت عمرا جبةً عمرٌو مكتسٍ والجبة مكتساةٌ
وكذا فى غيره قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
المبتدأ
المعقول المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما
فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزايها فاذا اختلف الشيان فى الماهية لم يجمعا فى حد
فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشري
والمصنف العوامل اللفظية فى حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهى كان وانّ وظن واخواتها
وما ولا و الاولى ان تطلق ولا تخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل يجيب عن
قولهم بحسبك درهم وما فى الدار من احد بزيادة البا ومن فكانهما معدومان وعن قولهم
فى نحو ان زيدا منطلق وعمرٌو ان عمرو معطوف على محل اسم انّ لكونه مرفوع المحل بالابتدا بجواب
قريب من الاول وذلك ان لفظة انّ لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزايدة التي
لا

لافايدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار حملا لرفع هذه الصفة على
محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها
مرفوع بها واسمها منصوب المحل و وجه الاشكال هو ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد
فاسمها اذا اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع
و لا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه
خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على المحل المركب الذي هو لا مع
اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذا هذا المركب عن حد المبتدا
بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب
صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرية
اذا كان مضافا نحو لا غلامَ رجل ظريفٌ فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما
كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدى وسواء عليهم
انذارك وتركه و لو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل لو اقتصر على قوله
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسما التى لا تركيب مع عاملها نحو واحد اثنان
والخبر والمبتدا الثانى فقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة الى
اخره هذا هو حد المبتدا الثانى و النحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا فى حد المبتدا الاول فقالوا
ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر
حتى يحذف و يسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو فى المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلونى
البراغيث و يعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر
احتراز عن نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا
عن المستكن سوا كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم
هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفى والف الاستفهام وكذا بعد
هل الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان واقايم الزيدان وهل حسن الزيدان و الاخفش
والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام
او النفى نحو قايم الزيدان كما يجيزون فى نحو فى الدار زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد واجرى
نحو غير قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال ٭ غير ما سوف على الزمن ينقضى
بالهم والحزن ٭ ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى علي كما يجى فى باب الاستثنا
جملة تنقضى صفة للزمن او حال لانه نكرة لفظا والمعنى

وكذا قولهم خطية يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وخطي يوم لا اصيد فيه اي
بقل وبندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها
لما فيها من معنى النفي فتلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدا لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى
التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجي في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفرا ان قايما
الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان وكلاهما
بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب
الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة
واما ان وظن فليسا من ذلك في شي بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما
واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتدا وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل
للاسناد ويكون معنى الابتدا في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شي
واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يوثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات
في الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشي المعين يصح ان يكون علامة لشي
بخصوصيته وفسر الجزولي الابتدا بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يوثر ثم قال المتاخرون
كالزمخشري والجزولي هذا الابتدا هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السوا ونقل الاندلسي
عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفرا هما
يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما
قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه
لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجي قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان
كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها
فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما
ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة
المفرد ما بعدها تحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا
لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها نحو اقايمان
الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها وتحتمل ان تكون مبتدا ما بعدها
فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل لاسناده
الى شي اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل
واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول
والثاني والاسما المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسما المعدودة قوله

المغاير

المغاير للصفة المذكورة اخرج به المبتدا الثاني قوله واصل المبتدا التقدم ومن ثم جاز
في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدا التقدم لانه محكوم عليه ولا
بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل الحكم عليه واما
تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونها عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول
وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على
الحكم لان العمل طارئ والاعتبار للطارئ دون المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم
في نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل
في العمل قيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم
عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابذان من
اول الامر بها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته
كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقدم جازت هذه المسئلة
يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقدم فالتقدير زيد
في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع
هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر
لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز
هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي
ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره
ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت
بوجه ما الى قوله وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة
او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشي لا يكون الا بعد
معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص
واما قول المصنف ان الفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه
بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشي قبل معرفته وقد قال
ان الحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت
الفايدة فاخبر عن اي نكرة شيت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا
حصلت جاز الحكم سوا تخصص المحكوم عليه بشي او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا
وعن الفاعل سوا كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين
شي واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك
كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قايما

وتكون المبتدا نكرة

في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب
انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب
بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام
في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة
في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم
نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب
سيبويه كما يجي في بابه والثاني المبتدا الذي هو الفاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر
اقعده عن الحرب وشر ما الجاك الي مخة عرقوب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف او
جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف
الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وا رجل في الدار ام امراة الخامس ما بعد
واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك
واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاك اى رجل جاني لان
السوال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر
ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
لنا قول المصنف في ما التعجبية وفي نحو شرا هر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه وكذا اختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان
المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل
كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل
من الخبر لجاز الابتدا باي نكرة كانت سوا تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين
حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم
في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتدا باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما
يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل
في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل
في الدار وا رجل في الدار او امراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم
وعدم شي اخر يتخصص به المبتدا قوله في ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان
النكرة في سياق العموم فقولك احد عم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظر
وذلك ان التخصيص ان تجعل البعض من الجملة شيا ليس لساير امثاله وانت اذا قلت
ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص
بعض الافراد لاجل العموم بشي وكيف والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك

لانك

لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم
يحصل للمخاطب فايدة كذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفايدة فيها بسبب
تعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشي وقد اضطربت اقوالهم فيها فاختيار
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزا لجواز خلوه من الضمير دون الشرط فانه اذا
ارتفع كلمة الشرط على الابتدا فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعا من كان
الناس ثقته ورجاه فانت ثقتي ورجاي وقيل الخبر هو الشرط والجزا معا لصيرورتهما
بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا ما قيل فيه
ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف
الشرط وحرف الاستفهام فحذفنا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات
الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان
من قام اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرء هلك وقوله من ضربت ضربته اي ان
من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته
اي ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر وكذا في ما نحو ما كان فليكن كذا
وما تفعل افعل وما تفعله افعل وكذا في كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته
فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى ويل لك وويل
لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق
الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص
فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما
تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقدم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدم
الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد
عليك اللعنة ولهذا انخزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال
على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملايكة والناس
اجمعين وبعد المصراع تذال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان
يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من
سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله
فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قلت سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون
سلام عليك قولي للفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر
سلمك الله اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي

المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فلا بد من عايد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر مما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيا في قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عايد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قايم وكما في قولك مقولي زيد قايم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قايم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كاين بستين كاينا منه قال الفرا ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلاث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة اذ كل موجب يتهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان

ذلك

الخبر قد يكون جملة

ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيدا انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجي في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام المضمر فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون في اللفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بجر منسئ فاذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت يسبق الموت شي وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ مخالفة الشي للشي لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب

في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا

اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجي في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين في الدار وقال ابن جني يجوز ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كاينا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا والمانع ان يمنع فالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجي والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفا نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجي في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يبلا في الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لاصرح المصدر اما قوله احقا بني ابنا سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما عمل فيه بلا اعتماد لشبهها

موله لا يبلا في الفعل اي لا يتخلص حروف الفعل اي اصول حروف الفعل

بالمضمر

بالمضمر فانها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدئه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قايم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقديم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقدم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان تعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايته ونحو لو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة لتخصيص حصول شي بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نعلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاولى عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سوا كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي

انما قام الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة
واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعا الناس الى الاستعداد له
حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن
اسم عين سوا كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام
في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب
ودارك مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما
من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله
عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي عن قريب وان كان
معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير
ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا اجبر بل امامها خلافا للجرمي والكوفيين
واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد
قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكا
زيد ومربط الفرس قال ولو ظهر المكان في هذه الاشيا جاز نحو هو مني مكان مجلسك
ومكان متكا زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما
استعملته العرب هو قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا
معقد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب
فوردن والعيوق مقعد رابي الضربا فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين
على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه
الظروف بمعنى القرب نحو معقد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في
معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف
يحقق الاحتوا وبعده عنه يبعده عن الاحتوا وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك
انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم
ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت
به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت
مني بريد ومنزله مني ليلة اي ذات مسافة فرسخين على حذف المضاف بعد مضاف وكذا
ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم هو
مني فوق اليد اي اذا مددت اليه لم تنله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل بلغه
صيحته والتقدير ذو مكان فوق اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو
قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف

دارك

دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى
التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان متبعدان
لها كما ان الما في امتلا الاناء ماء مالي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت
انملة اي دنوا انملة كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز
رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا
قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على
السوا كما في قولك جيت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع
في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس
بشي اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت مني فرسخين على انه
من خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذو سير فرسخين او على الظرف اي في
فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا
واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك
الاضافة قليل عندهم وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد
فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا
طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام
اي متاخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف
المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشي عن معناه خلاف الاصل
فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه قوله وساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوى مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي
الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين بمعنى اليوم الجمعة او السبت
اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب
اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه
الفرا وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالان كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الان فمعنى
اليوم الاحد والان اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق
بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا
لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قايم او يغايره معنى ايضا واللغا
يقع خبرا عنه اما بمساواته في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او بحذف المضاف من
المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة
فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين

حتى صار كانه هي كقول الخنسا، ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار
وقوله تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا لكن ذا البر من امن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفه نحو ولكن
البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغه والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر
للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف
بنفسه لا شي اخر كما يقال مثلا شعري مليح وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال
رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مولا
بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ تحمل الضمير فكله ههنا تاكيد للضمير
ويجوز ان يكون مبتدا موخرا عن الخبر وان لم يكن مولا به لم يتحمله خلافا للكساى وكانه نظر
الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيديه او محكوم عليه
بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي
يتذرع اهل النطق بين المبتدا والخبر فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكساى لكنه
لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق واذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفايه واما
المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه
ان جرى على ما هو له نحو زيد قايم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان
المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد
مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه
الصور عند الكوفيه واما البصريه فاوجبوه طردا للباب نحو هند زيد ضاربته هي وتمام
البحث فيه يجي في باب الاضمارات ان شا الله تعالى قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله
صدر الكلام الى قوله وجب تقديمه قوله من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر
عنه بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم عن خبره والجملة
صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدما
والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جابك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان
للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان
السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزنا ان يجي بعده ما يغيره لم يدر
السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجي بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو
غلام من قام وغلام من يغز اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز
تقدمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر

المبتدا

وجوب تقديم المبتدأ

مثل

المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا،
كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان
الخبر محط الفايدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف
ابو حنيفة اي مثل ابو حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر
ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجني اشتارته ايد عواسل
اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا
الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير
بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل
على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا
وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدان مقدما الخبر
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفا الذي
هو التعقيب وايضا لكونه فا الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانه
اذا قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع
الا الا ما جي في باب الاستثنا ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتدا نحو
لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرها قوله واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر
الكلام مثل اين زيد الى قوله وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر
المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه
اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا
يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها
وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان مني ياتني اشكره واما
قولهم علمت ايهم في الدار فان العمل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي
ظاهرا كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام
المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتدا مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم
اذ معنى ظننت زيدا قايما زيد قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي
للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان
مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يوثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في
دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يوثر معنى من المعاني في الخبر ليس معه ايضا
كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين تفرد وقوله

وجوب تقديم الخبر

لانه يقتضي الصدر حين مفردا الا كلمة الاستفهام

قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة **قلت** لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سوا قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد **و**ان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد **اعلم** انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصححا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجي المبتدا نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية فالاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعا، ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفه مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يوميذ ناضرة ووجوه يوميذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يدفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قايم قايم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه **و**اما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه **و**اما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذا من هذا الباب قولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعا احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل **قوله** او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جز الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزوه يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جز الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه **و**اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفه والموصوف جايز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها قايم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين **و**كان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشي لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل المعمول فكان معموله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة **و**الاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفا بالتقدم اللفظي **قوله** او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب

تقدم

تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر ليلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جيت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قايم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم ترفع الفتحة الخفيه اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجي خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان **و**اذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة وتجي في باب الموصول انما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير **و**اذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما نذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفايها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة **و**يجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد او معنى نحو انما قايم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثنا على الحكم في الاستثنا المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثنا **و**اذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما يقدم له الخبر

لم يجز تقدم اداة الاستثنا على الحكم في المفرغ

تعدد الخبر

وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منا فيما تعدد فيه عن شي واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل **و**الثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد الاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جز المبتدا ببعض تلك الاخبار والجز الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل **و**اما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود **و**انما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول

الخبر

اي كل واحد

واحد منهما

احدهما عالم والاخر جاهل لانتصاله البعضين بخلاف جزئيهما فان كل واحد منهما
منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه
الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز
اسناد الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولي وهذا
كما تقول التاريخ احمراي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن
وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منها نحو هذا احلو حامض فلا
اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعني في جميع
اجزايه حلاوة وفي كلها حموضه لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما
بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين
على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد
كريم وشجاع كما تعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى
مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا احلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع
المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر
جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفا في الخبر الى قوله والحق
لبعضهم ان بهما اعلم ان الفا تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقايم   دخول الفاء في الخبر
ولا تحذف الا لضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ونحي علة الاتيان بالفا
في خبر مثل هذا المبتدا في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيان
احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا
نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول
لما يجي في الاسما الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفا ان يكون
عاما وصلته مستقبلة كما في اسما الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون
الى الموصو   خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الاية لان الاية
مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصه حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما
افا الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبله كقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب
موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه
فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفا في خبر المبتدا وان لم يكن موصولا

لانه

لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل
لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك
او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفا او وصف بالفعل او الظرف
فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزا الذي يدخله الفا فالصلة
والصفه تكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسما الشرط
نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا لانه
دخل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من
وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعليه بل يكون مما يقدر
معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين
فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفا لكونه كالجزا من حيث انه ليس جزا الشرط حقيقه
جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفا ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزا في
قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار
سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها
معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا وتجي تحقيقه في حروف الشرط ان شا الله
تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل ياتيني او امامك
او في الدار فله درهم وقد يجي صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله
درهم لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفا على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل
رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير
الثلاثه المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفا على خبر غير ما ذكرنا
من المبتدا والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد انشد وقايلة خولان
فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح
قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ المبتدا تمنع دخول الفا في خبر المبتدا المذكور
الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفا لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ويلزمها التصدر
ولا يدخلها نواسخ الابتدا لان تلك النواسخ توثر في معنى الجملة وقد تقدم ان ما يوثر في
الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ
العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يوثر في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان
نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين الاية والحق المالكي ان المفتوحة ولكن من غير
سماع لكنه لما راي العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجي في الحروف

المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى
المكسورة على ما يجي في الموضع المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة
الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شي من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك
بعدها ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو
قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء والحق بعضهم ان بهما
اي الحق ان في المنع من دخول الفا ليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان
هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقا وابن يعيش ان المجوز
لدخول الفا مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعتان بالاتفاق
لا وجه لتخصيصها بل كل ناسخ للابتدا هكذا سوى ما استثني وما ذكره المصنف من
ان امتناع دخول الفا في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك ان ما بعد الفا الجزا
لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشي
لصحة قولك انجاك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون
النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والخبر جوازا الى قوله حذف المبتدا او الخبر جوازا ووجوبا
لعمرك لافعلن المستهل للمبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جوازا
الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع
كما يجي في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجي فلو ظهر المبتدا لم يتبين
ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه
نظر على ما يجي في بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفا واجبا وجايزا واذا
في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز
ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا
زيد قايما واذا عنده متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز
على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف من ظروف
المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع
مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت
فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان
يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع
اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان

يكون

يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع
بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا
الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجات وقت وجود السبع
بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذا مفعول به لفاجات ولا حاجة الى
هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا
المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفا
الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها
فا السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة
للخروج وقال المازني هي زايدة وليس بشي اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي
للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه يقال
الزمته الشي فالتزمه اي قبل ملازمته اي وجب اذا التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر
في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر
المقدر من بين ساير الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما
ذكر المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفرا
لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسما كساير العوامل وقال الكساي
الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه
وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجي في حروف
الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف الشرط فتبقى مع دخولها على لا
على ذلك الاقتضا ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما بقي مع غير لا من حروف النفي
فمعنى لولا علي هلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفا وجود علي لانتفا
هلاك عمر وانتفا الانتفا ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني
كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست
لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في
باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا وجواب
القسم الا مكررا في الاغلب كما يجي في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون
الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقايم لكونه
جملة خالية عن العايد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف
وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة

لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها
موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو
جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت امامة لما جئت زايرها ٭
هلا رميت ببعض الاسهم السود ٭ لا در درك اني اذ رميتهم ٭ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٭
وثانيهما كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا
الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي
السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد
او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيد قايمين او تضاربنا
قايمين او من احدهما نحو ضربي هندا قايما او قايمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا
للفرا نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد
على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها
واو الحال قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال
فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه منكر
وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا ابوه
قايم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو
ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قايما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه
ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما
اضرب زيدا الا قايما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال
ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى
ضربي زيدا قايما اضربه قايما وهو نحو اقايم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى
ان نحو قايما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا
وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قايما حاصل وذهب الاخفش الى
ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه
قايما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا
وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنا لا لفظا والعامل في الحال محذوف
اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون
على ان معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد
الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي
يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع

عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقرا كلامهم فمعنى التراب يابس والما
بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حالهما كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة
ان النوم مع الجلوس لا ينقضها كان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص
فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الما لان شرا الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا
قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال مخصصة بل الحال عندهم
قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال
القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قايما واما عند
الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصصة له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال
القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد
بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن
معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر
في قولك اضرب زيدا قايما وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من
جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال
وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظ وكذا تقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر
من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل
لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا اللفظ وتريد اذا من شربه ملتوتا
عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة وتريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات
مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقا معموله
وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصوله مع الفعل والموصول لا يحذف الا
ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب
المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على
تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام
لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد
حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا
للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما حذف متعلقات
الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قايما ثم اذا مع شرطه
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا

اي في وقت الركوب فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر ان قيل لم لا يكون كان المقدره
ناقصة وقايما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المذكور لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا اما
قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم
حاصل اذا كان قايما ظاهر في معنى الناقصه ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير
له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها
بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب
اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها
ضربي وهو اليا او زيدا فنقول حذفنا كاين او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا
لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في
كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع
الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون
نحو اخطب ما يكون الامير قايم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه
لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قايما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر
صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز
يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في فعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر
شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدريه مقام الظرف نحو
قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قايم اي اوقات
كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقايما كما يقال نهاره صايم وليله قايم
ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا
كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله
وما ليل المطي بنايم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان
احسن في الحقيقه زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك
جعلت احسن وان كان في الحقيقه لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية
قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعه وضابط
هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته
خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع وبعده مذهبان فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت
بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذا مما نحن فيه

اي

اي بما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في
غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون
رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونه خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب
المفعول معه على ما يجي في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفيه مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر
نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف
وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ
يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف لم يصح الاعتراض
على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قايما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر
اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الخبر عن محله فسد مسد الخبر وتكلفنا وقلنا التقدير كل
رجل مقرون وضيعته اي مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قايم
وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لنفي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا
من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في
وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغه
وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الكلام فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان
ولي معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سوا
دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه
بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المومنين علي رضي الله
عنه فهم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون
مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفه فلا يقال زيد وعمرو ضاربه
بالاتفاق ويجوزونه على ان يكون الفعل حالا لا خبر فزيد والريح مثل كل رجل وضيعته
ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما
يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقاتل زيد قويان اي زيد ومن يقاتله ومد زيد قويان
قوله ولعمرك لافعلن ضابطه كل مبتدا في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن
الله كما يجي في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما
اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم
السوال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر

وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلّق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا
قبل و تجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين
الخبر وسد شئ آخر مسده حاصلان توجب الحذف و لعل المصنف انما ترك ذكره لكون
هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم
ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل
تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في
اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرا ويحتاج الى العلامة وهو
التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة و انما كان الاصل في الاسناد الفعل دون
الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير
فصار الاسناد لازما له دون الاسم و اما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي
ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه و انما الذي ينبغي
ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو
انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته و اذا تعددت المبتدآت نحو زيد
اخوه ابوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدا الاخير مع خبره
خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول فتكون الجملة التي
بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه
الا المبتدا الاول و ان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوايد
بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدآت
وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره بامره معها فكانك
قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا
عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتملة
على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره
مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة
خبرا عن هند مع رابطة معها وكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا
القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف خبر ان واخواتها
الى قوله الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها
المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه
كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة
و خبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواتها مشابها للفعل المتعدى الا انه

قدم

تقدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرية مشبهه
بخبر ان المشبهه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل و قد تبين بهذا
وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز
والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة
العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه
هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرية
وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما
شابهت الفعل المتعدي كما يجي في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب
كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شئ واحد فكان ترتيب
معموليها كترتيب معمولى ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى اما
ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها
لفظه والمشابهة قوية كما يجي في بابها فاعطيت عمل الفعل حال قوته وهو اذا تصرف في معموله
بتقديم النصب على الرفع و عند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرية مرفوع
بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا الا بالحروف لضعفها عن عملين و مذهب البصريين اولى
لان اقتضاءها للجزئين على السوا فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل
المتعدى قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدا وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر
هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه مسند
الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها و كذا يرد على حد خبر لا التبرية نحو لا رجل حسنا
غلامه في الدار و كذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في
الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما و كذا يرد على حده لخبر المبتدا بقوله المجرد
المسند الى اخره صفة المبتدا في قوله تعالى ولعبد مومن خير ولو قال هناك المغاير للصفة
المذكورة ولتابع المبتدا وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا
وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي
حاله وشانه كامر خبر المبتدا اى في اقسامه من كونه مفردا او جملة و في احكامه من كونه
متحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا وغير ذلك و في شرايطه من انه اذا كان جملة فلابد
من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما ذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمول
الفعل و قد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا

متضمنا ما له صدر الكلام كما يجي في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثنا من قوله
في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه
من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع
في غيره لان كل شي من المحدثات فلابد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شي كقريبه
ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي
واجري الجار مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى
الفعل او معناه كاحتياج الظرف لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه
ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى في قوله خبر لا التي لنفي الجنس
هو المسند بعد دخولها الى قوله وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهة لا التبرية لان ان
لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل
النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان — خبر لا
اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه لكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع
المحل بالابتدا وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه
سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا
فبقي على اصله من الرفع بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها
قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر
صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل
له واحتمال غيره على السوا واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا
يحذف كثيرا فظريف في لا رجل في الصفة اظهر وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان
المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف
المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه حملا على المحل
وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في
توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل
معنى الابتدا بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان باقي على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف
لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعدها
كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذا ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك
اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من

الرفع

الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي لا تبتدا
معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البنا
فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابهة للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها
مساويا للرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله
ظريف فيها لا فايدة في ايراده الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى
ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف
في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال
لا غلام رجل قايم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا
يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق
ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم تقم
فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان فعلى هذا
القول يجب اتيانه مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند
اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس الى قوله وهو في لا — اسم ما ولا
شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قايما وما زيد هو الظريف
واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد
فيها ولا عمرو او يكون جزآها نكرتين نحو لا رجل قايم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في
لا شاذ قال الواجي في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
والظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي من كلامهم خبر لا منصوبا
كخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرية
الا انه يجوز لها ان تهمل نكرة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها
ومع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجي في المنصوبات
عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة
في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سوا كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف
النفي والنهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في
الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاني
رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاني رجل بل رجلان وما جاني
من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما — المنصوبات
اشتمل على علم المفعولية قد يتبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة
كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف واليا نحو رايت زيدا ومسلمات

واياك ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به
المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتميز وغير ذلك
والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضه في حيّز المفاعيل فيقال للحال هو
مفعول مع قيد مضمونه اذ المجي في جائني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون
راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية
والمفعول بلا قيد شئ اخر هو المفعول المطلق كما يجي ففي جعل المفعول معه والمفعول له
اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان
لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشئ من ضروريات
معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب
ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة
الفضلات في الاصل فيدخل فيه المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى واما ساير
المنصوبات فمحمولة شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما المجازية وخبر
كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق
المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل
قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل
حصول هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت
قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول
معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام
هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زايرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به
بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم
ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل
بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من
طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول
به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا
اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب
معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر
نحو ضُرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان
وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر
للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جيتك خفوق النجم

اصله

اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد
من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول
فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على
المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف
العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض
قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة
الواو بخلاف ساير المفاعيل لولا مراعات التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول
معه اولى اذ الفعل لا يخلو عن حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه
ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه قوله هو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف ساير الحدود ليخرج نحو ضربت
الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت
ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا
الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير المقول فيقال هذا مقول وهذا مفعول
فلم يكن اذا داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول
ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه
اسما وايضا وبلفظ اللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك
لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو
الظاهر بقوله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن
فعل مضمونه ولم يفعله هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن
هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان
يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء وجاد
مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان
الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل
نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير
في معناه عايد الى اسم او الى ما قوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم
لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد
بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي حتى ان المنصوبات مفعول به ويكون
للتاكيد والنوع والعدد الى قوله بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذي هو
مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك

المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا
فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر
الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى
والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة
الحسن والقبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما
تذكر بعدها اما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما تترك نحو جلست جلسة
واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع
حذفه نحو عمل صالحا اى عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم
حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل
فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا
من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل
نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خبر مقدم لان ايا وافعل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في
باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا
اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في
اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف
الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا
بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا وخفيفا او غير ذلك فتقول ضربته
الضرب ونحو القرفصا في قعدت القرفصا مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال
المبرد هو في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصا والرجوع القهقرى وعند بعض
الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى
وتقرفص القرفصاء ونحو وعدم سماع وقوع هذه الاسما وصفا لشيء وعدم سماع افعالها
يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا
كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر
موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته
ثلاث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد على التمييز نحو ضربته الفا
ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا واما الة موضوعة موضع
المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر
المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين

بسوط

بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت
سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الالة وجمعها لانك
ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك
ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته
سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في
هذا القسم اى فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك
ضربته ضربين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد
بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الا الماهية من حيث هي هي والقصد
الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا
يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد
وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وقد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله
وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك
اما مصدرا او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله
تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه
وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب
المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم
التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير
الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان
يلقها ذيب اى يدرس الدرس والى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته
او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذاك من
غير المصدر نحو اعطيته عطا وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الى قوله وشكرا وعجبا اعلم انه لابد في الواجب الحذف حذف الفعل
والجائز من القرينة قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه
يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا
واقول الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما
تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما
يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك جدعا
وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه

ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه اداً واما ما يُبين فاعله بالاضافة
نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او يُبين مفعوله بالاضافة
نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او يُبين فاعله بحرف جر نحو بوسًا
لك اى شدة وسحقا لك اي بعدًا وكذا بعدًا لك او يُبيّن مفعوله بحرف جر نحو غفرا لك اي جرحا
وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك
فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف
الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هيهنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد
المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى
لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل
فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لبانة لقصد الدوام
واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك
ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة
الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك ودواليك
وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو
مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف
الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب
الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق
الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين
المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه
ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك
واما قولهم حردت حرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك
فليس انتصاب الاسما في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
كقوله ٭ دار لسعدى اذه من هواكا ٭ والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من
يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حردته حردته الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي
فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك التي فعلت
وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر
المبتدا الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفاعل كانه
قايم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعا لك وكذا كلما فيه من
التبيينية المبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى

قدم

واما

واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة وقد يبين ايضا بعض انواع
المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعا مختص
بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اى
رحب موضعك مرحبا اي رُحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا
لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف
فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير
المصدر عوضا منه وقايما مقامه كالمصادر الصايرة اسما افعال كما يجي في بابها نحو هيهات
ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل
الذي قامت هي مقامه وبناوها على الفتح اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه
حال المصدرية فترجع اذا في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملا
عليه لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية
مع كونها اسما افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تعالى
هيهات هيهات لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل والاكثر يُبيّن واما ان لا
يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة هيهنا فهذه
المصادر كلها قايمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكنها
ليست قايمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها
عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبينا الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر
ان يستعمل استعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله
زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا
كرويد زيد بدليل القراة الشاذة حاشًا لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا
استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضا بطة
المذكورة مصادر لم توضع افعالها نحو دفرا له اى نتنا وبهرا اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة
فله فعل مستعمل مثل القهقرى والقرفصا اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب
سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبُينا بحرف جر بخلاف
نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل
من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا ومنها اسما الاعيان هي الموقامة
مقام المصادر نحو ترب بالك وجندلا اى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا
والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قايمة مقام المصدر نحو
هنيا لك اي هناة وعايذا بك اى عياذا وهي مثل قم قايما اى قياما وتعال جايبا والفرق

بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة
كما قيل في قم قايما ومنها اسما اصوات قامت مقام المصادر كآهًا منك اى توجعا وواهًا
لك اى طيبا واقًا لك وافة لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار
ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبيّن بالجار نحو ايقًا اى كفًا وويهًا اى زيادة وذلك
لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف هنا
والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسما المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح
من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قايما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب
له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات
القايمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو
ويْ لزيد وذلك نحو آهًا وواهًا ويجوز ابقاوها على البنا الاصلي نحو اف لكا واوّه على
اخواني واه من ذنوبي والظاهر ان ويلك وويحك وويك وويبك من هذا الباب واصل
كلها وي على ما قال الفرآء جي بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويْ لك ووي له
ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله • فخير نحن عند الناس منكم
اذا الداعي المثوّب قال لايا • فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان تدخل بعدها لاما
اخرى نحو ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر
في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى
قتله ثم استشنعوها فكنّوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القايمة
مقام المصادر قايما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره
في اسما الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز
في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقايه على مصدريته ويكون بناوه نظرا
الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك
لانا علمنا صيرورة المصادر اسما افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بنا هذه الاسما غير كونها اسما افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجينا الى كونها
اسما افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك بفتح القاف
قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد
استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال • عمرتك الله الا ما ذكرت لنا • هل كنت جارتنا
ايام ذي سلم • ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السوال فيكون جوابهما
ما فيه الطلب كالامر والنهي قال • فقعيدك ان لا تسمعيني ملامة • ولا تنكأي قرح الفواد
فييجعا • وان زاين وقال • ايها المنكح الثريا سهيلا • عمرك الله كيف يلتقيان • هي شامية

اذا

اذا ما استقلت • وسهيل اذا استقل يماني • وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في
القسم الذي لا سوال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك
وقعيدك الله لا آتيك وعمرك الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا
يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جا عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله
كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم ترد القسم وقد ذكرنا في البيت
ان المراد قسم السوال والاصل عند سيبويه عمّرتك الله تعميرا فحذف الزوايد من المصدر
واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقعيدا ومعنى عمرتك
اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمّر معنى السوال تعدى الى المفعول الثاني
اعني الله وكذا قعّدتك الله وان لم يستعمل اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال من الله تعالى
واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون
انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال الله عمرك اى اسال الله تعميرك واسال الله
عمرك واسال الله قعدك اى تقعيدك وتمليتك على حذف الزوايد واسال متعد الى مفعولين
او يكون المعنى اسال بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اى نسبتك
اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن
وهما مصدران محذوفا الزوايد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز
ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك
وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويويد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد
والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب سيبويه وهو ان نصبهما
على المصدر وعلى تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انه لا
يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعا للمخاطب جريا مجرى قسم السوال
لانه قد يبتدا السوال بالدعا للمسول كانه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا قوله وقياسا في
مواضع منها ما وقع مثبتا قوله ما وقع مثبتا الى الاخر هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع
شيين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شي لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا
لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما
زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا
وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد
الا سيرا من هذا وانما وجب حذف العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير
وصف الشي بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد
وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يأوي الطريد ويومن

مواضع حذف الفعل

الخايف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا المشتا بمعنه لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا
على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه
اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم الفاعل وهو مع العمل كالفعل مشابهته فصار
العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيدٌ
سيرٌ سيرٌ وما زيدٌ الا سيرٌ كما ذكرنا في المبتدا وقولنا فانما هي اقبال وادبار فيتجى اذا عن
الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا
المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها
او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل تبيينا لمعنى الدوام قال
عجبٌ لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجبُ قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق
به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمدُ الله وثناءٌ عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا
بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيدٌ سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيدٌ سيرا لم يكن فيه
معنى الحصر المفيد الدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا
قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز
كما قلنا في نحو ما كان زيدا الا سيرا وما وجدتك الا سيرا البريد ان يكون انتصاب المصدر على
انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبرا الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني
كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله ا ومعنى نفي نريد به
ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا ومعناها قد يكون
منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيدا الا سير البريد او باللام نحو ما زيدا الا السير
وكذا يجي مكررا نحو ما زيدا الا سيرا سيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل وجب لقيام الاول
مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا
عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفايدة الا
بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة الى قوله فاما منا بعدُ واما
فدآء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شدّ
الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا
لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل
ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية
تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فان ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة على انها مفعوله مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض
تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام

ما

ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت الفوايد استثقلوا
ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمناته فوجب حذفها
فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او
استرقاق او منٌّ او فداء ففصّل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعدُ واما فدآ وتقول في
الخبرية زيد يكتب فقراءةً بعدُ او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك
ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة الى قوله وصُراخٌ صراخَ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار
مصدر فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها له صوتٌ وهذه الجملة
مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب
ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان
يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة التي بمعنى المصدر المنصوب
عارضا لصاحبه غير لازم حيث يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان
الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث
واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر وتدل
عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوّته
صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطآ وكلم كلاما وظاهر كلام
سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت
به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوّت
لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر
الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي
وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا
له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجي في باب المصدر
فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير وكقولك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه
وفي هذا نزد دلان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ولا يصح
لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اي يصح
وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل حاصل بخلاف له صراخ فانه قطع
بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان
يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله
وصبغة الله لان قبلها ما يودي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكور قبلها
لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار

وصراخ الثكلى اما على البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف
اي مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يتعرف بالاضافة
وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لو
جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق
اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما يجى فى باب الوصف فاذا
تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انصف المصدر اعنى نحو صوتا حسنا جاز ان يكون
حالا على احد التاويلين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا
لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب
رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد
اللفظى كما فى جانى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن
معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع
وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى الحالية كما فى
قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه فى نحو لا ماء ماء باردا فان كررت
فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شيت نونت وان شيت لم تنون جعل الثانى لكونه تكريرا
للاول موصوفا بشى كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر
لا فيه ولا منع عندى ان يكون الثانى اعنى صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجى فى باب الندا
واجاز الخليل فى هذا المصدر المنصوب النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار
سيبويه الاتباع فى الثانى دون النصب لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعله تابعا
للاول واذا جا بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع
ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا
وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر
وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا فى الدار صوت صوت حمار وانما ضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحذف معنى ولا بد
للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى فى بيت روبة
فيها ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى
غاية الضعف فالوجه الاتباع فى مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره
الى قوله توكيدا لنفسه يعنى يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر
الا ذلك المصدر فلا يحتمل لها اذن من المصادر الا ذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
يوكد نفسه فاعترافا فى على الف درهم اعترافا يوكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة

زيد جو

كما

كما ان المصدر موكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان الموكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل
من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما فى مسلتنا فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزييها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان
الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعا الحق اذ هو دعا الى الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق
وحمار سوء ومنه قوله انى لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل لان
قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب إن واللام فالمصدر الموكد لنفسه
هو الذي يوكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله
ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معانى هذه المصادر ففى مثل هذه المصادر ضابطا
لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع فى كل ما هو تاكيد
لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة
وتاديتها معناها كما قلنا فى نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم
اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قايم حقا ويسمى توكيدا
لغيره اعلم ان قولهم زيد قايم حقا مثل رجع زيدا القهقرى فى ان المصدر فى كليهما موكد لما
يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى الثانى مفرد اعنى مجرد الفعل من دون الفاعل
ثم اعلم ان الموكد لغيره فى الحقيقة موكد لنفسه والا فليس بموكد لان معنى التاكيد تقوية
الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشى ثابتا فكيف يتقوى واذا كان ثابتا فكررته انما يوكد
نفسه وبيان كونه موكدا لنفسه ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما صريح القول
او ما هو فى معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك
اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدر به
اى قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح
لا كما تقول فى حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قايم حقا اى قولا حقا وكذا هذا عبد الله
حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابى طالب اذا لا اتبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول
التهازل اى قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة
واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت
بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل
للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر
ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع
فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه

المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية فقولا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه
الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا تدل على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله
واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
وكذا ما يجي بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع
بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل كذا قال اجدكما لا
تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو
اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكد المضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون
نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضا يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل
للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضا المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا
وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضا هو المحتمل للجد والهزل سوا
اسندته الى المخاطبين وغيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال
بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا
المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان
تقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول اتبعناه على كل حالة جدا
لفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح البا والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله
اخفا بني ابنا سلمى بن جندل ۝ تهدد كم اياى وسط المجالس ۝ اى افي حق ومعنى حقا وجدك ها
متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجي فيه والعامل
في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو
بتقدير اتجدان جدا ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف
فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر مؤكدة لنفسها
ويقوى ذلك انه لا يجوز لك زيد قايم غير حق وهو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق
لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو ذلك متى زيد قايم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في
قولك زيد قايم حقا ليس بشي اذ ليس قولك زيد قايم على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع
الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا
الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق
دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة
في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا

لذلك

لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا
يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التوكيد
لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى
التوكيد لرفع احتمال غيره وليس بشي لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير
مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين
كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه فلا يجوز تقدم المصدرين
على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك
وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى
الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا
الباب ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف
بها وجوب حذف فعله سوا كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب
الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه
مفرد كلدى عند يونس قلبت الفه يا لما اضيف الى المضمر كالف لدي وليس بوجه لبقا يائه
مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا ۝ فلبى فلبى يدى مسور ۝ قال ابو علي متعذرا
ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعي باليا
واصل لبيك الب لك الباين اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم
في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور
به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد اما قولهم
لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله
وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعلك سالما فلم يشتقا من سبحان الله
وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى
بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداول الامر دوالين وهذاذيك
اى اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا ۝ اى ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله
جاوا بمذق هل رايت الذيب قط ۝ وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم تستعمل الا للتكرير
بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ۝ فقالت حنان
ما اتى بك ههنا ۝ اذو نسب ام انت بالحي عارف ۝ ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن

المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله
ارضًى وذوبانُ الخطوب تنوشني وانكرا وانت في الحديد واقيا ما قد علم الله وقد قعد الناس
وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات
مقام المصادر في التوبيخ نحو اقايما وقد قعد الناس واقايما قد علم الله وقد قعد الناس كذا
قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجي في باب الحال ومما يشبه ان يكون
قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول
المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينيك انعاما اي اقرها فحذف الزوايد
واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرة وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا
كما تقدم ويقول المراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا
لا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهي لا افعلن ذلك ورغما وهوانا ونعول اغتديت
ولا اغتدا الغراب واهتديت ولا اهتدا القطا اي ولا اغتديت اغتدا الغراب بل
اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على
الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا
اخر القياسات وقد جات الجملة قايمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فا الداهية والمعنى
دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه
الى في ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه
كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابه داهية
فانمحى عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في اي مشافهة او مشافهة فانمحى عنه ما بينهم
من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صار الجملة بمعنى المفرد اعرب
منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال
فقيل فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب
فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاها الداهية الى فيك اي جعلها مشافهتك **قوله المفعول
به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما** قوله ما وقع عليه فعل الفاعل
لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا
واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب
كان شيا اوقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به
فعلى تفسيره ينبغي ان تكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر
وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف
جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشيا في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا

المفعول

فان

فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناده اياه الى زيد الا بشيء اخر وهو
عمرو وغيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح
ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجهول مثبتا فبقولنا اسم
مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في
قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول
ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول
المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجيت وزيدا اكراما
لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت
بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجيت زيدا وبعث زيدا الا
وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرو
منه ومجي اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا
في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد
وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قايما قيام زيد لكن نصبهما
معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا
وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد
الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة
واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول لمطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكساة
ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا
على ان يكسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما
قال بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين
بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر كما مر وباب
اعلمتك زيدا قايما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا
في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في
علمت وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل
ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول
فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بنا على انه به يتقوم
المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية وقال الفرا هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من
الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بنا على ان النصب علامة
الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل

ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سوا الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف موضعها اثنا الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن لعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا على ان ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم والام تؤخر عن مرتبته اي المصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهتما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا كذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجي وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصولة وصلتها كما يجي في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي خيل تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفا التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط من انه لابد من نايب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر لجاز تقديم ايهما شيت ويخلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى فاعل ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريه وهو الحق اكتفا بالتقدم اللفظي كذا منع الكوفيون نحو غلامه دا وغلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدر قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وهو اي الفاعل اجزنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واغتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم

انه

انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجي في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا الى قوله واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرا ونفسه اي دع امرا والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادي فان الضابط كونه منادي قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وايتوا خيرا لكم وقال الكسايي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا تقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفرا لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وايت خيرا لك ووراءك وايت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير ايت في الاية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما اسهلا اي قولي ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وايت امرا قاصدا وقرينة ايت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شي ثم جيت بعد بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بايت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى ليس قولهم امرا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما يجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والالفاظ الثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطيت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تاهلت تاهلا ويقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو المهيري على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك ممن قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك يجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيدا وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة

يحذف الفعل جوازا ووجوبا في

الاول سماعي

من تريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسؤ اى من انت تذكر زيدا ويروى
زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فيّ والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك
من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر
بمعنى ويجوز ان يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل
كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء
يعذر عليها قال جارى لاتستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى يعنى بقوله
سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذر فيها ولايلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص
الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك او الحال التى تعذر فيها ولاتلام وهى فعل المكروه
الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسؤ صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساة
اليه وايذايه اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبى صلى الله
عليه وسلم انه قال لابى بكر اعذرنى من عايشة اى من جهة تاديبها وتعريكها وفى الخبر لن
يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم
فعنى من انفسهم من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايذائه اياه
اى لو عذرنى فى ايذايه فهل هنا من يعذرنى ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى
مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لايسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل
بفعل اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى
كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اى هذين تريد
مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل
واحشفا وسؤ كيلة اى تجمع حشفا وكل شى ولاشتيمة حر اى اصنع كل شى ولاترتكب
شتيمة حر وان تاتنى فاهل الليل والنهار اى فتاتى اهل الليل والنهار اى اهلا لك
بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل
اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال متقدم من
رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شى ولاشتيمة حر اى كلاهما لى وكل شى امم
ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال
والامثال لاتتغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجى فى بابها
وكذا المتعجب منه فانه لايحذف الامع قيام القرينة على تعينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا
فايدة فى التعجب من دون المتعجب منه ولايحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من
قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا
وما حذف من المفعول به نوع على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى لمن يشا اى لمن يشاؤه

او

او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اى
يعدلون وقوله ان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى
اى يوثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى
والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادي وهو المطلوب اقباله الى قوله او تقديرا اى الذي
الثاني المنادى
تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه
المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نايب مناب ادعوا اخرج نحو زيدا فى قولك اطلب
اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك
لانه لو حد بامر معنوي اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو
حد بامر لفظي اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر انه
جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب
عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبنا وكذا الظاهر من كلام
سيبويه انه منادى كما قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول تعال فانى مشتاق اليك ومنه قولهم فى المراثي لاتبعد اى لاتهلك
كانهم من ضنهم بالميت عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لاتبعد اى لاتبعدت ولا
هلكت وكذا المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه وواثبوراه وواحزناه اى احضر حتى
يتعجب من فظاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا
وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
وكذا المتعجب منه منادي دخله معنى التعجب فمعنى يا للما ويا للدواهي احضر حتى يتعجب منكما
وكذا الاتى على الخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض
غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل
المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف الندا عليه وافادته فايدته واجاز المبرد نصب المنادى بحرف الندا لسده مسد
الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الكلمة الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف الندا
سد مسد احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولامنع من دعوى سده مسدهما والمفعول
به هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا ندا بدون المنادى وما اورد
هنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم
لان الفعل مقصود به الانشا فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لانه

الاغلب في الافعال الانشائية مجيها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا
واخواته اسما افعال ومنع بان اسما الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من
ادوات الندا ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال الندا فيجوز في اداته
ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغايب لعدم
تقدم ذكره ولا لمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل
فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غايبا او متكلما او مخاطبا
لكنه لا يبرز في اسم الفعل شي من الضماير نقول صه في المفرد المذكر والمونث وكذا في
مثناهما ومجموعهما واذا كان ادات الندا بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما
قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا
يستقل كلاما كالجملة القسمية والشرطيه والندا لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب
عامل المنادى المصدر نحو يا زيد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قايم
حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قايما اذا
ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بوس للجهل ضرارا الاقوام والظاهر ان عامله
بوس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني للجهل تقديرا لزيادة اللام
فهو مثل اعجبني مجي زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة الى قوله
ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يا زيدان
ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى
المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظيه ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع
كما قال بعضهم في المبتدا انه لم يكن فيه سبب البنا حتى يبني فلا بد فيه من الاعراب ثم انا
لو جررناه لتشابه المضاف الى يا المتكلم اذا حذف اليا ولو فتحناه لتشابه غير المنصرف
فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع لا يعترض عليه بالمبتدا
فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى الطويل لطوله ولان المنصوبات
في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفرا اصل يا زيد يا زيدا
ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم
وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا
ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا
قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون
ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سوا تعرف بالندا او كان معرفة قبله نحو يا زيد ويا

رجل

رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني
قبل الندا نحو يا هذا ويا هولا ويونس يحذف اليا في المنقوص ويعوض منها تنوينا
فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة لا
يحذف في يا مرى من الاراة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيه وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى انما
قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبني اما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد
المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا
الى المظهر قال يا ابجر ابن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا
الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين
قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا
به الى حركته الاعرابيه لما اضطر الى ازالة البنا بتنوين التمكن وانما بني المفرد على الحركة
لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا
قومنا وحركة البنا نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل قوله ويخفض
بلام الاستغاثة مثل يا لزيد ويفتح لالحاق الفها الى قوله ويا رجلا لغير معين هذه اللام
المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للما ويا للدواهي
وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعا وكذا المتعجب
منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند
سيبويه او لحرف الندا القايم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو
متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النايب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد
حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربته لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع
شيين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلي يا ما هو مستغاث
له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع
المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجي في حروف الجر فان عطفت بغير
يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل لعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف

لام الاستغاثة

عدم دخول اللام على مفعول الفعل المتعدي بنفسه بخلاف العامل الضعيف

ايضا نحو قوله يا لَعَطافنا ويا لَرِياح وانما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع
الضمير نحو قوله يا لَلّهِ للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط
ويطرد كسر لامه على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للما ويا للعلقمة
وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك
فيما لا ال له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم
الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغثت بالله من الم الفراق واما
اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمعنى يا لله للمسلمين اخص
الله بالدعا لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام
المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا
يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب
واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول
اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد وقد كان كذا وانت تحدثه لم يجز
ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد
قوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد
من اللام والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه
الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون معه واوا ومع يا وما ومع الف كزيادة المندوب
على ما يجي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين
معرفتين لان علة البنا في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف
فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبنا لضعفها في اقتضاء البنا على
ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر قوله وينصب ما سواهما اي ينصب ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع
له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجي بعده شي من تمامه اما معمول للاول
نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان
يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد
معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد
المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب
سيبويه وكذا تقول يا ثلاثة وثلاثين عندي قال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع
المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او والثلاثين

ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب والتهديد غير يا

كيا زيد

كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا وامراة
لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما قالوا
في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا
لا يبخل قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال
اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة
فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كما في يا رجل وان لم يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه طريفا
ويا ثلاثة وثلاثين ظرافا ويا عبدا حل في شعبى غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه
الطريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا
ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس واذارا بحزوى الدراسة لكنه كره وصف الشي
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا
بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب هذا
وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشي واحد بل كل منهما اسم لشي
مستقل نحو يا رجلا وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا
للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين
اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف
لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان
في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو
يا حليما لا يعجل وادارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف يا رجلا
ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام
اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجويز يا رجلا راكبا المعين حتى انهما اجازا يا راكبا المعين
على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز يا رجلا راكبا المعين فيه اشكال
لاستلزام لا رجلا راكبا ولا قائما به واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيا منها ليس متبوعها اسما لمسمى
واحد كما في ثلاثة وثلاثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كما لزم في نحو يا حليما
لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان

الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله، فيا راكبا اما عرضت فبلغا، ندامای من نجران ان لا تلاقيا
انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا
يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من
ذلك واجاز ثعلب ضم المنادي المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب
الرجل ويا حسنا ربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل
ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقيه وان المضاف
كالمفرد وكذلك جاز يا زيد حسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال
الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف **وتوابع المنادي** توابع المنادى
المبني المفردة الى قوله يختار نصبه كان عليه ان يقول توابع المنادي المبني غير المستغاث
الذي في اخره زيادة الاستغاثه فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز عمرو لان المتبوع
مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا
يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجي الكلام عليه في
باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادي المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه نحو م
فارتفاع الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير
اعني الظريف وليس بشي اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم تقول
توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع
الخمسة وهي النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول
كالمنادى المستقل اي كالمنادي الذي باشر حرف الندا سوا كانا مفردين اولا وكان
متبوعهما مضموما اولا فتقول يا زيد ويا رجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا
وتقول يا زيد ويا رجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل
واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول
في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى
مستانف كالذي باشر الندا، هذا ما نص عليه سيبويه واجاز يا زيد وعمرا على الموضع
اذ بين ما باشر حرف الندا حقيقه وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب
شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد
الله وزيدا بالنصب وكذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل
ساد مسد المتبوع وجائز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالندا المستانف والذي
اري ان عطف البيان هو البدل كما يجي في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم
زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم

زيد

زيد بالرفع كما يجي في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما
باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فلم يجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف
قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزي
المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجي في بابها الا ترى الي
الغا لها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز الغالها بتكرر
اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه
قد جا لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت
والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة
المنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش
في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا
عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستانف معنى وكانه باشره حرف الندا كما تقول
في يايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان
هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه
اذا كان مفردا تبع المعرب او المبني وان كان التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما
يرفع به سوا كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاض ويا فتى ويا هذا فلا يخلو
التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال
يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع المضاف نحو يا هو لا
العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها
كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع المضاف والمضارع اذا
كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادي فحكمه حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في
عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الي
لفظ تميم قبل الندا لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة
حقيقيه وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع
المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف
البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم كلهم اجمعون واجمعين وفي المعطوف
ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبنا، نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعني فكان حرف الندا باشره كما باشر الاول
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال روبه، اني واسطار سطرن سطرا، لقايل يا نصر

نصرٌ نصرًا و في جعل ابي علي وجار الله يا زيدُ زيدُ بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر
لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه
لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيدُ زيدُ الطويلُ فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه
توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية
ناصيةٍ كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا
للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي يونس عن رُوبة انه كان يقول يا زيدُ زيدًا
الطويلَ بنصب زيدا الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه ثم اعلم انه
انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب
في توابع المنادي المضموم كما هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه
لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها
على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادي بحدوث حرف الندا
وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف الندا كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهة
الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كانها تابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار
تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع
المفرد لانه لو كان منادي لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادي
المضاف واجب النصب و اما ابن الانباري فلم ينظر الى نصوره وقوعها موقع المنادي
بل نظر الي مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواكان مضافا او مفردا
و ليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل فلم يجز بنا التوابع المفردة ولاسيما
الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيدَ الظريفَ واللام لا يمنع البنا
كالم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا م
الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين
فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرفا لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا
زيد الظريف فان المنادي لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في
مسايله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدُ الطويل ويا غلام
زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله
والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام و انما اختار الرفع مع تجويز النصب
نظرا الى المعنى لانه منادي مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف الندا له فالرفع اولا
تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب لانه لاجل
اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشر الحرف فكان

الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البنا
ويلزم الخليلَ وابا عمرو نظرا الي العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل
في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد
عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة
حرف الندا له مطلقا فكيف يضم و يحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها
وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي ان كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من
ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد
قبل العلمية مع لام العهد يفيد الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك بالعلم

علم اتفاقي

الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك
العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق من الاعلام
الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون

علم منقول

منقولا من الصفة او المصدر اولا و المنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلا والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون
كاجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف
وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين
وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بها فكانك اخرجتها عن العلمية
واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانيا لتهنأ و الصفات
قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين
بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور
وعدل و ليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا
الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس

في العلم المنقول عن الوصف
متى يدخل اللام للمح الوصفية

منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح والذم فالاولى
جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى بالاسد والكلب في المسمى بالكلب قالوا بنوا الليث في
بني ليث بن بكر مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم تدخله اللام الا اذا وقع
اشتراك اتفاقي فحينئذ اما ان تضيف العلم او تعرفه وان كان في الاصل فعلا وليسا
بمطرد بل قال على زيدنا يوم النقى راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وقال
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله و اما اعلام ايام الاسبوع

اعلام ايام الاسبوع تلزمها اللام

كالاحد والاثنين والثلاثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد الاثنان

من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلاثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيعتقد كونها اجناسا كذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلاثا والاربعا وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم نعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثا والاربعا والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسما موضوعة لمسمياتها انما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالثلاثا وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذا تفيد التعريف فليس الاسم اذن كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما يرى خلاف ما نسب المصنف اليه قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفرد وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الجوفنا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والجوف اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه

ولو

ولو كان الذي ضمرت عنسه يقبل الحركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا تكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمنا وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا اولا وكان متبوعهما مضموما اولا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليست مثلهما في النداء اما في غير الندا ففي جريها مجراهما وجهان الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدا وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى العلم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرايط الاربع في غير الندا يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاني زيد بن عمرو قوله جارية ابن قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرايط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل الى قوله يا الله خاصة لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قلبنا الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البنا وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفايدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر كما في لقد والا ان على ما يجي في موضعيهما قالوا وليس الحد ور اجتماع التعريفين المتغا

يرى

بدليل قولك يا هذا ويا عبدالله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول
الاستغنا باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في
يا الله ويا عبدالله وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفايت من الاشارة
ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها
مقصودا بالندا واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين
حرف الندا واللام بشي طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة
عليها الى شي اخر يتبع الندا في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي
هو ذو اللام وذلك انه من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات
فلا معنى لنحو يا شي ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شي مما يكون في العقلا
الا انه يقع عليه اسم الشي والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف
بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة
واما لفظ شي وما بمعنى شي فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما
بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشي
اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم اخر بعده واما ضمير الغايب
فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب
ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان
ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من
اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما من ازاله الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد
يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم
في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم
في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى
عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل اما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع
في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا هذا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل
به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان
منصوبا وكذا ذو اللام هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالندا كما امكن
بلزوم الرفع وترك النصب وابدل ها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف
اليه او من تنوين قايم مقامه نحو ايا ما تدعو وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين
بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات
وكلاهما ينافي القصد ههنا الابهام وها التنبيه ايضا مناسب للندا اذ الندا ايضا تنبيه

ثم

ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه
عليه وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى
شي فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجي في بابه نحو شي في
بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف الندا ففصل بينهما باي لتناكرهما
في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا
الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول
وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة
التخفيف المنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويضعف تقوية مذهبه بكثرة وقوع
اي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجي في باب الموصولات قيل لو كانت
موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها
فالاغلب بناؤها على الضم كما ياتي في الموصول فحرف الندا على هذا تكون داخلة على اسم مبني
على الضم فلم يغير وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا
اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو
الرجولية وهذا حد النعت كما يجي اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان
لعدم الاشتقاق الجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجي في بابه ولا يوصف
اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يجي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال
على الماهية من بين الاسما والمحتاج اليه في نعت اسما الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم
قبح نعتها بشي من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض
واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها
علم من اسم الاشارة فلم يبق الا انطباق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل
المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفايدة تحصل من
لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت
ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو
هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا
وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه
مقصودا بالندا فكانه باشر حرف الندا واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا
بالندا بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي التزموا
رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى

مرفوعا او منصوبا بحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواكان المنادي ايًّا او هذا او
غيرهما تقول في غيرهما يا زيدا الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت
ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد اما في اي فان التابع الذي
يجي بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف اي لانه هو المنادي في الحقيقة واي وصلة اليه نعلى
هذا اذا كان ذلك التابع مضافا فامعنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز
يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف حكم المعطوف عليه فيجب اذا ان يكون عبد الله صفة اي ولا
يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز
يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من ايه وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز
الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم
يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد ويجي في باب البدل انه يجوز جعل
المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيدٌ وزيدا بالرفع والنصب ولا
يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع
ايُّ واما اذا اجيت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد
من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال
حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا
هذا الرجل وذو الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا
بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة
للمنادى المضموم نحو يا زيدا الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على
المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد
ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطف على زيد واجاز المازني الرفع حملا على
الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى
الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس ان يمتنع نحو يا زيد
والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا
زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها
توابع معرب يومئ الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ويترك ظاهر اعرابه وفي
الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه
معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر
قال طلب المعقب حقه المظلوم واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل
على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وانجاء في

الظاهر

الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله في ضارب زيد وعمرا ان التقدير
وضارب عمرا ولا يجيز في نحو حسن الوجه واليد رفع المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر
اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا
منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكد اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة
اعني ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول في قوله فان لم تجد
من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل وقوله فلسنا بالجبال ولا
الحديدا ان المنصوب عطفا على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب
عن سوال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادي المضموم فلم لم يجز فيه النصب كما في
يا زيد الطريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال وارد على الجواب عن السوال
الاول وهو انه اذا كان هو المقصود بالندا والمقصود بالندا كالمنادي المضموم فالوجه
ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل
كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف الندا
لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذا ان يجوز في توابعه ما جاز في
توابع المنادى المضموم قيل ليس هو نفس المنادي المضموم بل مثله قوله وقالوا
يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف الندا من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز
ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال
يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال
معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب اما النجم والصعق والذي
وبابها فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفا واما الناس فان اللام فيه عوض من
الفا واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس
الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصل الاله فعال
بمعنى مفعول والاه لاهة العبادة واله بفتح العين اي عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود
فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص
بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال
هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالمعوض من
الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس
وذلك انه قد يجي الاله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني في ان امية بن خلف كان يسمى
عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس
وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا ندغم لو خففت

نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان
اللامين لم يلتقيا و الاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف
واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا جزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام
فلو كانا بقيا على اصلهما لسقطت الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل
و حكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل و جوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لَيهًا
اي تستر فيقال في قطع همزه واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشيا لا تجوز
في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآالله وها الله ذا وآلله مجرورا
بحرف مقدر في السعة وافَا الله لا تفعلن بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم قوله من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ و وجه جوازه مع الشذوذ لزوم
اللام و قوله فيا الغلامان اللذان فرّا ايّاكما ان تبغيا لي شرّا اشذ و بعض الكوفيين
يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة و الميمان في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا
بالابتدا باسمه تعالى وقال الفرا اصله يا الله امّنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس
بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال
اني اذا ما حدثٌ الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد ما قال وما عليك ان تقولي كلما
سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواته اعني الاسما المختصة بالندا نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان
وفل و قد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم
فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على الندا المستانف ولا ارى في الاسما المختصة
بالندا مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم
والنصب يعني بمثله المنادى المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب
النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر قال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في
الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه
واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو
تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه
حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية كما ان الاول محذوف التنوين بالاضافة
فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف و شبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف
اليه في لا اباك لتاكيد اللام المقدرة و انما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقا الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه

ولا

ولا بنا على الضم و جاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة
لانك لما كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل
هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قايم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف
وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرية واجبة الرفع كقوله
تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دوا مع ان حروف الجر
لا تدخل الا في الاسم و يمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يوثفين من هذا فلا يكون
في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية و قال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي
مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف التنوين كما ابدل في قوله تعالى
كلا هدينا لكن القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي
الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف و اذا جاز حذف
المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد و قولهم
نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار داعي الى الاستكراه فهو عند
المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما و عند سيبويه ليست الاضافة
مكررة و قال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي ان تيم الاول مضاف
الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف و قال لما حذف المضاف اليه من
الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه و كذا يقول
هذا التاويل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل
كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاول قول المبرد
و قد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف
بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم
تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين قوله والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه
يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا لها وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت
ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون اليا ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي
وقالوا يا ابنام ويا ابن عم اختلف في يا المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع
المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف
وفايه وبا الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدا بالساكن واصل حركتها الفتح
لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة

وقال بعضهم اصله ما السكون وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع
ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل
وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لايكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر
فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البنا
على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع يا الضمير وكافه ونحو
ما ومن هنا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع
الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا
يبتدا بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والكسر مطردان فى غير الندا ايضا
نحو جانى غلامي واما يا غلام بحذف اليا فى الندا فلان الندا موضع تخفيف الا ترى
الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من الندا بسرعة ليتخلص الى
المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف اليا وابقا الكسرة ليلا عليه وقلب
اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهذان الوجهان لايكونان فى
كل منادى مضاف الى يا المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى اليا واشتهر بها
لتدل الشهرة على اليا المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد
جا شاذا فى المنادى نحو يا غلام وياب بالفتح احترازا بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى
واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليايين وقد يضم فى الندا ما قبل
اليا المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى اليا للعلم بالمراد ومنه القراة
الشاذة رب احكم وربما ورد فى الندرة الحذف والقلب فى غير الندا لكن الحذف فى الفواصل
والقوافى ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالها وقفا اذا وقفت على يا غلاما
فبالها لبيان الالف كما يجى فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون اليا وصلا
فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياوه
وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاض باسكان الضاد كما يجى فى الوقف واذا وقفت
على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع بقا الفتح
قوله وقالوا يا ابى ويا امى يطرد فيهما ما فى ساير المنادى المضاف الى اليا ويزيدان
عليها بجواز ابدال اليا تا تانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها
انهم لايجمعون بينهما وانما ابدلت تا التانيث لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم
كما فى علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها
فى الوقف ها وقال الكوفيون التا للتانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها ولو كان
الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التا المبدلة من اليا للترخيم

فيلزم

فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا تلتبس بندا الاب والام بلا
تا والفرا يقف عليهما بالتا لانها ليست للتانيث المحض كما فى اخت وبنت والاولى
الوقف بالها لانفتاح ما قبلها كما فى ظلمة وغرفة بخلاف تا اخت وبنت فمن وقف عليها
بالتا كتبها تا ومن وقف بالها كتبها ها لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التا
لانها بدل عن يا حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسى اصل يا ابت ويا امت يا ابتا
ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف حقيقة لا تستثقل فتحذف واما حذفها
فى يا ابن ام ويا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت ابهما رخما
بحذف التا ثم ردت مفتوحة كما يجى من نحو قوله كلينى لهم يا اميمة ناصب ٥٠ وقد
يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التا فيهما اكثر لمناسبة الكسرة
لليا التى هى اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابتى ويا امتى
فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب
يا غلامي المضاف الى يا المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الام
والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف اليا قياسا بالحذف
او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام اخى فعلى
هذا يجوز فيهما ما جاز فى باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم
نحو يا ابن ام ويا ابن عم احترازا بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فتوغل فى تخفيفه
اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف اليا فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف
اليا نحو يا غلامى قوله وترخيم المنادى جايز وفى غيره ضرورة انما كثر الترخيم فى المنادى
دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى الندا هو المنادى له فقصد بسرعة الفراغ
من الندا الافضا الى المقصود بحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف فى اخره تخفيفا
يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والا فكل حذف
لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد فى كل
حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذى ذكر ان كان حد
الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا
هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد
اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التا والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر
الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف اليا فى نحو يا غلام اذ المضاف اليه
ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف فى باب عصا
وقاض لان الحذف لا لعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب

ترخيم المنادى

وشرطه ان لايكون مضافا ولامستغاثا ولاجملة ويكون اما علما زايدا على ثلاثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لايكون مضافا ولامضارعا له وان لايكون مستغاثا ولايكون مندوبا ولايكون جملة والشرط الاخير ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زايدا على ثلاثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولامندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب يذكر وقوله ابا عرو لاتبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا ال عكرمة وابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولايرى مثلها عجم ولاعرب وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفرا والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن وسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كانه او علانية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اصبحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصريون ولاترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيتهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجي في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيتهما مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيتهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاخر ولم يمكن حذف الثاني ولاحذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع ه الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لايكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقا الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف

حكمه

حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر الندا فيه من النصب او البنا فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادي وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنا في الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زايدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة ندا العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا ان نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا على اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لايعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجية الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسما المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت البنا فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتا تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن لا علما ولا زايدا على الثلاثة وذلك لان وضع التا على الزوال كما في باب ما لاينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادي وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التا كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكا كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبرنا سد التا مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لالحق التانيث في هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تا فان حذف التا منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التا ثلاثة او اكثر وسوا كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التا كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التا وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التا وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الها فيقولون في ياطلح ياطلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحا لانهم يلحقون ها السكت باخر ما ليست حركته اخره اعرابية ولامشبهة بها نحو رة وقه وانه وجهلة

وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب ها في الوقف فالحاقه بما كان هناك ها في الاصل
اولى و يغني عن الها في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا
يك موقف منك الوداعا و لا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما
شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله ليس اطرق كرا
منه لان الكرا ذكر الكروان و قال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال
مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح و يجوز وصف المرخم الا عند الفرا وابن السراج قال
فقالوا تعال يا يزي ابن مخرم فقلت لهم اني حليف صُداء وكانهما رايا الوصف من
تمام الموصوف لكونه دالا على بعض فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شي من جوهرها لا يزاد
عليها شي اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجي ساير التوابع قوله فان كان في
اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسما ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر
من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف
واحد قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد
فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة
بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا لمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان
وكذا مسلمون لمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف
زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون
ويسلمون علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
وندمان وخراسان وياءي النسب وما اشبههما نحو كوفي ورومي وكرسي والفا
التانيث كصحرا وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حربا وعلباء قوله اسما
هذا اذا جعلناها فعلا من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع
اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذا من باب عمار لا من باب حمرا وقد يجي في
التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح
غير تا التانيث قبله مدة زايدة و ذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التا وحدها
و ذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زايدة
لم يحذف كما في مستماح ومستنيح و نقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور
خلافه و يعني بالمدة الفا او واوا او يا ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف
مع الحرف الاخير الواو واليا المتحركتين في نحو كنهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما
بها ولا يحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سوا كانا للالحاق نحو سنور وبردون
ملحقان نحو دخل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة

بقلة

بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو واليا اللتين حركة ما
قبلهما من جنسهما و اما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسنيين وقفا فمما انفرد
به و انما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزايد لكن لما لم يكن اخرا
والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في
السقوط و لو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لعم
نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في
الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا ليلا يبقى
بعد الحذف على حرفين و الفرا يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد
لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد
في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بيان ودما
وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه للترخيم لان بقا الكلمة على حرفين فيه
ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في ثبة وشاة و ذهب الجرمي الى منع
حذف الحرفين في نحو بيان وثبون ودمي والاول اولى و انما لم يحذف زيادتا
ثبون لانهما غيرتا بنا الواحد فلانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود و اجاز
الفرا حذف الهمزة دون الالف في نحو حمرا والمشهور حذف الزيادتين معا و بعضهم
يجوز يا حمرا مفتوح الهمزة قياسا على ذي التا في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب
و الوجه المنع لان اختصاص ذي التا بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل
غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف و بعض الكوفيين يمنع من ترخيم
المونث بالهمزة على لغة الضم ليلا يلتبس بالمذكر و كذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى
وجمع المونث السالم على لغة الضم ليلا يلتبسا بالمفرد و لا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم
مطلقا و كذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بندا المنسوب
اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى اليا وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قايمة
وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه له مذكرا فيشتبه به واما اذا كان علما فيجوز على
لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر
جواز الضم في نحو قايمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب
واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى
بعلمه بما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز
ترخيم جميع ما ذكر على لغة الضم كان او لا والا فلا والفرا يحذف الساكن ايضا في الاسم
الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف ليلا يشبه الحرف نحو نعم

واحل وهو ضعيف لان معنى بنية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ و الكوفيون يحذفون
فى نحو حَوْلَايا وبَرْدَرَايا الاحرف الثلاثه اعنى الالفين مع اليا التى بينهما كزيادة الجمع
و البصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحصن اليا قبله بحركتين من الحذف
قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال
الكلمتين كالمفصل و الكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل
بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام فبسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير
بكماله فاذا رخمت عشر قلت يا خمسة اقبل وفى الوقف تقلب التا ها فى اللغتين ولا
تخليه تا لانها تلك التا التى كانت فى خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت
رجلا بمسلمتين قلت فى الوقف يا مسلمه بالها لان التا تطرفت لفظا فلا يوقف
على تا التانيث الا فى بعض اللغات قالوا فاذا رخمت اثنا عشر و اثنتا عشرة
واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف و اليا لان عشر بمنزلة النون
المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنتين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثه
عشر واخواتها كما يجى فى باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثانى
اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفه مع النون قوله
وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى
حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التا قبله مدة زايدة وغير ما حذف منه كلمة وهو
المركب وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو و يا كرو وقد يجعل اسما
براسه فيقال يا حارُ و يا ثمى و يا كرا اى المحذوف للترخيم فى حكم ما ثبت فيبقى الحرف
الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى
بعد الترخيم اسما براسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقرا كلامهم ان المحذوف
لعلة موجبة قياسية كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت فلذا بقى ما قبل المحذوف من
الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا
صار ما قبل المحذوف فى نحو غد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا
كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة
قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى الندا باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى يا
المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه فى صورة المنقوص ما رايت وفى نحو يا زيد بن عمرو ما هو
المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان الندا مع كثرته ليس مقصودا بالذات بل
هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجى بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم
مطردا كالواجب فعومل المرخم فى الاغلب معاملة نحو عصى وقاض مما الحذف فيه

قتة م

مطرد

مطرد واجب و من جعله اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس
بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا فى مواضع بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور
فى نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء الى والياء
لانه زال فى اللغة الساكن الاخير الذى حذفا له و قال المصنف ونعم ما قال لو قيل
يا اعل ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا و لا خلاف
فى رد الالف واليا فى اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا و منها
اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله
الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن
ما قبله من الفتحة والالف فتقول يا اسحارَ بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا
لما قبله كما فى قوله عجبت لمولود وليس له ابٌ وذى ولد لم يلده ابوانِ و قولهم
انطلقْ فى تخفيف انطلقْ وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رايه على نية
الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين
دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع فى الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده
وانطلقَ ولم يضارَّ بالفتح على الوجه المختار و غير سيبويه يجيز فى نحو اسحار مرخما الكسر
ايضا للساكنين على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما فى هرق و الفرا يحذف الراء الاولى
ايضا كما فى اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم فى ارزب بناء على اصله فى هرق فاما اذا
لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول
فى المسمى بتحابت يا تحابُ وفى رادّ يا رادِ وفى مضارّ اسم مفعول يا مضارَ وان لم يلزم
ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت و الفرا يرد الساكن
الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم فتقول يا محمر بكسر
الرا ويا مقعر بسكون القاف وفتح العين فى مقعر ولا يحذف الحرف الساكن الا فى نحو خدب
لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك
فى خدب اذ لم يكن للساكن اصل فى الحركة و ما ذهب اليه الفرا من رد المدغم الى اصل حركته
قياس مذهب الجمهور فى قولهم يا قاضى ويا اعلى فى المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسى
فرق بينهما بان اليا فى قاض اصلا فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية
بخلاف الكسر فى محمر فانه لم يثبت فى موضع من المواضع و منها نحو ثمود فانه يجوز عند
الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمو لان الواو فى
التقدير ليس باخر الكلمة و منع الفرا من ذلك لان الواو فى الظاهر اخر الكلمة وقبلها

ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز اتفاقا الحرف الساكن لئلا يشبه
الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بنا
على مذهبه من تجويز يا عمُ و يا سَعِ و يا عَمُ في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل
المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في كلمة نحو يا حارُ و يا مروُ و يا
ثريُ في حارث ومروة وثرية وتقديرا ان كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي و يا حارث
مشترا في قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو يا
والضمة كسرة نحو يا قلنسي و يا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو و يا قلنسو لانه لم يات في كلام
العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا و تقلب الواو يا والضمة كسرة نحو التعارى والادلى
لما يجي في التصريف في باب الاعلال والمنادي في حكم المتمكن لعروض بنايه وان كان ما قبل
المحذوف يا او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في غليان ونزوان يا غلى و يا نزا وفي الكثيرة
يا غلَيَ و يا نزوَ لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا
لم تنوه كما يجي في التصريف ان شا الله تعالى وان كان واوا او يا بعد الف زايدة قلبت
همزة نحو يا شقا و يا خزا في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاوَ و يا خزايَ لان مثل
هذه الواو واليا انما يقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجي في التصريف وان كان ما قبل
المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فاذا عرفت ما حذف من الاصول رددته لاما كان
كما شاة في ترخيم شاه او فا كما تقول في ترخيم شية ودية يا وشي و يا ودي برد العين
الى سكونها عند الاخفش و يا وِشي و يا ودِي بابقا حركة العين عند سيبويه كما يجي
في باب النسب فان الاخفش يقول وِشْيي وسيبويه وِشَوِي وان لم تعرف ثالث
الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول يا لاء في المسمى بلام وان لم يكن الثاني حرف
لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثبُ و يا عِدِ في ثبه وعدة كل ذلك لان المنادي المضموم
حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين
مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة القلبى
الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم حُبليان وحُبلوي فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن
لانها تؤدى الى كون الف فعلى منقلبا عن يا او واو ولم يعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شي
وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذا ملحقا بجخدَب بفتح الدال واما السيرافي
فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شي عرض وليس ببنية اصلية وكذا ذكر المبرد
عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخمه الا على نية
المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام و فرزدق و قذعمل وسعود و هندلع
وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست

باصلية

حارث

باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا انه تقول في منصور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خِضَمّ
يا خَضَ مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فتقول يا طيلس و يا فرزدُ و يا قذعمُ و يا سَعي
و يا هندلُ و يا عنفُ قالوا اذا رخمت صحراوي على القلى قلبت الواو همزة فلو اذ لته
عن الندا لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن
الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلب عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه
نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة الندا في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او
واو واختص بواو وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي ولك زيادة الالف في اخره هذا بنا
على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه
المحرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او واو خرج وكل منادي يدخله معنى من المعاني
كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف الندا المشهور اعني يا كما ذكرنا
دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد
قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحربا و وا ويلا و واثبورا قوله واختص بواو يعني
اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة و يا زيد مشترك
بين الندبة والندا وقيل قد يستعملوا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب
والبنا حكم المنادي فيقال وا زيدُ وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا كذا
توابعه كتوابع المنادي على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبه
وقال المصنف بنا مذهبه ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادي مخصوص
فاستعمل لفظ المنادي في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب
بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا
فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة الندا المشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجي
قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه
سوا كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى
ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها
تقول يا محمدا على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغنا بالفتح عن الف الندبة نحو يا زيدَ
و وا زيدَ ولم يثبت وقد تلحق هذه الالف المنادي غير المندوب قال ابن السراج تقول في
ندا البعيد يا زيداه بالها لكنه في غاية البعد ومنه قولهم يا هناة في المنادى غير المصرح
باسمه قوله فان خفت اللبس قلت وا غلامكيه و وا غلامكموه اخر الكلمة لا يخلو من ان
يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا
يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو وا ضربَ الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا

المندوب

واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والفرا يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على
مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركات الاعرابية
لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة
فاختاروا فيها الالف دون الواو واليا لان المد فيها اكثر منه في الواو واليا فلا
تقلب الالف واوا ولا يا الا لضرورة كما يجي واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس
اصل مدة ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سوا وللفرا ان يقول الاولى ان يحافظ
على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يود الحاق الالف
الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في
مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من
جنسها ولا تغير حركة البنا للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام
يعني ما سقط منه يا الاضافة وازيداه وواغلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة
في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير الاعرابية
كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف يا بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر
من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي
بعد اليا فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتا الشاميتيناه وان كانت الحركة غير
اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه
في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواامنوه في المسمى بمنه لئلا يلتبس
بمنها ولا يجوز في الندا المحض يا غلامكاه لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا
في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه
والساكن لا يخلو ان يكون تنوينا او الفا او واوا او يا او ميم جمع او غيرها فالتنوين
يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان
اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفرا في المنون المندوب ثلاثة اوجه
اخرى احدها فتحه لاجل الف الندبة والثاني حذفه للساكنين واتباع المدة حركة ما
قبله نحو واغلام زيديه بنا على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث
كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرته كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور
المستعمل ان كان الفا حذفته الالف الندبة عند النحاة نحو وامعلاه واغلامكماه لان
حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجي في التصريف وقال المصنف
بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او يا فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها
بالفتح نحو يا قاضياه ويا واضياه ويا رامياه ويا يرمياه ويا سمندياه واما اذا ندبت يا

غلامي

غلامي بسكون اليا فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز
المبرد يا غلاماه بحذف اليا للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى اليا
نحو وا انقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع
الساكنين قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو وا غلاميه اوجه اما لان
اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجي واما لان السكون
العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغنا بها عن
الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك
للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها
السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول
ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان تغني عنها كما ذهب اليه واما اليا
فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو واليا اصل في الحركة فان كانتا مدتين
اي كان ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وواغلامهيه ووا اضربوا ووا اضربي
اذا سمي بهما فانك تكتفي بهما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو
يا قاضي فان اصل هذه اليا الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فعدلا
يوتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان
لم يكونا مدتين جيت بالف الندبة بعدهما ان شيت نحو واقاتل لواه ويا قاتل كياه
واما ميم الجمع فلا ياتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا
غلامهمي فالواو واليا بعدها لما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجي في المضمرات ردتا
لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهي واما الف المد قلبتها
واوا ويا للبس واما الساكن غير هذه الاشيا فيفتح ويلحق الف نحو يا منياه في المسمى بمن وسيبويه
يجوز نحو واقنسرويناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر وان اعربته بالحروف
لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون
معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه اليا كما يجي في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه
واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف
جاز ندبته والا فلا وليس بشي اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما
امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وااثنا عشراه بالالف في اثني لانه غير
مضاف وعشر معاقب النون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون وااثني عشراه باليا تشبيها
له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين
قوله ولك الها في الوقف يعني ان الحاق ها السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او يا او الفا

جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبه مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف
الى يا المتكلم المقلوبة الفا نحو واغلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القايل مع والانها تكفي في
الفرق بين الندبة والندا وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن يا المتكلم قد تلحقها
الها في الوقف كما مر فاللبس اذا حاصل مع الها ايضا الفارق هو القرينة واما الحقوا
هذه الها بيانا لحرف المد ولاسيما الالف لخفائها فاذا جيت بعدها بها ساكنة تبينت كما
تبين بها الحركة في غلاميه ها ما يجي في بابه من التصريف وهذا الها تحذف وصلا وربما ثبتت
فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بها الضمير
الواقعة بعدها وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل
لاجرا الوصل مجرى الوقف قال يا مرحبا بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وتقاور صلا
في الشعر وغيره **قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه**
خلافا ليونس هذا الذي ذكر في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول واحسيناه
وليست بمعروفه ويعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور
لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في
الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما
وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول ياضاربا زيداه اذا كان زيد
رجلا طويلا وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجههوه في المشهور بذلك
فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سوا كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة
تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بير زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع
مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو واامير
المومنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المومنين فلو
الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف
كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع
للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بير زمزما وكذا قال يونس
والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه
بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من
اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة
لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان
في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على
المضاف والصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشا

ميتيناه

ميتيناه والجمجمة القدح وحكى بعض الكوفيين وارجلا مسجاه وقد استشهد الكوفيون
بهذا على جواز ندبته غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين
انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا **قوله ويجوز حذف الندا الا مع اسم**
الجنس والمستغاث والاشارة والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل
وشذ اصبح ليل واطرق كرا يعني بالجنس ما كان نكرة قبل الندا سوا تعرف بالندا كيا رجل
او لم يتعرف كيا رجلا وسوا كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ولجنس
الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا وانما لا تحذف من النكرة لان
حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون
هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف الندا
اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على
اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف الندا اولى منها بعدم
الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا
اذ هو ايضا جنس متعرف بالندا الا ان المقصود بالندا لما كان وصفه كما تقدم وهو
معرفة قبل الندا باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا بهذا من غير ان تصف
هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء
من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف
عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل الندا لما ذكرنا قبل من انه موضوع
في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تنافر ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة
تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا والكوفيون جوزوا حذف الحرف
من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل الندا استشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء
وليس في الاية دليل لان هؤلا خبر المبتدا كما جي في الحروف فبقي على هذا من المعارف
التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات واما المضمرات
فيشذ نداوها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي
ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف فيما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف
في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من
المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار
حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما
منا ديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في الندا المحض فلما

نقلا عن النداء الى معنى اخص مع بقا معنى النداء فيهما مجازا لزما لفظ علم النداء تنبيها
على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف
وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم وذلك لان
حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه
اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح
وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرء القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها
عن سبب تفركهن له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة
قوله اطرق كرا يصيدونها الكرى يقولون اطرق كري ان النعام في القرى
ما ان ارى هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقبة الضبع خامرى ام
عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا ومثل
ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نايم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من
ان اغتالك ففيم استعجالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا
وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا وقد يحذف المنادي لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا
المنادي مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف ساير المفعول به
وقد يحذف نسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف
ندا اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبه للمضارع ادغمت
نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يسجدون لمبتدو
لان يسجدوا ولا زايدة او نقول الا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز
ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زايدة اي فزين لهم الشيطان الا يسجدوا واعلم
انه قد جا اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر
الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عماد ولو كان ترخيم فلان
لقيل في المونث يا فلان بحذف تا فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا لومان اي
يا كريم ويا لئيم ويا نايم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالندا
والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالندا كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال
في سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه
كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر
الى استعمال بعض الاسما المذكورة غير منادي كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال
اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شي من الاسما المختصة بالندا

موصوفا

حذف المنادى

موصوفا ومما اصله الندا باب الاختصاص وذلك بان تاتي باي وتجريه مجراه في الندا
من ضمه والجي بها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير
المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحو نحن واننا لغرض بيان اختصاص مدلول
ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا
المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال ولمجرد بيان المقصود بذلك الضمير
لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا في صورة
الندا وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما
نقل من باب الندا الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادي ايضا
مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف الندا مع اي
لانه لم يبق فيه معنى الندا لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب
فكره استعمال العلم الندائي الخالي من معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصفه من ضم الاول
ولزوم رفع الثاني كحالهما في الندا لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل
النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سوا افمت
ام قعدت ان افمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في
الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم اخر اي سوا قيامك وقعودك كما يجي في باب حروف
العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم
انا معاشر الانبيا فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن ال فلان كرما وربما كان المنصوب
علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص
اربعة اشيا معشر وال واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف
المعرف باللام ليس منقولا عن الندا لان المنادي لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول
عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادي ونصبه بيا المقدرة
كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف
الاصل والاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال
الجميع منقول عن الندا وانتصابه انتصاب المنادي اجراء لباب الاختصاص مجرى
الندا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى
حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف الندا بالمكروه بمجامعته للام قد يأتي

الاختصاص الذي باللام والاضافه بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم ٥
وبك اهل الرحمة انوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافه بعد ضمير الغايب
نحو مررت به الفاسقَ او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميدَ او كان المختص منكرا فليس من
هذا الباب بل منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميدَ او الذم نحو وامراته حمالةَ
الحطب او الترحم نحو قوله ٭ لنا يوم وللكروان يوم ٭ تطير البايسات ولا نطيرُ ٭ وناوى
الى الهنوع عُطّلا ٭ وشعثًا مراضيعَ مثل السعالى ٭ بفعل لا يظهر وهو اعنى واخص في الجميع
او امدح او اذم او اترحم كل في موضعه هذا ما قيل ٭ ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم
يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب
على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامراته حمالةَ الحطب ينصب عليه ما يشتم
به في القبح شئ مما قبله كقوله ٭ لحى الله جرما كلما ذرّ شارق ٭ وجوه كلاب هارشت فازبارّت
وقال ٭ اقارع عوف لا اقارع غيرها ٭ وجوه قرود تبتغي من تجادع ٭ واعلم انه ليس لك ٢ احوال
في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة الرجل وعبد الله لاختلاف
اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على
المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجى في باب النعت ٭ واما اذا قلت
يا زيدُ وعمرُو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لا تفاق الموصوفين اعرابا وبنا ٭ واذا
قلت يا هؤلاء وزيدُ الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم
الاشارة وصفته كما مر ٭ وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على
الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من
هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر
عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او
متعلقه لو سُلط عليه هو او مناسبه لنصبهُ نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت
واهنت ولابست انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم
يوت به الا عند تقرير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب
ههنا كحكم الرافع نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل
وهذا عند الكسائى والفرا ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ
الفعل المتاخر عنه اما الفرا فانه ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت
عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما الغير ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل
فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل

الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير

في

في زيدا هو قولك مررت به لسده مسده جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسده اهنت
وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما ٭ وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل
الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في
المعنى هو الظاهر فيكون فايدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيد
ايقاع الفعل عليه ٭ ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سوا كان
ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل
من زيدا ٭ وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته كذا اخاه في قولك
زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه
وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت
وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا
في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملاقا لك هو واخو زيد وان كانت
الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجى في مذهب البصريين ايضا ٭ واختار البصريون كون
المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو قوله تعالى ان
امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم في
باب الفاعل ٭ ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا
الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما
قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيدا اجوك ولا نريد بقوله بعده فعل ان يليه
الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه
وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعنى بشبه
الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب
بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجى ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه ٭ وكذا الصفة المشبهة
لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا
كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سوا فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام
وان زيدا ضربته ٭ ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هذا
ضاربه او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو ٭ وكذا حرف الاستفهام
وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير
الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا
يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم
بالعمل في الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا

ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر
وهو الفعل الموخر وعن نحو زيد قام وزيد قايم ايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله
حتى يقال اشتغل عنه بضمير فظهر ان قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير
محتاج اليه مع قوله يشتغل عنه بضمير لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك
المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه
بضمير مشتغل عن نصبه بضمير اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضمير لنصبه قوله
او متعلقه اي مشتغل بضمير او بما يتعلق به ذلك الضمير والمتعلق يكون من وجوه كثيرة
نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه
لان الفعل مشتغل بذلك المضاف بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او
موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف
عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي
يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله وكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات
مال طايعات بحزم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا ضابط
التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون
الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به وانما
ضابطه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول
هندا ضربت من يملكها او مررت بمن يملكها والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت
بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضمير وبقوله او سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا انى ضربته
وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام
نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التحضيض نحو
زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هندا الا رجل يضربها ولام
الابتدا نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف
لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لن فلعل
ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها
بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجز منه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وارى زيدا ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتدا في الاسم

الواقع

الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره
مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب
تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا
زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب
البصريين على ما يجي في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة
الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجاز الكسايي دون الفرا نحو زيدا
ان تضرب يضربك ومنها الاسما التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها
اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا
يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه واحسن به وكذا افعل التفضيل
في نحو زيد انت اكرم منه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف
فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب
البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف
لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملنا فيهما
لكان كل واحد منهما مع معمولها المقدم عليهما كلاما فالرفع اذن واجب في ايهم اضربه
جز على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما
قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق
وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل واذا لم يعمل
المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع
في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا الا يعمل ما بعد الا فيما
قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا
من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار
فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا
فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة
خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده
فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين
لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتدا وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر
وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه
ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عايد الى
زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا

ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه
زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر
والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل
والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان
المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول
في باب ظن هو المفعول حقيقه بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا
الى الاول كما يجى في بابه جاز نحو زيد ظننه قايما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا
نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم
عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب
زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف
اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا
فيجوز ان يقال في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل
من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات
نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك
ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة
والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير
المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد
التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب ومنع الفرا المسئلتين
وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام هند
ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربه غلام هند
لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير
في ضرب غلامه زيد والذى ارى كما انه لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربه
غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما
اختار الفرا اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس يدفعهما لان الفاعل لا يجوز
احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز
احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده
وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر
وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد وا والعطف

وفايه

وفايه وغيرهما من حروف العطف وكذا فا السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف
لا يعمل فيما قبلها لانها دلايل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها
قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شى مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى
اذا جا نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفا فيما قبلها اى في اذا على المذهب الصحيح
كما يجى في الظروف المبنية ان العامل في اذا اجزاؤها لا شرطها لان الفا زايدة لكن موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم الجزاء للشرط كما يجى تحقيقه في الظروف
المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله تعالى واما
بنعمة ربك فحدث فالفا في الجميع للسببيه وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع
الفا موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجى ونحو قوله كل
رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فا السببية الواقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن
الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفا الا غير
كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل
اما يكن شى فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة
ربك فحدث كما يجى في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب
كما في قوله تعالى فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون تناويل هذا كذا فليذوقوه
وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور
الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من
هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله
فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ
التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربنه ولا
تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز
نصب الاسم المذكور الا فيما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو
لم يشغله بنايب الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح
هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم
فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو
وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب
اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر

عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل
في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن
له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد هل ضربته وهلا
ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل
في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل اخر اذ لو
جعلناه خبرا لمبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا
يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدا
لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا
اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختيار الاخفش
في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام
ومن ثم قال سيبويه في نحو اانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدا لا فاعل
على ما قدمناه فبقي خبر المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة الاستفهام فرفع اولى من
نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين
همزة الاستفهام والاسم الجحد ود ظرفا نحو اليوم زيد ضربته فالمختار النصب اتفاقا
لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل
وقال الاخفش في اانت زيدا ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل
انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل
بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع
زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا
فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحرف
التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى
كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ
هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم
يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا
ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى تنصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك
لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب
اذن يطلب في موضعه احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معني

لكن

لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى
وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على
متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاول
عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط
ذلك الفعل بعينه على الاسم المجرود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما
تقول في زيدا ضربت غلامه ضربت زيدا اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان
احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون للفعل او شبهه مشتغلا
عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او
منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك
الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله ازيد عمرا ضربه سيبويه
ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش
يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا بضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد
عمرا ضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير
قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا
بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المجرود قبل اسم اخر
وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس
عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربه
وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا
ضربته اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت
غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكر على ضربين اما
ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ
المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست
عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من
غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا
مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك
او في به او في بغلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل
وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه
ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر
ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه

اوصديقه اوماجرى مجرى ذلك الاترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى
ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت
المقدر معنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى
مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه
يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى
تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير
الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا
ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به
فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى
ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان او لابسته
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسندت اليه
الفعل المبنى للمفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به
زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه
بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جووز
زيد وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة
مطلقا اى فيما عمل به بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا
ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه
وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل
الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه
وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت
متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول
الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر كذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا
لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر
اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه
وتضمر العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان
زيدا مررت بغلامه ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت
متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على

خوانه

خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا
اكلت على خوانه هذا وان جا فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او
جار نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل
المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جا قبل الاسم المذكور مرفوع
فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيد عمرا ضربه اى
ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت
فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان **ويختار الرفع**
بالابتدا عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا
للمفاجاة حال الاسم المحدود لايعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه
او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه
واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعلية
الفاعل بان يكون الة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية
الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لايجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل
الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل
مشتغلا عنه بمنصوب محلا الى ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو كما يجى ثم اعلم ان المصنف ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتدا فبين بقوله بالابتدا عامل
الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لايظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا
نصب فعل **قوله** عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا
النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتدا او ينتصب بفعل مقدر اما
الجر فلا يدخله لانه لايكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط
عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قراين النصب الموجبة له
والقراين التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجى شرحها
ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة
النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قراين النصب التى سيذكرها
على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب
الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم
لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال انه حذف ما اضمر وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدا نقول
انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب **قوله** او عند وجود

اقوى منها اى عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع
التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ماذكروا اما واذا
المفاجاة اما اما فتجامع ثلاث قراين للنصب هي مع احداها مغلوبة ومع الاخريين
غالبة اما الاولى فالطلب على ما ياتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعليه
وكونها جوابا لجملة استفهامية فعليه واما اذا فلا تجامع من قراين النصب الا
واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية
كما في اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح
النصب في مثلهما بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف
عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته او لقصد التناسب بين السؤال
والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا
صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته
دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام ويستانف
ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة
ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجحت بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه
وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية
للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر واما السايل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضي النصب من
التاثير فبقي مقتضي الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير
واما حتى نحو قوله. القى الصحيفة كي يخفف رحله. والزاد حتى نعله القاها. فهي وان
كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى
انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كساير حروف العطف
لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعا
فقط لان ساير انواع الطلب نحو هل زيد ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه
يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا
فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله تعالى وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا
خبرا للمبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن
لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضا حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام
والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغير
اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته

وعمرو

وعمرو لا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة
الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها الا ابتداء قيل
بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه زيد اطلب منك
ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه
يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا ايكثر زيد من ابوه
وعمرو هل ضربته وزيد ليتك تقتله ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب
وانما سمي به خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض
المواضع فنقول لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما ليست من قراين
الرفع كما بينا بقي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من
الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب
واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر
كلام من دون ان يتقدمها شي كما تقع اما لكن النحاة قالوا اذا جامعت حرفا عاطفا
على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز
النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وانما قالوا ذلك لانهم اتفقوا على
انها لا يجي بعدها الا الاسمية في قياسها وبين اذا الشرطية من اول الامر فالقياس وجوب
الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور
لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب
عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم
السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور ويختار النصب بالعطف على جملة
فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي
الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شي خلقناه بقدر
هذه قراين يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام
زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في
كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه
الفعل اما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب
لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسم كذا قاله سيبويه والظاهر ان
الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله
فلا حسبا فخرت به لتيم. ولا جدا اذا ازدحم الجدود. وكذا اما زيدا ضربته وانما

اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقه لمضمون الفعل فايلاوه
لفظا او تقديرا ما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا يقتله
كما يقال ان زيدا تضربه اوضربته لقوة ان بجرمها للفعلين واما ليس فمن قال
انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة
بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاها عن العمل
الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما
ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على
الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجه الفعلين الى مرفوع واحد
وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته
ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله
وحرف الاستفهام علة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع
في الهمز بجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب
المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في
اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له ولذا جعل سيبويه الرفع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية
وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية
واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية
نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر
المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون
بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي
ليس خبر المبتدا فيها فعلية لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزوها الثاني فعلية
فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا سكنت عنه فان كان احد
جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب
ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا
ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا
احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب
في انت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب اذا فصل بظرف في نحو اليوم
زيدا ضربته والاسماء المتضمنه للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ

به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته افتح القبيحين
كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء فحقه لزوم
اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما
جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم
المجرود نحو ايهم ضربته فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا
الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة
الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس
انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها
لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل اذا جا زيد او مقدرة نحو
اذا السما انشقت اى اذا انشقت السما ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعليه فيجب
عنده تاويل نحو اذا السما انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السما فقوله واذا الشرطية
يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعليه لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة
في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجي في الظروف المبنيه
واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم
يجوز في جميع ما ذكرنا ويذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل
المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرا في يجوز هل لا زيد قتلته بتقدير هلا
قتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا اهلكت فعند
ذلك فاجزعي اى ان اهلك منفس وان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد
في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر على
رواية رفع ابن اذا ابلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع
والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا في الزمان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال
اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا كفت بما نحو حيثما فهي وساير الاسما الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى
وايما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل يزرهم يحيوه
ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حاير ايما الريح تميلها تمل
فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب
تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف

نحوهم

لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مما ليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرايك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مما ليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مما ليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون ذلك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع يحتمل له ولغيره **و** المثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سوا جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سوا كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا **و** يختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملية فعلية كما اذا قيل ارايت احدا وايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولي ليطابق الجواب السوال في كونهما فعليتين **و**كذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية **و** اختار الكساي النصب اذا كان الاسم المحرود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هندا اولي لانه كانه قيل يضرب زيد هندا **ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته** يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحرود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى

فيختار

فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية **و** هذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه **و** اعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد **و** بعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز **و** بعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء فيها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك **و** انما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد **و** اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها **و** رد بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات **و** اجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه **و** اجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها **و** اسد الاعتراضات هو الاول **و** الجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه **و** منعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير **و** جوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب **و** ان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه **و** مثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل **و** اما اذا قلت زيد قايم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجي في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره **وجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته** حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب

في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف
كما يجي غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط
حرف غير هذه الثلاثة الا اذ ما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم
مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما **قوله**
وحرف التحضيض وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة كما يجي في
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الا تروونني اي هلا تروونني وحرف التحضيض لا يدخل
الا على الافعال بالاستقراء واتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك
هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى
لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر
نحو ان سيفا فسيف واطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف
الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف
التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها
بالافعال كالا للعرض على ما يجي الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان
المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور
وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض **قوله وليس مثل ازيد
ذهب به منه فالرفع** اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان
كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل
او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا **وقوله** بضميره او متعلقه اي بنصب
ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي
قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره
اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي
في مثل هذا المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ازيدا ذهب الذهاب به فيكون
المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم
الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في
نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف

الاصل

الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب اذ ضميره
او متعلقه نايبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نايب عامل الاسم فتنوي في ازيد
ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتنوي في ازيدا
ضربته او حن عليه الضلالة او ضربت غلامه او حن على غلامه الضلالة ناصبا **قوله**
وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن
نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء فعلوه لم يبق معنى الرفع اذ
يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي في
صحايف اعمالنا شيا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان
جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحايف اعمالهم هذا وان كان
معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في
قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في
صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة **قوله** ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا الفا بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب
اقول جمع الشرايط حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في
قوله تعالى وربك فكبر الا ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن
عيسى بن عمر انه قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز
على غير المختار فتحمل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار
فنقول ما بعد الفا يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر
الله الى قوله فسبح كما يجي في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض
كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زايدة وكانت واقعة في موقعها
فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية
مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا
كالجزا وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه
بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدا محذوف
المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو
الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناها
فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا **قوله** والا فالمختار
النصب اي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب
فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قراينه وتقدير المبرد لعدم

الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه واعلم انما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور
او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم
يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيدا
لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم
المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من
استجارك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير
من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثنا المفرغ
لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل المقدر
كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب
ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم
الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في
المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك
اي متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة
اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا متصلين
فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب اي زيد مثاله
ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا
لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته
اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به
اذا بعد الا فلابد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور
مح اذ الفعل لا يرفع قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل
يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد
اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد
لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد
اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت التفصيل لكان التقدير
ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد
بينا امتناع ذلك مع تقدير المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان
بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت التفصيل
في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان
والثاني اي الذي المتصل به منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب

زيدا

زيد لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر
للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون
الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول
في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجي في بابها نظرنا فان كان الاسم
المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قايما اي ان علم زيد
علمه قايما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قايما فيفسر المفعول الفاعل الذي
هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم
قايما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم علم قايما ولا يجوز لما
ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل
واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قايما اي ان علمه علمه
قايما انفصل الضمير المتصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قايما ويجوز ان هو
علمه قايما اي ان علم علمه قايما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه
ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه
غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق
فيجب في ان زيد ضرب غلامه بالرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير
ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف
محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر
مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقديرين المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان
مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربته فكيف مع تاخره وبالتسليط
يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان
الضمير في المستكن منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب
غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسألة الاولى ان لم
يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب
غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك
اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثنا فصيرت الفعل موجبا ليبقى
معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثنا وتقدير الرفع في الثانيه ان ضرب غلامه
زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير الرفع فيها النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق
زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو
على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير

المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي بعده متعلقان
لضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك فى
الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه
اباه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه
و بالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس
بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب الرابع التحذير وهو
معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده وذكر المحذر منه مكررا نحو اياك وان تحذف
والطريق الطريق سمى اللفظ المحذر به نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا
مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف
والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه
مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا
لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المقدر اعنى التقدير
اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا
فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال
اتقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه
مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى
الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا
لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الاترى الى قوله
الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا
وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة
من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد او عمرو بل لو
كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما قبلها وما بعدها تقول انا مقيم ثم يبدو
لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول قال سيبويه
فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها
اذا اضراب بمعنى بل فيكون الاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او
ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر
وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد وشبههما مذكور بعده
ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل

محذر

محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياك والشر وماز
راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجى الا مضافا الى المخاطب
والمضمر لا يجى فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجى متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياه
الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة
اضافته ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياى والشر نحو لا حذر ونحوه قال الخليل
بعضهم تقول له اياك فيقول اياى اذا قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى
واحفظ وغير سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه
اولى ليكون الفاعل والمفعول شيا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه
لجماعة اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر
المتكلم اى لابعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة
حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك
نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر
متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد
واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى
دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير
المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكم اختصاص وجوب
الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق
الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع
هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك
والاسد اتق ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا
انصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة
الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف
الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجى فى باب
المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان
يقال هو بتقدير اياك باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى
الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت
الا اياى فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فى ما ضربت الا اياى
ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول

الرابع التحذير

فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه
في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه
مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت ايضا الظاهر من كلام العرب
ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل عند
قول جار الله الله احمد بمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد ما نعبد الا
اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه
يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر
الاسد ومعنى الاسد بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد
الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف
في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متنافيان فكيف جاز العطف
فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب
بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا
وكذا الاسد مبعد اذ معنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ايّاك من الاسد
ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من
اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك
والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من
فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان
الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو
حذف الجار لان ان حرف موصوله طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل
اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف
حرف الجر الذي هو مع المجرور كشي واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف
صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل
والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل
مقدرا ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت
الله ذنبا اى من ذنب وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين
وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ
ليس بقياس ولم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو
اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم

قلت

قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المرآ فانه الى الشر دعآ وللشر جالب
فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر
والمرآ منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المرا مصدر بان تمارى فحمل في جواز
حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس ساير المصادر عليه وهذا قول
ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر منه بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا
اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف
عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير
سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك والعامل فيهما وما يعنيهما والعامل
فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في
المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف
كما هناك وكذا يجوز ههنا ان تكون الواو بمعنى مع المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل
الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ
ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل
به الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه
لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا
فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد
وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقدير
وشرط نصبه تقديرها واما اذا ظهر فلا بد من جر وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي
زمانا ومكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان
كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت مثل
دخلت الدار على الاصح ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل
النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين
وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سوا كان معرفة او نكرة
كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان
كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشي لان نحو
جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور

كما قلنا في الزمان وهو الاولى فتخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في
انتصابها على الظرفيه فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفيه نوعان المبهم والمعدود
و يدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذو وتلقاء
وما هو بمعناها وبستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا
يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج
الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها
وفي جوفه و تكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت
له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان
لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه
و قال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها
باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسما لتلك المواضع بسبب
اشيا داخلة فيه كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف
وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشيا تطلق على هذه الاماكن باعتبار
ما تضاف اليه و ينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا
جوف البيت وخارج الدار وداخلها و كذا بعض ما في اوله ميم زايد من اسم مكان
لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شي خارج
عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب
زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال الاسم
المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب
على الظرفيه الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفيه المحقق من المكان كدخلت ونزلت
وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها و الاول ينصبه على الظرفيه
الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والماوى والمسيد والمقيل
والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسددت مسده وينصبه
ايضا كلما كان فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام
وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت
مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا اعمت مبيته واقمت مشتاه وما ليس
فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع
بكر وقتلته مكان الغزاة وشتمتك منزل فلان و قال الاكثرون من المتقدمين المبهم
من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها و هذا القول هو الذي ذكره المصنف

في

ننصب

في الكافيه ثم قالوا واحمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فا
انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام قال المصنف وكذا احمل لفظ مكان على الجهات
لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله
تحذف في منه تخفيفا و لا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا
بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا بل يجب انتصا
لفظ مكان معنى البدل على الظرفيه لكنه بمقدر مشتق مما اشتق لفظ مكان منه نحو ابت
لي مكان اخي اي كاين مكانه وجاني زيد مكان عمرو اي كاينا مكانه فهو نحو قعدت مقعده
واويت ماواه قال ما ذكرنا قبل ينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة
على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تخيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص
بموضع دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شما لا هذا
و اعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثه
مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره و اما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على
شي منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثه وهو غير المحصور منه
و المعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثه
و اما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا المصدر
معناه الاستقرار في ظرف مضمونه مشعر بكونه ظرفا الحدث معنى الاستقرار كما ان نفسه
ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا بما فيه معنى
الاستقرار واما قول المصنف لدلالة اسم المكان فالمكان في مثله مدلول عليه بشيئين
بخلاف نحو المضرب والمقتل والمنصر فان مضمونها اعني الضرب والقتل والنصر
ليس بمعنى الاستقرار في ظرف وهو لا يشعر بالظرفية فيه و انما لم ينتصب مثل هذا
المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت ماواه
والمشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد
لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى
اليه الا ما فيه معنى الاستقرار و اما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان
المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك في
لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثه لا على الوقت
المعين المراد ههنا المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنه وكذا
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطه وذلك لان

صيغة صح

الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشي الدلالة
الوضعيه لا العقليه ودلالة الفعل على المكان عقليه لا وضعيه ومع هذا فهو يدل
عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان
في المبهم وغيره كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه
بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت
ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت الغرفه وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثه بحذف حرف
الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه
قال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم
الا ترى ان غير الامكنه بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر دخلت في مذهب فلان
وكثيرا ما تستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت
على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا
يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على
الظرفيه اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله • فلابغينكم قنا وعوارضا
ولاقبلن الخيل لابة ضرغد • اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله
لدن بهز الكف يعسل متنه • فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان
شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو
مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر
بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح
جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواكان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه العمل
الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر
ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغه والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن
استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت
فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان
المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة
او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما
قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا
لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاول من رمضان

جاز

جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم
الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت
وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من
البلد فما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا
لكم المعدود غير المختص كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود
المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة
باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون
الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا
الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر
الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهو كالدهر والليل والنهار والابد اي يكون
جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير
عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت
اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا
الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه
قيل سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع
من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف
في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف
ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر
اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفه اكثرها
بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت
من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم ٥
انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنيه لزوما كاذ واذا
على تفصيل يأتي في الظروف المبنيه وكصباح مساء ويوم يوم كما يجي في المركبات وقد
يجي حيث واذ منصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد اذ انزلت
ومن المعرفه بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات
العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق
فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات
سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم ٥
عزمت على اقامة ذي صباح • لامر ما يسود من يسود • واما ذات اليمين وذات الشمال

تكثيرا آالتصرف كما يجي في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة يجي في
المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين
اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو
ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقا اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف
غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة
وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومسا وصباح ونهار وليل واعني
بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة وسحره وعشيته
وعتمة ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة
وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمها فيكونان
اذا متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون
العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا الة تعريف هذه الظروف
المعينة لازما الطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لساير المعارف وذلك
لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه
كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست
اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها
ولو كانت اعلاما لم تتصرف فتعريف هذه الاسما اذن بكونها معدولة عن اللام
فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البنا
اذ لو تضمنتها لبنيت بنا امس والدليل على كونها عن اللام ان من قاعدتهم المهدة ان لفظ
الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او
لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر من جملة هذه
الاشيا المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه لعدله عن اللام ليحصل
الشيئين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين
وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح وليل ونهار
معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما
صحته اما غدوة وبكرة فهما وان كانا معينين مع العلمية الا ان تلك العلمية هي الجنسية
كما في اسامة ونذكر في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يجي حكى اتيتك
اليوم غدوة وبكرة منونين والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينين بسحر في منع الصرف
لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة
فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القايلين

يمنع

فنحو بكر ومسا
وصباح وليل ونهار
منونة اتفاقا

يمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما
كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به
اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين
مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجي فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما
تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا الة تعريف
وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذه التعيين نحو شهر وسنة
وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة
اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه
غدوة فاذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند
السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى اما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها
فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام
الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين
لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في
غير التعيين كما تقول قد لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير المعين
وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها
واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة اذا قلت كل
غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كل ورب من خواص النكرات
والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات
نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص
فغدوة علم مرتجل غداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد
جا غدوة جنسا في القران في قراة من قرا بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين
الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يدا محمول على يدع
في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى
ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد
الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر
سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس
ورده المبرد وقال منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير
منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف
المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة

عشية صح

سحر غير منصرف

وحوالَ وحوالَيْ وحولَ وحولَي واحوالَ والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسْط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاءة ورس وسطها قد تفلقا ووسَط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة دونها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفي بهم ولا اطلب الله الذي خلقهم وورائهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه وممّا يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمانا اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظتي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه مليٌّ من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فاختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزور وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان جزر جزور ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينتصب الفعل مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ونقل قيام الحين مقام المصدر قال تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو سيبت غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قايم مقام مضافه الذي هو حين نحو لا اتيك الشمس والقمر اي مدة طلوع الشمس والقمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في نحو قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه

نحو

نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد قايما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف يتوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه بنفسه بعدما تعدى اليه بحرف الجر فيهما مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اي في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا به قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا له فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرايط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير اعلم ان انتصابه

بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جايز الاظهار او بمتنعه كما فى المفعول به اذ هو كما ذكرنا
فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقدجآ بلا قرينه
ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الان والثانى كما فى المنصوب
على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا فى المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة
سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار
زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه اولا تسر
فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى فيه الامران
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة
سرت فيه المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب المفعول له
جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه
وهو المصدر كما ذكرنا فى المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت
ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر
الضرب فى قولك اعجبنى التاديب عاملا فيه فالحق ان يقال فى المفعول له هو ما فعل
لاجله مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان
او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت وقد اعجبنى التاديب وسرت
ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم
وجودا على ما جعل علة له كما فى ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت
جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سوآء تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت
جبنا او تاخر عنه كما فى جيتك اصلاح حالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون
علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة
من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله
وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب
علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة
لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يوذن
بكونه علة لان اللام فى قوله له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا
لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه انما تسميه النحاة مفعولا له هو المطلق
لبيان النوع وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى
ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب والتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك
قلت ادبته بالضرب تاديبا المفعول يصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل

ضربت

ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع انواع المفعول
له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذلك قولك جيتك
اصلاح حالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجى ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء
او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثله قعود جبن ومجى اصلاح على حذف المضاف
وهو تكلف قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا
وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى بمعناه وفى الرد نظر وذلك
ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون
الثانى واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى جيته
راكبا جيته وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه والجرمى يقول ان ما يسمى
مفعولا له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله
تعالى حذر الموت اى حاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية فلا يطرد له ذلك فى نحو
قوله وزعل المجبور والهول من تهول الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين
قبلهما اى زعلا زعل المجبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك
ووحدك على ما يجى فى باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين لسلامته من
الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول
له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزاير فى قولك جيتك للسمن
ولاكرامك الزاير عنده مفعولا له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه
ان شرط نصبه تقدير فى وما ذهب اليه فى الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغه
لان السمن فعل له المجى لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له
الا المنصوب الجامع للشرايط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث
شاركه فى الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما فى الفاعل ان يقوما بشى واحد كقيام الضرب
والتاديب فى ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان
المصدر كجيتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان
المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك وبالعكس نحو جيتك اصلاح حالك وشهدت
الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر
المجمل كما فى ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا
فى زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء
فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر

المنصوب لان الشي لايكون علة لنفسه بل هي اثره اى ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو
العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما
لايحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان
قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه
العلة الحقيقية ومشاركته للحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة
لايشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المومنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغه
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس
والمعطي للنظرة هو الله تعالى لايجوز ان يكونا استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما
اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجاز اللعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول
وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور
فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم
المقارنه في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام
قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب
له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف
على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا
لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لم وان يكون من غير لفظ
الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل
على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل
تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف
والارادة فانها تبقى والجواب انه اذا اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان
اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز
جيتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف اى ارادة
اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوز ايضا جيتك اكرامك لي وجيتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور ولا تجوز جيتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو
الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله
نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا
اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تاديبا وجيت اصلاحا قال

المصنف

المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما
تجي جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض
ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها
ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة للحال والتمييز وبيت العجاج ناص
عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى
حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جيتك لاكرام لك ومنعه
الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز
في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا والبا للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرايط
فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف
هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل المفعول معه هو المذكور بعد
الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن
نحو صنعته في كل رجل وصنعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ومعنى
المصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت
وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفي قولك سرت
انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط
بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا
نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض
ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين
عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما
يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف
في جاني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجي ويحتمل حصول مجي احدهما قبل الاخر
والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر فان كان الفعل لفظا وجاز
العطف فالوجهان مثل جيت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو
جيت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف

المفعول معه

الذي فيه معنى الجمع كما يجي في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على
ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر
المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت
وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية لاصل الواو
والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا
كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي
وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جا البرد ولابس الطيالسة
وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو
والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا النصب في
كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت
مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب ما
بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما
قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل
لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو
انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة الاصل الذي هو العطف
لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا هو النص على المصاحبة وقوله جيت انا وزيد
وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جيت انا وزيد عند عبد
القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل
يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه
قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا
لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه
غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول
ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله
يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء
والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو
مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى بمعنى تساوى
لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة
فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء
وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد به مصاحبة

المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم
خفف بحذف مفعول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا
المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من
المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما ياتي في باب العدد
وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا
لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه
ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلحل
اجترائك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان
فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب
التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده
على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس بما ذهب اليه بذاك وكذا قول الجبرى
ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى
المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جيت
وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا انه واجب وذلك مبني على ان
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف
والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجي في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان
العامل معنى والعامل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا
فالاول نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان
قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك
وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويلك لان الويل بمعنى الهلاك وفي
المصدر معنى الفعل وكذا في قولهم راسك والحائط وامرا ونفسه وشانك والحج ان جعلت الواو
بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المصنف
العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص
على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه
ليس بضروري قلنا لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف
هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص
والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون
يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه

للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يستعمل
بعمل مقدرًا لضعفه فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف
في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو
اولى لوروده في القران كقوله تعالى تسالون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي
النصب في مثل هذا اعني ما شانك او ما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه
الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما
طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا
على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك لفوات ما الاستفهامية وقال
سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا وما شان
زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا التقدير معنوي لا
يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا
يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع
معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر
كما يجي في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لا ان اللفظ مقدر
بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة
الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جا بعدهما نحو زيدا دل على ان الانكار انما
هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة
وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان
شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت
ما لك لابست زيدا والواو دالة على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه
من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم اذ لا
يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيودي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر
في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا
وكيف انت وقصعة من ثريد واما النجدي والمنفور فهنا العطف اولى بلا خلاف وان
قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف
وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع
قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعها
ههنا والشي اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق ورد المبرد
تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم

يقصد

يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس
حدا لا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا
اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف
ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف
بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في
قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما
نحو كل رجل وضيعته وانت وربك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل
ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب
اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا
كلام في جواز نصبه هذا كله بنا على اصلهم وانا لا ادري منعا من تقدم المفعول معه على
عامله اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا
لقيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في
ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله
او خبر عنه نحو كنت وزيدا قايما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع
قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين
وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان
وفي كون المفعول معه قياسيا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا لا يجوز
ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله الا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا
يقال اجمعت زيدا فيكون التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا
معه اي اجمعوا مع شركائكم بالسلامة من الاضمار وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع
منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه
وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم
الحال وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما وهذا زيد
قايما قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاني رجل عالم لان المراد في الحدود ان
يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاني رجل عالم وان بين هيئة
الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في
قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كون
عالم في جاني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاني رجل بخلاف الحال فان

راكبا في قولك جاني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قايما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل **اقول** لقايل ان يقول انا نمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجي فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله • تقول وقد تر الوظيف وساقها • الست ترى ان قد اتيت بمويد • وقوله • وقد اغتدى والطير في وكناتها • بمنجرد قيد الاوابد هيكل • ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذ لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر • كان حواميه مدبرا • خضبن وان لم تكن تخضب • وقوله • عوك وبهنة حاشدون عليهم • حلق الحديد مضاعفا يتلهب • واما قوله تعالى النار مثواكم اي ثوايكم خالدين وقوله اعجبني ضرب زيد قايما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجي الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابرهيم مقام نتبع ملة ابرهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع له وذلك لانه نايب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشي اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله كذا قوله كان حواميه مدبرا اي يشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل ومن المفعول كذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا فالاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج بقولنا بوقت حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت

بقولنا

بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجي والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله تقول وقد تر الوظيف وساقها • وفي قوله • وقد اغتدى والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجي مقررا المضمون جملة كما يجي شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في رجع رجوعا **ثم اعلم** ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجا زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما الحال عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه احضر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيدا وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال • وانا سوف تدركنا المنايا • مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذءوما مدحورا كما يجيان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت اولا قياسا على الزمان والمكان • فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا لا وجه للقياس لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين

مختلفين كما فی قوله تعالی مذؤما مدحورا او متضادين فی محلين غير ممتزجين كما
فی اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما فی اشتريته حلوا حامضا فلا باس به والمانع
بجعل الحال الثانی فی قوله تعالی مذؤما مدحورا من الضمير فی الاول ولم يمكنه مثل ذلك
فی المتضادة فمنعها اصلا واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو
اضرب زيدا اما قايما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر فی الاغلب كما يجی فی اسم لا
التبرية نحو جانی زيد لا راكبا ولا ماشيا وندر افرادها نحو جانی زيد لا راكبا قوله
لفظا او معنی حال من الفاعل او المفعول ای ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول
اللفظيين اما المفعول المعنوی فنحو شيخا فی قوله تعالی هذا بعلی شيخا فان بعلی خبر
مبتداء وهو فی المعنی مفعول لمدلول هذا ای انبه علی بعلی او اشير اليه شيخا واما
الفاعل المعنوی فكما فی قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند
مفتاد اذ المعنی يشبه خارجا سفود شرب ولا بعسر باشبهه خارجا لان المشابهة
هی المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف فی مثال الحال عن الفاعل المعنوی
زيد فی الدار قايما وفيه نظر لان قايما حال من الضمير فی الظرف وهو فاعل لفظی
لان الفاعل المستكن كالملفوظ به كقوله زيد خرج راكبا ولا كلام فی كون راكبا حالا
عن الفاعل اللفظی وليس يجوز كون الحالين فی المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف
عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعنی بشبه الفعل
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
ويعنی بمعنی الفعل ما يستنبط منه معنی الفعل او لا يكون من صيغته كالظرف والجار
والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قايما عند من جوزها التنبيه من دون اسم
الاشارة كما يجی فی حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو
يا ربنا منعما واما حرف التمنی والترجی نحو ليتك قايما فی الدار ولعلك جالسا عندنا
فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمنی والترجی ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو
الظرف المؤخر علی ما هو مذهب الاخفش كما يجی لكون مضمونه هو المقيد وحرف
التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنی التشبيه من دون
لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشی مفتخرا واسم الفعل نحو عليك
زيدا راكبا واما شان نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنی المصدر كما ذكرنا فی المفعول
معه ولم يعمل فی الحال معنی حروف الاستفهام والنفی قال ابو علی لانها لا تشبه الفعل لفظا
وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما فی
الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان يشبهانه لفظا ومعنی ولا يعملان فی الحال فالاولی

احالة ذلك علی استعمالهم وان لا تعلله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا
وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه قوله انما كان شرطها ان تكون نكرة لان
النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور علی ما ذكرنا فقط ولا معنی
للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب فی صاحبها التعريف
لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعنی وصفها اولی
من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعنی حالها لان الاولی ان يبين الشی اولا
ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلی هذا اولت المعرفة
حالا لان التعريف فيه عبث ضايع ولم تؤول النكرة ذا حال لان غايته انه علی خلاف
الاولی فقوله غالبا يرجع الی تعريف صاحبها لا الی تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب
قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال فی الظاهر وتقول فی الحال معرفة
ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او
معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده علی بدئه وفيه
قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات ای معتركة ومجتهدا
ومطيقا ومنفردا وعايدا والطاقة بمعنی الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع
الاطاقة ووحدك فی الاصل وحدتك بحذف التا لقيام المضاف اليه مقامه كما فی قوله
تعالی اقام الصلاة والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الوحد والحدة مصدر وحد
يحد بقال وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم
وضمها بمعنی الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم علی بدئه
متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنی الابتداء جعل بمعنی المفعول
ای عايدا علی ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع ای رجع علی بدئه عوده
المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر علی ما ينتقل اليه بل يرجع الی ما كان عليه قبل فيكون
نحو قوله تعالی وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علی ان هذه المصادر
منصوبة علی انها مفعولات مطلقة للحال المقدر ای ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا
جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك ای انفرادك ورجع عايدا عوده وكلها مضافة
الی الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر فی باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت
مقام الاحوال منتصبة علی المصدرية كما ينتصب علی الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا
من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه قوله فارسلها العراك
صدر بيت للبيد ويروی فاوردها العراك قاله فارسلها العراك ولم يذدها ولم
يشفق علی نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال فی الورد ان يشرب البعير

ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
شرب ويقال شربٌ دِخالٌ ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم
تمام الشرب اي اوردها معًا واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للآبا المزاحمة واما
قولهم جاؤا قضّهم بقضيضهم فالاولى ان تقول المصدر بمعنى اسم الفاعل اي قاضّهم بقضيضهم
اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا
والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فاه الى فيّ اي فوهُ
الى فيّ وهو ههنا اظهر لانه استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوهُ الى فيّ ثم نحي عن الجملتين
اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى فيّ معنى الجملة والكلام لما فهم من الجملة معنى المفرد لان
معنى فاه الى فيّ صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت
مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما
قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سوا وكذا ينبغي ان تقول في يدًا بيدٍ اي ذو يدٍ
بذي يدٍ على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاةً شاةً بدرهم اي شاةً
بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجلٌ خير من امراة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفسٌ ما
قدمت اي كل نفس وكذا قولهم الشاء شاةٌ ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب ههنا الجزان لقبولهما الاعراب قال الخليل
يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاةٌ بدرهم وشاةٌ ودرهمٌ ثم الزم ما كان مبتدا
التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه لينكر
لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فمًا لفم قال المتنبي قبلتها ودموعي مزج ادمعها
وقبلتني على خوف فمًا لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا
شي قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل
قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جا القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم
بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطي
جزءها الاول اعراب جميعها لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البدل اي جا قاضهم
مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين انتصاب وحده على الظرفية لا مع غيره فهو في المعنى
عندهما في قولك جاؤا معًا وكان فيهما خلاف هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على
الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جا وحده اهو حال اي منفردا او ظرف
اي لا مع غيره وجا وحده مجرورا في مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اي انفراده وهو
في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش
وحده وعيير وحده ورجيل وحده في المعجب برايه وقيل جا على وحده اي على انفراده وعلي

يعني

يعني مع غيره لازم الاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف
ظاهرا من غير المصادر واما باللام نحو مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال
امراة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر
اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التا حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى
المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة للجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة
واللام في الاسمين زايد كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه
وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اي مترتبين واللام زايد كما في الجماء
الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول رفعا واما بالاضافة
نحو جاني الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة فهذه الاسما الثمانية اذا اضيفت
الى الضمير مما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجي
وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاملتين العدد
المركب نحو جاني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا
كما يجي في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فيّ وقال الكوفيون هو مفعول
به اي جاعلا فاه الى فيّ وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى فيّ ولا
يقاس على قولهم فاه الى فيّ فلا يقال ماشيته يده بيدي ونحوه خلافا لهشام واما
قول بعض اصحاب امير المومنين رضي الله عنه في صفين فما بالنا امس اسد العرين
وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف
ويجوز ان يؤول لا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحو
قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف
كما جا في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فاتى فرس له سابقا
وكذا تقول مررت برجل ظريف قايما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل محتالة او
سبقه نفي وشبهه نحو قوله وما حل سعدي غريبا ببلدة وقيل ما جاني رجل راكبا او نهي
او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشيا مستغرقا فلا يبقى فيها ابهام
كما ذكرنا في باب المبتدا او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاني رجل
وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاني راكبا رجل لانه يومن اذن التباس الحال بالوصف
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاني رجل راكبا فقد يشتبه في
حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما
استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم

عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع
زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمنة ذا
الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق جوز كون لمنة عاملا في
الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتدا فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتدا
على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتدا والعامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال
وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا
فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل
نحو هذا الذى ضربت مجردا اى ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف
الظرف ولا على المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا
الجار والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا
خلاف فسيبويه لا يجيز اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم
المبتدا على الحال نحو زيد قايما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز
ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخره
عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار
زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه
ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اى المبتدا اما في نحو زيد
قايما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه
فالحال متاخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال
بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نايب عنه اى زيد
اما نحو زيد في الدار قايما وفي الدار قايما زيد وفي الدار زيد قايما فجايز اتفاقا واما اذا كان
الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي
هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها
فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال
والعامل فيه بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال
عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسما الاشارة
وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسما الافعال كل ذلك
لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم
التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك
بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل

وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة
في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما
يجي في بابه اما قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قايما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو
قاعدا مثله قايما فسيجى الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاج ان تقول درهمك موزونا
درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من
ضمير درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم
عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون
حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدا والاولى المنع من ظهور الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جيتك مراعاة لاصل
الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره
بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف
واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها
على صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جايز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل
بين الحرف المصدري او اللام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب
هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا اما مجردة ضرب زيد هندا اما في ساير الموصولات
نحو الذى راكبا جا زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واما اذا كان العامل مصدرا بلام الابتدا
ولام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يوخر عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا ساير ووالله
لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام
واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز
تقديم احوالها عليها نحو راكبا جا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف
الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جيتك راكبا بمعنى
وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذى هو الظرف او الجار خاصة سوا
كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم
كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط
تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد
فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من
التشبيه والتنبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا
لما هو مبتدا في الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا
وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله تعالى

فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الاثنين
لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فايدة واما مع نصبه حالا فالظرف الاول
يكون خبر المبتدا والثاني متعلقا بالحال فله فايدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على
الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون
الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيدا للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم
و اذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدر فخبرية الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك
زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر اجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو
فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو
يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور
في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على
صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبه اذا كان صاحبه ظاهرا مرفوعا كان
او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال موخرا عن
العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد و بعضهم يجوز ايضا تقديم الحال
على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان
ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك
لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا
يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما
و اما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلسبق طلب الفعل للفاعل فكان
الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر و اما البصرية فاجازوا
تقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال
التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد
وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى و اما اذا كان ذو الحال
مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله
تعالى اتبع ملة ابرهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال فالمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف
الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة و نقل عن ابن كيسان
وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض

حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال
الشاعر • لين كان برد الماء حران صاديا • الى حبيبا انه لحبيب • وقال اخر
اذا المرء اعيته المروة ناشيا • فمطلبها كهلا عليه شديد و بعضهم يحمل كافة حالا عن
الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف و اما العامل في الحال في نحو ملة ابرهيم حنيفا اعني
اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما في ضرب زيد راكبا فعند من جوز
اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه و اما من منعه فقال بعضهم العامل
فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت
لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله
و قال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزوه نحو انظر
الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ملة ابرهيم
حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف
اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف و لكون حال المضاف اليه
كحال المضاف اذا كان المضاف جزء للمضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف
اليه على المضاف في نحو تحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف و قد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما
جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل ويجب ايضا اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عايد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة
صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا
اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة
والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا
اطيب منه مرطبا اي كاينا بسرا وكاينا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال
المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده
وكل ما قام بهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق
و كذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجي في بابها و مع هذا فلا شك ان الاغلب في
الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطية
وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما
هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
وقولك جاءني زيد رجلا بهيا و منها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المومنين
علي رضي الله عنه • فالنا امس اسد العرين • وما لنا اليوم شاء النجف • وقول المتنبي بدت

قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما
ان تقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب
بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة
ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشي المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك
المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء
شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزأ قسطا وينصب
ذلك القسط على الحال وتاتي بعد بذلك الجزء امامع واو العطف كقولنا شاة ودرهما
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين
وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو
وضعت عندكم الدنانير دينارا الدي كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءا
اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل منها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا
وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين ضابطه
ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر
المجموع بجزئه معطوفا بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الكبكبة ثم الكبكبة اي مترتبين
هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا
او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا
ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشي على غيره
نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا اشبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه
او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول
في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكونا فعل التفضيل
واله التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما يشكل ذلك عليه بمثل قولك
زيدا راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك
تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشرسي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل
هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل
في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا
يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا حال
شيخوخته والمجي في جاني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال
هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم
الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم

الاشارة

الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قايما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدا بحال وهذا الدليل في غاية
من الضعف لا يتوصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدا والخبر معا بالحال في
مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص ما نعا من
تقيدهما ليس في غيره واما ثانيا فلان للمدعي في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا
مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قايما الا استحالة تقيدهما بحال
واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدا والخبر في كل موضع بحالة واحدة لم يلزم
منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول
ايضا افعل التفضيل واله التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله
مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما
يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو
وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما
بشي واحد نحو تنازعا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب
الاخر مفعولا به ويتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قايما وعمرو قاعدا او طرفاهما نحو تشاتم زيد
في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما لان الغرض وقوع
الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة نحو
الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير
ما تعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل
نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو
اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف
زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك
احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قايما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه
تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قايما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين
اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل
حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدثين معينين
بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها
فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك
زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته

ودابه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعبر بهما عن كل حدث
لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الاترى الى تعلق الجار والظرف في
قوله كدابك من ام الحويرث قبلها بدابك لما كان بمعنى تمتعك فكنى ولم يصرح وقد
تقوم مع الة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار
والظرف في بيت امرء القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه
وسلم لعلي انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى
قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول ما مولى مني
بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز
كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل والة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل
وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب
كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل تفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم
زيد قايما وعمرو قاعدا ورامى زيد في الدار عمروا في السوق وكذا في افعل التفضيل
والة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قايما احسن
منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قايما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت
جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به
بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما
واما الضمير المستكن في افعل وفي الة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما
لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما
منه قاعدا كما قال علي كرم الله وجهه في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قايما عمروا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال
على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قايما فقاعدا حال من المجرور وقايما من الضمير
المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قايما قاعدا قال المالكي ومن الاحوال
القياسية غير المشتقة المصدر الاتي بعد اسم مؤذن بالكمال نحو انت الرجل علما اي
انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راي الخليل وقال احمد
ابن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل
في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول
هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر
ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا
ولقيته فجاة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل

القياس

القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطا
ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال
جاء ضحكا او بكا ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد ان انتصاب
مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما
هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان
انتصابها على الحال لا على حذف المضاف بمعنى مشيا ما شيا وقع المصدر صفة كما ان
الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قايما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة
كما يجي ولا يمتنع ان يجمع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جا الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وه
وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وساير ما ذكرته
عند ذكر مجي الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب
خبر جاء لا حال كما يجي في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو
والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما
بالواو والضمير او احدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز
كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة
كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجي بالحال تخصيص
وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاني زيد راكبا ان
المجي الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم
قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت
في الطلبية لست على تعين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينتظر ايضا
الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد
وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع
وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو
دون الجملة التي هي خبر المبتدا فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال يجي فضلة بعد تمام الكلام
فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على
الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجي بالواو لان بالخبر يتم
الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه

كما ياتي تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا
حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاني
رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحالة فلا ترى ابدا مصدرة بالواو
قوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متفاوتان
في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي
ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل
ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سوا اذ المعنى جاني زيد راكبا فصدرت
بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا
ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سوا كان مبتدا نحو جاني
زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي علي سواد
فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا
بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة
كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بنا على
ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاني
زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد
تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي الحال جاز ان يرفع
الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون فيه تقدير المفرد ففيه نظر
لقوله فالحقته بالهاديات ودونه • جواهرها في صرة لم تزيل • وقوله • وان امرأ
اسرى اليك ودونه • من الارض موماة وبيداء سملق • ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا
تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع
ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها
بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة
نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك
لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاني زيد يركب بمعنى جاني زيد
راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان تنافيا في الحقيقة فتخلفت
كما يجي فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت
المفرد واما انها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع

الواقع حالا الخلو من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال
الذي نحن في بابه والحال الذي يدل على المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا
اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في
زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا
لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله
ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر
لفظ الماضي والحالية فنحو جاء زيد العام الاول وقد ركب فالجي بلفظ قد ههنا
لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما
اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر
ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفا باحدهما صارت تسعة اقسام هذه
امثلتها جاني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاني زيد ولا يركب
غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان
مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته
للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج
الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي اذا
انتفى المضارع بلفظ ما لم تدخل الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم
معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى
المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب
تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع
المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلذا جاز
ان تزورني لا ازورك وفلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك وفازورك وكذا تقول
كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع
المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه
في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع
حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم
علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفرا لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او
مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم

حضرت ضحو رابعم وغيرهم او وجوبه للماضي والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجي في حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا اذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجي مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا لا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع تنظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك في نحو قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله تقول وقد ترا الوطيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ولا يقال جاني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه **قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية** اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جايزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جايزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قايما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او في غير استفهام كقوله تعالى بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيا فشيا مقرونة بالفا او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او زايدا اي اخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزا بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرات كل يوم جزا من القران فصاعدا او ثم زايدا اي ذهبت القراة زايدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نايبا عن خبر نحو ضربي زيدا قايما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التنقل في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم تميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم

اعيارا

اعيارا جفا وغلظة وفي الحرب اشباه النسا العوارك اي اتتحول تميميا وقيسيا وانتقلو اعيارا واشباه النسا وكذا قوله افي الولايم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة وهذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسما منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقايما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقايما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قايما فهو عند السيرافي حال موكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قايمة مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدا فتقول اتميمي مرة واقايم قد علم الله اي انت تميمي وهو قايم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما حاله كثرة استعماله **قوله** ويجب في المؤكدة اي يجب في العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قايما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراة النصب في الاربعة وقال تعالى كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قايمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة اذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين جامدين وتجي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للخبر نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو الحق بينا وهو زيد معروفا وهو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدما واية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا موكدة وان لم

يكن القسم الاول اى الذي للاستد لال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى
التصديق حتى يؤكد بمصدقا وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مرحومين لان
مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القران
فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة
التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه
عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اى احققه واثبته عطوفا وفيه
نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه
عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا
حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القايل بهذا اللفظ
هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك
مما ليس بالخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا
عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت
نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى
الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويرحم مرحوما ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا
محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى
ان معنى انا زيد انا دا ابن زيدا فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما
لضعفها في العمل وذلك لخفا معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك
لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في
ضربي زيدا قايما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تاتني الا راكبا وقد
يلزم بعض الاسما الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق
بعربيته مضافة غير حال وقد خطيوا فيه **قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة او مقدرة** قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال
والصفة وشبههما قال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام لكن لا عن ذات التمييز
قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا
القهقرى في قولك رجع القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن
نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدات الذهاب
منه لكن الصفة في نحو جاني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع
صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما يميز بطويل عن قصير

فطويل يرفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على ما فسره المصنف عن الذات المذكورة
وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو مررت
به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا
المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سوا وكذا
يدخل فيه المجرور في نحو ماية رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور في هذين داخل
في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر
في حد المفعول المطلق عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم
ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان فان
صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك **قوله** الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر
عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت
عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان
يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى
معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعين اخر فيعرض له
الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع
بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض
ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة
ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وساير المقادير ولا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ولا
يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد ما يخل به
قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة
**قوله فالاول عن مفرد مقدر غالبا اما في عدد مثل عشرين درهما وسياتي واما في غيره
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا
وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر** قوله فالاول بمعنى الذي يرفع الابهام عن
ذات مذكورة **قوله** عن مفرد لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها
وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله ه
فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها
اي النسبة سبب له لانك تنسب شيا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة
غيره فتلك النسبة اذن سبب التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه اى للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا

اضعف م
نسخه

التمييز

لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل
اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا لو لم ينتصب عن تمام الاسم او عن
تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجي بعد تمام الكلام
بالفاعل و يجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن
طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا يقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن
ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على
ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشي اي يعرف
به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشيا
كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون
كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف
به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس
غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه
ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز
اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا
المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون
لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في
هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه
مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه
ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة
وان لم تغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني
على التمييز تدخا لفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في المعدد من الثلاثة الى العشر وفي
المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع
انه قد جا في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومايتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب
نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى
مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان نجعلا لثلاثة اسما كاسم واحد
لفظا ومعنى واما ثلاثة عشرك فخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة
وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير

نحوه

الاستعمال

الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب
بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها
لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جا
نحو عشروا درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وستوك قد كربت
تكمل اجراء له مجرى احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل
زيتا ومنوان سمنا ومثلها زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم
باربعة اشيا اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في
رطل زيتا اما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا اما في
الاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه
لانك لو جيت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملؤ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى
التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملا به الشي فرجلا تفسير مثل وزيدا تفسير ملء ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيه فاذا تم الاسم بهذه الاشيا شابه
الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما كان الفاعل ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله
عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشيا التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل
الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان
كان يتم الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد
يكون الاسم في نفسه تاما لا بشي اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب
نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلمها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وجا في
ويحه رجلا لعينه وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبيس عبدا وسا مثلا ومن هذا الباب اي الذي
فيه التفخيم ربه رجلا لعينه اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت
رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان الضمير في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير
واما فيما قبله اعني من ويله الى يا له فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود
منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله وجهه في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعد وقول
امرء القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة
ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من
الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاني زيد فيا له رجلا ويلمه فارسا ويا ويحه رجلا

مطلب في بيان احوال يا له رجلا

ولقيت زيدا لله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك
من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة
بالاضافة كما تكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر
ويلم ايام الشباب معيشة ٭ مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ٭ ولله در زيد رجلا قال
لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل ٭ وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل
الله عمرا من قائل ولقيت زيدا قاتله الله من شاعر او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره
مضمر كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز
عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد
وويلم ايام الشباب معيشة اى ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى
رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه
لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجي لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما
اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قوله حبذا
زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل
التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا
هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا **قوله** فيفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع
في غيره لبس بتقسيم حسن الحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن
عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى
كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا
والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني
لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين اى البيانين فيقول عشرون ضربين اى لكل عشرة
نوع او يقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب
ولا يجمع كما يجي في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما
والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت
الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع
فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى
او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس
هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير نحو تمر وضرب جنس بخلاف
رجل وفرس **قوله** فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت اينما
للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان

ما

ما فيه تنوين مقدر وهي في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا
يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجي في بابيهما **قوله** والا فلا وذلك ان كان مع نون الجمع والاضافة
اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون
وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد
وكذا قولك ممتلي ماء وممتليان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن
التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلا
الاناء ماء اذ هو عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود
المضاف اليه محال اذ لا يضاف الاسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضفت مع حذف المضاف
اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي
شي مثل رجل وكذا الرتلك في عندي ملوه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملا ولا معنى
لقولك ما يملا العسل **قوله** وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر **قوله** والثاني عن
نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة
نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة **قوله** عن نسبة في جملة اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة
اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقي شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه
نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة
المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك
بزيد رجلا وويل زيد رجلا ويا لزيد فارسا **قوله** او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة
في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما
قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا
الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو
لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه
معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة **قوله** ابا وابوة
ودارا وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس
ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا في رجل هو زيد لا غير ونعني
بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى نقل التمييز بسبب قيام
ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض
في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض فكذا كفى زيد رجلا
كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد

ابا يجوز ان تريد بابا نفس زيد وان تريد به اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون
صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه
نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا
يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة
الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان
يكون صفة نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح
ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة
اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا
قلنا في كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا
فالذات المقدرة هي التي المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا
منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تمييز لشئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما
فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه
ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان
التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان
التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه
نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى
صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا
فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع وان كان صفة
كانت له وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم
اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون
نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون
نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد
وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح
ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد بها ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق
فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني
بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله
فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه قوله ما قصد
اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين

والزيدون

والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فثنيته ان
ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا
لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود
به مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر
في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه
او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا
وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء
وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه
والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون
ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا
كذا انطابق به ما تقصد فيما لا يصح الا للمتعلق نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا
ما قاله المصنف والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه
انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز
وجوها واعراضا قال الله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا وقال علي كرم الله وجهه فطيبوا
عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا او ابوين
كذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول
الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز
جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع
بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا
مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة
ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة
وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما
او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة قسيم قوله
ان كان اسما يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ
الا لما انتصب عنه فقط فتجب اذا ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير
بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله درك او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت
الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما اجوده في حال فروسيته ورجح
المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح
وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته

فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قايل والتمييز عن المفرد مقدر بمن كذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قايل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هذا من رجل وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجايب وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه ويضيفونه اليه سبحانه وتعالى نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح انه لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلاثون للهجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا او در زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة وافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل لذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وعمر منوان وكذا كان

الاصل

الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طايبة وانما خولف به لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستعمل واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو انه المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكى ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجي في باب الاضافة واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا زيد هو المولى اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جيت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة بمعنى ابرحت صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جاره لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة بمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى المنصوب في مثله وكاين معناه فاعلا تمييز عن النسبة تقديرا اي كاين مبتدا لفظا بمعنى كاين لفظه مبتدا ومثله كثير في كلامهم

المستثنى

قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم ان قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتيهما ان احدهما

ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي
الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا
اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية **قوله** لان احدهما مخرج من متعدد والاخر
غير مخرج قلنا لا نم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى
متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم
نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى
هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاني القوم الا حمارا المخالفة للحمار للقوم في المجي
قوله من متعدد اي من شي ذي عدد **قوله** لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد
يكون ملفوظا به نحو جاني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاني الا زيد اي ما جاني احد
الا زيد **قوله** بالا واخواتها ليخرج نحو جاني القوم لا زيد وما جاني القوم لكن زيد وجاني
القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثنا منقطع
سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس
كما ظن بعضهم ثم ان الاستثنا مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاني القوم الا
زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثنا
المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار
الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل
في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جا زيد مع القوم ولم يجي زيد وهذا
تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلا عن مثله و قد ورد في الكتاب العزيز من الاستثنا
شي كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى اذا لبث الخمسين
من جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم نختار انه
غير داخل بل القوم في قولك جا القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس
فيهم زيد و قوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وهذا
ليس بشي لاجماع اهل اللغة على ان الاستثنا مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا تتعذر
دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا داخل في العشرة لقصده
ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال و قال القاضي عبد الجبار ايضا
هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثنا بمنزلة اسم واحد فقولك
له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج
و هذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي

الناقص عن الاستثنا

له مفردة بلا استثنا وهو الخمسة ان والا مفيد للاستثنا وواحدا هو المخرج ونسبة
لا تدل على شي من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثنا مخرج يبطله هذا
ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع
الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده و قال اخرون وهو
الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى
منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه و التناقض بمجي زيد وانتفا مجيه في
جاني القوم الا زيدا غير لازم و انما يلزم ذلك ان لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس
كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاني غلام زيد
ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي
ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا
وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر
كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيا من
ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في
بعض المواضع نحو جاني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول
المستثنى في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه
اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم
زيد جاوني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد
له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا
على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما
ضرورة ففي الاستثنا لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من
وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا
تناقض اذن **قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما**
على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد عدا وخلا في الاكثر او ما عدا او ما خلا
وليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات
وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثنا في كلام موجب
لم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى
وانما اشترط كون الاستثنا في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما
يجي و اختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم

او معنى الفعل متوسط الا لانه شي يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نايبة عن استثني كما ان حرف الندا نايب عن انادي وقال الكساي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا مع محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشي اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنايب عنها فالا تكون عنده كالنايب عن ان المقدرة وقال الفرا الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا للنفي حكم ما قبل الا ونقيضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى التي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاني القوم الا زيد ولان فيما قاله عزلا لان من ولا عن مقتضيهما ولا ذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا في موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي والاحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان

فعلا

فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى بذلك الجملة اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثنا والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا في الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب تحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا في وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة المفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثنا المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك الذي هو رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثنا المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجي والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيودي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثنا على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت ما لي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديقا وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيد ورفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على

المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احدٌ وان
تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم قوله وبلدة
ليس بها طوريٌّ ولا خلا الجن بها انسيُّ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها
طوريٌّ ولا بها انسيٌّ خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسيٌّ الظاهر تفسير
له فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ
التزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم يأتني
وجوّز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني
القوم وكذا اجوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب
البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من
المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من
الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجي في قولك جاني القوم الا زيدا وان
لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي
بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوّز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاني
الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي
ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى
هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من
جعل العامل في المبتدا الابتدا لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار
احدٌ الا حمارًا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح
من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير
متعدد يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارا وما جاني زيدا الا عمرا فههنا يجوزون
البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا
اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احدٌ الا حمارًا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال
ابو ذويب فان تمس في دار برهوة ثاويا انيسك اصداءُ القبور تصيحُ ومثله ما لي
عتابٌ الا السيف فلسيبويه في مثله وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل
لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احدَ فيها الا حمارٌ ان يقال ما
فيها الا حمارٌ اي ما فيها شيء الا حمارٌ لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف
المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شموله للمتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب
مستبعد خلوّها من الادمي فقلت لا احدَ فيها تاكيدا للنفي كون الادمي فيها فلما ذكرت

ذلك

ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على
الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل
كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم
الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي
لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه
وذلك نحو ما جاني زيدا الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا تبقي لجاحمها
التخيلُ والمراحُ الا الفتى الصبارُ في النجدات والفرسُ الوقاحُ وقال عشية لا تغني
الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصممُ والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا
معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا
المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية
ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا وقوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال في الايتين لان التخصيص كالامر والشرط ولا
يجوز ليتني القوم الا زيد وكان الزجاج يجيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت
قرية ما امنت قرية لان اللوم على ما فات دلالة على انتفايه ومثله قولهم لا تكونن من
فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون
قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل
اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر
الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران
الخبراي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في
المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من
قراع الكتايب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جوادٌ فما يبقي من المال باقيا
فالظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل
مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول
سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لما له لعدوت
ما في ظاهره ادنى شايبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة
العيوب غلوًّا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال

ولعدم المستثنى في غير الموجب مع ادواته لا تكون في الفصيح

عن معاليه **قوله** او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا
الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال السيرافي ما اعلم خلافا
في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما
بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله
وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار
اسم ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة
بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم
اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل
فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاني القوم خلا مجيئهم زيدا
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في
قولهم كل شي مهه ما النساء وذكرهن بعدا مضمر وقال بعضهم ما مؤول بالا
قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية
غالبا كما يجي في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية
فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا
اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر
شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة **قوله** وليس
ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون
غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا
الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك الحذف ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا
الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية
نحو جاني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا تكون فلانة
وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث
تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل
هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنع الذي قد تركته ولا
الغيظ مني ليس جلدا ولا عظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف
غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكلابي باسل غير انني اذا اعرضت اولى الطراد ابسل

**قوله ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه
نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا** اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون
بعد الا ومتصلا وموخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول
غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل
عليه استفهام او نهي او نفي صريح يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح
لان يبدل منه معمول للابتدا او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز لك
الابدال من ها ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير
من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال
دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى
ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج
الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لم يجز
الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير
يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا
يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ
الابتدا هذا قوله انا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا الابدال من ضمير راجع الى
ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل المنفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيدا
لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا
يحكي علينا الا كواكبها ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه
سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى
بلى لو قلت لا اودي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد
ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا
كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاني اخو احد الا زيد وفي حكمه في وصف معمول
غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول
ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل
وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت
حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي في نواصب الفعل
قال ويجي بمعنى اثبات الشي القليل كقوله قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح
الاول والاغلب الاول ويكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتدا كما لا تدخل
على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل

النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يجلس على ما قال الاخفش قال ابو
علي و وصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الا
ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة و فاعل اقل وقلما لا يكون
الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف
خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر
لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقايم الزيدان
موجود قال او نقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقايم الزيدان له
و قال بعضهم نحو نقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل
من ضمير يقول و كذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك
الا الزيدون و انما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجي في
بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو
مثنى ومجموع بخلاف ما اضيف الى احرفه نحو افضل الرجلين وافضل الرجال و الحق
من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك
الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف
للنكرة كما كانت وصفا لمن و لا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل
يكون اذا في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي
الحكم عنه و لا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التقدير فيبقى
يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل
من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد
اي ما يقول ذلك الا زيد و ينبغي ان يكون تاويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج في تجويز
الرفع في قوم يونس في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت الاية بجعل التحضيض كالنفي
و قد تجري لفظة ابي وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم
ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ
المذكورة نادر كما جا في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل و لا يجوز ما
الناس الا زيدا اي لم يعش الناس الا زيد و كذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو
ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت و كان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا
كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت
قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفايه و قد رده النحاة و اما قوله تعالى فلولا كان

من

من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا
غير مردود به كلام تضمن الاستثنا احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال
قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين و قولنا وان لا يتراخى
المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان
الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى
منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذ اتقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند
البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جايز و قال الكسايي والفرا الا حرف
عطف نحو الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثنا و انما جعلاه عطفا لان
البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في
اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد و الجواب انهما في اللفظ كلام والابدال
معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل
ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام و الجواب
انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثنا المتصل لافادته ان المستثنى بعض
المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب و الجواب
انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم
جعلت حروف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو
ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام
مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف و الفرا يمنع
النصب على الاستثنا اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاني احد الا زيد ويجيز
النصب والابدال في ما جاني القوم الا زيد والا زيدا و لعله قاس ذلك على الموجب فانه لا
ينتصب المستثنى منه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يقال جاني قوم الا زيدا لان
دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثنا وليس بشي لان امتناع ذلك
في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر
و لهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر في الموجب جاز الاستثنا
انفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا و ذهب بعض القدما الى انه يجب النصب على الاستثنا
ولا يجوز الابدال اذا اصلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاني القوم الا زيدا فانه
يجوز جاني القوم الا زيدا فكما انه لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه
وهو باطل بقوله ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم بالابدال وبقوله تعالى ما فعلوه الا قليل
فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما

جاني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفرا، ولهذا القايل
قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط
المذكورة وكان اكثر القرا على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف
جار الله لئلا يكون قراة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد
وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه
المصنف بلزوم تناقض القراتين اذن ولا يجوز تناقض القراآت لان كلها قران ولا تناقض
في القران قال وبيان التناقض ان الاستثنا من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثنا
من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى
بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ
المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات
فاستثن على هذا ان شيت من اسر او من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر
اى امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاني رجل
الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف
متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثنا والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا
الى ان الصفة كجز من الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال
من شي علامة الاستغنا عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتنا بالشي
بعد الاستغنا عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير
مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو
قرات الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي تسميه النحاة الاستثنا
المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى
واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما
اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار
لعله في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو
اولى كما في ما قام القوم الا زيد ابدا لا بكونه من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه
اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب
وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلا
كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى
المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند
اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثنا بصحة دخوله

تحته

تحته حتى اجاز بعضهم جاني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثنا اخراج اتفاقا وهو
لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستقيم
دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه لعمه وعينه وذلك
المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذا دخول المستثنى
فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس
جايز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع
الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في
وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان
يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا تقدم العالم او حدوث ذاته
المقدسة ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضوبته الا بالسوط قال
تعالى ومن يولهم يوميذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض
معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد
فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب
مؤول بالمنفي كما في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى
منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة
الاستثنا وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اولا
صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزا المنسوب
اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في ما
قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في
نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما
جز المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثنا المفرغ يجي في جميع
معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما
ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت
الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا
واما المفعول معه فلا يجي بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه
منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع
من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عملا الفعل مع حرفين موذنين بالفصل ولهذا لم يقع
من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما تقع الصفة واما

واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جا زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا
فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جا زيد الا راكبا
والتمييز نحو ما امتلا الانا الا ما وتحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول
الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف
بوجهين بكونها جملة وبالا فجي بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد
الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه
وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت الزيدا الا وهو فاضل وربما جا الواو
في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله عنه فذكرت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية
واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قايم وما قايم الا زيد وما غلام رجل
الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم انه فيها الا زيد فزيد اسم ان
ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيدا الا راكبا لم ياتي لم يجز لما تقدم ان الا لا تتقدم في
المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا
اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير
فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل
عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا
هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثنا عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد
ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان
يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن محتملا مع الظن
غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما
تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب بما يجري مجراه كالتهديد والشروع في
مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاني زيد
جاز ان يتوهم انه جا من يجري مجراه فقلت جاني زيد زيد لرفع هذا التوهم فلما كان قولك
ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيا الا ضربا
قال وما اغتر الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم
والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتر الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثنا
في التوابع ففي غير البدل نحو ما جاني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع
من كون ساير انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما

ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيا منه الا ثوبه وما ضرب زيد
عضوا له الا راسه وعطف النسق لم يجي فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد
وذلك لان عطف البيان لو جا لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه
متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم
توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى
يقدرها وتخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاني احد الا ظريف وما لقيت احدا
الا انت خير منه وفيه وصف وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قايم وفي الحال نحو ما جاني زيد
الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة
وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب
وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا
التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد
بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه
نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات
يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاني احد الا
رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان
يجوز النصب على الاستثنا كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاني احد الا طويلا على الاستثنا
ولم يسمع والفرا يجيز النصب على الاستثنا في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله
ربطا البني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفرا الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في
غير الندا ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قايم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا قوله
وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول
كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب
فامتنع الاستثنا المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب
معنى الاستثنا المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد
ان يقرا في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار
والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي من جهة ان المفرغ انما يجي في غير الموجب
امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
الدايم كما يجي في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة

العلم وهو محال ولقايل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله علما
ما الاثبتا نص واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المنفية او احمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات الا صفة
العلم كما حملت هنالك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف ووجد اخر ههنا
في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك ه
الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقايل ان يقول ما زال للاثبات خبره وان لم يعرض
ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد
الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد
ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران
عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيا
الا شيا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ
في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب
نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا
نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ
المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور
بها سوا باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
وامراة والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب
كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت
لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سوا كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد
بقايم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابع لمباشرها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد والا
الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا تعذر الابدال
من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل
النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العامل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا
الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو
قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب
جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في
نحو الغني بزيد وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب
فقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما

بعد

بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما
اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية
لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله
التنكير جاز ان يعملا في المنكر لما بعده ما ينبغي ان تدخلا فيه وان كان في حيز الايجاب
ويسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة
قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به
لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد
الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا
التبرية فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا
من البصريين ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ
اجماعا واما ان تقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين لان اعمالهما
فيما بعد الا يقتضي بقا نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما
بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيا الا
شيا لا تعيا بدلا لان معنى ليس وما سوى اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما
ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقا نفيها بعدها اذ عملها ليس
للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين
احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعليه وما مثلها في المعنى اتفاقا
فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعليه قلت كان معنى ليس في الاصل معنى ما كان وانما
حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على
الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجي ومعنى
نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقه
والمخرج وان كان في نفي الكون معنى الفعليه وليس في الجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك
وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقه ورب شيين معناهما الوصفي مختلفان
ومؤداهما شي واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس ونفي معنى
الكون وهو الناصب للخبر دون النفي حاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس
ايضا تفيد اتحاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا
ولا يكون فيها معنى الفعليه فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون
بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كساير الافعال التامة فافادتها للكون المنفي
في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبيس عن الزمان

كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشي
الا شي لا يعبا به ولم يجز النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد شيئا الا شي لا يعبا به فما وجه الرفع
قلت المبتدا والخبر يترافعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر
غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير
معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك
المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر تسهل
ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا
لم يعملها بنو تميم وهو القياس واضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها
وبين المعمول لكن اذا وجد منه وجه لم تحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا
ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب
ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرا حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف
بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشي او شيئا الا شي وفي نحو ما
زيد بقايم او قايما بل قاعد او ولكن قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي
الضرورة هذا في رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد
والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد
بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثنا لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاني احد الا زيدا
لان النصب على الاستثنا اقل مطلقا من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملبس بما لا يجوز
من البدل من لفظ لا رجل ولا يلبس بالبدل غير الجايز في ما جاني احد الا زيدا واما في ما رايت
احدا الا زيدا فانه يلبس ببدل جايز فعلى هذا لا يكاد يجي النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا
الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها . الا الضوابح والاصداء والبوما .
وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال
لكونه عاما كانه قال ما للمعصي امر الا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا
علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثنا فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا
لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثنا واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا
ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما
قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من
احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت
وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان
تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجي في افعال

القلوب

القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما
جاز ان يكون نصبا على الاستثنا وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع
في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع
بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا
ولا باس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثنا وهي انواع احدها ان ما بعد
الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فا السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب
على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا
للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف
خلافا للقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة
بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول المضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل
وثالثها انه لا يمتنع استثنا النصف خلافا لبعض البصريين يقال له علي عشرة الا خمسة
وكذا لا يمتنع استثنا الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل
المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل
ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يتوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل
كما يسمي التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع
ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل
من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه
وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثنا وقد ابطلناه
فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ
كقولك جاني القوم الا زيدا لو قلت جاني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيك زيد ولو قلت
لم يجيني زيد لم يدل على انه جاك غيره وافدت بجاني القوم الا زيدا الفايدتين وكذا في
لم يجيني القوم الا زيد على العكس وكذا تقول في العدد لو قال تحصل لي عليك عشرة فقلت
لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زيد على الثمانية ولو قلت مكانه
لك علي ثمانية لم يكن نصا فاذا كان في الاستثنا هذا الغرض وهو متصور في استثنا
النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتدا بلا داع الى تعيين
العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من
قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي
واحد نحو قولك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان
لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك

الاستثنا بلا بعد اشركا فيه نحو ما برَّاتُ وابن الازيدا اى زيدًاثُ بارٌ وابن بارٌ
فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الازيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احدٌ احدا الا
زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون
الاخر فهو استثنا منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيًا الا عليًا وان احتمل دخوله في كل
واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابنٌ ابا الا زيدا وكذا
ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معًا
وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثنا منه لان من تبنه
بعد الفعل فكان الاستثنا وليه لعله وذلك نحو ما فضل الازيدا ابا ابن او من اب وان
لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى لقربه نحو ما فضّلت الازيدا احدًا على احد ويقدر للاخير
عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان الاصل في المستثنى
تاخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما افضل ابا الازيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل
وان لم يتغاير امعنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما
قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثل قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا
لهم شهادة ابدا كما يجي وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها
للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلابد من حرف العطف قبل الا ما جاني الا
زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاني الا زيد الا اخوك اذا
كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الازيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما
اعجبني الا زيدٌ الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاني الا زيدٌ الا عمرو واما ان يكون عطف بيان
نحو ما اتاني الا اخوك الا زيدٌ اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن
استثنا كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في
غير العدد نحو جاني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر
الا النصب على الاستثنا لانه عن موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب
على الاستثنا لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس
والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها
فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسلتنا قد جاك من المكيين غير
قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاني المكيون الا قريش
الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثنا والبدل لانه
عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثنا لانه
عن موجب فكل وتر مثبت واحد وكل شفع منفي خارج فيكون في مسلتنا قد جاك من

المكيين

المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة
الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب
فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار
خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة
اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة
بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها
اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مرّ في
في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا
ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة
مثبتة داخلة فنسقط منها ثمانية يبقى واحد نضم اليه سبعة تصير ثمانية نسقط
منها ستة يبقى اثنان نضم اليهما خمسة تصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة
نضم اليها ثلاثة تصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير
خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب
هذا هو القياس الا ان الفقها قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن
مقرا بشي لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة اى ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة
بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل
والنصب على الاستثنا كلاهما استثنا ولا فرق بينهما اتفاقا نحو ما جاني القوم الا زيد
وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة وهو ان الاستثنا من المنفي لا يكون موجبا
تمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز
اختلال ساير شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثنا اذ
كلاهما استثنا وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثنا تال من متلوه
فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة فمذهب الفرا ههنا ايضا
ان الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا
ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة
وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثنا بعد المنفي انما يكون موجبا
اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو اما من العشرة
كما ان الا ثلاثة منها او من التسعة الباقية بعد الاستثنا الاول وكلاهما مثبتان فتكون
الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب غيره ان
الاستثنا ان من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول

اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثنا قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة
وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثنا الثاني لغو عند غير الفرا لانه
لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفرا لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان
في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثنا
مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثنا نحو ما جا
الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن
المستثنى منه فلاحد المستثنيات سوا كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثنا او الابدال والثاني واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا
يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جاني احد الا زيد
او الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب
لا غير على الاستثنا وواحد من المتاخرات جايز الابدال والنصب على الاستثنا
وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر او الا
بكرا الا خالدا وان كان الاستثنا مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه
على الاستثنا وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا
فلم يبق الا النصب على الاستثنا نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن
الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به العامل وليس اضمار
حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره
مستثنيات مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك
ما جاني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد
اخراج زيد اي ما جاني غير زيد الا عمرا وخالدا مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد
وعمرو اي ما جاني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل
مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد
المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا
نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاني غير
زيد من جملة القوم الا عمرا وجاني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات
ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في
ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثنا نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي
قد انتقض بالا الاولى فهو استثنا من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا
فانه لم يا كله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثني منه المستثنى الاول

كما

كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب
على الاستثنا نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر
المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز
الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس
جواز ابداله ونصبه على الاستثنا لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا الاولى
الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز
الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثنا
الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية فما
يقتضيه مذهب محققي البصرية وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى على عشرون
في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من
باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر
واحد من موثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات
الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتدا فلا كلام في انفرادها
به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير
وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب
في اول باب الاستثنا وانما وجب خفضه بعد هذه الاسما لكونه مضافا اليه وفي
سوى اربع لغات كما في حجة القراة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما
المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر
التزم سيبويه حرفيته حاشا بقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم
يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرد الخلا وعدا يمتنع فعليته على
انه روى الاخفش قول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا
وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ
بفتح الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفرا انه
فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد
لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو
نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد
تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراة ابي
السمال حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى
حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على

هذا ان يرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزها واما حذف التنوين
في حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منه لاجل الاضافة وهذا كما
قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاجر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل
ابقايه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجي في بيان سوي ويجوز ان يقول
ان حاشا الجارة حرف وهي في نحو حاشا لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية
واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة
وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا
حرفا او اسما كقولهم لولیت اي قلت لولا ولاليت اى قلت لا لا وسبحت اى قلت
سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله
بمعنى قلت تلك الكلمة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام
عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد
واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف
الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا
لان الحذف في الاطراف اكثر اذا استعمل حاشا في الاستثنا وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم
الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه
شخص من سوء فيبتديون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبريون من ارادوا
تبريته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ
قال تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا الا
قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثنا وجوز الكسايي دخول الا على حاشا الجار
قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثنا كما حملت هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثنا مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وضعف
في غيره قوله غير مبتدا وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها
لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه
غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين
فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير
وما بعد اداة الاستثنا ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير
لما قبل اداة الاستثنا نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى
المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثنا اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة
وحملت غير على الا في الاستثنا في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها

ذ ح ص اسقاط التنوين من سبحان في قوله سبحان من علقمة الفاجر

معنى لوليت ولاليت وسبحت

ذاتا

ذاتا او صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما
بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة
كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في
الاسما اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره
والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه
لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها لم تحمل الا على غير الا بالشرايط التي نذكرها
فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يحمل الاعراب روعي اصلها فجعل اعرابها التي
كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير
من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على
الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا
المانع المذكور اعني اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير لا حاجة الى
ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون
واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته
الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة
غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما
بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو
ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاني الا زيد قال الفرا
يجوز ان يبنى غير في الاستثنا مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى
الحرف يعني الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به
واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنايه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت كما يجي في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غيرا ني قد استعين
على الهم اذا خف بالثوي النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في
قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثنا منقطعا وقولهم
بيد مثل غير ولا يجي الا في المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال صلى الله عليه وسلم
انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ببنايها لاضافتها الى ان وان
يقال منصوبة لكونها في الاستثنا المنقطع قوله كما حملت الا عليها في الصفة اي
حملت الا على غير في الصفة قوله لجمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا كقوم
ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثنا وذلك انه
لا بد لها في الاستثنا من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة

جاني رجال الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون
اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاني الرجال او
القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثنا واحتمل ان يشار به
الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثنا الذي هو الاصل في الا
فللسامع حمل الا على اصلها من الاستثنا، فالخبير كونه منكرا غير محصور ليلا يتحقق دخول
ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثنا واشترط ان يكون المنكور غير
محصور والمحصور شيان اما الجنس المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال واما بعض
منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين اوجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثنا فلا يعدل عنه وذلك نحو
كل رجل الا زيدا جاني وله علي عشرة الا درهما وربما كان المنكر محصورا ويجوز الصفة
لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فيه الصفة لا غير وكذا
في المحصور الاخر نحو ما جاني رجلان الا زيد وما جاني رجال الا عمرو فان معنى ما جاني
رجلان ما جاني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى
ما جاني رجال ما جاني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله
اذا الا الصفة او الاستثنا المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول
في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثنا
مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثنا بصحة الدخول وقال الاندلسي
والمالكي لا بد لا لا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه
منكرا او معرف باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات
الا بغامها ويجوز في البيت ان تكون الا للاستثنا وما بعدها بدلا من الاصوات لانه في
قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنا قال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام
الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون
كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت
الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي
تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو

ان

ان يفرق الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثنا والشذوذ الثاني الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز
يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير
الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف ولا يجري النفي من المعنوي كاللفظي الا
في قلما واقل رجل واي ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز
الاستثنا ولا يجوز الاستثنا ههنا لان الله غير واجب الدخول في الهة المنكر لانه غير
عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز
استثنا المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاني رجال الا زيدا على انه استثنا متصل
واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشي لامتناع غيره
فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت
قرية امنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجرا الشرط والتخصيص
في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في
الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثنا بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في
غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع الشروط المذكورة كما في
قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هنا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه
واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب
سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستوا
الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما
قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكاين مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثنا لانك اذا قلت جاني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك فجرد عن معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثنا فسوى
في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثنا لا يجوز في سوى
القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجي والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف
فلا يجيز جاني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو
لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت
موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الان فيه معنى الظرفية
والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاني الذي سوى زيد وعند

اعراب سوى

الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفيه والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها
عن معنى الظرفيه الى معنى الاستثنا قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال
تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ
لا يجي الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفيه ايضا نصب
استنكارا لرفعه فيقولون جاني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع
فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ويقول
لي فوق السلاسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكاينين
بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكاين بعد الا تقول جاني زيد ليس الا وليس غير
بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنيه وغير
خبر ليس اي ليس الجاي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه
وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خيا شيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما
ان حذف خبر ليس قليل وقد يقال ليس والثاني ان حذف المضاف اليه وابقا المضاف
على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقا المضاف على حاله بعد حذف
المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس
غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس
غيره وهذا انما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر يجوز ان يقال
حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في
الاستثنا والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجاي غيره واذا اضيف غير ظاهرا
جاز عند الاخفش ان ياتي بعد لم يكن نحو جاني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب
على التفسيرين المذكورين قال وتقول جيتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك
وغيرك واما لاسيما فليس من كلمات الاستثنا حقيقة بل المذكور بعده منبه على
اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث
اولويته بالحكم فان جر ما بعده فباضافة سي اليه وما زايده ويحتمل ان يكون
نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا
محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف
احد جزي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراة من قرا تماما على الذي احسن او صفة
قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روي بيت امري القيس ولاسيما
يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة
غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي

لا

ليس الا ليس غير

لاسيما

لا ينتصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفه وهذا القول منه مؤذن
بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار
فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته
قاعدا اما ها هنا زايدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم
ان الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله ولاسيما يوما بدارة جلجل اعتراضيه
كما في قوله فانت طلاق والطلاق اليّة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي
بمعنى المثل بمعنى جاني القوم ولاسيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاوني
اي هو كان احض بي واشد اخلاصا في المجي وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظه
تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف اليا مع وجود
لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على
انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب الندا
الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في الندا من ضم اي ورفع الرجل كذلك
لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرية مع كونه
منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او
على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه
بزيادة المحبة خصوصا راكبا كذا في نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك احبه
ولاسيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركبه
اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى
وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش
اعني قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا
في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيها
الا ان مجيها اكثر وهي اعتراضيه كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى ولعرب
وقد يقال لاسوا مقام لاسيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ
فعل مضارع اما خبر المبتدا كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو
ما جاني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون
هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ لتكون الا ملغاة عن العمل على قول او
عن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم لانكسار
شوكتها بالالغا وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا

ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك
لتقريبه له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا
شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم
من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما
جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب
نحو ان جيتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا
لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان
كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب
المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد
وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان
يعتبر معنى الشرط والجزا مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط
والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره
الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين
فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا اعني عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب
الحال ولكونه في ذلك متضمنا معنى الجزا فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما
ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل
حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته
الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني انما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال
غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاني زيد راكبا ولفظه
ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربطه مثل هذا الحال بعامله
لفظا بحرف الربط اي الواو ومن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وندر قمت واصك
عينه كما مر في باب الحال ويجي في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني
لا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى
الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفا اذا كان مع قد كما يجي
في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا
ان الاغلب في الحال مقارنته مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم
خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ايس
الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم
عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد تدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمهما قسم

السؤال

السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى
عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب
من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فتذكر
فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان
اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت
لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به
الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه
القسم لانك اذا احلفت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت
ما اطلب منك الا فعلك فعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه
نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب
فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ونادى
اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم
الملوك ولما في الاستثنا لا تجي الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا تجي الا في المفرغ
نحو قوله تعالى وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها
مثل كان زيد قايما وامره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة لما قال هو المسند
دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها
كلها وقد ذكرنا انه يدخل فيه جل نحو قايم في قولك كان زيد ابوه قايم مع انه ليس بخبر
كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا
وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم
اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او
مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان
ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه مختص به
ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال
كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي
ان يقال كان زيد قايما ويقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك
العلة سوا وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع
فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقرب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان
وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول
وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر ها

خبر كان وأخو [illegible]

في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قُدّ وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهو مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الى الآن بمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قايم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يتقدم في الحروب ويسخو بموجوده اي هذه عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مفيد للزمان في استعماله فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجي في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجي بمعنى الماضي كقوله تعالى ما دمت حيا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا الخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غايب

او

او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفعوا الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك في شي اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول لا ترحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاوها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شي كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فايهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختارا او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجي الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا اما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا اضربته

فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة
الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد
قوله وجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على
القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين
العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض ولا يستند
ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل
بلا عامل متصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قايما قمت وقال
الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون ان المفتوحة شرطية
قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل احديهما بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط
وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد
فلست بفرد واما اللفظ فلمجي الفا في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا
فالله يكلا ما تاتي وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة
وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع
والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب
الشرط لكون الشرط محذوفا فاخذ فالازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال
سيبويه دخل فيه ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند
البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو
اما يوم الجمعة فان زيدا قايم فسيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفا
لا يعمل فيما قبل الفا الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك
فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في حروف الشرط فيقدر البصريون اما
انت ذا نفر تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما اقمت
والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلا ك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى
ان تقول ان ان الشرطية كثيرة في الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها
جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا
وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف
شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاها

على

على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستنكر
فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها
ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما لتكون كالكافة لها عن مقتضاها
اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف
مع اسمها وحدها فان كان الاول وجب في جزايها الفا التنوين لان اما في الاصل حرف
شرط لان الفا علم السببية فجي بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط
على سبيل الوجوب جميع اجزا السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد
فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجودا يوجد انطلاقه
اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جز من الجزا مقام الشرط لانه لم يبق
منه شي كما يجي في حروف الشروط وان كان الثاني فالفا غير لازمة بل يجوز حذفها
والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح
همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد تحذف
كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة
وقال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن
ومن عرضة ما يتبين شكيرها النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجي في نون
التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده نحو ايتك لدن قايما اي لدن
كنت قايما ونحو جا كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواتها قال من لد شولا فالى
اتلايها اي لد كانت شولا والاتلا ان تلد الناقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زايدا قايم ينتقض بمثل احوم في قولك ان زيدا
قايم احوم المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو
مبني على ما ينتصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول ولم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال
اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا
بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات المذكورة
لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعهما وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها
به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجي ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه
اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها
نكرة مضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه

اسم ان واخواتها

المنصوب بلا

قوله لاغلام رجل لك مضاف وقوله لاعشرين درهما لك مضارع له وقد
بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادي قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم
لا مفردا ولم يجر ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير
الي قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا
اولى كما مر في باب المنادي من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما
وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها
فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت
فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته
اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل
عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع
عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبريه للاستغراق كما افادته
من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا
لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين لتثاقل
الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين
في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا
والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين
من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في
النكرة ولا ومعمولها في موضع الابتدا فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان
اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا سبب بنا معمولها على مذهب من قال
ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت
ساير العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها ساير المعمولات وهذا ضعيف اعني بنا
المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه
لمن الاستغراقيه وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا
رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا
بل هو الظاهر كما ان ما جاني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاني رجل اذ يجوز ان
يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح

بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما اراد والتنصيص على الاستغراق
ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما تنصب به ليكون البنا على حركة استحقتها
النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة
على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين
واما نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال
به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون
وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون
ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى
والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب
النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول
اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء
في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان
ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شي من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع
والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي كما يجي بيانه ولو سلمنا فليس
بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في
المسمى بحضرموت كما يجي في باب المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على
الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله
تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور بكسر ونه
بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا
في عموم قوله يبنى على ما كان ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب
الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة لساير المبني
بعد لا التبريه مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق
واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبريه منع من بنا المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال
وغضبت من لا شي وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان
عمل لا انما كان لمشابهتها لان كما يجي وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر
وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزايده نظرا الى
لفظها كما انشد الاخفش لو لم تكن عطفان لا ذنوب لها اذن لام ذوو احسابها عمراه

فلا زايد وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البنا مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك
قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد
المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل
الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول
لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا
وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله خبر مبتدا
محذوف اى العصمة المنفية من امر الله وهذه الجملة التبيينية لا محل لها كما قلنا
في سقيا لك ان التقدير هو لك وانما لم تكن للجملة المبينة محل لانها مستانفة لفظا وقوله
من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا
الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف
وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر
مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك
الاستغاثة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك
لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا المتضمنه ضمير ولا يجوز
ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر من مار فلذا قدرنا مدلول لا
عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته
في الجامع اى ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من
يصلي في غيره واذا قلت لا مصل في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في
الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار
في نحو لا آمرا بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع
للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه
تشبيها بالمضاف **قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير**
اعلم ان لا التبرية انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة انها للمبالغة في الاثبات
اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرية للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في
الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف
لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة
والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرية تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى
هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله
فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم

تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها
وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقيه
ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة
اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب
بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب
التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف
عملها ان نلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصوله ويجب في المواضع الثلاثه اى التي
الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصله
تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينه
على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا
مع لا التبرئه فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات
لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقه واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من
نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير
لا في المواضع الثلاثه اما مع المعرفه فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا
واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها
ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت
لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح
وقوله تركتني حيث لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم
لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخله على المضارع
وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس
متناولك وماخوذك هذا الفعل اى لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله
ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال ونكون لا في لا سواء عوضا من
المبتدا المحذوف اذ لا يقال هما لا سوا على ما ذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدا
فلكثرة الاستعمال بان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقولهم لا سوا
وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال
لا عمل ليس والاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب تكرير لا
المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل
تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا ولا رحب
موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطيت سهلا ولا نعمة اى لا انعمت

عينك نعمة وكذا لا اسرةً ولا كرامةً واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعا نحو لا سلامٌ
عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل
لا اسلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدا، ولا اصابك السوء واذا دخلت على نولك
نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت
على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق
ولا صلى على ما يجي في قسم الحروف وثانيها ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها
ان يدخل على لفظة شي سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شي او بحرف الجر اي حرف كان نحو
كنت بلا شي وغضبت من لا شي وما انت الا كلا شي وخلقت من لا شي او انتصب نحو
انك ولا شيا سواء او ارتفع نحو انت لا شي وثانيها ان ينجر ما بعد لا بالجر قبلها نحو
كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شي الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره
بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
فالاولى ان لا زايدة كما في قوله في بير لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت وقت
الشيب اي لم تشب قبل او انه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والاول اي الوقت
الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي
لا غير زايدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر حنت تلوصي
حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان تعطف
ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير
فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا
عمرو قالوا لانهم راعوا صون لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف
باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصدا فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر
قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة
فلا بد معه من تكريرها في نحو لا الرجل في الدار ولا المراة استضعف هذا التعريف عند
خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس
ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه
الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من
اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام
نحو انا لا راكب واللاانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير
مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شي وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن
اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقديرها من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول

حرف

حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جيت بلا زاد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث
معلل بكونها كالمكرر لان غير بمعناها ونعني بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها
كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرية انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر
واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة وينزع منه
لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري كذا لا صعق في الصعق او مما
اضيف اليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد
الرحمن اذا الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي
وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد ولتاويله بالمنكر وجهان
اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة
النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة
الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع
وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف
بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك
المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا
اسمه ح في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي رضي الله عنه فصار كرم الله وجهه
كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا امكن وصفه بالمنكر وهذا كما
قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور
وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا
في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه نحو لا اياه ههنا او لا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
خمسة اوجه فتحهما او نصب الثاني ورفعه ورفعهما او رفع الاول على ضعف
وتكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة
جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبنى
اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما
خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها
لا تعمل عملا ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدا الاخير فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان
ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة
لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر
عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك

الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانيه معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان كانهما شي واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانيه زايدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك ماجاني زيد لا عمرو فكانك قلت لاحول وقوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجي فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتدا وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا للذين فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زايدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجي في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجود ان لكونه خبر المبتدا وعند غيره لابد لكل واحد من خبر مفرد ليلا يجتمع الابتدا ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زايدة بل لنفي الجنس لكن يلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغايها مع كون اسمها نكرة غير مفصوله لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغا كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانيه كما في لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبريه مثله مع جعلها زايدة سوا ولا نقول ان لا الثانيه تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح والا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبريه ملغاة لم تكرر للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرناه انه لا يجوز الغا لا التبريه لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانيه اما زايدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زايدة كما في الوجه الثاني وكلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتدا فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبريه لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغا وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من

قوله

قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سوا في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولان الجميع للتبريه الغيت فلم يبق فيها النصوصيه على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سوا على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني قال الاندلسي ولا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام ادات النفي فتكون الالف لمجرد الاستفهام بل لابد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط التنانير ومن مثل الا قناص بالعير تضرّ لمن ذلك بعد عزم بمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه انه حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت عوضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجرده فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء كثيرا نتقيه والا ماء وخمرا اشربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الوضع ولا خبر لها اذ التمني يغنيها عن الخبر وتصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى الخبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تخصيص كهلا وسيذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا ترونني رجلا ويروى الا لغا في الا التي للتمني نحو الا رجلا جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب نصبا ورفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بنا النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البنا اذ هو يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثه

اشيا فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني
كون المنفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت
عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادي في نحو يا زيد الظريف لان الندا متعلق
بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البنا اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا وهو
فلبنا النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام
رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف
كريم وان يلي النعت المبني فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان
يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفا الوجه
الاول والثالث فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن
النعت الثاني وما بعده لانتفا الاول والثالث ولانتفايها لم يبن النعت المفصول
من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان
اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني
انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذا في دفع الاعتراض الوارد في جعل
ثلاث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفصيا
من هذا البيت لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب
مع صفته تعمل في محلهما كما تعمل في خمسة عشر كما اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة
على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع النفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفي ههنا
مع نعته **قوله** ومعرب رفعا ونصبا سوا كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة
لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب
ولعله قاسها على صفة المنادي المبني المضموم مضافة ولفارق ان يفرق بان يا لو
باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز
في المضاف الذي باشرته لا رفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام
امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائي فكان
محل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركته
الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بناي على قول واعرابي ضعيف على
اخر والرفع اعرابي فكان محل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على
الرفع الذي هو حركته الاعرابية جايزا وذهب ابن برهان الا ان اسم لا اذا انتصب
بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى
هنا ذهب المصنف كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ان رفع وصف مبني

لا

لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة
والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى
الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف
اسما تلك لانتفا معنى الابتدا معها كلها ولقايل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها
لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة وبجواز الالغا مع التكرير
ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته المشبهة اعني ان
مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا
غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المنفي او مفردا مضافا
كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البنا وانما جاز الرفع
حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية
نحو جاني هولا الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على المعرفة البنائية لمشابهتها للاعرابية
بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف
ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسم
المبني رفع ونصب **قوله** والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز لما قلنا في الصفة سوا هذا
اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في
ساير توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا
المضاف نكرة كما مر في باب المعرفة ولا يجوز البنا في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفا
مصحح البنا وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في الندا
يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور
على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني
نفس لا لا المبتدا ان لا يجوز رفع المعطوف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي
الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي
فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادي المضموم ففي البدل يجوز البنا
ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او
منصوبا وان كان معرفة وجب رفعه وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد
المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرايط بل يربى
عليه من حيث كونه هو المنفي بلا هو المقصود فيجب بناوه ولعل ابن مالك فرق بين البدل
والوصف بان الوصف منزل كالموصوف فتركيب لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف
واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه

في حكم الساقط ولامع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري
اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما
عطف البيان فهو البدل كما يجي في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة
مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئه وباب الندا كما تقول لا مثله احد ولا كزيد
رجل ولا كعمر واحد قال امرؤ القيس ويلمها في هوا الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب
وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف
واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يجعل انتصاب مثل هذا على
التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زايرا ومزورا
فقيل انتصاب زايرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزاير عشية اليوم زايرا
كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان
لها واقول مع تقدير كزاير عشية اليوم زايرا صار الاخر هو الاصل الاول كما في قولك
لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ هذا كله على مذهب
النحاة وقد يجي في باب التوابع ان عطف البيان هو البدل فحكمه اذا حكمه واما التاكيد فلا
يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يوكد ذلك التاكيد كما يجي في باب التاكيد
وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على اللفظ الموكد مجردا عن التنوين
وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك
المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ما ماء باردا فان شيت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا
لفظيا وان شيت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه
وصف للاول كالحال الموطية في نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف
اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف اما وصف المكرر اعني باردا
فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اب له ولا غلامي له جايز لشبهه بالمضاف لمشاركته
له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان
الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاز ايضا على قلة
لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسما السته اذا
وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافه بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب
والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له ولا اخا له فيكون معربة اتفاقا
واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكونه مضافا واللام زايدة فيكون
معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة
باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان

اللام

اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم
عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف
والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف
والمضاف اليه باللام المقحمة تاكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا
بانهم قصدوا نصب هذا المضاف للعرب بلا من غير تكرير ها تخفيفا وحق المعارف
المنفية بلا الرفع من غير تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف
بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم
لهذا الغرض اعني انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون
لا ابا لرجل ما له كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات
شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه
فلا يقال لا اخاك ولا ابويك وقد جا الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض
في المنادي وهو شاذ كقوله يا بوس للجهل ضرارا لاقوام قال المصنف يجوز ان يكون
مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع
ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف
يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا
ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة
معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك سوا ولم يتفقوا
ان ابا لك واب لك معنى واحد فقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند
اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا اباك
موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك
موجودا والثانيه بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد نحو الجملتين مع كون المسند
اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو انه لم
يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف
في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع
المضاف بالتفسير الذي مر في المنادي اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه
ولا حافظا كتاب الله وايضا فان ابا لك واب لك عنده شي واحد من حيث المعنى والذي في
لا اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف
بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا
في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اي لمشاركته نحو لا ابا لك لا ابا المضاف

في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك
فاصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف
معرفة فني ابوك تخصيص اهلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجي في باب الاضافة واب لك
يناديك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجر اي من جهة ان اعطاه حكم
المضاف فظلنا وكنه له في اصل معناه لم يجز لا اباهم ولا رقيبي عليهم لان المضاف قبل
الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى **قوله** لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر
لما ذكرنا من تعريفهم **و**لو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه
تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف
النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بنعت المضاف **و**اما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل به
بينهما **و**اما اذا فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا
يدي لها ولا غلامي اليوم لك فاجاز يونس اختيارا الان الفصل به كلا فصل لكثرة ما
يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر
كما في قوله، كان اصوات من ايغالهن بنا، اواخر الميس انقاض الفراريج **قوله** ويحذف في
مثل لا عليك اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما
جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا كمثله موجود **و**جاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل
زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد **قوله** خبر ما المشبهتين
بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم
الخبر بطل العمل واذا اعطف عليه بموجب فالرفع **قوله** هو المسند بعد دخولهما اي دخول
ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان **قوله** وهي
حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عنه
الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذا اعمال ما
وحدها دون ليس بشروط ستجي وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا **قوله**
واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله وما ان
طبنا جبن ولكن، منايانا ودولة آخرينا **اعلم** ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم
اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها
في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل **و**اما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سواء في الحقيقة وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان

خبر ما ولا المشبهتين بليس — ولا حو

ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجردا للنفي ومعلوم
ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة
ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجي في الافعال الناقصة فلما
كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجي ان بعدها وانما عزلتها
لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان النافية دخلت على نفي والنفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق
ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها
غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا
ولا صريفا ولكن انتم الخزف **و**ان العادلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون
هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه
لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم **و**اما الجمع
بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد فلان قد يشوبها
معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحتا للتحقيق وكذا في الا ان مع ان في الا
معنى التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا الاواري ما ان لا ابينها
بالجمع بين ثلاثة احرف نافية والرواية لايا ما ابينها **و**مما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها
لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة **و**نقل عن
يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا **و**انشد في ذلك، وما الدهر الا منجنونا باهله
وما طالب الحاجات الا معذبا **و**اجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد
الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره
نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل بان تعمل
النصب قبل الرفع كالفعل **و**قال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر
المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان
قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو
القياس لبقاء النفي **و**اما قول الفرزدق، فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم، اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر، فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد
يعرف **و**قيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر متقدم
عليه **و**جوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من
الرفعة **و**يروى ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله، لو انك يا حسين خلقت حرا،

وما بالحرات ولا للخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ البا لا تدخل الا على
الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما
التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان انها قال نحو ما ان
زيد بقايم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول البا
في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذلك لان البا لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه
وقد تدخل هذه على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما
ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما
زيدت في الحال المنفية نحو ما جاني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب رايت منفيا
كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد
بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه في جوف علم ومما يبطل عمل ما ان تتقدم
ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا
كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واما اذا تقدم الخبر وكان ظرفا فقد ذكر
حاله وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني
البا وليس بشي لان البا زايدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها
مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله
ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب
المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله
المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياسي الا مع ان وان واجاز
الاخفش حذف اسم ما استغنا ببدل موجب نحو ما قايما الا زيد اي ما احد قايم الا زيد وليس
بشي لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قايم مقام المفرد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في
الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز
ان يقال ما الا زيد قايما لتقدم الاستثنا المفرغ على الحكم وايضا لا تعمل ما مع الفصل بينها
وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه اي على خبر ما سوا
كان منصوبا او مجرورا بالبا الزايدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل او
لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع
واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثنا فلا
نعيده وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدا محذوف اي ما زيد بقايم لكن هو قاعد فعلى
هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه

لامتناع

لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب لا يجوز عنده فهو على هذا من باب
القطع كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثير ما يقع خبر ما
مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله
مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشي
لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور
بالبا منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا
على المحل قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على
ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف
على خبر ما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعدا ولا
قاعد وذلك بتوهم البا فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشايم ليسوا
مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه
لا يكثر البا في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب
اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب
عمرا وبكر فان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعده ما هو من
سبب اسمهما نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان
ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة هي ما زيد قايما الا على زيد قايما فيكون
عطف جملة اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعد غلامه فيكون
من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي
ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقوله غلامه قاعد فظاهره الحال
اما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف
العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد
قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا
رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد قايما ولا عمرو
قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في
المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم
ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قايما وليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز في ما زيد
قايما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما
تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قايما ولا قاعدا ابوه ولا في
ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية

على الفعليه ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف
الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قايما ولا قاعدا ان يكون لكونه خبرا
مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسلة جر المعطوف على توهم الجر
في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم على الاسم والخبر
جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش
وجاز على تقدير دخول البا على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت البا في هذه المسلة في
قايما نحو ليس زيدا وما زيد بقايم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر
على الوجه المذكور سوا ولو جعلت مكان المسبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما
زيد بقايم ولا قاعد جاز فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع
النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت
زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله
تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نومن حتى
نوتي مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم
نحو ما زيد قايما عمرو وعمر وابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير
الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما
ذكرنا ولو قلت ما ابوا زينب وان ذكرت موضع السببي اجنبيا نحو ما زيد بقايم او قايما
ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا القاعد على عطف
الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه
ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو
قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذ لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف
الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جر ان جوزنا دخول البا على خبر
ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعدا على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعليه ويجوز الجر على ما
ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليه
ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب
العطف وبعض القدما منع من نحو ما زيد قايما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بنا على ان
العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه
عليهم بجواز ذلك ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في
المعطوف عليه لا المقدر كما يجي في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافيه عمل ليس مستشهدا

بقوله

بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا
اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر فكرم قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة
عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن
النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن
راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لا التا نحو لات فتختص بلفظ الحين
مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال
الفرا تكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتا في لات للتانيث كما في ربت
وثمت قالوا انها لتانيث الكلمة اى لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه
اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس
لمشابهتها له بكسع التا اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار
اسمها كما يجي في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت
حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوفة
احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة فالمنصوب بعدها
بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر
وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمتنع
دعوى كون لات هي لا التبرئة وتنوينه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب
حين بعدها فالخبر محذوف كما في الاحوال واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص
كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التا من تمام حين كما جا العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين
وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر
النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشي اذ لو كان لجر غير اوان
اي واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا
وايضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد
مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات
حين بقا اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من
المضاف اليه كما في يومئذ فسكن النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذا وتقول حذفت
الجملة وبني على الكسر للساكنين لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم بتنوين العوض
ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل وقيل
ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون لات حين مناص على القراة

الشاذة كما قالوا الارجل اى لامن رجل اما لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال
حنت نوار ولات هنا حنت • وبدا الذى كانت نوار اجنت • وهو يضاف الى الجملة الفعليه وقد يقطع
عن الاضافة قال • اى اثر الاظعان عينك تلمح • نعم لات هنا ان قلبك متيح • اى ليس هنا تلمح ورفع ما
بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك محمل ليس على ما وقال ابو على فى ليس ضمير
الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لوروده فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك
بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس
الا المسك فى الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه اذا ولم يثبت قوله
المجرورات هو ما اشتمل على المضاف اليه يتبين شرحه بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف
اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة
حرف جر لفظا او تقديرا مرادا بنى لا امرا ولا على ان المجرور بحرف جر مضاف اليه وقد سماه
سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق
لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافه واما
من حيث اللغة فلا شك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المجرور بواسطة
حرف الجر قوله لفظا مثل زيد فى مررت بزيد قوله او تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر
وان كان نكرة لاختصاصه لفظا او تقديرا على الحال وذو بالاضافة والعامل معنى واسطة
اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا قوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا قال احترز
بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول
ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفيه والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر
بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا
اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر فى الاضافه مراد اى عمله وهو الجر باق كان
كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر اى فيكون على نحو ما انكرت
من حدهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا
يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل
انما يجيء ليعرف فيرفع ثم جعلت فى حده معرفة حقيقته محتاجا الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا
على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس
الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب
زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من
حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف
بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من متعد بنفسه نحو انا ضارب

لزيد

علم

قوله والمضاف اليه

لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب
وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر
او منكر ر وكذا ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر اى وكذا ان قلنا العامل معنى
الاضافة لانا لا نريد به مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال
وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو
المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا
لم يكن حرف فكيف يكون نوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى
بتجرده عن التنوين والنون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية
للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما به تقوم هذه المعانى المقتضية
كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا فى الاغلب
قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال فى الشرح الغرض
ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل اللفظى عن المعنوى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب
الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج فى التقديرى وانما قال اسما ليخرج
المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا
تنوينه اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون
يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب
الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع
فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد تحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله
تعالى واقام الصلاة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفرانيس
عليه قوله وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وهى بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه وبمعنى من فى جنس المضاف وبمعنى
فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة
وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا تلتبس المعنويه الا باللفظية فيفسر المعنوية
بمضادتها اللفظية التى هى كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام
زيد او ان يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق

اضافة

السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية
ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن
المضاف اليه اى في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه و يعني بكون المضاف أن
يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وتلك بمعنى
اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان
يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم
حديد واربعة دراهم و شرط من المبيّنه ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما يجي في
قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلاثة دراهم وراقود خلا فانما كنيت فيه
بالمقدار عن المقدر كما يجي في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول
دراهم ثلاثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر و بقولنا
يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد
فجميعها اذا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجي من التاويل لان الثاني اعني
الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير
و لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل تكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام و لا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن
ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله بافي النحاة ولا نقول ان اضافة
المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص تكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول
احد حاملي الخشب لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقا لسهيل وهي التي يقال لها اضافة
لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر
من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف
فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظيه و انما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها
لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه
مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين
غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او
بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب و بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه
دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل
وضعها ثم قد يقال جانى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين و ذلك كما ان ذا
اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله

ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا يظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام
زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سوا بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين
ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد
ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل تخصص من غلام
امراة قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقيه تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا
لام فتحذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • باسمر ماضي الشفرتين يمان و لا تجوز اضافة سائر
المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها و عندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف
العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله
قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا
وانما يجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف
وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص
المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين و اعلم ان بعض
الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو
غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما و انما لم يتعرف
لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته
موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك
لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد
والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضفت غيرا الى معرف له ضد واحد
فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله
تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير
المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر
شخص بمماثلتك في شي من الاشيا كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جا مثلك كان
معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشي الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شي خلص
لك بعينه من سائر امته فهو معرفه و قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ان قلت خيرا
قال شرا غيره و الجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة
لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه و قد جا قبل غير معمول لما اضيف اليه

غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب و انما جاز هذا لحمله غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير و الدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين و سمع سيبويه لي عشرون مثله و قاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره و منعهما الفرا والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس و كلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافه لاختصاص الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغه التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع بمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى المفعول اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال فالجواب انه لما فات موازنة المضارع لم يشترط فيه احد الزمانين او تقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية ان لا يكونا بمعنى الماضي لا ان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجي في هذا الباب او الاستمرار كما يجي بعد والاطلاق يفيد الاستمرار و قالوا انه انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجي بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار و قالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك انها مما لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته و انما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجي في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته و يدخل عليها من نواسخ الابتدا ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل و تكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو عبد الله حسبك وشرعك منصوبين و لم يتصرف في هذه الاسما الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين و على هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبامراة كافيك من امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك و قد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهييك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته و قالوا مررت

برجل

برجل هدك من رجل وبرجلين هداك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدتك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته و ربما جعل فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك و يجوز ان يقال في حسبك وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر و بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي اني رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر ه وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الام وام مضاف الى الضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشي بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالها عايد الى رجل و كذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه و سيجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقوله رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشي نحو رايته رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن ابيه ونادرة دهره ونحو ذلك و اجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز في مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني و قد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغنا في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ه اذ يصح ان يقال تواضعت المدينه قال اذا بعض السنين تعرقتنا ه كفى الايتام فقد ابي اليتيم ه وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي ه اذ يقال السنون تعرقن والليالي اخذن ومنه قوله فما حب الديار شغفن قلبي ه ولكن حب من سكن الديارا ه فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البنا من المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنيه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه و قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة ه والماية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا و اما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحا والفصحا على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من

حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جي بالمضاف
اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرّف المقصود بالنسبة تعريفا من
حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان
هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي
نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت
الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان افصح من الاول لاضافة
النكرة الى المعرفة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا
عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار
نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جي بالعدد لا
لخصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على الخصوصية
لم يأت بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع
بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة ولم يسم الخاتم الفضة
ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب ‹اضافة لفظية›
زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن
الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا
للفرا وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا
على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك
قوله ان تكون صفة اى يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج
قوله مضافة الى معمولها اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة
لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها
صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك
يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في
كما يدعي المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى
فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه
وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما
كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق
الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال
رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المصنف جعل مالك
يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك يوم الدين لكن ذلك

مخالف

مخالف لاطلاق قوله قبلا وبمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى
وقع صفة لله تعالى انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا رضي الله عنه او انه بمعنى الماضي كانه
قال ملك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا
على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع
ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى
والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما
يجي واسم المفعول المضاف الى المفعول ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة
المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجي في بابها
ان شا الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلاثة اشيا اضافة ما ظاهره انه
موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة
افعل التفضيل بمعنى من وسيجيك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها
عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور
في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر معنوي فتكون الاضافة
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم
فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فسيجي حكمه بعد واما الصفة
المشبهة فهي ابدا جائز العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما
في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سوا كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم
يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر
بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل تكفي في
عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع
الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري
حماره وكذا برجل خز صفة سرجه فاذا كانت الصفة المشبهة تعمل الرفع لمشابهتها
لاسم الفاعل وان لم توازنه فكيف باسم الفاعل بمعنى الماضي مع كونه عين اسم الفاعل
الذي بمعنى الحال او الاستقبال وكيف يقصر عنها في عمل الرفع فاذا كان كذا فاضافتها
الى السبب هو فاعلها معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان
المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى
له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص
له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها

منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف
لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد وتعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير
السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل نايم في دار
عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح
انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة
شبههما بالفعل كما يجي وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول امس
بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه
ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية
فتحتاج الى الشرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط
لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن
يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل
والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته
للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصد وامعنى الاستمرار ان
يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقوله زيد
يومن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول
يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذا الى ذلك الاجنبي
لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد
الازمنة عملت نحو انه لمنحار بوايكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل
واسم المفعول لا يضا فان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبهما لها دون ساير معمولاتهما وقد جا بعض الاسماء ولا باسم الفاعل المستمر
فكان اضافته لفظية كقوله بمجرد قيد الاوابد هيكل اى مقيد الاوابد ومنه قولهم
هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا
كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي
فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضي محضة
قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين
للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه
قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف
به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله

والمستقبل

والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين
المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان تكون اضافته محضة
كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة
المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولاسيما اذا كان بمعنى الاستمرار
في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبد الله
ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك
اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا
كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد قال الله
تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم
المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو
مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم
ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته
للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا
يفيد فايدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تودي مودى الفعل بلا ضميمة
تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا
فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضمر بخلاف المصدر كقوله
تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقوله اعجبني ضربه
فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى
بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها
لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر ويتعرف بسبقه الى فاعله
او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعريفه بزيد فان قلت مقتضى
ما ذكرته ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك
ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل
والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سياتي في ابوابها قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه
يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى
مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب
لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل
فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه

لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر
استعمالا من المصدر المحلى فيهما فوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا
اذا جردت في اللفظ فاعلها فلابد من ضمير فيها قايم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن
في الحقيقة فاعلا كقايم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر
كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة
مبنى على العمل كما ذكرنا الا على طلب الفاعل والمفعول **قوله** ولا يفيد الا تخفيفا في
اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا
انه تطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي
لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى
الاجر وضاربا عمرو ومكسو الفرآ واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببي
والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام
ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقايم غلامه
ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في
المضاف اليه وحده كالقايم الغلام والمودب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف
ادعيتم انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد
لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى
زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص
بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة **قوله** ومن ثم جاز
مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها
لم تفد تعريفا جازت هذه المسلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذا
صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام
لا للاضافة قال المصنف اجاز الفرا نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف
دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم
عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما
مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام
التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا

بالظاهر

بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في
الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه
وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل
فيه التخفيف فشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو
رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما
النصب في مثله فتوطية للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع
لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجي باللام في المضاف اليه ليتعرف
الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا
المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد
برده والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في
الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما اشترط فيه ضمير فلا فلا يجي باللام
مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا اجعله مضافا لانه تشبيهها الفاعل بالمفعول
فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى
المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام
دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجي لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك
لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا تكون كانك اضفت الصفة الى موصوفها
فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له
بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره
ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة
الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان
حقه النصب وليس للفرآء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان
الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة
المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفرا انه يجيز
اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول
الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان
اختلف التعريفان والظاهر ان الفرآ لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي

فانه قال ان الفرا يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا
الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اى هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل
ويجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام
فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا
الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اى هذا الذي هو
غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك
قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول
فقياس الفرا حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة
الاضافة وان لم يحصل به تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف
وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان
الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما
لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة
والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا
منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف حمل
الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام
هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك ان للفراء ان يقول اذ اجاز لك حمل ذي
اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي
اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام
في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد
دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بنا على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان
يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة
المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة
المشبهة كما يجي واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول
اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه معموله ظاهر
او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولي
المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون به مثنى او مجموعا بالواو والنون
لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا
كان المعمول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون به خاليا من نون المثنى والمجموع
نحو الضارب الرجل والضاربان الرجل والضوارب الرجل المشابهته للحسن الوجه كما تقدم

او

او مضافا الى المعرف به وهلم جرا نحو الضارب وجه الفرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك
او مضافا الى ضمير المعرف به نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده
مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير
على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل فر بجعل ضمير المعرف باللام في التابع
مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع
ما لا يحتمل في المتبوع كما يجي عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد عن التنوين غير
ما ذكرنا من المظهرات لم تجز اضافته اليه خلافا للفرا كما مر وان ولي المجرد عن اللام
او المقرون به مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى
بعضهم جواز ضاربك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال
وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني
لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر
معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه
جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الها
كناية وقال المبرد الها في الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء للوصل
مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بها الضمير لما يثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد
في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب
لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما
وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن
ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره
المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده
بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله
الحافظوا عورة العشيرة بالنصب على ما يجي وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار
الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله
فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز
فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد
على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما ياتي في بابه فان قدرت
البدل قايما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب
المنادي في نحو يا غلام زيد ويا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام بنصب بشراهم
الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد انا ابن التارك البكري بشرا لا غير حملا على المحل

البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه
يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام
كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها وتقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت
عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه
قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر
بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة
واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من اللام او مقرونة بها
فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما
ذكرنا وجاز تركها سوا كان ذلك الظاهر محلا باللام بدرجة او بدرجات او
منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه
وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام هو
صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل نعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف
الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة كقوله
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في
حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس
الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند
الكوفيين وقال المبرد الضمير الذي في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين
فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل نعله وقد يجي في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم
لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة فالرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين
وان ولي المجردة مضمر بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام
كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه لتشبيهها
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما
ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرور وان ولي ذات اللام ظاهر
سببي مرفوع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او درجات
نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه لما يجي في باب
الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن
الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا
يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات
اللام التي فيها نون المثنى والمجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف

بحذف

بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه وكذا بالرجال
الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجي في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح
ان شا الله تعالى ولا تضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل
طيب في داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في
اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي
فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجي في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي
يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة
النتاج وزجا اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى
موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقا متاول
ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم
وعين الشي فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اعلم ان الاسمين الجائز
اطلاقهما على شي واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة
والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما
ان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز
على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما
الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام
غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا
ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص
في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم
لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه
لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم
المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات المضافين الى المقصود بالنسبة
نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المقصود المضاف الى المقصود بالنسبة
كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحوه
قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب
تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجي في باب العلم ويجوز هناك انه يجوز نصب
اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون
الاخر وانه اذا كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر

وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا انتقر هذا فقلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاني سعيد كرز اي مسمى هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف تمدح به الذات او تذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جيت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسما الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جيته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذو اغبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جيت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب اي اصحاب هذا الاسم وجاني ذو سيبويه اي صاحب هذا الاسم كما يجي في باب الجمع واما قولهم الخمر والمرتين السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان الموسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتاويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا لفظ حي مبالغة وتاكيدا فمعنى هذا حي زيد عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي نوع غلو في باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعل هو بنفسه وهو حي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا قايما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قر ان اباك حي خويلد قد كنت خايفة على الاحماق

وقد

وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذيب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي لفظه الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذيب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منيع بعيد اي انت منيع بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذيب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول هاهنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا تجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجي من مذهب الفرا ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فايدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الموصوف والصفة في الاعراب واجب وليس بشي لان ذلك انما يكون اذا ابقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة

في وجه تسمية البقلة حمقاء

فلا لام له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقا كسيف شجاع اي
المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه
اي بقلة الحبة الحمقا وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجارى السيول وموطي
الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس
في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال
الشمس و يحملون نحو جرد قطيفة با لتاويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اي بال
ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون
من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة
بمعنى من و يجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور
سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة
مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب
والصلاة والبقله المحتملة الى هذه المختصة لغاية التخصيص فيكون صلاة الاولى
كصلاة الوتيرة وبقلة الحمقا كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين و اما
الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فايدة كشحط النوى وليث اسد فالفرا يجيز
اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف
اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا
هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغه لغشيح الرجاء منهم شفقا
وجلهم وقوله ورجا الدعه وسكايك الهواء و لو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع
فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة و مما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم
افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه
على كل واحد من امثاله التى دلت عليها لفظ المضاف اليه و ثانيهما لا يراد به ذلك و قد
يجئ ذكر احكامه في بابه و المقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند
ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور
في النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتدا الغاية
والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو
المجرور بعد سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب
زيد و معنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في
الفضل من مبتداء هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته
في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرايط

تاتى

تاتى في بابه و لا ينصب مفعولا صريحا ولا شبيه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل
يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد
ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها و دليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية
لا يوجد فيها لما لديه كفاء و قوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا
و مذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقة مطلقا وذلك انه في حال
الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اي
فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذى وضع له المصدر المشتق
هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف
الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم
الزايد في الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه
لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج
هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وبعضهم
وجزؤهم واحدهم و لو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل
من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على
المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته
بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى
فتبارك الله احسن الخالقين و قوله اضلع البرية خبر مبتدا محذوف اى هو اضلع وخير
قومهم نصب على المدح و ثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه
الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته
او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد
فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف
اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افضل بالمعنى الاول اما ان تضيفه
الى المعرفة او الى النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل
زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى
يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا
المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اى احدهم
المفضل على كل واحد من الباقين فاما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى
والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب
افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا و يجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب

افعل مثنى ومجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم
افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا
واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة في ذلك
ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده
مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده
وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه يخرج
افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا نحو اي رجلين زيد واي رجال
هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا
مجتمعة منه ومن امثاله تخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن
اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز
اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضايه واي اعضا
زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول
لتفضيل بعض من كل معين بعده على سايرا بعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل
الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا لما يشتمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب
التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي
الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال
واي الرجال سوا اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا
التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان
المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه
المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤول ومن امثاله فتكون في الحقيقة منقسمة
الى المسؤول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا
رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا اقسم رجلين رجلين واي رجال
اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل
اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سوا اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية وجمعا فلهذا لم يجز الزيدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل
الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال

يصح

يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن
ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول في زيد افضل
الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل
من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم
من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذان اذ ليس للرجلين
اقسام كل واحد منها مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال
هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل
فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل
وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا
يختص في اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى
ان يفني الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق
مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا
يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو
فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرار المسؤول عنه في اي والمفضل في افعل نحو
زيد وهند افضل رجل وامراة واي رجل وامراة هذا وهند واما قولهم ايي واياك
فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل
عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف
والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة
الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون
الا في ضرورة الشعر قال فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ... ايي وايك فارس الاحزاب
في الضرورة اظلمي واظلمه واي معرب معنى مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او
هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف
المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى المؤنث افصح من الحاق التاء كما جاء في المفصول
قال تعالى باي ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف في العموم اي لا يقال
نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله كليث واسد وحبس ومنع
منا لان للخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا
كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشيء اعم من المعين وقد اخل المصنف ببعض
احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس

وجا ايضا فى الشعر مع اللبس قال وهل لكم فيما الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما
اي ابن حذيم فاذا حذف فالاولي والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب
كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا
على مثله مضافا الى شى كما يقال فى المثل ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اى ولا كل بيضا
قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين
ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول
ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك
فالواجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على
اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول
ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان
معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي ولا يجوز كما
يجي فى باب العطف ولو كان ابيك فى المسلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان
بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف فى المسلتين لكان الداخل عليه لا المزيد معطوفا
على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جانى زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو
ما جاني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فاذا المجي ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه ٥
و اجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود
فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو
كان مقصود المتكلم المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون
المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان
الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تجي الفسادات
المذكورة قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من
حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى
انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون بالتا
اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه
يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المونث
كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه
ان حسن الاستغنا فى الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلما
مر من قوله مرّ الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان
و اما الجمع فكقوله وما حب الديار شغفن قلبي و اما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب

فلم يجى الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثمة لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى
مثل اخيك وابيك يقولان وفى التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها
وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردي وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم
مقامه فى التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفى العقل
كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون فقال هم وقال
الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا فى المفعول
المطلق فى قوله فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثاني اى مثل صوت حمار فاذا
جاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز
هذا لجاز هذا القصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا
حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى
كما ذكرنا فى لا التبرية وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير
مقامه كقوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيهما
حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان
وامام وخلف فى المكان او مشبها به فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف
مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها
قط وعوض ومنذ وحيث كما يجي فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على
ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف
المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله يا من راي عارضا اسرّ به بين ذراعي
وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف
اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول
المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف فى الحقيقة
الى الضمير والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني
بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا
فى باب النداء فى يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه فى نحو زيد وعمرو قايم ان خبر المبتدا الاول
محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل
بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر فيه لان الفاصل
بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف
عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واذ واي

كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل وبعض
عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفا
حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المونث كلتهن وليس بمشهور وثالثها
الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور
غير عزيز كقوله لما رات ساتيد ما استعبرت لله در اليوم من لامها وكقوله
كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما عزيز قليل
جدا نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلايل عبد القيس منها صدورها وحكى
ابن الاعرابي هو غلام ان شا الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم
نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جا في السعة الفصل
بالمفعول اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراة ابن عامر قتل
اولادهم شركايهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى
بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة
ولاشك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير
الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر
وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا النبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر
اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراة ابن عامر ليست بذلك
ولانسلم تواتر القراات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا
اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى يا المتكلم كسر اخره واليا مفتوحة او ساكنة
فان كان اخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية يا وان كان يا ادغمت وان
كان واوا قلبت يا وادغمت وفتحت اليا للساكنين قوله الاسم الصحيح في
اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعمرو وزيد ويعني بالملحق به ما اخره يا
او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآبي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه
بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا
اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره انما التزم
ما قبل يا المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور
يا وان كان الالف اخف من اليا فقالوا قفي ولهذا قالوا في الافصح مفتي بقلب
الواو يا كما يجي قوله واليا مفتوحة او ساكنة يعني اليا اللاحقة للصحيح والملحق به

واما

واما اليا اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في
ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف اليا قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك
قوله فان كان اخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اخره من
ان يكون الفا او واوا او يا والالف تثبت في اللغة المشهورة الفصحى في التثنية
كانت كمسلماي او لا كعصاي وحبلاي ومعزاي وهذيل تجيز قلب الالف التي ليست
للتثنية يا كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل اليا للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا
ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثم نابت عن الحركة في
الاعراب جعلوا الالف قبل اليا كالفتحة قبله فغيروها الى اليا ليكون كالكسر قبله
واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما
في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف
يا بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا
ان لا تقلب واو الجمع في جاني مسلموي يا لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق
وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل اليا الخفيفة كما هو اللغة المشهورة الفصيحة
وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا لموجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى
اللبس بخلاف قلبها الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع
الواو واليا وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جا في
الشعر قلب الالف يا مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا
وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان يا اي ان كان اخر
الاسم يا وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي
قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو
يا لان قياس لغتهم كما يجي في التصريف اذا اجتمعت الواو واليا وسكنت اولاهما
قلب الواو يا وادغم اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا لكراهة اجتماع المتقاربين في
الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي اليا
وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو يا سواء كان اولا
كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل اليا
الاولى فتحة بقيت على حالها الخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان
كان قبلها ضمة فان لم يود الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل
ذلك قربها من الاخير الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سيل ومييل وايضا فانهم

لما نرعوا الى التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمم وبقلب الضمة كسرة بخلاف مثل وان
ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقايها نحو لُدَّ في جمع الوى اذ تشبيه فعل
بفعل **قوله** وفتح اليا للساكنين يعني اذا كان قبل يا الضمير الف او يا او واو ساكنة
فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وندر اليا
ساكنا مع الالف في قراة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه **و**اما الاجرا الوصل مجرى الوقف ومع
هذا فهو عند النحاة ضعيف **و**جا في لغة بني يربوع فيها الكسر مع اليا قبلها وذلك
لتشبيه اليا بالها بعد اليا كما في نحو فيه ولديه **و**منه قراة حمزة وما انتم بمصرخي
وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا فيّ **واما الاسما الستة فابي واخي**
واجاز المبرد ابيّ واخيّ وتقول حمي وهني ويقال فيّ في الاكثر وفمي هذا حكم الاسما
الستة عند اضافتها الى يا المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع
عن الاضافة فلا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن
نتكلم في المضاف الى يا المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى المضمر وهو الخمسة
الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب
اعرابه لام الكلمة وهي الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما
فوك فحالاته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى يا المتكلم واضافته الى غيره اما في
حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقايه اما الحذف فلبقا الاسم
المتمكن على حرف واحد **و**لا يجوز لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا بد وان على
كلمة اخرها اولها **و**اما الابقا فلادايه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤدي الى البقا
على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفا وسكون العين اما فتح الفا فلان فم بفتح
الفا اكثر وافصح من الضم والكسر **و**اما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل
السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين
كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف
والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاوها قلبت الى حرف صحيح قريب منها
في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين **و**اما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف
المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل
من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالنائي من اسما كاف وقال
واخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب
على حرف **و**اما اضافته الى يا المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فيّ في الاحوال الثلاث

الاسما الستة
المعتلة المضافة

وقياس

وقياس اصله فوي كغدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى
العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى اليا ان يقتصر من جملة الحركات الثلاث
على الكسر للتناسب وكان العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة واليا كالكسرة
والالف كالفتحة الزمت اليا في الاحوال الثلاث قبل يا المتكلم مكان الكسرة وان
لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بنا عند المصنف
او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت
الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجي بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون
وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فقيل لا رجلين ولا مسلمين فجي بدلها
باليا وما قبل اليا الاعرابية في الاسما الستة مكسور فكسرت الفا في فيّ وقد يقال
فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شي يلقمه يصبح ظما
ان وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من
الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين
في المضاف فالاولى ترك ابدال اليا ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال
هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل
منه **و**تكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الها التي هي اللام قدمت على العين
واما اضافته الى غير يا المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجا فم زيد
كما مر **و**اما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف
فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجي في ذكر لغاتها **و**ثانيتها الاضافة الى غير
يا المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام
كما يجي في لغاتها **و**ثالثتها الاضافة الى يا المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها
في حال الاضافة الى غير يا المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف
الى يا المتكلم فلا معنى لردها معها **و**اجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير يا المتكلم رد اللام
في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله
والمصنف ولما ردها الزم اليا لما قلنا في فيّ على الاصح وشبهته قول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار **و**اجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جمع الاب مضافا الى اليا
اذ يقال في اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا كما قيل في اخ
اخوك قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات **قوله واذا**
قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفا افصح منهما وجا حم مثل يد وخب ودلو
وعصا مطلقا وجا هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى المضمر ولا يقطع اعلم ان في

اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا
اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون
كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي
العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين
مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخوٌ كدلو مطلقا وفي
حم ستة لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في
الاضافة الى غير اليا ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون
كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون
كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا واما هن
ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة
الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة يزعم صدر الافاضل انه ليس
من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما
اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من
المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف
في الاضافة الى غير اليا وفتح الفا مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو يا عند الاضافة
الى اليا والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفا محذوف اللام نسيا مطلقا مع
ابدال الواو ميما وتثليث الفا بنا على ان الواو والنا بدل منها الميم تقلب في حال الاضافة
الفا ويا وواوا فيكون الفا في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا للاعراب فيجوز تثليثها
في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفا مقصورا
مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون
قوله فمويهما منبي فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفا ومفتوحها
قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين
بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفا للميم في حركات الاعراب نحو هذا
فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك
وقد يتبع فا امرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرءا ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب
اتفاقا وفي دم ثلاث لغات النقص كعصى والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين
وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى المضمر ولا يقطع اما لم يقطع لانه ليس مقصودا
بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب مثلا فلما بنات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاوا بذو واضافوه اليه فقالوا

ذو

ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجي لم يتوصل بذو الى الوصف
بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه اما اسما الاجناس
التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي
اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضميرا وعلم
لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان
قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به
الذووينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي ال النبي فانما
جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء
الستة كلها فعل بفتح الفا والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد
مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب
ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ
واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين
افعال كجبل واجبال واماذ وفلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين
معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات
واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال
ولو كانت ساكنة العين لقلت في المونث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل
بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذات وذواتا وقال الفراء الاخ
ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى
يستدل به على تحريك عينه ومؤنثة وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه
يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها
وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك ها لقولهم افواه وفويه ولام ذو يا لان عينه
واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى
اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان
واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا الام حم قد يكون همزا
كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقة من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال
وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه فخرج الكل الا خبر المبتدا
وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز
عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال تخرج هذه الاشيا لان ارتفاع

التوابع

المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قايما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسما المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو وهو الغفور الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا كذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا لا يتغير اسماوها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشي لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جاني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاني العالم زيد وجاني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله

تعالى

تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر وكذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور واعاد العامل وهو لجعلنا غير مكرر وكذا في غيره ثم ان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور ولم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين امنوا لمن استضعف منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فايدة الا التاكيد جاز ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرير في اللفظ في البدل من العوامل الا احرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يوذنان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذا كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البنا في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البنا كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبنا فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان يقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقال العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو كذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفايدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال

النعت تابع

حد العام للصفة

العامل فيها هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق
باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل
فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قايم وجاني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاني رجل ضارب قال حد العام ما
دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود و ينتقض حده باسما الالة والمكان والزمان
اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع
هذا اللفظ على ما فسره ثم سال نفسه وقال ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار
معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال
و الجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسما الاجناس المقصود بها الذات
والصفات المقصود بها المعنى لا الذات و لقايل ان يمنع في الموضعين اى في الاسما والصفات
و نقول ان اردت بقولك في اسما الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى
فلا نم ان قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف و ان اردت ان المقصود
الذات سوا كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرها
مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع
متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك
الذات ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول
قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما
دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل
دلالة اللفظ على شي الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشي وان قال ان المراد بالقصد
القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القايم بالذات
المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى
بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على
ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب
قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع له
ويخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه
يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه و لو قال يدل
على معنى في متبوعه او متعلقه لكان لزم لدخول نحو برجل قايم ابوه فيه ثم نقول اما خروج
البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر

وصرح بها نحو ان الكون ليحصل الدلالة على عام المعنى بذات

فقام ابوه معنى زيد

واما

واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل على الشمول
الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع
والشمول يفهم من القوم وكذا في جاني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في
حده مع انه لا يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين
نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا
دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن
الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا و لا يبعد لو حددنا
الوصف العام اي ما وضع من الاسما وصفا سوا استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع
دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج
الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاني رجل ابوه او ابوه ضارب
وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاني رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد كذا ساير
المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسما الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او
لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج
نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بلى
يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد وصوم ورجل صوم
صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام و قولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي
للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شي بل مدلوله نفس متبوعه و قولنا غير الشمول يخرج
الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاني القوم ثلاثتهم عند التميميين
كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعهم او جميعهم و قولنا وصاحبه يخرج
المصادر ويدخل اسما المكان والزمان والالة و قولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسما لانها لم
توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل متقف فليس ذلك
من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار و قولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسما الاجناس فانها
لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا
فهي اسما لا صفات عامة و كذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجي ببعض الموصوفات و يدخل
في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاني زيد راكبا وزيد عالم والعالم
زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وصفا و تقول في حد الوصف الخاص اي
التابع هو تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا نحو هذا الرجل
فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار
وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون

لجرد الثنا او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاني رجل صالح كان بوضع الواضع
محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى
التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل
الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثنا لفظة قد التي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيه
لمجرد الثنا او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثنا او الذم اذا كان الموصوف
معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم
اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه
نحو اتاني زيد الفاضل العالم الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه
وان كان له شركا في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى
ذلك الوصف مصرحا او لتضمن نحو نفخه واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى
المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى
التابع معنى المتبوع سوا بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد
يحي لمجرد الترحم نحو انا زيد البايس الفقير ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان
وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذو مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل
ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل
على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا
او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسدا حالا فكانه يشرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون
ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه
مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله لانه كالمنسوب وذو
المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع
لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه
الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قايم بمعنى القايم قوله
او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله لانه وهي كاسم

الجنس

درس النعت والتاكيد

الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة
نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب الندا اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل
اي الكامل في الرجولية فليس للجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل
في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس
وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له ساير
المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد
كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت
لتجرد الموصوف في مثله عن فايده زايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات
اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم
فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة
عليه نحو قوله ربا شماء لا يأوي لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام
والاطلس في الذيب والغبرا والخضرا في الارض والسما اما قولك هذا الرجل فللموصوف
فايدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فايدة منع حرف الندا من مباشرة
ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اي واسم
الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد
المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة والذي يقوى عندي ان
اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان اي
الاستفهامية موضوعة للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسوول عنه
ثم استعيرت لوصف الشي بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بينهما ان
الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال
عنه ومن ثم قال الفرا في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة
صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها
ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف
اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد
المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه
لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايما امة وايما امة واما اسم الاشارة فانما يقع
وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو
واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا

وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو وذه
الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع
لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشيا لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي
وسماعي فمن القياسي كلّ وجدّ وحقّ تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو
انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف
انت المرء كل الرجل وجدا لرجل وحق الرجل لا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك
لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاث كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل
وليس في زيد معنى الرجولية حتى يوكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا فيقال انت
رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في
جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواه هزل وحق الرجل اي من سواك باطل ومما
من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد
لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جائني رجل ما
شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف
على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته او شي شئته ويجوز ان يكون موصوفه
بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان
من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا
وما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك
من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك ونهاك او كفيك من رجال ورجل
همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان
المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صفعوا رجلا رجلا ورجلين
رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجي مثل ذلك
بعد كثير مما يقصد به المدح والنفي نحو يا لك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من
شاعر وقال عز من قايل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من
جملة هذا الجنس اذ انصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول
اي مهمومك اي مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك
اي يثقل عليك عد مناقبه من هذه المصيبة اي اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا
ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار
سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان
الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صار يستعملونه في مطلق الجودة فيقال

ثوب

ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغرا
بشي قالوا اكذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكى اليه المغص كذب عليك العسل
اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق
ودابة سوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السو
اي الخبر السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق
فلما كان المراد بذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا
التبرئة في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه
صفة ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة قال عليه السلام الناس
كابل ماية لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع
والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة
ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان
يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي
مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال
اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه اما
غير شايع وهو ضربان احدهما جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر
كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوى تاويله
قولهم مررت برجل اسد شدة اي بينا به الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز
من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم
هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل
ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت
برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة
وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا
في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور
وقال غير المبرد بل تاويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل
اسد اي جري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل
قال الشاعر ؞ وليل يقول الناس من ظلماته ؞ سواء صحيحات العيون وعورها ؞ كان لنا
منه بيوتا حصينة ؞ مسوحا اعاليها وساجا ستورها ؞ اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها

وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه
الشي يوصف به ذلك الشي نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه بسنكرم نحو خاتم
طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت
مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار
ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشيا لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة
اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت
بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه **قلت** وماذكره
خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها
لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة
وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج ومررت بقوم عرب
اجمعون اي كاينين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته
اي سرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان
لم تكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل
اي عشيرة واخ لك واب لك **قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير**
اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات
اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان
لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجي في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا
فكيف يعرض لها التعريف والتنكير فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف
والتنكير بالنعت بالمفرد **فان قيل** فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت
النكرة بها دون المعرفة **قلت** لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما
تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة
موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في
هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل لكونها فرعاه
للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح
وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام
نكرات اشار الى ان الحكم بشي على شي يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما
لوقع الكلام لغوا نحو السما فوقنا والارض تحتنا وليس بشي لان معنى التنكير ليس كون

الشي مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ماذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى
خارج اشارة وضعية لو سلمنا ايضا ان كون الشي مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد
قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول
ماتضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه كعلم زيد في جاني زيد العالم وزيد
هو العالم وكذا زيدية المتكلم هي المجهولة في انا زيد ولا يلزم من تنكير المضمون تنكير
المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة ولو لزم ذلك للزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما
حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاني زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما
وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة فلا يجوز
اذن ليتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل
ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن
الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر
تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت
حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب
حصول مضمونهما الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز
كونه انشائية كما مر في بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة
معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول قد يوصف بالجملة معرف
بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي
على ما يجي في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف
لفظا في التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان
يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثله وخير نعتان على نية
الالف واللام وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا
لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله
مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر
فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة
المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف
مقدرة لتطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول
ويغوم ونحوه قال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة **قوله** ويلزم الضمير
انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف
وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة

فيحصل لهما بعد الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل
يتصف بقيام عمرو فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام
عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية
بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اي بمذق
مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه
هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله **قوله ويوصف**
بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه
في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل
الرفع فاعل يوصف اي بحال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل
قايم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشي وصفا لذلك الشي لتنزيله منزلة
حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفايدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا
فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه
زيدا او ضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به
ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو
من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها ان اضيف نحو برجل
حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم
مضاف الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة
الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب
الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم
يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد
من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه
عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير
معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سوا
كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسوا كان علاجا وهو ما
كان محسوسا يرى كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والخالط واللازم
وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان غير
نكرة سوا كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه دا وألزمه
سيبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرايه على الاول

الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال
واما نصبه في نحو بزيد المخالطه دا فربما لا يلزمه لا رتكابه انه ليس بمضاف الى
الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة
على مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو
المرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه
يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول
ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل
ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها
بالجر وانشد غيره حتى العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بهر برفع مخالطه
وليونس ان يحمل رفعه على الابتدا وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على
الابتدا حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال
وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا في
الجواز والزمهما سيبويه بما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية
كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول
علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف للمنون تقديرا ولا
سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم
هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس
فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت
ملازمه بمنزلة ما لم يوخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع
برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى
منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على نهج سواء مررت برجل سواء هو والعدم نحو م
وسواء ابوه وامه والصحيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا ينبغي كون انذرتهم ام
لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون
سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتدا والخبر وقد
جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى
مستو فهو من اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل
رجل ابوه اي كامل كذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا
الجنس المصنوع منه الشي نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس

المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اى جري وكذا قولك برجل مثلك ابوه
وبرجل اى عشرة ابوه وهذا كله من الجوامد التى تقع صفات لا على القياس كما تقدم
ذكرها **قوله** فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة من
جملة العشرة الاشيا المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد
والتثنية والجمع **و** اما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة
مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق
والنطفة مركبة من اشيا كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشى المركب منها
جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم
مما فى بطونه والضمير للانعام **و** قال سيبويه افعال واحد لا جمع وجا قميص شراذم وحم
خراذيل **و** ثانيها واحد من التعريف والتنكير **و** اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع
مالا **و** الجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجى فى موضعه **و** اجاز
الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان
مقامهما **و** الاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف **و** ثالثها واحد من التذكير والتانيث
و رابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر **و** انما يتبعه فى
هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى **قوله** والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال
المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعرا
وواحدا من التعريف والتنكير **قوله** وفى البواقى كالفعل اى هذا السببى فى الخمسة البواقى
اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان
كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل
مذكرا او مونثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث او يذكر
اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل **و** لو نظرت حق النظر
لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله
وكاينا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا
اسند الى الضمير لحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المونث
ويونث فى الواحد المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى
الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن **قوله ومن ثم
حسن قام رجل قاعدة غلمانه وضعف قاعدون وبجوز قعود غلمانه** اى ومن

جمعه

بجمعه ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه
وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه ه
وضعف جانى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية
والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجى فى اخر الكتاب لكن ضعف
قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل
فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجى بخلاف الالف
والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى
فى اول الكتاب **و** لو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رايت قاعدين
وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان ه
والزيدون **و** انما جاز قام رجل قعود غلمانه **و** ان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون
غلمانه لمشابهته ليقعدون الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو
عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل
قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه **قوله والمضمر لا يوصف اعلم** ان المضمر لا يوصف
ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل
فى وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل **و** اما الوصف
المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل فى وصف المعارف
و لم يوصف الغايب اما لان مفسره فى الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير
محتاج الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الاغلب **و** اما لحمله على المتكلم والغا
لانه من جنسهما **و** اما انه لا يوصف به فلما يجى من ان الموصوف فى المعارف ينبغى
ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له ه
وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه
مفسره فلو رجع الى الدال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه
ايضا كقولك زيد كريم وانت هو **و** اجاز الكسايى وصف ضمير الغايب فى نحو قوله تعالى
لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين **و** الجمهور يحملون مثله على البدل
ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص
او مساو فانه لا شى اخص من المضمر ولا مساو له **قوله والموصوف اخص او مساو**

المضمر لا يوصف ولا

ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان نعرف انه
ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما
يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات
اما في المعارف فانك تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشي العجيب واما
في النكرات فانك تقول رايت شيا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل
مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى
احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف
اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان
اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلوليهما
الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح
ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف
ذي اللام كما يجي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان
نعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبنى عليه الامر في قولهم الموصوف
اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان
العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع
كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت
وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم
الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف
باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام
يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما
ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذيب كما يجي في
باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل
تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند
المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف
المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر نعته نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل
الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف

العلم

العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصد
به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فبوضع
ثان بخلاف ساير المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعرفه
بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم
الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم
من ابهام اي الذي لا يسبقه مفسر ثم المشار به والمنادي ثم الموصول وذو الاداة والمضاف
بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت
الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم
الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس انما
لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص
فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به
المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه
في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما
تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا للمعنى في ذات وكذلك
اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر
اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي
وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما
اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل
فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فولا لهذا المرء
ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهتها لذو الموضوع للوصف باسما الاجناس
نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج
ان الموصوف صفة لمن امن كما يجي والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت
بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت
بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه
واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجي وكان القياس ان
يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احدهن الثلاثة وذو اللام
لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم
انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه

الابقاء

تعسف وعلى مذهب سيبويه لوجاء مثل ذلك نهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف
موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى
المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة
فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا
كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف
المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما تقتضيه مذهب بعضهم
فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا
قوله وانما التزم وصف هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض
وحسن بهذا العالم كانه سبيل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او
مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد
الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا
وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات
وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه
بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول
او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة
ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف
من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعينه فى
نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا
طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان
بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان
المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان
الابيض عام لا يختص بنوع دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا
العالم فان العالم يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر
بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تعرف
الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب
عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف

وجاز

وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو
جاءنى زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت
التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين
وكذا فى خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار
مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه
ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعين لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا
وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل
وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز
جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى وصف مقطوع لان التابع
فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسما واحدا معمولا اولا وثانيا فان كان العامل واحدا
ومعمولاه مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد
كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع فان افردته فالاولى ان يكون نعت كل واحد
الى جنبه نحو لقى زيدا الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف
نعت الثانى بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثانى لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت
ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله فى الحال وكذا لحالهما
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما فى نعت
نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب
مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان
وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما فى المعنى ان لم يكن العامل واحدا فاما
ان يكون العمل واحدا اولا وفى الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما فى وصف
نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع
واحد اى كانا اسمين وفعلين او حرفين رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او
حرفين او مبتدائين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان
فى اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدائين جاز عند سيبويه
والخليل جمعهما فى وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا او بكرا الطويلين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين
واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدائين وللخبرين
والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان
معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو

هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه
فانه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر ولم يشترك
المعمولان في اسم خاص ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه
جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولابنين معا بل تقول كراما
على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلا وذلك لان احدهما ليس معطوفا
على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص
لان احدهما مبتدا والاخر خبر وكذا لا تقول جانى زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع
لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند
اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم
كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان
عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام
زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك
فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو
الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين
الصالحين على القطع لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا
تعلم وتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تعريف الصفات مع جمع الموصوفات اعلم
ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجيء بالصفات على وفق عدده
او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا
محذوف الخبر نحو لمررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير
بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر
ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فتقطع الوصف الى الرفع او لى ان لم
يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على
الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على
البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتدا نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب
واخر معزول عن البيت جانب اى منهما ضيف مقرب ومنهما اخر معزول وقوله
فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اى منهم طليق
وقوله مزعف اى ازعفه الموت اى قاربه وفي الثاني اى فيما كان الصفات فيه اقل
الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف
البعض دون البعض محتجا بقوله كان حمولهما استقلت ثلاثة اكلب يتطاردان

واما

واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى
الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها
قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو
امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في
مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاني القوم اجمعون
اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه
المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة
وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم
وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم
في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اولا كقوله
تعالى وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت
والاية رد عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت
اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبيين ذاته وان كان نكرة
فالشرط سبقه بنعت اخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص
لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة
والاعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل انظاهر النكرة
محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعنى الواو قال وياوي الى
نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو
كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل معترك
والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته
يجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا وعدده واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض
دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت
مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق
وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال
هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما
امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البايس ومررت به المسكين والخليل
اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيا من المعاني المذكورة
لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بدليل ولكن فانه يجوز قطع

ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة اولا وسوا كان المعطوف عليه نعتا اولا لانهما
حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل قايم بل قاعد
وفي غير النعت ما زيد قايما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو والاتباع
باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن الراسخون الى قوله والمؤتون
بهدم ان المؤتون صفة مرفوع وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما
يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم
الاول اي نجمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف اعلم
ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات
الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في
الكثرة لان القايم مقام الشي ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف
وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط
ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك
وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملكنا الا ملك له مقام معلوم وقال
الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة
اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته في الحال كذا وقال فكلمتها ثنتين
كالماء منهما واخرى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في
حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا
ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر
وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كان من ارمى البشر وقال كانك من جمال بني اقيش
تقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما
اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه
جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمومن العايذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود
لان حق غربيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة
العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار
ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد
الباقيين في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب
خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف
ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطي الكواكب وزما

نوبت

نوبت الصفة ولم تذكر للعلم قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت
على لحم اي لحم واذا ولي النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالى
لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف
اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا
وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر
ضب خرب وهذا حب رماني والذي هو لك الحجر والحب لا الضب والرمان والخليل يشرط
في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
فلا يجيز الا هذان حجرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه
بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي بجر هموز وقال بعض البصريين
التقدير هذا حجر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب
لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته
ثم حذف المضاف اي حيته فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه
كما في حسن الوجه وفي قوله كبير اناس في بجاد مزمل بجر مزمل المجاورته لاناس تقديرا لا
لبجاد وذلك لان الجار والمجرور متعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل في بجاد قوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف
البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك
تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه
ولا شك انك اذا بينت شيا بشي فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما
تجي بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه متقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره
لم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق
على عمومه غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما
ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود
عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل
ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف او المعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى
الى اخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال
ولم استعن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف

العطف تا

العشر لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في المزدحم و قوله يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالايب ويجوز
ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها
في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطفت
على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه
مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك
وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو
عطف على بعض حروف كلمة فاكد ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المنفصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن كون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو
وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد
المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع
فصل فيجوز تركه سوا كان الفصل قبل حرف العطف كقوله فلست بنازل الا
الم برحلي او خيال تطرقه الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباونا
فان المعطوف هو اباونا ولا زايد لتاكيد النفي ومع الفصل قد يوكد بالمنفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شي نحن ولا اباونا
وقد لا يوكد والامران متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة
والحافظ عوض بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون
العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف
على المضمر المجرور واعيد الخافض انما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جاره سوا كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون

كالعطف

كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة
الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجي في المضمرات حتى يوكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق
الا اعادة العامل الاول سوا كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك
وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى
له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد
وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا
ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جاني غلامك وغلام زيد وانت تريد
غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت
فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور
عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك
لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن
عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون
للبا الثانية فيه معنى اذ لا يقتضي البا الاخرى من حيث المعنى اسمين يجران به كما
اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور ولم يمكن
ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان البا الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلبت
له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسلة
بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف المجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا
به قبل تكرره اعني العامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى
كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد انه جر بالاضافة واللام الظاهرة والاولى
ان يحال جره على العامل المتكرر اذ ليس بافل من الحروف الزايدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تسالون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان البا مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف
الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما
ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذا يكون قسم السوال لان قبله واتقوا
الله الذي تسالون به وقسم السوال لا يكون الا مع البا كما يجي والظاهر ان حمزة جوز

ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولانه تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وجل
الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع
نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه
لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني
جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو
مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب
ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى
فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما
في عطف النسق فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله
لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ومتصل به
واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان
المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه
على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا اطردوا الحكم على
هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس
والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت
ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيد
نحو طابت نفس فلان ولعنت عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل
اذا كان غايبا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في
البواقي مع ان ضمايرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا
يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول
جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدا لا غير اما لان العامل معنوي
كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر اعني عن خبر المبتدا كما اخترنا في اول الكتاب
هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد موكدهما بالمنفصل
بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تاكيد ولفظ كل
لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه
قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم تجز في ما زيد قائم او قائما ولا ذاهب

عمرو

عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا
يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا
يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على
المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم
يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا
لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة له
لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب
كون المعطوف كذلك فلذا اضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة
وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجي في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز
نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله متقلدا سيفا ورمحا لكنه انما جاز لان المنصوب
بعد العاطفة ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على فهم
المراد اي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب بناء
على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عن اللام
بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف الندا ولم يجتمعا حال كون اللام
في المعطوف جاز كما جاز في يا ايها الرجل ان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه
والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فكذا وجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف الندا والى كونه مفردا
معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامراة كما في الندا لكن العلة
قد تقدمت في المنصوب بلا التبرية وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف
عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان
ضم المنادى ليس لحرف الندا فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب
المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب
وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد
على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب
لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى
نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود
ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو عطف حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه
قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه وجب لقولك
بقايم او قايما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع

اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه
خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا
عمرو **فان قلت** نجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر **قلت**
ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في
الاول مقدم على الخبر فجاز عملها فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة
مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم
الضمير قد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه **و**انما جاز مررت برجل
قايم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى
لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن
المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير
راجع الى الموصوف **و**كذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة
جاريته **قوله** وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب
زيد الذباب تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف
على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه
فوجب ان لا يجوز **و**قد جاز الاتفاق **و**اجاب بان هذه الفا للسببية لا للعطف وكلاهما
في المعطوف هذا الذي قاله المصنف **و**الذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير
كخبر المبتدا او الصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها
معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى
الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي قرينتها لجزئيتها سواء كان مضمون الاولى
سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت
الشمس الذي جا فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول
مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجي زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع
ثم اذ هو مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت
الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس
وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا مانع من جميع
هذا وهذا كما نعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته
وعمرا او نعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت

فيه

عمرا اباه **و**انما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا لان ذلك المفرد المعطوف
صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة
بالفا وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت
كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احديهما **و**اما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف
عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى تقول
الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي
تقوم القيمة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال **و**اذا لم يكن مع الواو
قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في
الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واباها جايز
اتفاقا بالواو **و**في المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفا او ثم او او خلاف ولا يجيزها قوم
لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر المعطوف فتبقى
الجملة الاولى بلا ضمير عايد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل
وليس بشي لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا
جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى **و**اما
ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير
التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن
الضمير **واذا عطفت على عاملين لم يجز خلافا للفرا الا في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا
لسيبويه** معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا
في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين
نحو قولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين
مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف
المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف
المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا وظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا
كريما لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان
يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر **اعلم** ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين
مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر
خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم وممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من
جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور **و**اما عند من لم يجوز فلهذا

وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة
حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي
وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور
ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا
وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو قولهم
مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اولين حرف العطف
اذا الاخر ينبغي معمولا لا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان
الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس
بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه
منع منه الكسائي والفرا وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن العامل الفاصل
معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي
بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف
قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام تغشاه ومن عام اولا قطارا وتارات
خريق كانها مضلة بو في رعيل تعجلا وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم تختلف
في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاني امس عمرو واليوم زيد
وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت
بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما
ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين
معطوفه كما لا يفصل بين العامل والمعمول له واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل
بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف
جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذا جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب
فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذا معطوفة على ما قبلها ويجوز
الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد واظن عمرو
بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما
ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب
كما يجي في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور

العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لما ذكرنا وسيبويه يمنعه
مطلقا والفرا كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي
سيبويه والفرا يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
اي وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله
ايات اوايات على القراتين بان ايات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس
بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا
الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفرا واما المتاخرين فان الاعلم الشنتمري
منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوي
اخر الكلام واوله قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت
يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه
لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا
وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على
ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة
التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو
المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على
عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليه
فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه
في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا
للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفرا حتى لا يكون تحكما قوله خلافا
للفرا يعني ان الفرا يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه
اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه
قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت
اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
الاية اي لا يستوي من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام معطوفها كقولك لمن قال
انا اصلي ليلا ونهارا اي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد تحذف الواو من دون المعطوف
قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت

سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي ولبنا
وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف
الذي هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى وزيد وبلى لا زيد
لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم
لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا
ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس
بل حتى الانبيا وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو
ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف
ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما
اخرى كما يجي في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت انا
الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفا وثم واو ولا في
ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا
زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو
وذلك العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد
المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي
العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معطوف التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك
لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به
فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التا ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا
موخر الخبر دخله حرف جر ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قايمان وما وزيد عمرو قايمين
لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان
والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قايمان وكيف وعمرو زيد قايمان لانه يتقدم
على العامل ايضا وهو اما الابتدا او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايمان وزيد عمرو
وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم
المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاني
وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما
نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها
ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد
وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبيا وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما

قوله

قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز
لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما
لان ارضا احدهما ارضا الاخر وقوله واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اي الى الرؤية
ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا نحو زيد قام وعمرو
على حذف الخبر من الثاني اكتفا بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده
عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفا وثم فان كان الضمير في الخبر عن
المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من
احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني
نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك في الواو ولا يجوز المطابقة لان تنافيهما في الترتيب
يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ
الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفا الترتيب حتى ينافي مقتضى الفا وثم اذ قد يقال قام الرجلان
مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال
اجتماع القيامين وترتبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني
زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة
الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن
المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد بل عمرو قام وزيد
او عمرو اتاك كذا تقول زيد او هند جاني ولا تقول جاتني اذ المعنى احدهما جاني والغلبة للتذكير
وتقول في غير الخبر جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاني
زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني
مع اني دعوتهما وزيدا او عمرو جاني وقد جيتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس
الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا جوهر او عرض واما عرض
ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى
الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا تبالوا
فان الله اولى بهما بالغني والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها
بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان
كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس
الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا اجاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما
او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه

وتقول أزيدا ضربت أم عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو أو بل
عمرو وقد دعوتهما ومنها أنه قد يعطف الفعل على الاسم وبالعكس إذا كان في الاسم
معنى الفعل قال تعالى فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا على قراءة عاصم أي فلق
الإصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن أي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها
بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر أي ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب
على العطف إذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة وإن الذين كفروا ويصدون
وأرسل الرياح فتثير سحابا وكذا المجزوم لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز
عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل نحو زيد أبوه كريم وعالم إخوته لكن
عطف الجملة على المفرد أولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الإعراب فالأولى
كونها تابعة له في الإعراب نحو مررت برجل ظريف وأبوه كريم أولى من نحو برجل أبوه كريم
وشريف ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر
من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا
دون البواقي تقول جئتك أخاف وراجيا وهند أبوها كريم وشريفة ليس في القبح
نحو برجل أبوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني
وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها لأصالة الواو في العطف واعلم أنه يجوز الحذف في
الإعراب إذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو أي وعمرو وكذلك ولقيت زيدا وعمرو
أي وعمرو وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على
المعنى إذ معنى لم يدع إلا مسحتا لم يبق من جوره إلا مسحت ويجوز أن يكون المعنى أو هو
مجلف وأو منقطعة أي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف أو يكون مجلف مصدرا
عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع التأكيد تابع
في النسبة أو الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه
ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه إذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الإحاطة الذي
في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم إذ لا بد أن يكون القوم إشارة إلى جماعة
معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر أي يجعله مستقرا
متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم
بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله إما لغفلته أو لظنه بالمتكلم الغلط أو لظنه به التجوز

فالغرض

فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة
السامع وثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد
أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه تكريرا
لفظيا نحو ضرب زيد زيد أو ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لأنك لو
قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو فغلطت نفسه بناء على أن
المذكور عمرو وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك
وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لطلقك غفلة السامع أو لدفع ظنه بك
الغلط وذلك إما في الحرف نحو إن إن زيدا قائم أو في الجملة نحو قوله تعالى إن مع العسر يسرا
إن مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من هذا التأكيد في حد المصنف لأنه تقرير أمر المتبوع
ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضر ذلك لأنه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث
أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة أنواع أحدها أن يظن به تجوزا
في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل إلى الشيء مجازا وأنت تريد المبالغة لا أن عين ذلك
الفعل منسوب إليه كما تقول قتل زيد وأنت تريد ضرب ضربا شديدا أو تقول هذا
باطل وأنت تريد غير كامل فيجب أيضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة
نحو قوله عليه السلام أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل
والثاني أن يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب إليه المعين فربما تنسب الفعل إلى الشيء
والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه كما تقول قطع الأمير اللص أي قطع غلامه بأمره
فيجب إذا إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو ضرب زيد زيد أي ضرب هو لا من يقوم
مقامه أو تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث أن يظن
السامع به تجوزا لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع
أنه يريد النسبة إلى بعضها لأن المعمولات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله
وأجمع وأخواته وكلاهما وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد
قوله أمر المتبوع أي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور إليه أو كونها شاملة عامة فالتكرير
لفظا أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا إليه الفعل وألفاظ
الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب إليه عاما لأجزائه شاملا
وقوله في النسبة أو الشمول بيان للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال شأنك
في العلو أعظم من أن يوصف وأمري في الفقر ظاهر أي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى
يقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوبا إليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لأفراده
فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإنه

اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى لا تتخذوا ولا من باب شمول الاتخاذ للالهين كذا في قوله نفخة واحدة لنفخة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا آحاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواكان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجي بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجي قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجي الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجي وبعضها لم يجي الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغنا بكلا وتستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجي الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاني

القبيلة جمعا والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بيا زايدة نحو جاني القوم باجمعهم ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد به مع البا وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجي فان اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سوا واما مضافا غير تاكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة فما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثتهم وجاوني ثلثتهم ولا يوكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاني الرجال ثلاثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا للمعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت التاكيد او الحال فلابد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول والا فمعناها تاكيدا وصفة قال المصنف يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاء زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه كلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان تعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما وكلتاهما والبواقي لغير المثنى باختلاف الضمير في

كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع وجمعا اجمعون جمع اعلم

ان التاكيد اما التقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا
لا مطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة
وهو اما ان يتكرر اللفظ الاول او يتكرر ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس
والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او افعالا
او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير اما مستقل او غير مستقل والمستقل
ما يجوز الابتدا به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل
وكل حرف الا التي تودي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها
يصح الوقف عليها مع الابتدا بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفايه
ولام الابتدا وكان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن
مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة
الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات ككما
يوثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور وربما يكرر مع عماده
نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا
فالمختار عند الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قايم في الدار فيه وان لم يكن غير
المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم والاحسن
الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير عند الثاني
بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت بكرا ليته قايم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوزوا
في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في
المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير
متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير منفصل حتى يوكد به
فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله الا يوكد الا بالمنصوب المنفصل
اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل رايتك انت ورايته هو فالمرفوع
المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا
دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف
فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب الضماير ولولا
هذا النظر لكان القياس ان يوكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب

من

من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل
في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو
تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل
والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني
بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل
قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل
البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلثت الرغيفين اكلتهما
اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل
والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل
هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا الا ترى انك تقول في باب الندا يا زيد
اخ فتجعله كالندا المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل
نحو جاني زيد زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا او مع
فصل كقوله تركها من ابل تركها وقال تعالى وهم بالاخرة هم كافرون ويحسن التكرار
اذا ذكرت ما يطلب شيين او لهما له ذيل فيكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى
لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالنا،
ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك
اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاني زيد زيد وجاني جاني زيدا وتقويه بموازنه مع
اتفاقهما في الحرف الاخير ونسمي اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
ظاهر نحو هنيا مريا وهو سوء بوء او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا
او تقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له
معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اذا استخرجته وقولهم اكتعون
ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق
من حول كتع اي تام ومن تبصع العرق اي سال او من بصع اي روي ومن البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه وعلى الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان ان هذه
الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للموكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها
بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص
بيص وحيث بيث كما يجي في المركب ويجب ان يراعي تجانس اللفظين بما يمكن فلهذا
قلبوا واو بوص يا واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله

ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون ولا جاني القوم كلهم واجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفا او ثم فكما يجي في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد ما لضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من منوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد ولجريها مجرى اجمعون جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد تقول مطرتهم السما ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل كذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والجموع في المذكر والمونث فللواحد المونث تغيير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمونث ومجموعهما نحو الرجلان والمراتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجي في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المونث تقول كلانا وكلتاكما وكلتاهما قوله والباقي اي كله

واجمع

واجمع الى ابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا اجمعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول في الواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعا كتعا بتعا بصعا وجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وجمع المونث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجرا ما للواحدة اعني جمعا واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يونث كما يجي فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالربينبات او بالدور كلها جمعا كتعا بصعا بتعا لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجرا جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المونث نحو بالقصور او بالدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير افيلن من نهلان او وادي خيم • على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجه اي فرقة خارجه وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوايف الصافات وليس بشي لان ذلك انما جاز في الخوارج والصافات لكون واحدها مونث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المونث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جا زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزايه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزايه حكما مفردا متصل الاجزا كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرا والبيع فيجوز اذا توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرا بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا تقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزا العبد لا تفترق بالنسبة الى المجي بان يجي بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزا حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزا حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزا حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق الثاني اظهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت

مطلب
لا يوكد بكل واجمعين الا ذو اجزاء يصح افتراقها

رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد من وجميع اجزاء العبيد
واذا كان الاسم نكرة لم يوكد اذ التاكيد كما ذكرنا لدفع الاحتمال عن اصل نسبة
الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النكرة
وانما اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاتها اى الاحتمال
في النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم
المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما
لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله
تعالى دكت الارض دكا دكا نحو ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قولك
قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة
تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى
والمعنى جميع السورة وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم
المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس
ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط
تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم
مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك
بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت
البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر
فحمل كليهما على البدل عند اهل المصريين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجي كليهما
غير تاكيد اذا كان تابعا لما ليس بتاكيد كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او
كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه
وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف الموكد واكثر ذلك
في الصلة كقوله جاني الذي ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاني
قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك
لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر
المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف الموكد لان الحذف للاختصار
والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شي لم تحتج الى التاكيد ولعله نظر
الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمروه
لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب
بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس

والعين

والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله
واكتع واخواه اتباع لاجمع فلا تتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت
الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من
اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى
فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله
تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع
المشتق للجامد اولى ولاسيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا ان
كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام وهذا المعنى خاف فيهما
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى
اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع
ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي
عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا
يدل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع
وكذا ذكر الجزولي والزمخشري فقدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته
والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر
اخوات اجمع وجب الابتدا باجمع ثم تجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع
ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا باتهن شئت
بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور
في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة
الباقية على بعض سمع جاني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع
وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين
والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاني القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم
وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره الصحيح ان كلها تاكيد للموكد
الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملئكة
كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة

ولبس بشي لانك اذا قلت جاني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم
لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين
لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف
البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع
معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد
ما قاله في نحو جاني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق
اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل
لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان
بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن
انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي
الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد
وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا امي ان تفتقدي قوما ولدتهم
او تخلسيهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم
عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب
انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط
فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في
الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم تحصل لو لم
يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى
وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعا كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه
في الظاهر واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم
نقول في بدل الكل ان الفايدة في ذكرهما معا احد ثلاثة اشيا بالاستقرا اما كون الاول
اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني
اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام
مع انه ليس في الاول فايدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا
وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفايدة الحاصلة
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد
رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون

البدل تابع

الثاني

الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم
يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه
كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته
ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد
الاول سوا كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد
وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاني اخوك زيد فزيد احد
افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني
زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول
عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما
يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني
ولم يحتج الى المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليوذيني
التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت
الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا
قيل ان الثاني في نحو العايذات الطير بدل وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التاكيد فانه
وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا
ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه
من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام
المتبوع لما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد
اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربين بالوجهين ويا اخانا
زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله
مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما
لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا لان العاطف كحرف
الندا والمعطوف صالح لمباشرته له والفايدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد
التجوز والمسامحة في الاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف
ثم تبين ذلك بقولك في الاول ثلثه وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون
بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد
تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا
يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولك رايت قومك

اكثرهم وصرفت وجوهها اولها اناك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها
ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله
قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير
العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شي يعرف المخاطب ذلك فيما
لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا
ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف
البيان الجواب تجويزا التخالف في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي
يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط ٥ انواع البدل ٤
فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزوه والثالث بينه وبينه ملابسة
بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول
الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان
تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني
جزوه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسه
بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه
بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من
بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا
كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما
بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجي الثاني ملخصا لما
اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل
المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند
الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شي منه وكذا السوال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسلونك
عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا اللعن اصحاب الاخدود
مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا
عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شي اخر ولا نقول في بدل الاشتمال
نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من
المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه
وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله

فلا

فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني
من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون فيه بعض الاول اولا
والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني
اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي
يسمى بدل الغلط على ثلاثة اقسام واما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد
ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعرا كثيرا للمبالغة والتفنن في
الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان
كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر
وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار
فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر
ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه
بذكر المقصود ولا يجي الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحا وما يصدر عن
روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط
فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه
لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل
منه في الافراد والتذكير وفروعها ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل
والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة
وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل
اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له
برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد
الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من
معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل
وان رويته نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي
في الحجة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من
البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي
بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وكقول الشاعر
انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر

وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم تفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون
ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مررت به لا فايدة فيه **قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين** مختلفين صح
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة
للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار
و الاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل هما مظهران بزيد اخيك
و اذا كانا مضمرين نحو لقيتهما اياهما اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون
اخوة المخاطب نحو جاني الزيدون اخوتك و النحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد
ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شي واحد و قد اتفقوا كلهم في مثل اسكن
انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذلك هذا
و المضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع
اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت
زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا و المظهر من المضمر نحو اخوك
لقيته زيدا والاخ هو زيد و امثلة البعض قطعت زيدا يده و المضمر من المضمر نحو
كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها و المضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت
زيدا اياها و النحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها و يقولون هو
تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف
ان كان من اجله و المظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده و امثلة الاشتمال كرهت
زيدا جهالته و المضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها و المضمر من
المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها و المظهر من المضمر زيد كرهته جهالته
و امثلة الغلط كرهت زيدا دابة و المضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر
زيد والدابة و المضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة و المظهر من المضمر
زيد كرهته الدابة و ربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال لاول على
الثاني لكونه كلا له و لكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض
والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
واما السابدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله
تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا قال
الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرنا ارضنا
على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده قال
ابن الخشاب لا يجوز جاني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل

والجبل

والجبل فقد مضى في التاكيد **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر الى اخره **اعلم** ان بدل البعض
والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال
الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم و قال
في الاشتمال ذريني ان حلمك ان يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل
فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل
ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال
والغلط ذلك ظاهر لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول و اما بدل الكل فمدلوله
مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف
المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ
المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف و جواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل
الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين
زيادة فايدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن
الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا تفيده المعرفة
وان كان في المعرفة فايدة التعريف التي ليست في تلك النكرة و استدل الاخفش بقوله
تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع
للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا
بل يكون فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال
ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل
ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك اي
يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا
بارزا و اذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت
ازيدا ام عمرا ليبين انه بدل من متضمن الاستفهام و اما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا
العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل و اختلف النحاة في المبدل منه فقال
المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو المبدل منه وعلى ما
ذكرنا من فوايد البدل والمبدل منه يتبين انه منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى
الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه
في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت
الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد
يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد

ولم يَنَل معشانا قال ان السيوف غدوّها ورواحها • نزلت هوازن مثل قرن الاعضب
ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان
الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر انّ علىّ الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طايعا و لو كان الثاني بمعنى الاول
سواء كان تاكيدا لابدلا كقوله متى تنصرْ تعزّ انصرك ولا اعرف له شاهدا و الذي يفصل به
مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا
كقوله تعالى قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله الاية اى منهم فئة
وقال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة • واخرى رمى فيها الزمان فشلت •
يروى رجل رفعا وجرا فان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم
وقد جا نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم
ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتدا
بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد
على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيد الاول بخلاف التاكيد وانما تقدم التاكيد على
البدل لان مدلول المبدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول
متبوعه واما تقديم المبدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما
بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من
متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله
ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله
يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة
لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول
عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال
غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يجرد الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيه
عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله
اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو
حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر • اغفر له اللهم ان كان فجر • وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه قوله في

عطف البيان تابع

مثل

مثل انا ابن التارك البكري بشر • قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير
هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث
وكذا يا غلام زيدٌ وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل
والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف
بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر قال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل
والبدل يجب قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه
وقوعا • فالتارك عدينا الى المفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والا فهو حال فعليه
الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستحق المستكن في عليه
ونحو قولهم اعجبني زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف
والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من
زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف
المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله الطاهرين وصحبه اجمعين قوله المبني
ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان
موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلاثة والف با تا
ثا وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع
مشابهة الحرف او كونه اسم فعل كما يجي قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لحد الشيء
ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف اخره كساير النحاة
لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني
فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيودى الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وتقدم الكلام
عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني والقابه ضم
وفتح وكسر ووقف اى القاب حركات اواخره وسكونها والضم والفتح والكسر القاب مطلق
الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب
كقولك في زيدٌ انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم اسم رجل انه
متحرك بالضم في حال الرفع ولا يقع من حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما
القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد
والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان

جوازه

المبني

المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينه
فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات
الاعراب اسما الحركات مجازا فيقولون في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذلك
اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النايب مجازا فقالوا في السموات واحد
في خلق الله السموات وباحدا ان الاول منصوب والثاني مجرور فايش المانع على هذا ان يطلق
على الحروف القايمة مقام حركات البنا اسما تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح
وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا
فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح
وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البنا وسكونيهما في اصطلاح
البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب
الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسما الاشارة
انواع المبني
والموصولات والمركبات والكنايات واسما الافعال والاصوات وبعض الظروف
حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البنا لان الاصل في الاسما الاعراب
كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما
للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة
المضمر
المعينة لم اختيرت دون الباقيين قوله والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم
ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا
وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه نحو جاءني
زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسما الظاهرة
فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب
فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتا
في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانتما وهما مجراها
طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب
وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم
موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسما توارد المعاني المختلفة على صيغة
واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان
كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من
اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا
فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا

للمخاطب

للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر بل الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا الا باعتبار
تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى الاصل المنادي قبل الندا ولهذا يقول المسمى بزيد
زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت لانها ليست لغايب تقدم ذكره كهو وهي ونحوهما وانما جاز يا
تيم كلكم ولم يجز للمسمى بزيد ان يقول ضربت لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل
التكلم ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع لمتكلم به او لمخاطب به اي
للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به وكذا في حد اسما الاشارة ينبغي ان يقيد فيقال
ما وضع لمشار اليه به حتى لا يدخل لفظ المشار اليه قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي
قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو
ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي
قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك
اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر
والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لانه
لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه
من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل
التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او
تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد
مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا الا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا
التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان
قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من
هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر
في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى والتقدم في
كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر
وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه
هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من
حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول
التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما
نحو ضرب زيد غلامه او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه واعلم
انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر
فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته

والمتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شي اخر غير ذلك الضمير
يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل
المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي كون المبتدا قبل الخبر نحو في داره
زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا ضربت
في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة
للقران يدرسه او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله تعالى بل هو شر لهم وكذا
الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر
استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية
او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي
انزل فيه القران وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على
ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفنا مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان
وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم
الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير
فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع
ضمير الغايب وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا
بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف
المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شي الحامل لهم على مخالفة
مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان
يذكروا اولا شيا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون
اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا
فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة
لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجي في باب المعرفة
وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد
ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول
رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقايه على وضعه من التعريف لانه حصل
جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف
اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبيس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز
المنصوب لم يوت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله

عنه

عنه قايم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل
منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يوت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة
فالجملة بعده وان لم تات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان
بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير
دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين
فالحق انه بعيد لان مجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد
التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان
والثلاثة في ضمير المتنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجي بالمفسر لمجرد التفسير
واتصاله بالمضمر فضعف من ثم حذف الكسايي الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وما
اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول الموخر بالفاعل
المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول
اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية
في باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك اذا قصدت الابهام للتفخيم
فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك
المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتم ما ذكره

مطلب انواع المضمر ومحلها من الاعراب

في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت
الا اياك او اتصل به نحو ما انت قايما عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه
وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قايما فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله
عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه
فالضماير المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وضربت واضرب امدا
واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان
ضاربان الى اخر تصاريفها كلها متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في
نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز
في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجي شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو
وعمرو وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع
والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت
الى ضربن والثاني الى ضربه والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس

صيغة الغايب المعلوم

صيغة الغايب المجهول

غلامي ولي الي غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان
الضمير كما قلنا قايم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون
كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما
ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان
قيل اليس الفصل جايزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر
قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر وكل
واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون
لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى
او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او لمونث فصار
للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على
ستة المعاني المذكوره كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث
وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث
وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في
المتكلم وانما ارتحل لمثنى المتكلم وجمعه صيغه وهي نا وكذا قولك نحن ولم يزيد والمثنى
الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه لان مثناهما اسم انضم
اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو
وكذا في الجمع اذا قيل لك فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما
اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو
وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع
وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما
اجرى عليه ساير التثاني والجموع فارتجلوا للمثنى صيغه وشركوا معه الجمع فيها للامن
من اللبس بسبب القراين وقد يقول المعظم نفسه فعلنا ونحن واياناعدا لنفسه كالجماعة
ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم
وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث وهو ضربتما وحكم الغايب
حكم المخاطب في النصوصيه والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا
وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتا حرف تانيث ويجب ان
يكون المقدر ان في ضرب وضربت مغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا وبقية
الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اوله ما ابتدى بوضعه

من

من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على
غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التا في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا
المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين
المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها
للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولي وايضا هو متقدم على المونث
فخص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما
وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع
بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولي الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقله
قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها
من مخرج الواو اي شفويه ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع
مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك
لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا
بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان والذون
والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في
الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الامن من الالباس بالمثنى بثبوت
الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم
المعرب كما يجي في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع
الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقع طرفا
وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا
لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها وقد تكسر كما يجي وزيدت للمونث
نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختصروا النون لمشابهته
بسبب الغنه للميم والواو معا مع كون الثلاثه من حروف الزيادة واستتر ضمير
الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم
والمخاطب ارادوا ان يكون ضماير الغيب اخصر من ضميريهما فابتدوا في المفردين
بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشي منه واقتصروا لمثنيي
مذكره ومونثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل شي وعلى الواو في جمع المذكر
وقد يستغني بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولي وكان
مع الاطباء الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون
واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب

وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين
لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر
هو ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب
الا هو فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال
من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك
لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التا في ضربت وضربتا فهي حرف
للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كالتا
كما يجي في آخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه
هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار
حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة
بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى الضمير بارز
واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجرا المفرد
المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان
قال اليا في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم
الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس
يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان
الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف
الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر واليا في المخاطبة
والنون في جمع المونث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون را
وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك لحملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكا
لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء
الفاعل بل اقتضاؤها له بمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسما الافعال
والظروف على ما يجي بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسما وجموعها الجامدة
كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات
الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع للجامدة
لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن
ان توصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع ليلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضمير
الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين

انقلابهما

انقلابهما بالعوامل نحو لبست ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة
على عامله نحو قولك جاني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاني في غلامه وكذا استكن النون في
ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل اذا استتر في
المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل الا ترى ان الفاعل
ضميرا بارزا في الصفات الآتي نحو اقايم هما وما قايم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو
فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له لما سيجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال
والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمونث وقد تبدل
همزتها ها نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يوتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف
لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفيه لسكون النون فلذا يكتب بالالف
لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بها
السكت قال حاتم هكذا فزدى انه قال ان كنت ادرى فعلي بدنة من كثرة التخليط في
من انه وبنوا تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل
الا في ضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجا في
قراة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال
ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب
الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح
النون او سكونه ومعاقبة ها السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة
وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل ما في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة
كالعلة وتحركه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع
الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان
انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه
بالتا المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة له
وبينوا المخاطبين بتا حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفرا
ان انت بكماله اسم والتا من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التا
المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل
لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف
المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا
عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب

فى الموضعين وقالوا فى الغايب هو وهما وهم وهى وهما وهن فالواو واليا فى هو وهى
عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين الاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل
التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حروف الاشباع لا تتحرك
وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو واليا لتصير الكلمة
بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو واليا
نحو انه هو وبه هى فكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم
وهين فخفف بحذف الواو واليا والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر
وزيادة النون فى جمع المونث على ما ذكرنا فى المتصل سوا وهذه الضماير المرفوعة
المنفصلة يشترك فيها الماضى والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة
المتصلة فانه لا شركة بين الماضى والمضارع منها الا فى الالف والواو والنون
كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما وتسكين ها هو
وهى بعد الواو والفا ولام الابتدا جايز كما يجى فى التصريف وقد تسكن بعد كاف
الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو واليا اضطرارا كقوله فبيناه يشرى رحله
قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا وتسكنهما
قيس واسد وتشددهما همدان قال وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه
الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا فى وضع المنصوب لان النصب علامة
الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدوا بمتصل المنصوب لتقدمه على
منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجى ثم وضعوا لمتكلمها يا اما ساكنة او
مفتوحة كما ذكرنا فى باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان فى متصل المرفوع والكاف
للمخاطب مثل اليا فى التصرف تحرك كما كرك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر
اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المونث يا كما حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه
تشبيها للكاف بالها نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو على وقد تلحق اليا تا المونث
مع الها قال رميتيه فاقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف فى التثنية
والجمعين بعد يا ساكنة او كسرة تشبيها لها بالها نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم
وعليكن والكلام فى حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى فى نحو ضربتم ولما ارادوا وضع
المنصوب المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا معتدية من المرفوع المنفصل الغايب
فحذفوا حركة الواو واليا من هو وهى وقلبوا يا هى الفا فصارتا ها لان ضمير المذكر اذا
ولى الكسر قلب واوه يا نحو بهى لما تذكر فخافوا التباس المونث بالمذكر وحركتها

المذكر

المذكر ضمة الا انه يكون قبلها يا او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها
ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الها حرف خفيف فهو اذن حاجز
غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او اليا فقلبت يا وكسرت الها لاجل
اليا بعدها وان كان الساكن غير اليا فضم اليا متفق عليه الا ما حكى ابو على ان ناسا من
بكر بن وايل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنها ومنهم ومنهن اتباعا
هذا امر الكلام فى حركة الها واما الكلام فى اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر فيها المذكر
فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهى وبهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو
ومن الكسر يا وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اى الواو واليا بعد المتحرك
اختيارا مع بقا ضمة الها وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الها ايضا كقوله
فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواى مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونها
اى اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت ها الضمير ساكنا حرف
لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اى ترك الوصل لان الها
حرف خفى كما قلنا فكانه التقا ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهى ومنهو ونحوهما
فعلى هذا انجى فى ها المذكر الذى بعد الكسرة او اليا باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها
ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الها من غير وصل بيا وهو بعد
اليا اكثر منه بعد الكسر لان فى الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع
وصلها بيا نحو بهى وعليهى وهو بعد الكسر اشهر منه بعد اليا لما ذكرنا الثالثة ضم الها
بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الها مع الواو نحو عليهو وبهو ويجى فيها اذا كانت بعد
الكسرة لغة خامسة وهى اشمام كسر الها شيا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل ها
المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة
الها اعتبارا بالمتحرك قبلها فى اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها
حذفا عارضا وجاز اسكان الها اجرا للوصل مجرى الوقف وقد قرى بها كلها فى الكتاب
العزيز واما الها فى المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهى مضمومة لا غير نحو لهما
وغلامهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو على من نحو منه منهما
منهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وحد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان
قبلها كسرة او يا فمن قال فى الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال فى المثنى والجمعين
ايضا بضم الها نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلاميهما وبغلاميهم وبغلاميهن
وحمزة يخص بالضم فى جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الها فيها
بدلا من الالف فاعطى اليا حكم اصلها وقد جا علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على

هذا التعليل ان يقرا في الواحد والمثنى وجمع المونث عليهُ عليهما عليهنّ ولم يقرا ولعل ذلك
لاتباع الاثر و غير اهل الحجاز يكسرون الها في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر
هذا كله في حركة الها و اما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها او لا
فان وقفت عليها فلابد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير تحذف
صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه ولم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم تقف عليها فلا
يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء
والتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على قراة ابي عمرو وباقي
القرا على ضم الميم نظرا الى الاصل فان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب
عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب كقراة ابن كثير واشباع الكسر
في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر
والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثالث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع
الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو غلامهم
ولهم وقفا هو على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر و كذا في انتم وضربتم فلها ايضا
خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل
والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثالث قبل المتحرك الاولى
الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بهم قبل هاها
كسرة او يا كسر الميم ووصلها بيا عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة اليا او الكسر قبل الها
وقلب الواو يا لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا
في وضع المنصوب المنفصل فجاوا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل و اختلف
النحاة فيه فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا
ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التا التي بعدان في انت وانت
وانتما وانتم وانتن وقد مضى و قال الخليل والاخفش ما يتصل به اسما اضيفت ايا اليها
كقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف و قال الزجاج والسيرافي
ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك و قال قوم من الكوفيين اياك
واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسما الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف
اخره كافا وها ويا و قال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي
اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من
الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة ايا و قد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة ها

ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ
المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير
المنصوب المتصل سوا **فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة
وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايب وفي الصفة مطلقا** اعلم انه لا يستتر
من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل
وهو كجزو الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل
لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشتهر شي ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره
فيما يستتر فيه قد مضت و لا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي
المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفي جميع الصفات واسما
الافعال والظروف في خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل
وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع
وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول
لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل الغايبة يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما يضرب الا هي
وكذا في الصفة المفردة نحو اقايم الزيدان وما قايم هو وكذا في الظروف عند ابي علي اذا اعتمد
نحو افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات
زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هو **قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك
بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض وبالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير
مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك
الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قايما وهند زيد ضاربته هي** اعلم ان اصل
الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه
اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله
معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا
متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين
المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها
وكون الشي كجزء كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات والفعل
مقتض للمرفوع كذلك ومن ثمة لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه
اما ساير ما يرفع ضميرا ما ابتدا عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل

كالجزء من الكلمة المتفرقة والابتدا معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا في اول الكتاب
والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما
جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل في طلب
المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثمة كان النصب في نحو ما زيدا ضربته
اولى من الرفع وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع
بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشيا
الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او
الظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من
هذه الاشيا بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي كذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب
بالاصالة وساير ما ينصب الضماير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك
واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب بمشابهته الفعل فكان
حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او بالاسما المشبهة به كالمرفوع لطلب الفعل
له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنا
عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي فاذا تقرر هذا
قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله
بعامله الا في ثلاثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك
نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربته
ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم
المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء
الاخير من العامل المحذوف او المؤخر الثالث اذا انفصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك
او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاني زيد وانت
ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب
الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس
عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كما يوم قرى انما يقتل ايانا ومنها ان يلي اما
نحو جاني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول
الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه
بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا
عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت اياه زيدا عمرو ولا يجوز ان

تقول

تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان
لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت
زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل
فتوطية لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل منهما اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا واذا
اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قايما فقولك الذي علمت زيدا اياه قايم اولى من قولك الذي
علمته زيدا قايم وذلك للتوطية المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه
في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل
فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا
او خبر ان واخواتها او اسم ما الحجازية اما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة
المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قايم اخوه وانت وضارب اما هو واخوك
وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد
الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن
انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان
ضارباهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه
بل نقول ضاربوهم نحن وضارباهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة
الاستفهام وحرف النفي نحو ما قايم انتما واقدامك هما وا في الدار انتما عند ابي علي وذلك
لانه قد يعرض لهما اذ كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي
الجملة فاظهر اذن في اللفظ فرقا بينه كاينا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف
اسم الفعل فان الضمير احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنانا لضمير فيه
على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجي فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف
المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع به لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر
في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشيا الا مستكنا لكونه اضعف
من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في
الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون
الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضربك

انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا
هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل
مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض
لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا
ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب
حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وانت
في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من
ابل تراكها ونقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين
لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجي الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل
به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو
اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن تلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل
المنصوب به للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم
تمامها تقول اعجبني ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في
نحو ضاربك وضاربانك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة
لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال
الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به
وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال
الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما
اولى من اتصاله بالمصدر لكن مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك
وضارب اياك والضارب اياك والمعطي اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك واما
الظرف والجار فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب ولنعد الى
شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضربت زيد
اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك
زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم
ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل
لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قد يكون قيل ان تقديم المفعول على الفعل
يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله
وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه
وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم

الارض

الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه
ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا
اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي وحالا نحو جيتاني وجاني زيد
ضاربته انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول
اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية
والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا
نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم يات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب
لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة
ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل
نحو زيد عمرو ضاربه هو او يضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما
وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع
الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهند انا ضربتني
او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها
وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس
حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن
ضاربوناهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة
طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلاث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير
واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة
ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض
موماة وبيدا سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم
يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد
ضميره البس ام لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر
بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن
هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي نحو
قولك انا زيد ضاربه انا يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت
انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس
وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع

اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته
فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه
اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضميرين المذكورة فان كان احدهما
مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع منزلا
في الاتصال وكاينا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا
بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك
وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني
لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي
العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكني زيد او جاء المنصوب
المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون
انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه
وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد
واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل
الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف
منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس
اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول
الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني
اتصل بضمير الفاعل وفي معمولي خلت بعد رايحة المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال
وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني
اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا
نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحروف
غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة انما لم يجئ في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان
الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز
ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل
المنصوب فنقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال
وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غايبين
فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغايبين ومنعه سيبويه والزم
النحاة القايلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني نحو منحتنيني اي منحتني نفسي وهذا
دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا هو المشهور لانه تانف الثاني

من

من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغايبين لعود كل
واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين
لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربتهوه كما جاز اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي
للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان
اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم
والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز
اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضاربك اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني
منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا
او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربتكما وضربتك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن
فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكه ومعطيك اياها فهو مثل
اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما
ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضميرين به من المصدر واسم الفاعل لانه
يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما المشابهته وكذا يشتد الانفصال في الثاني فيما اذا كان
ازيد او مساويا نحو ضربيهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغميهماها
يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان
اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما
ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند
هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم
الضمير الذي يلي المجرور كما مر قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه
واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما كان
ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك
اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته
وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط
الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما
كان لك الخيار في الثاني قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك
او كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل قوله
والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولاك الى اخرها وعسيت الى اخرها
وجاء لولاك الى اخرها انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في
الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة

المختار في خبر كان الانفصال

لان الكاين في قولك كان زيد قايما قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصه قال عمر بن ابي ربيعة
لين كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الدهر شهر
لا نرى فيه غريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جا على ما حكى سيبويه ليسني وكاننى
قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان
فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها
غذته امه بلبانها وجه الانصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته
قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجي بعد لولا غير التخصيصيه ضمير
مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا
فيجب على الاوجه الثلاثة الانفصال فقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر
الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطا والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك
هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى
والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون
لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع
غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثال ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافه
الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجي وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا
كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال
السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر
لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون
معمولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفرا ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب
عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه
بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش
فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضماير بقيام بعضها
مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف
الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل
وكذلك الاولى ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل ما بعده
فاعله وقد جا بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال
سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك
ان تفعل تحمله على لعل في الترجي فتنصبه به وينبغي خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في
الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في

محل

محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا
ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في نحو عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل
وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستحسانه اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحمل
عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن
اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا بان حملا
لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال
لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان
تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير
عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا لتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل
في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير
فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون
الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه
النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على
اصلها والضماير المنصوبة بعدها قايم مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل او
تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد
وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها
والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه
احدها ان يجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جا بعد الضمير
المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل
ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون يفعل في عساك
يفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في عساك تظفر
بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا ويكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل ذلك وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك
المضمر مفسر ظاهر وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب
الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا
على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجاي الا زيد
واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل كذا في عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد
بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف
الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون

مرضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عندي بمنزله
قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون
الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضافا
اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة **قوله**
ونون الوقاية مع اليا لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وليت مع نون الوقاية
النون ولدن وان واخواتها مخير ومختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل
اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل يا المتكلم يجب كسره كما مر
في باب الاضافه ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح واليا فرعاه
كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال العلامة للجر مما لغة في
تبعيد من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على
الالف واليا ولولا النون كما في عصاي وقاضيّ ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني
ونون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز
لكون نوني الاعراب والتاكيد والضماير المذكوره كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر
الذي للساكنين في نحو قل ادعوا الله واضرب اضرب لان الكسرة العارضة لليا الزم
من العارضه للساكنين اذ اليا لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو
قل ادعوا مستقلة فنقول تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع
ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسه يفعلان
ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سوا كان فيه نونا الضمير نحو يضربنني
او نونا التاكيد او لا قوله هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم
الاول فيه خفيفه والثانيه نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقايه
دون نون الضمير ونوني التوكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب
لا معنى له كنون الوقايه اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي
في قسم الافعال فكلاهما لامر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من قال
المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول
سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا
معنى لها فالعلة في عدم حذف الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف
ولها معنى وقد جا حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل
مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير بحذف الفاعل لا
يحذف وقد تدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة

نون ح

اوجه

اوجه حذف احداهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرى
قوله تعالى اتحاجوني على الثلثة **قوله** ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند
سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة
لثبوته في السبع على كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضي او مع ليت
ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراة حملتهما على ما قالاه
والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم
ياتوا بها في على ورايّ ولديّ وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار
ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل يا المتكلم اذا كان الفا او واوا او يا حرك
اليا بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافه فلذلك لم يجلبوا نون الوقايه
في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين وعشريّ ومسلميّ في
عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب في نحو يدعونني
وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربنني وان يقولوا يدعيّ وضربيّ
واضربيّ ورمايّ وضربايّ واضربايّ قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا
للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضماير المرفوعة المتصله ولو لم تجلب
له نون الوقايه لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو
المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكوره **قوله** وان واخواتها يعني باخواتها أنّ وكانّ ولكنّ
واما ليت ولعل فسيجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها
الفعل على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع
الامثال في انّ وانّ وكانّ ولكنّ ان لحقت مع كثرة استعمالها **قوله** ومختار في ليت المشهور
في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه
وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي **قوله** من وعن وقد وقط
كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة
لا تجوز الا في الشعر قال ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال
قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما
قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على
الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدُ لدي ولو اضفت الكاف الجاره الى اليا
لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل بحرجه وزنه
وبعدانه من الاسما المتمكنه بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق
النون **قوله** وعكسها لعل اي حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون

الحاق نون الوقاية بان واخواتها

قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخرتين الاحرف واحد اعني العين ولان من
لغا فيها لعن وكذا الحذف في بجلا ولي من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط للكراهة
لام ساكنة قبل النون ويعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اي ان الاثبات معها اولى كما قال
عليه رجلا ليسني وجاء ليسي قال اذ ذهب القوم الكرام ليسي جاءا علي غيري وجاء عساك
حملا على لعل والاكثر عساني ويجوز الحاقها في اسما الافعال لادايها معنى الفعل ويجوز تركها
ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكي يونس عليكني وحكي الفرا مكانكني وقوله وليس
حاملني الا ابن حمال شاذ سوا جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة
وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملني
قال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل
زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها
صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ويسمى فصلا ليفصل بينه وبين كونه نعتا
وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد افضل من عمرو ولا
موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره قوله قبل العوامل
نحو زيد هو القايم قوله وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو
ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية نحو ما زيد هو القايم باب
كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه
كما يجي هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا
اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله
وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام
مضاف غايب كقوله وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى
مصابي هو المصاب قوله ويسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما
سمي فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز
ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة
وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس
من تمامه بل هو خبره وما ال المعنيين الى شي واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون
يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف
من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر من النعت فكان القياس ان لا يجي الا بعد
مبتدا بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام
تعريف صالحا للوصف للمبتدا به وذلك لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز به الخبر عن

النعت

النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان وان وما الحجازية لم يحتج الى الفصل اذا
كان المبتدا نكرة لم يوت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يوكد النكرة الا بما سبق استثنا
في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم
لكنه ليس تاكيدا لانه يجي بعد الظاهر والضمير ولا يوكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت
بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه
قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه
وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون لا يقال عند
سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز
الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع
المتفقين ولم يجوز سيبويه بنا على ذلك ظننته هو اياه القايم وان جعلت اولهما
فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر فان فصلت بين
الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا
الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة
لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام
لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل
فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله
عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى
ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في
المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا سوا كان اللام في الخبر للجنس
نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او
للعهد نحو رايت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسوا كان اللام
موصولا نحو انت القايم او زيدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا ثم انه
اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر
في الاعراب نحو كان زيد هو القايم وما زيد هو القايم وان زيدا هو القايم وعند كون
المبتدا ضميرا نحو اني انا الغفور الرحيم وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدا
كقولك الذين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه
المشابهة كونه مخصصا حرفا يقتضيها افعل التفضيل معنى اعني من فهي ملتبسة به ومتحدة
معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحد معه اي اللام ومن ثمة جاز ما يحسن بالرجل خير منك
ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا تقول الافضل من زيد كما يجي

في بابه وجوز اهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال
الخليل والله انه لعظيم في المعرفه تصييرهم اياه لغوا يعني اذا كان مستبعدا في المعرفة
مع انه قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي التفضيل نحو
خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت
زيدا هو مثلك وهو غيرك كذا اجوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك
وغيرك في صورة المعرفه وامتناع دخول اللام عليهما وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل
المضاف الى المعرفه نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق
ان كل هذا دعاو لم يثبت صحتها ببينة من قران او كلام موثوق به ونحو قوله تعالى اني انا
اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره والجمله خبر ان بلى لو ثبت في
كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خيرا من زيد هو افضل من عمرو
ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت
زيدا بنصب ما بعد صيغه الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك
بمجرد القياس والفاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم
يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل
كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول
اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى
يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجه وقوله
تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره وقوله
لا يجوز زيد هو قال ليس بشي كقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى
وروى عن محمد بن مروان وهو احد قرا المدينه هولا بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا
روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلا احتبى ابن مروان في لحنه يعني باتباع
الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدا خبران
معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الاول وانا لا
اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القايم زيد لامنهم
من التباس الخبر بالصفة اذ الصفه لا تتقدم على الموصوف وجوزه الكساي كما جاز
نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مع الامن من اللبس هذا واعلم ان صيغة
ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة
خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب دون اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس
بمبتدا حقيقه اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القايم وكنت
انت

انت القايم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اي دفع التباس الخبر الذي بعده
بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس
الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغه الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب
لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه
مفردا ومثنى او مجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في
الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى
الحرفيه اي افادته في غيره وتلك الغايه كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحد
او مثنى او مجموع مذكرا او مونث فانه صار حرفا مع بقا التصرف المذكور فيه فان قلت
قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالاسما الاستفهاميه والشرط مع بقايها على الاسمية
فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسما الاستفهام
والشرط داله على معنى في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفيه
لا تدل الا على معنى في غيرها قد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو
الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره اعلم انه انما يتعين
فصلية الصيغه المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان
زيد هو المنطلق او اذا دخلتها لام الابتدا وانتصب ما بعدها وان كانت ايضا بعد مضمر
نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام ابتدا جاز كونه تاكيدا
لذلك الضمير نحو انه هو الغفور فانه قد يوكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب
الابتدا واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر
لا يوكد بالمضمر ولا تكون مبتداة لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلتها لام الابتدا
مع انتصاب ما بعدها فانه لا تدخل لام الابتدا على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب
ما بعدها ففي قوله تعالى انه هو الغفور يحتمل الصيغه كونها فصلا وتاكيدا ومبتدا
وفي قوله تعالى انك لانت الحليم يحتمل ان يكون مبتدا وفصلا ولا يجوز كونه تاكيدا
لاجل اللام كما ذكرنا قوله ولا موضع له عند الخليل الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى
لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت في نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء
الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم
عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من ظهور معنى الحرفية عليه والكوفيون
يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان ضمير المرفوع قد يوكد
به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت ويرد
عليهم ان المضمر لا يوكد به المظهر فلا يقال جاني زيد هو وان الضمير لزيد ونحن نقول

ان زيدا هو القايم وايضا ان اللام الداخلة في حيز ان لا تدخل في تاكيد الاسم فلا يقال
ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يتبع مع ما بعده
كالشي الواحد وكذا يدخل عليه لام الابتدا في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول
الكوفيه لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا
ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازيه وعليه ما نقل
في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه فيه ثلثة
اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابواه هما
اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان
جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم
قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان والقصه يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا
ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قايم وان زيد قايم وحذفه منصوبا
ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غايب انما لزم كونه غايبا دون
الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في
الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصه فيلزمه الافراد والغيبة
كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مونثا كما يجي وهذا الضمير كانه راجع في
الحقيقة الى المسول عنه لسوال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه سمع ضوضا وجلبه
فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصه فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما
كان المعود اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير
الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجمله بعد
الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسا ير اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما
بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان
يكون مضمون الجمله المفسرة شيا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد
يخبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد نقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه
باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاني الحزايق كانه قال اي شي وقع من المصايب
فقال هو البين وقوله حتى ما تاني مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد
من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبه حتى لا يتاني جماعات الابل ايضا واجاز
الفرا ان يفسر ضمير الشان بمفرد موول بالجملة نحو كان قايما زيد وكان قايما الزيدان
او الزيدون على ان قايما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو

ضمير الشان والقصة

ظننته

ظننته قايما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقايم اخواك وما هو بذاهب
الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقايمين اخواك
وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقايمين خبر مقدم او يكون
اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائيه المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز
ما اجازه الفرا من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفه مع فاعلها في
نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا
بجمله وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جمله
اذا اعتمدت على نفي ما لا على المبتدا بعدها بخبر ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد
وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان
في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا
اذا كان مفردا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون
هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله تعالى ان يعمر وان يعمر بدل من هو ويكون هو
راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون
يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى
استغنا جزئيها عن مفسر واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت
وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك
الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره
لما مر في باب المبتدا ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه ليلا يزول الابهام المقصود
منه ولا يوكد لانه اشد ابهاما من المنكر ولا توكد المنكرات ويختار تانيث الضمير لرجوعه
الى المونث اي القصه اذا كان في الجملة المفسرة مونث لقصد المطابقه لا لان مفسره
ذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفوا الكلوم وانما يوكل
بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت
غرفة وان لا يكون كالفضله فلا يختار انها كانت القران معجزة لان المونث منصوب
نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات
وتانيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه
لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته
جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول ما هو قام زيد قوله
ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدا واسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في
بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا

ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير
رابط ولا يحذف المبتدا ولا غير الامع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا
مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا، وقوله ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة
كما مر في باب المبتدا قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز
اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن
ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف كما يجي في الحروف اعمالها في البارز شاذ
كقوله فلو انك في يوم الرخا سالتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا لانها تعمل في ضمير
شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم
تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها
وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها
ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة ارتباط وانما طلبوا الارتباط
اللفظي بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها
في تقدير المفرد اي المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك
المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور
من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا حال الغايها لفظا وقد اجاز سيبويه
الغاوها لفظا وتقديرا كالمكسورة فتكون كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد
مع انه لا ربط بينهما لفظا وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا
وانت وهو قلتما قوله اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمثناه
ذان وذين وللمونث تا وتي وته وذي وذه وللمثناه تان وتين ولمجموعهما اولاء
مدا وقصرا ويلحقها حرف التعريف ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة
فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذا البواقي ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتان
واولالك ومثل ذلك وامام وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم ان اسما الاشارة مبنية
عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام
فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل
معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب

اسماء الاشارة

والنفي

والنفي والتمني والترجي والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف
النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف
في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغه في الجمع
والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب
ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر
المقدر بعده وفي اسماء الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها
ان تكون كاسما الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرفا الشرط
والاستفهام قبلها وضمنت معناهما فتكون اسما الاشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف
وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات
وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه
والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة
الى واحد معين فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية
اي بالجوارح والاعضا لا عقليه والاسما المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه
اشارة عقلية ذهنية فلم يحتج في الحد الى ان يقول المشار اليه اشارة حسية لان
مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسما
الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المصنف ما معناه انه ليس حد لاسما الاشارة
بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه
عالما لكن المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسما الاشارة وقوله اشار اليه
اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغويه غير محتاج
الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسما الاشارة الاصطلاحية
كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور كما لزم هناك
قلت هذا السوال غير وارد وان كان الاشارة في قوله اسما الاشارة لغوية
اذ معناه الاسما التي تكون بها الاشارة اللغويه كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما
لم يرد لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود وعلى كل جزء منه توقف
جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضروريا ومكتسبة لغير
ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف اليا لان سيبويه حكى فيه

الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوة فلامه ايضا يا واصله ذي بلا تنوين لبنايه
محل العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين
لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذا لم يقلب العين الاترى الى نحو من تو فان قيل
فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة قلت قد قيل
ذلك لان الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم كثر المحذوف العين
اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كيد ودم وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب
طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت العين الفا والامالة
تمنعه واما ان تقول حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت
اولى وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زايد لان تثنية ذان بحذفها
والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسما المتمكنة
عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين به
والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين
المتمكن وغيره نحو فتيان وغيره كما حذف اليا في اللذان قال ابن يعيش لا باس بان
تقول هو ثناي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة
كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف
لين وسميتها ولو كان اصله ثلثة قلت ذاي رداله الى اصله ومثناه ذان قال الاكثرون
ان المثنى مبني لقيام علة البنا فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية
على واحده ولو بنيت عليه لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين اخرى للنصب والجر
وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل وادعاء ان كل واحدة منهما
صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شي من المثنى لانهم قصدوا ان يجري
اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره
فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا وبنا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في
اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاث
وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان والمونث تا وذي بقلب دال ذا تا حتى صارتا او
او قلب الفه يا حتى صار ذي وذلك لان التا والبا قد تكونان للتانيث كضاربة وتضربين
فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي من هو ولم يجمع بين التا واليا ولا نقول ان التا واليا
ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمونث دون المذكر لانهما يكونان في بعض
المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاها ليست علامة التانيث وذه
بقلب يا ذي ها واصل ذلك ان تقلب ها في الوقف لبيان اليا كما يجي في باب الوقف ثم يجري

الوصل

حسبي ... ونعم
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
...

الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وقد تقلب الذال تا وقد تكسر الهاآن
باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وقد في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي
بيا ساكنة وفي الوقف تسكن الها وتحذف اليا كما يجي في بابه وقد يقال في المونث ذات
ولمثناه تان وتين وعلى الخلاف المذكور في ذان وذين وجمعهما اولا عاقلا كان او غيره
قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اوليك الايام وقد ينون مكسورا
والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولا معرفة فيكون فايدته البعد حتى يصير المشار
اليهم كالمذكورين فيكون اولا كاوليك وقد يقصر فيكتب باليا لان الفه مجهول
الاصل فحمل على اليا لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاولى والواو في
الاخير ولهذا يكتب اهل الكوفة العلى نحو العزى والضحى باليا مع ان اصلهما واو ومن ثم يبني
بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله باليا وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل
الهمزة الاولى من اولا ها فيقال هولا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولا ور بما تشبع
الضمة قبل اللام نحو اولا نحو طومار واما قولهم هولا على وزن تو ارب قال تجلد لا تقل
هولا هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولا بحذف الف ها وقلب
همزة اولا واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها انما تلحق من جملة المفردات اسما
الاشارة كثيرا لان تعريف اسما الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم
الحسية فجي في اوايلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى
اي شي يشير من الاشيا الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من
الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغايب وكان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط
فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره
اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد
الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في مراه فلذلك قالوا لا يجتمع
ها مع اللام ويتصل بها حرف الخطاب تردد لنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف
حرفا ويويد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لم يمتنع
ذلك كما في كاف ضربتك ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغايب البعيد به
دون القريب فان فايدته قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول ان وضع اسما الاشارة
للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى
الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كان الخطاب به اخرجته من
هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان
فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف

ويلحق بها حرف التنبيه

لايكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته
الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك
ولا غلامك قلت كذا فالكاف توجب كونه ما وليته غالبا في التعبير عند نحو غلامك قال
كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت
الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا
للمشار اليه القريب صار بعلامته مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط
فاذا اردت التنصيص على البعد جيت بعلامته فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك
يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يوتى باسم الاشارة
بلفظ البعد لان المحكي عنه غايب و يجوز في ذلك الضرب يحكى في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فقالي
ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه غايب ويجوز في
هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل
وقالي هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب وهذا يجوز لك في القول المسموع عن قرب
ذكر اسم اشارته بلفظ البعد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن
قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم
وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الاية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ
زال سماعه فصار في حكم الغايب البعيد اذ الاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ
الحضور فنقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه
شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما
كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك
السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله
ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح باطر متنه
تامل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القرب
تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة
لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص
البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة
فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذا اعني ذلك ونحوه كضمير الغايب يحتاج
الى مذكور قبلا او محسوس قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق لام الخطاب
الحرف بلى وابصروا انظروا وكلا وليس ونعم وبيس وحسبت وكذا ورويد والنجا وجيهل
وارايت بمعنى اخبرني قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المصنف كثرة استعمال

ذي

ذي القرب من اسما الاشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل
كما ذكرنا فاتجه الشك في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعيد فلم ياخذه
مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك
عندي واقول وانا لا ادري بينهم اختلافا في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعيد
فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد
والقريب كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف
للقرب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين البعيد والقرب
واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمونث تي وتا وذي وذه بسكون
الهاين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وهي
كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك
وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا ثم تلك وهي الكثيرة وتلك بفتح التا وتيلك وتالك
ثلاثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم
يتصور احدها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان اليا التي بعد الفتحة
قريبة من الالف في الخفة واما تالك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك اليا بالكسر
لاجتماع الكسرتين واليا اذا بل بقيت على سكونها فحذفت اليا للساكنين واما تلك بحذف
الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد
هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك لانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنيه
لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا
والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام
في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت هاهنا الثانية الى الاولى ليبقى النون الدالة
على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا
اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشدد في النون عوضا
من اليا المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها
كما لا يقال هذالك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب
والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بنا على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير
المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولا واولى ثم اوليك واولالك ثم اولا
اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى راى اخر اولاء
ثم اولاك ثم اوليك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد
اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى

ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما يشار بما للواحد الى الاثنين
كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئة بتاويل المثنى
والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف وتفصيلها التنبيه
عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف نحو بلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها
معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجي في حروف
التنبيه وبغيرها قليل واما اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقوله لا ها الله
وذا فعلت كما يجي في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت
وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها وذا ليا اى هذا لها
وهذا ليا **قوله** تلك وذانك وتانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك لا تعرض
لبيان مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام
وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها اما هذه الكلمات ففيها لبعض
الاشكال لسقوط التاني تلك وانقلابها نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولا
الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان ههنا
الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا
كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب
وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد **و**اما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الافصح وهنا بكسر الهاء فهنا لك للبعيد **و**قد يجرا الثلاثة بمن وقد تصحب هنا المشددة
الكاف ولا تصحب ثم **و**قوله ثمك خطا وقد يراد بهناك وهنالك وهنا للزمان قال
الله تعالى هنالك الولاية لله الحق اى حينئذ قال **ه** حنت نوار ولات هنا حنت اي
لا تحين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية **الموصول** — الموصول
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انتصاب جزءا على انه خبر يتم لتضمنه معنى يصير وذلك
ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما اه — كلمها
وكذا تقول كان تسعة ملكتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس
قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم ما قام به العلم اى من باب تعريف
الشيء بنفسه وذلك محال وذلك ان المجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا
علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به العلم الـ
العلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال
في ماهية الصلة اي شي هي فتعريفه الموصول بالصلة لتعريف الشي بما لا يشكل من ذلك
الشي الا هو فقال المصنف انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول

في

في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا
وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذا ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة — ما كرنه [?] الى الصلة لا في كونه [?] علاقة بالمقبل
في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شي واحد ثم قال وفسرت الصلة
بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر ان في نفس الحد اشكالا
من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال هذا احق قوله
يتم جزءا اى يصير جزءا تاما للجملة ويعني بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع
الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجملة بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو
الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعايد والموصول يكون جزء الجملة
اذ الفاعل في جاني ايهم لقيته هو الموصول فقط لانه هو المرفوع لكنه ليس جزءا تاما
اذ لا يجوز الاقتصار عليه قوله وعايد اى ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافته
الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بالجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول — حد الموصول الحرفي
الحرفي ما او لم مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد
ولا ان تكون صلتها خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه
حتى تصير خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجي البحث فيه في نواصب المضارع وانما
بنيت الموصولات لاحتياجها في تمامها جزءا الى الصلة وعايد كاحتياج الحرف الى غيره في
الجزئية **وصلته جملة خبرية والعايد ضمير له** انما وجب كون الصلة جملة لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو بسم الله الذي يبقى ويفنى كل شي او الذي هو باق
او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق
وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون
سببه حكما على شي دايما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه
او الذي مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشيا احدها ان الموصولات معارف
وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه
خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته
وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاني رجل ضربته لان المعرف حاصل
فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة وموصولة
وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود
بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة

لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما
اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك
انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع
لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا
بمضمون صلتهما و الفرق بين المعرفة والنكرة المختصة ان تخصيص المعرفة وضعي
وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص
النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي
كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا تقول اني اعبد الها
خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات
قلت لا نسلم ان تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص في الحقيقة
تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل طويل في كل واحد منهما على الانفراد العموم وقد حصل
التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء بشيء تخصيص
وان كان المقيد غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها
الذي هو معرفة وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت
الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم
تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم تكن لها به اذا تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو
فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر
الموصول كما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه
يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي دوخ البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا
دوخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط
قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان
يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره
واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها
ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء من مضمونات الجمل وما اشبهها من الصفات
مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع
ما يتضمن الا ما يكون تضمنه له لا بالشبه وهو الجملة ويغني عنها ظرف او جار منوي معه فعل
و فاعل هو العائد ورابعها انه يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون
مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما
ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر واني لراج

نظرة

فرق بين الموصولة والموصوفة

نسلم

تقييد شيء بشيء تخصيص وان عم المقيد

نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فمثل قوله: جاءوا بمذق هل رايت الذيب
قط اي اني اقول لعلي ازورها وقد تقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منعه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع
التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر
المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما
قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم يتعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببيه فلا بد
من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك
النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان
الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما
جاءني زيد الذي ضرب زيد وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة
يجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول
اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول قال المازني هي حرف كما في
سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري
الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير
اسم مفرد فثقلا لما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول
تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه
على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظو
عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان تقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة
بخلاف اللام الموصولة قالوا والدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في
السعة نحو الممرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر يعني
الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما
ان اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصوف
وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء
مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على
موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله
فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير
في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة
عليه كما ذكرنا في باب الوصف لقوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال
بني اقيش البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة

التعجبية

قد يغني الظاهر عن العائد

يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فنا لـ لعمر عنر مستند
الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة جانى الحسن وجهه على رجوع الضمير
الى الموصوف المقدر ولا فرق عندى بين اللامين كما لا يقال جانى حسن وجهه في الاختيار
بل قد يجى مثله في الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها
ولو جاز عمل اسم الفاعل والمفعول ذوا اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه
لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله
على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعنى لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا
لو كانت لام التعريف الحرفيه لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف
مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب
الضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل
اما لفظا فظاهر واما معنى فلتصير اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفيه مع
تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الفعل الاسم الفعل المبنى للفاعل في صورة اسم الفاعل
والمبنى للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد
ضرب او يضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة
الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل كالمجرد عن اللام
وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفيه
نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكاينه بمعنى غير على ما مر في باب الاستثنا فقلت
جانى الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم
المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول قضا لحق الالف
واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادها على الموصول كما يعملان
اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا في الحقيقة فعلين فالجواب
ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمى الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل
اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل اللام بالصفه المشبهة
مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل
الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافه وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا
جملة قيل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية
على ما حكى الفرا قال ان رجلا اقبل فقال اخرها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا

رجوع الضمير الى المقدر لا كون في السعة

لا تكاد اللام ... مع صورته ... الواو والقاف

دخل اللام الموصول على الجملة الاسمية ضرورة

وقد

وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره
بالشيحة اليتقصع يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع
وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا
في قوله لعمرى انت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ان التقدير لانت
الذى اكرم اهله لكنه موصوف غير مبهم كساير الاسما الموصولة وعند البصريين
اللام غير مقصود فصل والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
وانما جاز مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القايم ابواه لا
الذى قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول
في القاعدين وظهوره في الذى قعدا فكانك قلت مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين
ولو علم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جى بالصلة
لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اى الموصول نحو جانى ايهم ضربت وكذا في اللذان
واللتان فيمن قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول
اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات
وليس بشى لان الموصولات معارف اتفاقا منهم فالجمل لا تقع صفات المعارف كما
مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم
المفرد مقامها **وهى الذى والتى واللذان واللتان بالالف واليا والاولى والذين
واللاى واللاتى واللوانى وما ومن واى وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف
واللام** هذا حصر لجميع الاسما الموصولة والذى عند البصريين على وزن عم وشج ارادوا
الوصف بها من بين الاسما الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا
عليه اللام الزايد تحسينا للفظ حتى لا تكون موصوفة لمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا
بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين
بلا لام وانما الزموها الزيادة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف
كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائيه وان لم تكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها
اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى الوصف باسماء الاجناس وقال الكوفيون اصل
الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا لاما متحركة لئلا
يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسرة واشبعوا
الكسرة وتولدت يا كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف كل ذا قريب
من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المونث التى تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا
وتا وقد تشدد ياءهما نحو الذى والتى فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولى

يجوز كون اللام في الجامد موصوله عند الكوفية

لا محل للصلات من الاعراب وهو الاصح

بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد يوجب الاعراب
وعند بعضهم يبني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقا الساكنين قال
وليس المال فاعلمه بمال . وان اغناك الا للذي . ينال به العلا وتصطفيه .
لاقرب اقربيه وللقصي . وحكى الزمخشري انه يبني على الضم كقبل وبعد وقال الاندلسي
لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم راه في الشعر المذكور مكسورا
حكم باعرابه وقد تحذف اليا ان في الذي والتي مكسورا ما قبلها او ساكنا قال الشاعر
في الكسر . والذ لو شا لكنت صخرا . وجبلا اصم مشمخرا . وقال اخر في التسكين . كالذ
تزبى زبية فاصطيدا وقال فظلت في شر من اللذ كيدا . فقل للت تلومك ان نفسي . اراها لا يعوذ بالتميم
قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيها اي تشديد اليا وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا
نحو ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات اذ الخفيف يشدد للضرورة ولهذا يكتفى
لها بالكسر عن اليا وتحذف الحركة بعد الالتقا قال الا ان يثقلوها في حال السعة لا في
حال الشعر فنعما اذا وطاعة تثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف اليائين
وجاز تشديد النون ابدالا من اليا المحذوفة وهل هما معربان او مبنيان على الخلاف الذي
مر في ذان وتان وقد جا اللذان واللتان في الاحوال الثلاثة في غير الافصح والاولى
القول باعرابهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلما فلما غير عن وضع واحد
ولم يرد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق
المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا . وقال هما اللتا لو ولدت تميم
لقيل فخر لهم صميم . وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاكثر
والذون في الرفع هذيلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد اليا في الواحد وهذا
كما قال الجزولي ان الذي مشدد اليا معرب فكان اصله الذيون فحذفت احدى
اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم الذيون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي
لغة من شدد اليا الجمعة بلا خلاف شي منه وقد تحذف النون من الذون تخفيفا
قال فومي الذوا بعكاظ طيروا شررا . من روس قومك ضربا بالمصا قيل . ومن الذين
ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز
في هذا ان يكون مفردا وصف بمقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي
وان الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا حمل على اللفظ اي الجمع الذي
استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز
افراد العايد اليه وكذا قوله تعالى والذي جا بالصدق وصدق به اولئك هم

المتقون

المتقون وهذا كثير اعني ذكر الذي موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى
اما حذف النون من الذين نحو جاني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل قلة اللذا
في المثنى وقد يقال لذي ولذان ولتي ولاتي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه
الالى بوزن العلى واللاين رفعا واللاي يولون من نسايهم ويقال اللاء بحذف
اليا وقد جا اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن الفاعل
من التي وهي اسم جمع كالحامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التا وهو كثير في جمع
المونث دون جمع الذي واللواتي واللوائي كانهما جمعا الجمع وقد تحذف اليا آت
من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء
بين الهمزة واليا لكونها مكسورة على ما قراه ورش اللاء يئسن وقد يقال اللاي
بيا ساكنة بعد الالف من غير همز كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة
قريش كانهم حذفوا اليا بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة يا من غير قياس ثم اسكنوا
اليا اجرا للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التا واليا معا وقد
يقال اللات كاللاعات مكسورة التا او معربة اعراب المسلمات والالى جمع التي
ايضا لا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الالى واللاي الا ان الالى في جمع المذكر
اكثر واللاي بالعكس وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمونث من وما
واي مضافا الى معرفة لتكون موصولة معروفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب
ايهم في الدار او مقدرة كلقيت ايا ضرب قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي
مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا
وضعها الواضع فقال له السايل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع
فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا
في المستقبل الذي لا يدرى منقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران
فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام
وليس بشي لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم
ايضا تقدم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين
واذا اريد المونث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو
لقيت ايهن وايتهن قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة
الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اباهم اخوك
وايوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوز هما تصرفهما في باب الاعراب قوله
وذو الطائية الاكثر ان ذا الطائية لا تتصرف نحو جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا

وذو فعلت وذو فعلن قال وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
ولا تعرب ايضا قال فرلا لمذا المرء ذو جاساعيا هلم فان المشرفي الفرايض ولم
ينل ذي جاوفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها
والثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد
المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع
المونث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها
تصريف ذو بمعنى صاحب ايضا مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصوله على التي
بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعدما الاستفهامية اما الكوفيون
فيجوزون كون ذا وجميع اسما الاشارة موصولة بعدما الاستفهامية كانت اولا
استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلا تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد
عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك
اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط بعدما الاستفهامية
اذا لم تكن زائدة ففي نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذي وقولك ماذا
الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيتا
ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون
بان اسما الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل
وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدريه حرفا وجعلاها
اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى
بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا
في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجي الكلام عليها في الحروف المصدريه والعايد
المفعول يجوز حذفه عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفا موصوليتها
والضمير احد دلايل موصوليتها كما مر من الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين
اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي
فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب
يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ضربت الا اياه واما في
غيره فلا منع نحو الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب
زيدا اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجي
اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيد لان الضمير
اذا فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قايم

واما

واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر بحرف متعين وانما شرط التعين لانه لابد بعد
حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان لا يتعين حتى
لا يلتبس بعد الحذف بغيره لقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه
وقوله تعالى فاصدع بما تومر اي تومر به اي باظهاره قال فقلت لها لا والذي حج
حاتم اي حج اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر
مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران
متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما
يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به ومذهب
الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا
اذ ليس حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا
المجرور فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يجب الا اذا كان
مبتدا اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يكون في الكلام
اذا دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا الكثير وقوعه
ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم المبتدا اي كما ذكرنا واما
اسم ما الحجازيه ولا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا
يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف
انه حذف شي اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونه صلة واذا حصل
المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول
الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافه وان لم تطل الصلة قال الاندلسي
ان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فكذا تضاف وتعرب فتصرف في صلتها ايضا
بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة لقوله
تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون
فجوزوا الحذف بلا شذوذ في صلة كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرى
في الشواذ على الذي احسن بالرفع ويروى ما انا بالذي قايل لك شي واعلم انه اذا كان
الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان
المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال
علي كرم الله تعالى وجهه انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولم اسمعه لم اجوزه

وكذا اذا كان الموصول او موصوفة خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا او هو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبه لقولك انا حاتم الذي وهب المائتين اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا او ضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفة مخبرا عنه بالتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذا في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا فظهر بهذا ان قوله القايل انا انت ليس بوجه والوجه القايل انت انا واعلم ان حذف الضمير في المعطوفه احسن من حذفه من المعطوف عليها نحو هذا الذي ضربته وقتلت فلهذا احسن حذف الضمير في المعطوفة على الجملة التي خبر المبتدا نحو زيد ضربته وقتلت وان قبح حذفه من المعطوف عليها وادا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيدا من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعليه خاصة ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه هنا هذا باب يسميه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسايل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانيه بنا الموصول اي صغ من هذه الجمله جملة اخرى اسمية واخبر عن الثانيه با عن ذات متصفه بما اتصفه به آ في الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا قدر ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذا ان يجعل في الثانيه ب مبتدا مصدرا لان المسول منك ان تخبر عن تلك الذات اي ب والمخبر عنه في الاسميه مبتدا مرتبته الصدر فلا بد ان يجعل مكان آ ضميرا راجعا الى ب لان المسول ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بلا تغيير شي عن الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكانه لتصدره مبتدا فلا بد ان يكون نايبه هو الضمير العايد اليه مكان آ ولا بد ان يوخر

الف

الف في الجملة الثانيه خبرا لان المسول ان تخبر عن با بالف ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن الف بالموصول بل اخبرت عن ب الموصول بالالف الا انك لما اخبرت عن ب بالف والمبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغه المعلوم اجزاوها دون ب فآ هو المشهور قبل صوغ الثانيه واما قولك في السوال ب الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانه كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل با الموصول مبتدا ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شي منها الا ان يجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى الذي ويوخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانيه انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانيه نص في المحتمل الثاني للجمله الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعليه لا تخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعليه خاصة قوله ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شي من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسميه حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن لو اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجي بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبيس وحبذا وعسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا تخبر باللام عن زيد في نحو ليس

زيد منطلقا وجب ان لايكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي قوله فان تعذر امر منها اي من
الامور الثلاثه وهي تصدير الموصول ووضع العايد اليه مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم
في الجملة الانشائية والطلبيه لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا
عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون دخول
الموصول على الموصول اذا اتفقا اما قوله ◦ من النفر اللاتي الذين اذا هم ◦ يهاب
اللئام حلقة الباب قعقعوا ◦ فيروونه من النفر الشم الذين فالاولى تجويز الرواية
الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللاي فان تغاير نحو الذي
من نعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجي في
كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدربا لهم نحو الذي الذي في داره
عمرو زيد فقولك في داره صلة الذي الاخير وعايده مستتر في الظرف وعمرو خبر
الذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعايد الاول الها المجرور في
داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد وتقول
الذي اللذان ابواهما قاعدان لديهما كريمان عزيز عنده حسن تبتدى بالموصول
الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لاستغنايه بما في خبره عما قبله
واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان
وعايده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته
وخبره صلة التي والعايد الى التي من صلته الضمير المجرور في عنده والذي مع صلته
المذكور مبتدا خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد
فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو الضمير العايد الى الموصول
مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور اذ لا يضمر هذه الاشيا ويخرج
كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرية وخبرها والحال والتمييز المنصوب
وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في زيد ايما رجل والاستغراق في
كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا
كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفا على حبذا والمصادر السادة
مسد الحال كالعراك وحده وجهده وساير ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل
على الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو
قبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل

فيعمل

فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم تعمله في الضمير
المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار
عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل
انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت
ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة ويقبح الاخبار عن
المصدر الذي للتاكيد لعرى الاخبار عن فايدة معتبرة وكالمفعول له اذ يشترط فيه
لفظ المصدر وكالمجرور برب والكاف وواو القسم وتايه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع
بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا
الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذي هذا ماية الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا
وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف
وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة
اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل فبعضهم لا يجيز الاخبار
عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا
يفرد من المبدل منه وايضا لخلو الصلة من العايد في نحو جاني زيد ابوك ان اخبر عن
البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما
فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول
مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل
به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا
للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فالاخفش
اذا الضمير نقض ما بعد الزيادي اذا الضمير لا يبدل على البعض والاشتمال قبل انه
يذكر خبر الموصول وكخبر عسى واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ
معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للاناسي وغيرها كابي القاسم
وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام جبين وسام
ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس
قزح ولكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك ولكن ومنذ فانهما
لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت

يسبق الموت شيء مما اظهر يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل
جوازه لانه كخبر المبتدا وخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول
كالمجرور برب وفاعل نعم وبيس واخواتهما فان هذه الضماير لا تجي الا مبهمة مميزة بما
بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي
زيد ضرب وفي زيد قايم اذ المبتدا استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد
ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر
عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو في
الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو
جملة خاليا عن عايد الى المبتدا وقولك في هو الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم
المشتمل عليه اى الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول لغلامه في زيد ضرب
غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الها الذي استحقه
المبتدا قوله عليه اى على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغني بضمير جاز الاخبار
عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار
عن اي ضمير شيت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد من الصلة
الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يعدها المبتدا لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه
هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضمير قد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكره ضمير
فايدة وليس ما قال بشي لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا
في زيد حتى تخلو الاخبار بزيد عنه عن الفايدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن ها ضاربه
يكون المعنى الذي ضاربه اخوه زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان ههنا شخصا هو مضروب
اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذا في الخبر زيد فيه فايدة
مجدده وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن ها اخوه
يكون المعنى الذي ضارب زيدا اخوه مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال
صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق
الموصول لهما ويتوقف المبتدا على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشي
اذ لا يلزم بقا ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار
عن تا ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول
الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا لا يجوز الاخبار عن ضمير عايد
الى ما تقدم ان استغني ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد
ذكر

ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته
فيصح الاخبار عن ها ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا خرج كل
ما لا يصلح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض
في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبيس ورب وخرج
كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرها
لما فيهما من معنى الانشا وخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند
وسوى وذات مرة وبعيدات بين كذا سحر وعشا ومساعيات وكذا المصادر
اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جيت في
ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة فتقول جا الذي سرت فيه يوم الجمعة الا
ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد
قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي
ضربت له تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا
فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جا زيد
واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما
اذا اخبرت عن زيد في جا الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة
قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتها على غير من هي له كما
اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هو هذا
عند النحاة وقد تقدم في المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد
عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل
والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا
اخبرت عن زيدا في ما ضربت الا زيدا كما عرفت في مواقع المتصل والمنفصل واذا
اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدا ثم اعلم
انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا
لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل
على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفايدة فلا تقول في الاخبار عن تاء
ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذا
قوله القايل انت انا يصحح الاخبار عن الكاف على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا
الاخبار بالذي دون من وما واى وساير الموصولات لانه ام الباب وهي اكثر استعمالا
ولا تكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغيير

معه تسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد وفي نحو
ضربت زيدا حتى تحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض
الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين
على حالهما ما امكن كما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه
الا اذا اضطررت اليه فاذا وجد العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب
واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام
زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا
الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان
في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع لانه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف
واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت
الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا
والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخر خبرا على الموصولين
فتقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب
عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر وهو مثل قوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم ● وعزى الرماني الى المازني وليس في كتاب انه
يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل
والفاعل فنقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب
اولى لانه تغيير ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان
بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول
اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق على الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن
فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه جزء كل
واحدة منهما فهو الرابط بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي
الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه
فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب
والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد لتكون الاسمية معطوفة
على الاسمية من جزئي المعطوف عليها كما كان الفعلية في الاصل معطوفة على الفعلية
بين جزئيها واذا وجد العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاول بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء
اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان التاء

عطف

عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا
كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال
الذي ذهبت انا لعدم فايدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب
زيد بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي
كما يجيء في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش
الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب
اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا
والمكرم زيدا انا وكذا الخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب
الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف
واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا
في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على
غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول
على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه
مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا
اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب
التنازع مخبرا عن التاء الاول بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا بالالف واللام
الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا
والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته
وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء
ضربت سواء عندهم كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي فنقول فيه الذي ضربته
واكرمته زيد تصل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا
بالالف واللام الضاربه انا واكرمت زيدا الهاء في الضاربه هو الضمير القايم مقام
زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه
انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه
كان في الاصل معمول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين
جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء
والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين
انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام

الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفه على غير صاحبها والتنازع باق
وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد
لان الاضمار في الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي
فيه ايضا وليس بقياسي في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن التا الضاربه هو
انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن
اليا الضاربي هو مبتدا وخبر والضارب زيدا انا وان اخبرت عن زيدا بالذي قلت
الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر
وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد
بابراز انا لجرى ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد
والضاربه انا زيد وان اعملت الاول والمختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول
كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن اليا او التا بالذي الذي ضربته وضربها هند
انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هندا انا وهند فاعل ضاربته
وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هندا الى جنب عامله لئلا يفصل
بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هندا انا والضاربها انا
وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربي
والضاربها انا هند وعند المازني الضاربي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن
اليا والتا في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته
هندا انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هندا انا
وعند الاخفش الضارب والضاربته هندا انا ويقول المازني مخبرا به عن التا الضارب
والضاربتي هندا انا والضارب مبتدا وانا خبر وعن اليا الضارب انا الضاربته هند
انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند
اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا تحذف وبعض المتقدمين يحذفه
مراعاة للاصل وابرزت لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضار
هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول
قلت مخبرا بالذي عن اليا والتا الذي ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب
وضربته هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش هندا والضاربته هي انا بتقديم
هندا الى جنب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التا الضارب هندا والضاربتي
هي انا وانا خبر الضارب وعن اليا الضارب هندا انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا
عن هندا بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش

الضاربها

الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر
الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التا واليا بالذي الذي اعطى
واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين
وعند الاخفش المعطي والمعطيه هو زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف
منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته
الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضمير مقام مفعوليه الظاهرين
بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين
لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي
اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد ابرز عايد اللام وبعض
المتقدمين يجوز حذفه على ما تقدم والابراز لجرى الصفه على غير صاحبها وعند الاخفش
المعطيه انا والمعطي بالاضافة والمعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي
انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس
بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطى من افعال
القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا المفعول الاول كما هو مذهب
المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات
في نحو ضربني اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون
اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في باب التنازع وهذا لا يجوز في باب
التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم
وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند
الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطيه والمعطي اياه زيد درهم
كضربيك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيد والمعطيه او المعطي
اياه هو درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التا واليا بالذي الذي ظن
وظنه زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيدا اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما
كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين
ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام
والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت
عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او
ظننته زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في
الظاهر لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني

مفعولي الظانه لانه افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر
وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه
او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظننته زيدا وظنني اياه
اخوك والظان انا زيدا اياه وظننته اوظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا
زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضماير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله
عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظانه هو اياه اخوك
او الظانيه هو اخوك كما مر في خلتكه وضربتيك وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني
هو اياه لكون الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من
حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني
زيد عمرا منطلقا انا مخبرا عن اليا او التا بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا
عمرا
وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلم
واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش والمعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان
اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه
انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه
المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه والمعلمي عمرا منطلقا
زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه
اياه زيد فايا الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربني
اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم
انا زيد اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها واياه
ضمير اللام لم تحذفه لان عايد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته
ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم
فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبله
ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيد لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقايل ان يقول
اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد
الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني
والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير
ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي
هو اياه اياه عمرو فايا الذي بعد هو ضمير اللام وهو القايم مقام عمرو المخبر عنه والثاني
ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه

منطلق

منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابرزت انا لجرى الصفة
على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرا لئلا يلتبس
لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام
واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش
المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمي هو اياه منطلق او المعلميه اياه هو وانما ابرزت
هو لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة **وما**
معاني ما الاسمية
الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شي وصفة
لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في
ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل من المبنيات في اسماء الافعال كباب
فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية
المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان تجعل ابوابا براسها فمنها ما **قوله** وما
الاسمية اعلم ان ما تكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم
الاسما تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف **قوله** موصولة
كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صناعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله
ما انت ويب ابيك والفخر ومعنى التعظيم كقوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة
ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها اي لا تذكرها على احد التاويلات وقد
يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف وذلك
لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها
حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر
وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين
لكونه صحيحا ولا اجراء الجزء مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا قال
على ما قام يشتمني لئيم • كخنزير تمرغ في رماد • واذا جا بعد ذا الاستفهامية لم تحذف
الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما
صار ماذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط
لتحصنه من الحوادث وكذا لم تحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت
الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال وجاز ان يكون ما ههنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف
الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور

وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا قوله ولا يمتنع
ان تكون متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيا فكذا ههنا معناه
نكرة من الامر شيا وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود تصدى ويجوز
ايضا تضمين نكرة معنى تشميز وتنقبض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك
نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هي اي نعم شيا عند الزمخشري وابي علي وتكون
ايضا معرفة تامة غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشي قال في
فنعما هي اي نعم الشي هي وكذا في دققته دقا نعما اي نعم الشي ونعم الدق وما المصدرية
حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد واما الذي المصدرية
فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قوله عليه السلام في النهج نزلت انفسهم فهم
في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخا قوله وصفة
اختلف في التي تلي النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله
مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى
من الاسما لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما
زيد لفايدة الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو فبما رحمة من الله ووصفيتها لم تثبت فالحمل
على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفايدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية
ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو
اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه اي نوع كان وتجتمع هذه المعاني كلها في الابهام
وتاكيد التنكير اي عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول لعظمته وضربا مجهولا غير
معين ومن كذلك الا في التام والصفة اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية
نحو من يضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة
بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا والجملة كقوله رب من
انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجي تامة اي غير محتاجة الى الصفة
والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجي عند الكوفيين حرفا زايدا
وانشدوا الى الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وعند البصريين
موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من قنص لمن حلت له
حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناما ومن الشرطيتين
والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة
واما المشابهتهما موصولتين لفظا وكذا ما التامة ومن في وجوهها للذي العلم وما
لما لا يعلم خلاف لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن لستم له برازقين وتقول

اشتر

اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على
اربع وذلك لانه قال تعالى ومنهم الضمير عايد الى كل دابة فغلب العقلا في الضمير ثم بني
على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جا في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال
تعالى وما ملكت ايمانكم وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما
هذا الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم او غير عالم وتستعمل ايضا استفهاما
كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشي ماهيته وهي
منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او تقول انه منسوب الى
ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتي تقول ما هذا افرس ام بغل ام انسان
فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيد او عمرو لم تقل ما هو وقلت من هو وقول
فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف وكذا قال موسى عليه السلام
رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية ويكون موسى عليه السلام اجابه ببيان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده ويجوز ان يكون
لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران صالحان للمثنى والمجموع
والمونث فان عبر بهما عن احد هذه الاشيا فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير
والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة
من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان
كان مونثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلاث
انفس من الرجال وثلاثة اشخص من النسا فهذا اولى من العكس كما يجي في باب العدد
وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة
المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم منهن فلهذا
لم يخالف القرا في تذكير من يقنت منكن ومن تاب بخلاف قوله تعالى وتعمل لانه جا بعد قوله
منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب
مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك
قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقة المحمول على المعنى نحو من هي محسنة
امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمولة على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب
مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي
محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي

هي صدر الجملة كما في قولهم ما انا بالذي قايل لك شيا وقيل من يحسن امك سهل التذكير
لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المونث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدر
مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى كان اذا اجتمع المراعتان تقديم مراعاة
اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يومن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من
تحتها الانهر حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونه اولى ايضا رجع سبحانه
بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا
واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض
الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها
فلا يقال الضاربته جا لخفا موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف
والمبتدا جا الزيدان الضارب غلامهما وهم المودب خدامهم لم يجز بنا بعيرعنه من
الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد وذلك لخفا موصوليتها وكونها كلام التعريف
في نحو الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجي بصاحبها
جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولي اي في الظاعنين المولين
ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة **واي واية كمن وهي معربة وحدها الا اذا**
حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم
لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا
اعرف كونها معرفة موصوفة الا في الندا واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في
مررت باي معجب لك فيل جا الذي نكرة موصوفة نحو با الذي يحسن اليك واي تقع
صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكرها المصنف ههنا برجل اي رجل كمن التي لا تقع
صفة ولعله راي ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم
يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى
الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات
على خلاف في اللذان واللتان وذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام
والشرط وانما ذلك لا لزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف
بمعرب بل هو اللازم الاضافة الى نرى الى عدم اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومها
الاضافة وكذا ايضا لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا
اضافة كما يجي في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا

اي آية كمن

من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرف كما في
الندا وان كان مقدرا بني على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في كان فانه
مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمبني على ما يجي في الكنايات
قوله الا اذا حذف صدر صلتها صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف
منها شي فلا تبنى معها والاسمية قد يحذف صدرها اي المبتدا بشرط ان يكون ضميرا
راجعا الى اي فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قام وايهم زيد غلامه وانما
يحذف كثيرا مع اي دون ساير الموصولات لكونه مستثقلا مع صلته بلزوم اضافته
وانما لم يلزم من احد جزي الفعلية لان التصاق الجزين فيها اشد وانما حذف المبتدا
اذا كان ضميرا الموصول لانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولا بمعني فاذا
حذف المبتدا كان صار مبنيا كاخواته الموصولة وذلك لان شيا اذا فارق اخواته
لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها
بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اي الصلة لانها المبينة للموصول
كما مر كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه
وهو الاكثر اي كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع
حذف الصدر لغة جيدة وجا في الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك
لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزيها وقد بقي ما هو معتمد الفايدة اي الخبر
قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب
ايهم افضل الا منصوبا وان لم تضف مع حذف المبتدا نحو اكرم انا افضل فكلام العرب
الاعراب واجاز بعضهم البنا قياسا لا سماعا فيقول اكرم ايا افضل مضموما بلا تنوين
والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من
مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على
اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا
ولو قالوا القلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه
دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب
الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع
معربة مرفوعة على الابتدا ما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا هي في
الاية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام
قال تعالى واوتيت من كل شي فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ايهم اشد صفة
شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاوا بمذق هل

علم ح

و ح

ا ز ح

رايت الذيب قط قال الخليل وايهم على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل
اي اضرب الذي يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت على الفتاة بمنزل
فابيت لاحرج ولا محروم اى ابيت مقولا فيّ لاحرج ولا محروم اى هو لاحرج ولا محروم
قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث بل
يجي مثله في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي
قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او
اقتل ايهم افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس بشي لان المعلق يجب كونه
في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق ما استفهام
او نفي او لام الابتدا واي بعد نحو اضرب واقتل لا تكون بعد اذ لا معنى لها الا
على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الاية من
فيها زايدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن
وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة
اى لننزعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو اية اذا
حذف منها ما تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها
بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات
واعتد بتاء التانيث بالعلمية وغيره يصرفها وهو القياس وفي ماذا صنعت ماذا
وجهان اعلم ان ذا لا يجي موصولة ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى
ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي
ما الذي هو خير منك على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا قايما
فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان يكون
زايدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وها التنبيه
تدخل على اسم الاشارة فيقال ايضا ما هذا الذي تقول وقد جا ذا زايدة بعد ما
الموصولة قال ۞ دعي ماذا علمت ساتقيه ۞ ولكن بالمغيب حدثيني ۞ وللقايل ان
يمنع مجي ذا موصولة مطلقا ويحكم فيما ذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب
في نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله ۞ الا
تسالان المرء ماذا يحاول ۞ انحب فيقضى ام ضلال وباطل ۞ فلان ما مبتدا والفعل
بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء
كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى
في الجواب انه غير مطابق للسوال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى

عدم

عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا ايضا ولجعل اسمية
خبر المبتدا فيها فعلية واما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل نادر كما تقدم
في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا ايضا ولكثير غالب فعرفنا ان الجملة
صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة
وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل اظهار الضمير
المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية مبتدا او
من لان ذا لا تكون موصولة الا وقبلها احدهما فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة
بالموصول اكثر فكان للتخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف
المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما
ذام كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذا ابتدائية ذا مبتدا
وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر
في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقته السوال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا
محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين
ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى اساطير
الاولين اى الذي انزله ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرون بالانزال فهو
اذا كلام مستانف اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا
كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسوال اذا جملة فعلية
فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب
به ما في السوال فحذف لدلالة السوال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا
وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بكون انزل
مقدرا والرفع يحتمل استيناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول
المذكور في السوال مبتدا كما في قوله تعالى قل العفو وان اشتغل الفعل بعد ماذا
بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا لقيت حقه فكون ما مبتدا
اولى وان جعلت ذا زايدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في
المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذا اولى كانت ذا موصولة او زايدة
واما في نحو ماذا اقبل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا الحالهم
مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضمير او متعلق فالجملة ابتدائية
جعلت ذا زايدة او موصولة فرفع البدل اذا واجب ورفع الجواب مختار على كل حال
وقول الشاعر ۞ وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا ۞ سوى ان يقولوا انني لك عاشق ۞

قيل اذا فيه رابع لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبريه وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم
في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جا طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد
اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعلامع جزئيها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلى وان
شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر الفعل ههنا جاز للمنازع ان يقدره
ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتخذنوا لكون ان موصولة فالتقدير
ان يتخذنوا هذا و لا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول واحكام من
وما واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزء اسم وقد ثبت للموصول
المتقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول
ولا معمول الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذا جزؤها وقد تقرر
ان جزءا منها لا يتقدم على الموصول ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة
ببل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك
المتعلق به المقدم اذا جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه
الاشيا لا تجي الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة
وما بعدها اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلولة بالظاهر
عليها كما يجي بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللواتي
والتي واللاتي زعمن ان كبرت عن لداتي و قد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول
الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول
حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة
التي بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة
اذ لا تدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام
الحرفيه مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين الصلة وبعض بالعطف
على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه
زيدا اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة ولذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاني
الذي قايم ابوه والذي ضربت زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول
والصلة كجزء اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم
بعضها على بعض كما لا تتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما
كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة
والموصول فان تعقب الجزء الذي هو كالصلة واجب لكونها مبينة للموصول لما مر
فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمها ويجوز قليلا حذف

صلة

صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس
اضاعوهن لا ادعوا الذينا وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد
بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن
شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز
كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل و اجاز الكوفيون
حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى
وما منا الا له مقام معلوم ونحو قول المتنبي بيس الليالي سهرت من طربي ويجوز
ان يكون من هنا العمري لانت اكرم اهله وا قعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع
البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فا
او عينا كشيه وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفيه الا ان في المواضع المخصوصه كما يجي في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة
عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها و اما احكام من وما واي في الاستفهام
فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور قبل ووقعت على من جاز لك حكاية
اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول
منو اذا قيل جاني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان
ومنين اذا قيل جاني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاني
مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاتني ضاربة او
طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية
فلان حكاية هذه العاملات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العاملات
حتى يحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسول عنه هو ما ذكر بعينه لا
غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة بمن كونها سوالا عن
نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عن ما ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير
محكية كما يجي لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة في الاستفهام عن النكرات
فلم يطلب التخفيف بحذف المسول عنه كما في النكرات ولو كررت ايضا النكرات لم
يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررتها فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف
ان المذكور ثانيا هي المذكورة اولا تقول من الرجل لمن قال جاني رجل ومع زيادة اللام
عليها لم تكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما
لم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل ومن هو او من ذلك ونحوها
وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسهل

حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفه فلذا
كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية في من اولى لاجل التنصيص
من اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة لانك اذا لم تحك في لفظ من
فربما توهم السامع ان المستفهم عنه يورده بعدها واما اشتراط العقل في من للحكاية
فظاهر لان من للعقلا واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي بل تقول فيها
اي يا فتى وايا يا فتى وباي يا فتى كما تحكي فلان نحو من مبنية مستنكر عليها الاعراب فقصدوا
تبعيدها من الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد
المذكر في الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمونث اعراب ولا تنوين التمكن وهي
حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي فانها كانت
معرفة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد
المذكر الواو والبا والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة
في حالة الوقف متحركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من
الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد
وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال
حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا
القولين ممكن وان لم يمكن اثبات حروف المد الداله على الاعراب في منه اذ هاء
التانيث لا تكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية
الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة
الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات في ترك حكاية اعرابها وان
كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندات في الوقف فانه لا
يثبت فيه شي من حركاته بخلاف منوا ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت
فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في
من الجاري مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون
في منتان ومنتين تنبيه على ان التا ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل الحكاية
تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تا التانيث وقريب
من ذلك اسكان ما قبل التا في بنت واخت وهنت لما لم تتمحض التا للتانيث
بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه
لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تا التانيث
كما هو حقه واما في المثنى فقد حكيت الاعراب لمجيئك في الرفع بالالف وفي النصب

والجر

والجر باليا نحو منتان ومنتين وربما جا نحو منتان بتحريك النون التي قبل التا هذا
ولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على
من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب
فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمونث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على
اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاني رجل او رجلان او رجال
او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد
من على كل حال بلا حكاية لا اعراب ولا العلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من
المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا
حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمونث في لفظها الا انك لا تلحق حروف
المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا
فتى وفي الوقف تسكن ياوه في الرفع والجر وتقلب النون الفا في حال النصب
كما في الوقف على ساير المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي
شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اي ان
تستعمل في العقلا وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما
اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من ولك في اي وجه اخر
وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول في اي وايا واي في المفرد
والمثنى والمجموع مذكرا كان او مونثا وفي الحركات اللاحقة لاي في حال الحكاية وجهان
احدهما انها اعرابها فتكون مبتداة محذوفة الخبر ومفعوله محذوفة الفعل ومجرور
مضمر الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعها لغير
الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ
المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع الابتدا والتقدير من هو واي هو اي اي رجل هو
واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقال منو يا فتى ومنا يا فتى ومني يا
فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
وليس بشي لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما
عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل
احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا
يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البنا والظاهر انه ليس بحكاية
وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس
يحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام

لانها في حالة الوقف فاذا قلت رايت رجلا وامراة قلت من ومنه واذا قيل رايت
امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس
واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل حملت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل
باي نحو من واتين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين واما المعارف بعد من فنقول
هي اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في
من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية
كالاعلام اذا قال القايل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا
على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا وثالثها ان تحذف وتثبت
علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع
مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم طريفيقال مع منين
ويقال قد رايته فتقول منا ويقال خلف دار عبد الله فيقال دار مني اما الاعلام المذكورة
بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد
من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم
الاشتراك بخلاف ساير المعارف وان كل واحد منها لاي معين كما كان ياتي في باب
المعارف والحكاية لرفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة ان لا
يكون المسول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان
اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسول
عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت
زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيدا الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد
ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته
عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا انه بنزلة هذا
الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب
الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن
عمرو بالنصب وان قال رايت زيد بن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا
غير واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية
معه سوا كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه تجوز الحكاية
اذا كان المعطوف عليه علما سوا كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن
زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق
بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسوال واقع بالاسم المفرد

ثم

ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف
عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع
لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا
ومن عمرا ومن زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيد فانه تجوز الحكاية في العلم دون
ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا
فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف
على من نحو ومن زيدا ومن زيد فلا تجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على
كلام المخاطب موذن بان السوال انما هو عمن ذكره دون غيره وتجوز حكاية اللقب
اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجي بيانه وكذا اختلف
في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية
بالتثنيه والجمع كما يجي في باب العلم ثم تقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتدا
فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية
مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب
مرفوع الموضع لتعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا
في اول الكتاب وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر في اي وهو
ضعيف لما مر هنالك وقد جا حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل
خلف دار عبد الله فقال السامع دار مني واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام
عنه بمن سلك غيره من الاسما فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتدا جريا على القياس واما
اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا
ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه
الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره
دون سوال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا
تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال
ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة تجوز الحكاية اذا سالت بمن او اي من غير العلم ايضا
كما حكي عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سوا كان العلم المنسوب
علم عاقل او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت زيدا وركبت اعوج
جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي نا بمن مكان المنسوب اليه العاقل
وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسول عنه اعني البكري مثلا لان صفة
العلم المنسوبة الى من لا بد فيها من الالف واللام وتلحق يا النسب اخر من كما كان اخر

اسماء الافعال

المسؤل عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول المنى بالمد
او التسهيل كما يجي في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شا الله تعالى وانما ادخلتها لانه
كذلك في المسؤل عنه لو صرحت نحو البكري والقرشي وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية
وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن
معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق يا النسبة باخرها وبعضهم لا ياتي بهمزة
الاستفهام فيقول المنى مقصورا اكتفا بما في من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المنى اعراب
العلم المسؤل عن نسبته سوا كان السايل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اى سوا فتقول
لمن قال جاني زيد المنى يا فتى وكذا المنيان والمنين والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان
والمنيتين والمنيات معا وياتي المسؤل بالجواب على وفق اعراب المنى تقول رايت اسدا
فتقول المنى فتقول القرشي على انه وصف لزايد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في
الكل على اضمار المبتدا اى هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال
ميرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال
اقول المنى كما في قلت الطريفي او العالمي والبزازي قال السيرافي هذا تفريع منه
وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل اليا في الطريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري
ودواري وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمالكي والبصري فلا يجوز المني
اتفاقا قال المبرد القياس المائي او الماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس
بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على وفق المنى قياسا فقال يقال الايي فيقطع
للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال اليآت اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اعلم انه انما بني اسما الافعال
لمشابهتها فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم للاسكت ومه اسم للا تفعل اذ لو كانا
كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كاسميهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت
الانشائيتين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنيت لكونها اسما لما اصلها البنا وهو
مطلق الفعل سوا بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى
هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض وظاهر
كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها على اي شي نقلت
فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب

المفعول

المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك زيدا استعمال هذه الكلمات
على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد
بالرفع وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان
وسرعان وبطان وشتان فانها كليان في المصادر ونحوها وكهيهات فانه كقوقاة وزلزال
فانه كفجار وتيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها
منقولة الى معنى الافعال على اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما
وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا
نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر
على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو اها في الكف وويها في الاغراء وواها
في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويبك وويب
لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو
صه ومه وهاودع اي انتعش وبس اى ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك
وهيت وسيجي معانيها ويجوز ان يدعى ان في الضرب الاول انه انتقل الى اسم
الفعل والتنوين فيه كما في صه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني
بقاوه على المصدرية وبقاوه مراعاة لا علة اعني اسم الصوت كما مر في المفعول
المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل المصادر وهو ان تنصب
نحو افا او بين بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال ببقايها على ما كانت عليه وانها
لم تصر مصادر ولا اسما الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم
او احذر من قدامك وبعدك اى احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاك
ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسما الافعال والفرط
التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك اى تقدمك وبعدك اى ابعد بعدا وحذرك
وحذارك عمرا اى احذر عمرا حذرا او حذارا والنجاك اي انج النجاء والكاف حرف كما
في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسما الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية
او عن المصادر الكاينة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا نقدح
اذا باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله
لا يضر لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما
امين فقيل سرياني وليس لا من وزان البحة كقابيل وهابيل بمعنى افعل على ما
فسره النبي حين قال له ابن عباس وبني على الفتح وتخفف بحذف الالف فيقال
امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا

معنى آمين

في الاصل كالتذير والتكبير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو
الاصل جار ومجرور نحو عليك والبك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويدا انه اسم
بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ
منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح
ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجي ثم اعلم ان بعضهم
يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقايم الزيدان
وليس بشي لان معنى قايم معنى الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام فصح ان يكون
مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك
تسمع بالمعيدي تسمع مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل
اذا كان كذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من
الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب
له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية
والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا
في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية
ليس بشي اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم قايمة مقام الفعل
فلم تكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب
فيه صار كفتح فا جعفر وكذا لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما حرفا جر مع مجرورها
متعلقان بمقدر بل المضاف اليه في الاول ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم
المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل وبية علمين لذات وصار المضاف
والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبدالله وتابط شرا
علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس بما قال بعضهم ان
صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا
لمعناه بشي اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما
لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا اسكت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك
بما يودي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل
اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا
فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه
كذب عليك البرد والنوى بنصب البرد قال محمد بن السري مضر تنصب به
واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البرد اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب

منهم

منهم عندهم في غاية الاستهجان ومما يخزي بصاحبه ويأخذ المكذوب عليه
فصار بمعنى كذب فلان الاغراء به اي الزمه وخذه فانه كاذب فاذا اقرن بعليك
صار ابلغ في الاغراء كانك قلت انتزى عليك فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شي وان
لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسلان قال
ذبيانه اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي
عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير
كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك
البرد ان فاعل كذب مضمر اي كذب عليك السمن اي لم يوجد والبرد منصوب بعليك
اي الزمه ولا يتاتى له هذا في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق
وما ذكرنا اقرب واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها
الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتمد بحرف عادته
ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى
الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع معمولها عليها واما صوت
جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور
وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون
ذلك استدلالا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك
عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قدامك فخذها
واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق باللفظ
فكيف لا يكتفى بلفظ قايم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت
او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان
مصدرا في الاصل والاصوات الصايرة مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين في المفعول
المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك
ودونك زيدا بنصب زيدا كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه نعدا امكنك
فاقتصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى
الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد
واليك عني اي ضم رجلك ونعلك اليك واذهب عني وراءك اي تاخر وراءك فجرى في
كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات
اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطان
اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها ويروى

وشيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يجي وليس لحاق كاف الخطاب
ولا التنوين في جميع هذه الاشيا قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع فنقول الكاف
اذا اتصل ببعض الاسما نظرفا اما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل
نحو امامك واليك اولا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان
الاسم الذي اتصل به الكاف مما جا مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد وزيدا
احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان
يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز الكاف
مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات هازيد بالاضافة كما جا رويد
زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا و قال الفرا الكاف في جميعها *الكاف الداخل على اسماء الافعال*
مرفوع لكونه مكان الفاعل وليس بشي لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك
هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا فلا يمكن دعوى
ذلك في حيهل وهاك لان الكاف لم تثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي
فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول
ان في نحو رويد وها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا ولا نقول بحذف الكاف
لان الفاعل لا يحذف وقال الكساي الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب
قد يجي بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا و قال ابن بابشاد الكاف في الجميع
حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفرا و اما التنوين اللاحق ببعض *التنوين اللاحق بها*
هذه الاسما فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون
بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسما بل التنكير
راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون
منها اما مصدرا وصوت قايم مقام المصدر اولا فينقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا
كما مر فصه بمعنى سكوتا واية بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين
كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب
عن غير هذا الحديث المشار اليه وكذا امه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث
المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه و اما التنكير فيه فكانه للابهام
والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المربة بالضحى ٭ على خالد لقد وقعت على لحم ٭ اي لحم واي
لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل
كلام وليس ترك التنوين في جميع اسما الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما

يلحقه

يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف و قال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما
تدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه
صهٍ ومه ومهٍ بتنوين الاول وسكون ها الثاني في الاول قول ذي الرمة ٭ وقفنا
وقلنا ايهٍ عن ام سالم ٭ وما بال تكليم الديار البلاقع ٭ انما جاز غير منون وقد وصل
لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون
ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسما وجعل
للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسما اجمالا و اما الكلام عليها
متعلقات معاني ها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني
لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا
الثانية ان تلحق هذه الالف كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك
هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف
الكاف نحو هاءَ هاؤما هاؤم هاءِ هاؤما هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة
مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاءْ بهمزة ساكنة بعد
الها للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف ذر ودع السابعة ان
تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكساي من قول من قيل له هاء فقال الام
اهاءُ واهاءُ بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف
ناد والثلاث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء
افعال قال الجوهري هاءِ بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاءَ
بالفتح قلت ما اهاءُ اي ما اخذ وما اهاءُ على ما لم يسم فاعله اي ما اعطي وهذا الذي قاله
مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط وتتصرف بحسب
المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين
وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما
اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال
اصل هات آت ليس بتام التصرف و قال الخليل اصل هات آتِ من اتى يوتي ايتاء فقلبت الهمزة
هاء ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال
وتقول في مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشى من حاشى وبسمل من
بسم الله و منها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد
بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا و حكى ابو علي عن الاخفش
انه يجي بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله ٭ تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ٭ بله

الاكف كانها لم تخلق. بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان
يدخله من حكى ابو زيد ان لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخر اي كيف
ومن اين ويروى من بهل على القلب وذكر الاخفش في ان الاستثنا في قوله اعطيهم
الجهد مني بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا اي امهله وحكى البغداديون تيدك
زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل
جواز لحاقها به قياسا على ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسما الافعال
قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو يا وابدل الهمزة
يا كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد
مصدر رود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز
ان يكون رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه للامهال
وجعله بمعناه ويجي على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد
زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويد زيدا كضربا زيدا الثاني ان
يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اي مرودا
او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل
المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر
الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية
وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه
لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي
اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان
منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب
لا تستعمل ايه الا منونا واخطا ذا الرمة في قوله وقفنا وقلنا ايه عن ام سالم وقال
ابن السري اذا اراد المنون اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه
للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان
يكون صوتا قايما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا ويقال ايها
عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذا كما في صه وكذا كل تنوين بعد
المفتوح من هذه الاسما يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري
في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه وايها

هاء

هاء فيقال هيه وهيها ومنها بداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام
كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الها مثلث التا
وفيه لغة رابعة وهي كسر الها وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع
واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قايم مقام المصدر كاف لكما الان اف يجوز اعرابه
اعراب المصادر نحو افا لك وهيت واجب الينا نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا
واذا لم يتبين باللام فهو صوت قايم مقام المصدر قايم مقام الفعل فيكون اسم فعل
مع انا قد بينا نقول في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القايمة مقام المصادر
التي يقال انها اسما افعال يجوز ان يقال ببقايها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى
اصلها حين كان صوتا وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجية الى دعوى خروجها عن
ذلك الباب على ما بينا هنالك فالاولى اذا ان نقول ان ما هو في صورة المنصوب
نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شي على ما كان
ومنها دع ودعا ولعا ودعدعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد
اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان
اسكن واسرع قال الاحيا ليلى وتولا لها هلا فقد ركبت امرا اهيك مجلا اي اسرعي ومنها
هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد تحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد تخفف
هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك
اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني وحذف
المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسما الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي كفاك
يقال بجلني اي كفاني الان الضمير قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك
اي اكفف ومعنى قدني لا اكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح
الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجل الان من العيش بجل ولم يصر حسب وان
كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وحالا كما مر في باب
الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعراب لكونهما على حرفين
دونه كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل تعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل
عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلاة وقد جا متعديا بمعنى
ايت قال انشات اسال الدما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد
يتركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فتعدى
اما بالى نحو حيهلا الى الثريد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهلا الثريد وفي المركب
لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد تسكن هاؤه لتوالي

الفتحات نحو جيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبا فيقال حيهلًا وحيهلا
بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف
فيهما في الاصل لغة رديه وقول لبيد يتمادى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل
سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر
اللام وتنوينه وعند ابي علي حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض
يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو
فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا
واحدا وليس في كل منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما
قوله فهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب
وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان
يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها
المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله ان لوًّا وان ليتا عناء
وقوله تناديه وحيهله فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يجي في باب العلم
وقد يقال حيهلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال
تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداكم الذين وهو عند الخليل ها
التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في
اللازم واجمع غيرك في المتعدي ولما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل
او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع وصار كسائر اسما الافعال المنقولة عن اصولها فلم
يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس
عندهم في ازدد وامدد ولم يقولوا هلم كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب
قال تعالى هلم شهداكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال
كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس
في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب
الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم
وقال الزمخشري لحي هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضم ام عند الكوفيين معنى
اسرع اقبل وتعدى بالى في اللام فقيل هلم الي واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق
على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست
بالفصيحة نحو هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمين بابقاء هلم على
حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير
على

على ذلك النون المزيد ويبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في مني وعني
محافظة على سكون من وعن فاله وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في
ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفا قبل
التا ليسكن ما قبل التا كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون
المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراء له وان لم يكن
في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا الى
اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى هيهات لما توعدون اي بعدا وحكى الاصمعي
انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا
يقال هلم فيقول المخاطب لا اهلمه مجرى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة
زائدة اولا اوم على المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب
هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسما الافعال بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات
الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد تنون في هذه
اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا اجراء له مجراه في الوقف وقد تحذف
التا نحو هيها وايها وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون ايضا
نحو ايهن وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة
وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة
قلبت اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا للتانيث فالوقف عليها
اذا بالهاء واما مكسورته فجمع مفتوحة كمسلمات والوقف عليها بالتاء فكان القياس
هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا
الف هذا ويا الذي في المثنى والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها
بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا امنع ان تقول التاء والالف فيها زائدتان
فهي مثل كوكب ولا امنع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط
واصلها هيهية وتقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسر
للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد
فيه اذ معناه ما ابعد كما ذكرنا وكان القياس بناء على الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية
في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها
بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه
الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب فعلال اكثر من باب سلس
وبين ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين

هيهات

شتان

كافترق نحو شتان ما بين زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو
وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقى لشتان
ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر مولد
وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهمه
شيئان احدهما الخفة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى
او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة
الفصحى وهي فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا
موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب
مطلب لا يجوز شتان ما بينهما
المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن
شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل
وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال
في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنبه
الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشيا الا اذا كانا مشتركين في
ذلك الشيء او الشيئين او الاشيا نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك فيهما فلو
فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين
وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فنقول
انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما
كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون و يجوز ان يكون
ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب
الاخفش في قوله تعالى تقطع بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه
عن النصب المستمر له في الاغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم
لي فوق الخماسي دون السداسي و قال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير
له وورود لغتان يلذ به ومنها سرعان وشكان مثلثي الفا بمعنى سرع وقرب
سرعان
مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع و ومنها بطان بضم البا وفتحها اي بطؤ ووجه
بطان
فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح جهل و ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف
اف وفيها لغات ١١
مضمومة الهمزة مشدودة الفا مثلثتها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا
تنوين وافي كبشرى ممالا وافه كخذ وافة منونة وغير منونة وقد تتبع المنونة تفه
فيقال افة وتفة وقد يرفع افه كويل منها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء
واه بقلب الها واوه بكسر الواو مشددة وسكون الها واوه بكسر الواو المشددة وكسر
الهاء

الها بلا اشباع واو بكسر الواو المشدده وحذف الها واوه بفتح الواو مشدده ومخففه
وسكون الها مع المد وجا آوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وقد تمد الهمزة في هذه فيقال
آوه كامتنى في آمين وليست على وزن فاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياكما في
قاوية من قويت ويقال في اوه اوياه بزيادة الالف والها كما في الندبة فتكون الها
ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجا اويه تحقيرا وه تحقير
الاسما المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون
تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث في حارث و منها الظروف وشبهها نحو ضمير مخاطب
ومنها الظ...
كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه شخصا ليسني وقوله عليه الصلاة والسلام
من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء فعندك
ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد
برفع ما بعدها على الابتدا فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف
فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي
استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصايرة اسما افعال
ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل وراءك اي تاخر وامامك اي تقدم
او احذر من جهة امامك و يجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اوهما لا ينفصلان
لعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا امكانك اي الزم مكانك
و يقال عليك زيدا كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم عليك اليك
ونح عني واقتصر كما ذكرنا و سمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو
شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون اوامر فلا يقال علي
ودوني قياسا عليه واما علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن
الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال علي زيدا اي قربنيه والقياس ان يكون المجرور
فاعلا و سمع الاخفش علي عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشذ من علي والكسائي يجوز الاغرا بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو
الوجه و يجوز تاكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك
نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال و يجوز تاكيد الضمير المرفوع
المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسما افعال نحو عليكم كلهم بالرفع وفعال
فعال بمعنى...
بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل فعال المبني على اربعة اضرب الاول
اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال
المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغه من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا

لانها جرت من الفعل على صيغه واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد
منهم لما راوا فعال من صيغ الاسما وهذه علة ضعيفه لانه لا منع من اشتراك الاسما
والافعال في صيغه كما في فعل وفعل قال ولما راوا امر دخول الكسر فيه مع اجتناب
العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقايه حذرا منه وهذا عذر
قريب وفتح فعال في الامر لغة اسديه وانول لو كان فعال فعلا لاتصل به
الضماير كما في ساير الافعال وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا
يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب
وليس لنا في ابنية المبالغه ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت
هذا القول مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا نقول اكثرهم وفيه نظر
كما يجي قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول ما قاله سيبويه بانه
اراد بالاطراد الكثره فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يات
منه الا قرقار اي صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار
اى تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم
يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات
الصبيان كما يقال غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قارقار وعار عار وعند
الاخفش فعلال امر من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة
عن الامر الفعلي للمبالغه وهذه الصيغه للمبالغه في الامر كفعال وفعول مبالغه
فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي
الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل
انزل ثلاثا او الثلاث وما فوقها جمع والجمع مونث فقيل انزلي الحقوا الفعل اليا التي او اكثر صح
هي ضمير الجماعة دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في قفا في جمع دليلا على
التكرار المثنى واصله قفن قفن والمراد بالتكرار المبالغه ثم عدلوا انزال عن انزلي فنزال
اذا مونث كانزلي يعني انهم جعلوا الالف التي هي دليل تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل
للتكرير واليا التي هي دليل تانيث الفعل علامة تانيث اي كونه مكررا ثلاثا او اكثر
قال ودليل تانيث فعال الاخرى قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج
في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسما الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شي لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من
استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغه
فهي ثابته في جميع اسما الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر

وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل لتاويل
نزال بالفظة او الكلمة او الدعوة كما يجي في باب العلم وكذا لا يخلو قسما المصدر
والصفة من معنى المبالغه فجاد ولكاع ابلغ من الجد ولكعا والثاني من اقسام فعال
المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه
ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كزوبر وسبحان على ما يجي في باب العلم
وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا
فانهما مونثان اذ لا يطلقان الا على المونث كما يجي وهذا استدلال عجيب وقيل فجار
معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته
وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث والتعريف
مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومونثا شي بديع بلى لو ثبت وصف فجار بالمونث
المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف
على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال
احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صايرتان
بالغلبة علمين كما يجي في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من
هذا القسم على ان قولهم في الظبا اذا اوردت الما فلا عباب اي فلا عب واذا لم ترد
فلا اباب اي لا اب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس حماد لها حماد ولا تقولي طوال
الدهر ما ذكرت حماد اي قولي لها حمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس
اي لا مس في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة او مصدرا
او علما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها
منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مونثة الثالث صفة المونثة
ولم يجي في صفة المذكر وجميعها تستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين
اما لازمة للندا سماعا نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا
رطاب ويا دفار وكذا يا خصاف ويا حساق كلاهما بمعنى الضراطة ويا خزاق من الخزق
وهو الزرق ولا يجي هذه اللازمة للندا علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موضع
بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجي في الاعلام واما غير لازمة للندا وهي على
ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق
وحماذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يحلق به ويجبذ اي يجذب ثم اختصت
بالغلبة بجنس المنايا وكذا اجباذ وبراح للشمس من الجبذ وهو الشي والبراح وهو
الزوال وكلاح وازام وجداع للسنه وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط

ومثله كثير ككرار للخرزه التي يوخذ بها المراة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي
ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان جاد برفرد به وان اقبل فسريه وفشاش وحياد
وصمام للداهيه لانها تفش اي تخرج ريح الكبر منه وتحيد اي تميل سميت به تفولا
وتضم اي تشتد له يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اي اخرجي ريح الكبر منه من
استه مع فيه ويقال حيدى حياد اي ارجعي يا راجعه ويقال صمي صمام اي اشتدى
يا شديده اي زيدى في الشدة او ابقي على شدتك كالتا، وبلين قوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حداد حدديه اي يا داهيه الحاده
اى المانعه وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي انسعي يا متسعة علينا وبل صمي صمام
ويقال كوينه وقاع وهي علم كيه على الجارتين وانتصابهما على المصدر من كوينه اي
كية واقعة لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامر اي واثبة ويقال للضبع
قثام وجعار وفشاخ من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشخ وهو تفريج ما بين
الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفه نحو حياد الطالعه ولم
تكن معارف لم يجز حذف حرف الندا معها نحو فشاش فشيه وحداد حدديه وحيدى
حياد كما مر في باب الندا والضرب الثاني من غير اللازمة الندا ما بقي على وصفيتها
نحو قطاط اي قاطعة كافية قال • اطلت فراطهم حتى اذا ما • قتلت سراتهم كانت
قطاط • وسبته سبة تكون لزام اي لازمة ولا تبل فلانا عندى بلال اي بالة اي
لا يصيبه عندى ندى ولا يصله مني صلة قال • والخيل تعدوا في الصعيد بداد اي
متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصيه وجميع الفاظها مونثة
وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله فذكنت احسبكم اسود خفيه • فاذا لحاق لصاق
يبيض فيه الحمر بتذكير الضمير الراجع الى لصاق فلتاويله بالموضع ويروى يبيض
فيها ولصاق منزل من منازل بني تميم وحضاف جبل وفي المثل اجرا من خاصي خصاف
وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاه وكذا حضار في كوكب
وظفار مدينه وقد يسمى بهذه المونثه رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام
وحذام وبهان وغلاب وسجاح للنسوة معينه وسكاب لرمكة وكساب وخطاب
لكلبتين وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع
المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة
اسباب التانيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن
فيستحق بالثلاثه زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البنا وفي قوله نظر
وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا على علمية جميع الاوصاف

بل

بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث في المصادر لم يوثر بدون العلمية
ولو سلمنا اجتماع الثلاثه فهو منقوض باذربيجان فان فيه اكثر من سببين وبنحو عمر
اذا سمي به مونث فانه اذا اعرب التقا فامع اجتماع التانيث فيه والعدل والعلمية
وقيل بنيت لتضمنها التانيث وبعد تسليم تقدير التانيث في المصادر فهو منقوض
بنحو هند ودارونا، مما لا يحصى وقال المصنف لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب
وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور
وفاسقه لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين
في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر للاضطرار وجودهما
مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال
الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو
تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال
الامري وزنا ومبالغه بخلاف نحو سحاب وكلام ومضا فانه لا مبالغة فيها واما الاعلا
الجنسيه كصرام وحداد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها
وجب اعرابها كما سمي باين تخص على ما يجي في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية
اعلام لفظيه على ما يجي في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبه
واما الاعلام الشخصية كقطام فبنوا تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير
منصرفة اما الاعراب فلعريها عن معنى الوصفيه واما عدم انصرافها فلما فيها من
العلمية والتانيث وبنا، اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى
يراعى البنا الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد بين الوصف والعلميه
من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بنا الاوصاف وان كانت مرتجلة
غير منقولة عن الاوصاف اجرا، لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره
او نقول اجروا الاعلام الشخصيه مجرى الاعلام الجنسيه في البنا، وقال المصنف
هي معربة غير منصرفه عند تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه
باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فشاش وفياح
ونحوهما من الاعلام الجنسيه مع انها قهم على بنائها وفي ادعا العدل في الاقسام الاربعة
نظر كما مضى هذا هو مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحايهم فانهم
يمنعون صرف الاعلام الشخصيه الا ما كان اخره را نحو حضار فانهم يبنونه وذلك
لان تقديري الاعراب والبنا مستويان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض
تخصيص البنا بذي الرا، قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسر الرا،

وهي لا تحصل الا بتقدير علة البنا لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني
كسر دايما فاذا كان كذا كان تقدير علة البنا للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع
الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس
منع الصرف في الجميع دون قياس البنا، وقال المصنف في القسم الاخير اي العلم الشخصي
ان فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا اي ليحصل مشابهة لباب نزال بالوجهين العدل
والوزن فيحصل موجب البنا اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بنا باب سلام وكلام قال
وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما
ليس لنا عامر المعدول عنه قال وعند فصحا بني تميم في نحو حضار العدل التقديري
والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى
العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا
العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي
فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذي الرا،
هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت
به للبهايم اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية
صوت صادر عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان
تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس
المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح
بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب
من الحروف في اثنا كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر
عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر
من جنس الانسان الا في النادر كما في الببغا فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين
الصورتين اعني الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية اي كونها كالمحكي سوا فصار الواقع
في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير
موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كأف وتف فان المتكره لشي
يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شي مستكره يصدر منه
صوت شبيه بتف وكذلك آه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة
منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها
نسق الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر في اف واوه وثالثها
اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شي منها اما المجي كالفاظ الدعا نحو جوت

الاصوات

وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهجا ونحوهما واما امر اخر كسأ للشرب وهدع
للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها
اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام
كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعا ونداء بل كان اصلها ان الشخص
كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشي من الافعال فيصوت لها اما بصوت غير
مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الما، واما بصوت معين مركب
من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر
اما بضربه او تاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما
رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك
الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان
يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب
الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي
لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا
بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو متشابه الافراد وتمايزها بالتقطيع
والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا
اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب
يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى
منعا من ان تكون بعض هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما
استغني بها الطالب عنهما اسما افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم فتكون
اوامر ونواهي لان الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء ثم نقول انما سميت
الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل
اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات متقطعة معتمد
على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات
وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم
ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى
استعمالها في اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات
اي بالاسما ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسما
فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسما في بعضها نحو غاق وواق والالف

واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه كما رعت بالجوت فهو
كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر فحينئذ
يجب اما ان تعربها اعراب المصدر نحو واها لك او لا نخراف لكما فهذه الاصوات من
الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست
موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات والتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين
المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير
بشي اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان نقول في تنوين نحو صه وايه
مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان منونا في الاصل ونستريح اذ بما
تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسما الاصوات
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في
الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت جاز ان تعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كانها مثل واف لكما
اذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس • ترد بجهل وعاج وانما •
من العاج والجهل حن جنوبها • وقال • تداعين باسم الشيب في متثلم • جوانبه
من بصرة وسلام • وقال • كما رعت بالجوت الظما الصواديا • على الحكاية مع
الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الكلمات المبنية
اذا قصدت الفاظها ان لوا وان ليتا عناء ولا يحدا الله باين ولا بابن على ما يجي
في الاعلام ان شا الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل
بالجوت باسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض
البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل
قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهك
معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما
اذا ادخلت التنوين في هذه الاسما فان قصدت بها الفاظها كقوله بجهل وعاج
فاعرابها واجب لانها اذا تنوين التمكين وان ادخلتها من غير القصد كما في غاق
وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو
الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات
الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو حكاية عن صوت الضاحك وعيط
حكاية عن صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون
وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها

ماء بمد ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت
الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة
بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت
بها للبهايم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد يزجر بها الناقة ايضا وعدس لزجر
البغل وقد سمي به بغل وفي قوله • عدس ما لعباد عليك امارة • نجوت وهذا تحملين
طليق • زجر وليس باسم البغل والاصل بسكون اخره الا ان يقال اجري الوصل مجرى
الوقف وهيد زجر للابل بكسر الها وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات
وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال • حتى استقامت
له الافاق طايعة • فما يقال له هيد ولا هاد • اي لا يمنع من شي ولا يزجر عنه ويقال
اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم يسالوه عن حاله وسمع جه لزجرها وقد يقال للسبع
ايضا جه وجوت مثلث التا بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعاي
بيا مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وجا وعا بهمزة مكسورة بعد الالف
منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منها جاجيت وعاعيت
بابدال الالف يا واصلها جاجي وعاعي كما تقول لا ليت لمن اكثر من قول لا لا وتقول
جيجوت بفتح التا دعا لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الها وكسر
الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون البا وكسرها
منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة الها منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار
الابل اذا انفرت وده بكسر الها وقد تسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخا
المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا اهخ واخ
بكسر اولها ويجوز في الخاين الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة
ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الها وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الها وسكون
الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذيب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة
وكذا هجا وفع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس دعا لها بضم البا وسكون السين وقيل
السين مفتوحة مشددة واي بكسر التا وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند
السفاد وجح وعه وعيز بكسر العين والزاي وروي فتح العين زجر للضان وسا
وشو للحمار المورد وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس ودح وصياح بالدجاج وقوس
زجر للكلب بسكون السين وقس دعا له وده بفتح الدال وسكون الها او تشديدها
ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها
في البنا في قولهم الادة فلادة اي ان لا يكون ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن

الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي وهي للتندم او التعجب وقد ذكرناه في
باب المفعول المطلق ان ويل عند الفرا اصله وائ وان اللام كان حرف جر وكان
الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله معه حتى ركب وصار لام الفعل وصار
ويلك كقولك حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويح وويس وويب
كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويله يروى بكسر اللام
وضمه فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدا محذوف الخبر اي هلاكها
حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته
يدعى له صونا عن عين الكمال كما قال رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغر من
انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما
صار ويله ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وي لامه اي عجبا لها
اي ولد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا
لقصدا التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة على غير القياس
مع ضمها واما نحو ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب
ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب
ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه
غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله
ويكان من يكن له نشب وقال الفراء كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس
ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون
الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم تتعجب
منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس
واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها اين ابنك فقال ويكانه
وراء البيت اي الم ترى انه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكان الم تر لم يتغير كاف الخطاب
للمونث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من
جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس
بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة
والجرح ومنه بخ وهي كلمة عند الاعجاب والرضى وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته
خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا
قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين
باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه

اخ

اخ بكسر الهمزة وفتحها وخا مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف وقد جعله الشاعر في قوله
وصار وصل الغانيات اخا وبروى كخا كالمصدر فاعرابه وهو مصدر بمعنى المفعول
اي مكروها ومنه طيخ حكاية صوت الضاحك وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب
وغيط صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب كلها مكسورة الاواخر ومنه مض
بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند
التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احديهما على الاخرى عند رد المحتاج وليس
الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثمة قيل ان في
مض لطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله
وشبهه كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمي الصوت بها فصارت مض كالحكاية عن
ذلك الصوت فبني بناء سائر الحكايات عن الاصوات المركب كل اسم من كلمتين ليس
بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية
الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء
ولعله ذكر لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا
الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة
في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين
ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن
فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما
قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب اما الجملة
فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما
بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية
لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي
كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو
خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهو نسبة العطف وغيره
ولا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم
المركب على ضربين وذلك لانه ركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء
الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز
ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه
تشبيها لفظيا كما جاء في معدي كرب كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا

المركبات

الاضافة اليها لانها خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس
على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم
يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا
في الاصل ومبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وابقاؤه على حركته اي حركة
كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه
او فعل نحو حاويه او حرف نحو مَن وَيه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو انا
ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو اين من
او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء
كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل
الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا
كذلك وقد يضاف صدر المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي
كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ما له مفردا من الصرف
وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا
بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان يا معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه
ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع
الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف
اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة
لانقلب ياء نحو معدي كرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية معربا
مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب
وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين وان كان له قبل ذلك كما في الجمل الاسمية
والفعلية اذا كان الفعل معربا ومن الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما مر في
المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن
وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب او عمومه وان لزم منه
دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء
وان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب
وان يضرب ولم يضرب وكما في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسما بعد هذه الاحرف
مبتداة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف منه ومن المتبوع
واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل

اسم

اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك
انه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ
يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان
تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما
تزيدهما اذا اسميت به وهو مفرد كما يجي في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا
لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى
المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند
الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف لا غير
فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد
مشددة الياء كما تزيده في الافراد على ما يجي في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك
امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي وكذا
الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية
كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور
بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا
كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر
ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير
لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء
الثاني على حاله اذا كان مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة
للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجرا الحركة البنائية
مجرى ما نشأ بعينه من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب
فلا يخلو من ان يكون ما له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان وهو في
التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية
من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل
في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريفة سمي به رجلا وامراة لان المسمى به ليس
واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فان
الاكثر ترك الصرف لان اللفظة مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى
الصفة والموصوف وان كان اسما فكانك سميت بامراة عاقلة كما تقول الحسن
والحسين والحارث باللام باعتبار الاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم
تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية قبل المركب فاذا اردت بطلحة

واحد الطلح لا اسم تخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى
المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل على
ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضي اعراب خاص اجرى بوجوه
الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في
التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب في وجهي التركيب والاضافة الا
عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما
اولى لبعدها القيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما الثاني فتضمن
الحرف ويجوز كما في نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز
ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه
حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز
اعراب الثاني مع كونه متضمنا الحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن
للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بيا قام
وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب فان
تضمن الثاني بنيا كخمسة عشر وحادى عشر واخواتها الا اثني عشر والا اعرب الثاني
كبعلبك وبني الاول في الاصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو قصدا
لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا
اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين واخواته
ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول
لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على
الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح للتخفيف بعد
الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها
بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته
بنت ثماني عشرة من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر بنا خمسة عشر وذلك
لان اصل خامس عشر خامس وعشر كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون
جرت عادتهم ببنا الجزء الثاني فيما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد
من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان
وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد
وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في
نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر

حذف الواو في مثل خمسة عشر الا اثني عشر

واحد من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة
والعشرون بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرون
فما معنى هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة
عشر اسم فاعل وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلاثين اذ
لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد
لكانا اسمي فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في
قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون
بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في
ثلاثة عشر ثالث عشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد
ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فنقول لما ارادوا بنا اسم فاعل واحد
من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة
ولم يكن بنا اسم الفاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف
بعد الفا وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما
وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالثين كان يلبس فاضطروا الى ان يوقفوا
صورة اسم الفاعل التي تجعله سبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد انها
من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول تلك الصور
وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف
على عدد لا متعدد على متعدد لاستحالته كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة بدل لوك
المعطوف عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث
والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث فاصل قولك جاني ثالث عشر واحد من
ثلاثة عشر فعشر معطوف على ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد
من ثلاثة عشر ثم عطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه
فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة
عشر فيقال ثالث عشر ثلاثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلاثة عشر ثلثة
عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة فيضاف ثالث ثلاثة
وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر
عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد
يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسين رضي الله عنه ثالث
الاثني عشر كما يجي في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلاثة عشر باللام فلا خلاف

في بقايه على بنايه لبقا علة البنا مع اللام واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه
خلاف كما يجي في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحه لجانب الاسمية
كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب
اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم
يباشره اللام بخلاف كل الاين فان اللام باشرت فيه كما كان مبنيا وبخلاف الاضافه
فانها تباشر الثاني في نحو ثلاثة عشر زيد فمن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجي في باب
العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلا
فيه كما في الزيدان وتحلوا لاعرابه علة كما يجي وقال ابن درستويه هو مبني كساير
اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا
عشر واثني عشر صيغه مستانفه كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين و انما
اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البنا فيه اي تركيبه مع
الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونه كالمعدوم
وذلك انهم لما ارادوا امزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف
النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البنا
الا ترى الى بنا نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام
عشر بعد حذف النون مقامها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لاجلها
كالكاين في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا
يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثني عشر
كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخواته
تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثني عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال
صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا
الموضع حذفها الا للاضافه فصار كانه مضاف والمركب الاضافي لا يوجب البنا وليس
قول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك
العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشي لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام
هذه العلة بل اذا قصد بنا المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع
قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الاصح قد تقدم شرحه وان بعضهم
يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وترك صرفه ومن المركبات
قولهم بادي بدي وفيه لغات احدها هذه وهي سكون ثاني الاول والثاني تقول
اعطه بادي بدي فالاول فاعل من بدا الشي اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول

بادي بدي

منه

منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتدا
لما يجب ان يفعل ابتدا والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو الاعطا في مثالنا
هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه
كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي
بدي مبتدا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه
المضاف والمضاف اليه لانمحا معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو
خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افادته لمعناه اي العدد المعين كافادة
عشرين لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن
الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن
الجزان ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك
اعرب اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك
الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بنا ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة
عشر اكثر من بنا ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف
همزتي بادي بدي على غير القياس كما يجي فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف
بالبنا لتجرده عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزان ولا احدهما في الاعلام المنقولة
عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معنياهما الافراديان كما انمحى
في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيفا
في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما
لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليلا على الاصل المنقول منه من احد الطريقين اي
اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصل مما نقل اليه الا ان المنقول منه
اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدي وايادي سبا من
باب معدي كرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة
التشبيه ولو كان الامر على ما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بادي بدي لان
فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايادي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم
رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى
لقد كان لسبا في مساكنهم وجئتك من سبا واما في قولنا فعدها سيبويه من اخوات
ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع
الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي
بادي بدي فنقول انه سكن الهمز من بادي وقلب يا وحذف الهمز من بدي وكلا التخفيفين

خلاف القياس وثانيهما بادى بدى اولى كلمتى هذه كا ولى كلمتى اللغه والثانيه على وزن دعا
واصل بدا كنبات لان بدا على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا
مصدر بمعنى المفعول فهو كبدى من حيث المعنى والثالثه والرابعه والخامسه بادى بدىء او
بدى ا وبداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين والثانيه على وزن سجع او
كرم او جبان والبدؤ والبدا آ مصدران بمعنى المفعول وليس الجزآن من هذه اللغات
مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم يا بادى السكون بعد القلب للتخفيف
والثانيه فيها كلها غير مخففه وقد يقال بداه ذى بداه وبداه ذى بداه وبداه ذى بداه
على فعله وفعاله المضاف اليه فى الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذى ضرب
كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون
المعنى كما فى بادى بدا او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك
بما يتعدى به و منها ايدى سبا فى قولهم تفرقوا ايدى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن
يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية عن الابنا والاسوة لانهم فى القوة
والبطش بهم بمنزلة الايدى و يجوز ان يكون فى الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف
وهو مثل و يجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سبا واصله وامرء فى
بناء الاول والثانى كما مر فى بادى بدى فلذا الزم يا ايدى السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت
الفا وقد يقال ايدى سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سبا لكنه يلزم
سكون ثانيهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف
كيوم يوم وصباح مسا وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جارى بيت
بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة و يجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال
الى العجز و انما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين فى خمسة لظهور تضمن الحرف فى خمسة
وعشرين هذه المركبات اذ يحتمل ان تكون كلها بتقدير الحرف وان لا تكون فاذا قدرناها
قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مسا وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمساء
وحينا فحينا اى كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء تؤدى هذا العموم كما فى قولك
انتظرته ساعة فساعة اى فى كل ساعة اذ فايدة الفا التعقب فيكون المعنى يوما فيوما
عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اى التثنية كما فى قوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح ومسا وحين وقلنا ان اصل كفة
كفة ومعناه متواجهين وذى كفة منى وكفة منه فان كلا منهما كان يكف صاحبه
عن التولى والاعراض واصل جارى بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتى وبيته مجتمعان
ملتزقتان كما تقول كل رجل وصنعته كما ذكرنا فى باب الحال فى قولهم بعته الشاة

شاة

شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوى صحرة اى انكشاف
وبحرة اى اتساع اى فى غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اى ذا
صحرة و يجوز ان يكون مصدرا لا حالا اى لقاء او اخبارا ذا صحرة وان لم نقدر حرف
العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مسا وحينا بعد حين كقوله ولا
تبلى بسالتهم وانهم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة اى بعد
كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى
بيت بيت اى ذا بيت مع بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضم بحرة اليها اعربت
الثلاثه نحو صحرة بحرة على الاتباع كما فى حيث بيث اذ بتقدير تركيب ثلاث
كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار ولان نحر الابل يتضمنه و منه قولهم قتلته خبرا وقولهم
للعالم نحرير لان النحر والقتل يتضمنان اظهار ما خفى داخل الحيوان فاذا اضيف هذه
الظروف والاحوال فاما ان تكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم
تقدير الحرف و اما ان تكون تشبيها بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا فى معدى كرب
وكذا فى نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف
والاحوال عن الظرفيه والحالية وجبت الاضافه ولم يجز التركيب قال فلولا
يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء واتيتك فى كل يوم يوم وفى صباح مسا
وذلك لان علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعها
موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعها لم يقدر
ذلك واستعمل الخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر
مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وجذع جذع بكسر الفاءين واحول احول بمعنى متشرق
وتركتهم حيث بيث اى متفرجين ضايعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت
وبين الثانيه زايده كقولهم المال بينى وبينك ولم يسمع فى هذه الكلمات الاضافه كما
سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما فى الاولى
فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هاج
بالمطر وشره وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم
بدل من البا ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضه اى فسدت وجذع
من الجذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها
وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الثاءين واصلها حوث بوث
وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة
والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشيء اذا اضاع فى التراب فطلبته وقد

ولهذا سمى العالم نحريرا

ابيكيا

جاجات باث بفتح الثاآين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش
باش وحاق باق وجاز قلب الواو يآ او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن نونهما
فلكون الثاني اتباعا كما في حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقه
كجذع مذع وشذر مذر لم تستعمل الامع التركيب وندر مثل هذا التركيب في غير الظروف
والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفيه
وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الصادين واليآن مكسورتان
او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا في هرب وسبق
بعضهم بعضا لعظم الفتنه فقلبوا الواو يآ للازدواج وهو اولى من العكس لان اليا اخف
وقد يقال حوص بوص بقلب اليآ واوا وقد ينون الجزآن مع كسر الفاآين وفتحهما فيكونان
معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاآن مفتوحتان
او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاحاص باص كحاث باث بفتحهما واما الخاز باز فانه
مركب من اسم فاعل خزي اى قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا اسما وارتفع كانه قيل هو الخازى
والبازى فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بكسر الزايين
وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله
الخازى والبازى على عطف احد المعنيين على الاخر وخاز باز كبعلبك على ان يبنى
اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل
الزاي وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب فاذا دخله
اللام انكسر الثاني جرا كما في ساير غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول
الى الثاني كما يجوز في بعلبك فنحو زصرف الثاني وترك صرفه وخازُ وباكتاصوقا وخزباز
كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل
عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنيا عن
بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخاز باز فيه جنونا ولها خمسة معان ضرب من
العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور وخاق
باق للنكاح وقاش باش للقمان فكل منهما سمي بصوته فبقيا على بنائهما قوله الكنايات الكنايات
كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن
شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين
كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع
او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او الفعل القبيح كوطيته وفعلت عن جامعت والغايط
للحدث او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد

لكثير

لكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك
اللفظ كقوله كان تغلبنا لم تملامراكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اى حولة ومررت برجل
افعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك كالالغاز والمعميات نحو اكفف اكفف بهه وكذا
الاوزان يعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف هو عبارة
عن كلمة اولها همزة رابعة بعدها فا ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من
الاوزان كما يجي في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسوال عن عدد
معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سوال عن معين غير مصرح
باسمه عن سوال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو واذلك
الفاضل ام ذلك الجاهل واين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط كلها
كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما
يكنى بهذه الاسما شرطا واستفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول
عليك لو قلت مكان اين زيدا في الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات
بحرف الشرط والاستفهام مقدران قبلها كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات
التي لا تتناهى كما مر وقول المصنف ليس من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجرى في
كلامهم ان من كناية عن العقلا وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد
وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح بظاهره فيه
ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها
فاصارح فالكناية ضد الصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية
وان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت
واما اسما الاستفهام والشرط فلم يعد ههنا لها بابا اخر هي اخص به فالكنايات كالظروف
في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة
يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه ولا لفظ كذا في
قولك عندى كذا رجلا لانه ليس حكاية عما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت
فلا يكون من هذا القبيل على ما اقربه استفهامية كانت او خبرية في قولك كان من الامر
كيت وكيت وذيت وذيت بل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل فيه وكاين
خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندى واعلم ان بنا الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية
قال المصنف والاندلسي لتضمنها معنى الانشا الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام
وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبرى هو
الذى يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم فان طابقه سمي

كلامه صدقا او الا فكذبا و الانشآي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم
المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته
للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت احدا ولم
تنضج صدر واحد وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبريين فالجواب ان معنى الانشاء
في كم في الاستكثار وفي رب للاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد
لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج قلة او كثرة لا استكثارا واستقلالا فلا يصح ان يقال
له كذبت فانك ما استكثرت اللقا وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح
ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك ما قام زيد
فانه ما يفيد انك تعد قيامه ضعيفا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاه كثيرا
بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفايه في الخارج وباقي تمام القول فيه في افعال المدح
والذم ان شا الله تعالى و اما بنا كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة ثم دخل
فيه كاف التشبيه وكان مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار
المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وايدي
سبا فصار الكلمات ككلمة واحدة و كذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان
ولا تقول انه اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا الضرورة كما
تجي في حروف الجر فينبغي ذا على اصل بنايه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد
ايضا نحو قال فلان كذا اما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية
الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور بها مبهما عند السامع
الان في ذا الشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز
بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا
وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم فاي في الاصل
كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تمكن فلذا يكتب بعد اليا نون مع ان
التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالالف بعد الكاف
بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان و ذهب المبرد
وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فا الكلمة والهمزة التي
كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما و قال الخليل
اليا الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة
لوقوعها موقع اليا الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان

الالف

الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقا الساكنين وبقيت اليا الاخيرة بعد كسرة فاذهبها
التنوين بعد رد الحركتها كالمنقوص و قال بعضهم اليا المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت اليا الاولى
كما في قاض و منهم من قال قدمت العين اي اليا الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها
كما في طاي ثم نقل كسرة اليا الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت التنوين بدليل ان من لغاته
كيئ كيع و قد يقال كيا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت اليا التي هي لام الفا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع اليا الاولى
وجاء كاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف
العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج و عند الكوفيين كم ايضا مركب
مثل كاين وكذا من كاف التشبيه وما وذلك لان ما ذكرنا من الموصولات للمجهول
ماهيته فهو في ابهام اي وذا ثم حذفت الفها وسكن الميم للتركيب وحذف الفها اذا
كانت في الاستفهام قياس نحو لم وفيم فتكون كم الاستفهامية كقوله يا ابا الاسود لم
خليتني و اما عند البصريين فلا تركيب في كم و اما كيت وذيت فانما بنيتا لان كل
واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا
بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت
يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبنا لانهما من صفات المفرد ويجوز خلو المفرد عنهما فلما
وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بنا لم يجز ان يخلو منهما مثله بني على الاصل
الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البنا اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب
يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب البنا كما قيل عدم
العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب
نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قايم مثلا وهو في موضع النصب قلت لان
الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل اليا كما في اين وكيف
او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل يجوز بناؤهما على الضم والكسر
ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان
كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كية وذية بحذف لام
الكلمة وابدال التا منهما كما في بنت والوقف عليهما بالتا كما على بنت ومن العرب
من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالها
ولامهما يا لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوث وواو حيوان بدل من اليا الا عند
المازني ولم ينقلا ان اصلهما كويه وذويه لان التا في كيت وذيت بدل من اللام

فلو كان العين واوًا لقلت ذوت وكوت والتا فيهما لكونهما عبارة عن القضيتين
وحكى ابو عبيدة كيه بالها مكان تاكيت مفتوحة ومكسورة قوله كم الاستفهامية مميزها
منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام
كم الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم
في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم و اما المعدود فهو
مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولانه
يحذف الا الدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينارا او كم عندك
اي دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية
منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حملت
على وسطى المراتب لان السايل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة
بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جايز
في الاختيار نحو كم غلاما و لا يجوز في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعدما قد مضى
ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك ان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرين
مع مميزه بمنزلة رجلا ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في
المفرد والمثنى احتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا
لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها و لا يجوز جر
مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت
فيجوز في مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج
بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة وجوز اضمارها
قصد التطابق و لا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن
بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل و لا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة
الوسطى خلافا للكوفيين و على ما اجاز السيرافي في العدد اعشرون غلاما لك اذا اردت
طوايف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جا نحو كم
غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم
غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب
الاخفش كما تقدم في الحال و الجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفرا فانه
عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة و انما
جوز الفرا عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول
من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشي اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة

الدلالة

يجر مميز الاستفهامية بجر كم كي فيجر

الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جار جره عند الفرا لانه يجره بمن المقدرة
لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل
الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار
نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه و قال الاندلسي ان يونس
يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا او لم ينقل غيره عدم الاستقرار
عن يونس كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك و الدليل على جواز الفصل
بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه
لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف لا بالضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر
سيد البيت و اما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفرا بناء على مذهبه المتقدم
وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد مع الاقتار احتمل واذا كان
الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز
بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال
كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض
العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز
بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة لك بالنصب
خبرية وانما الجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه
كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف و انما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح
لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز و اما كم فهو
كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز اجمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله
وتدخل من فيهما اى في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من
قرية وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف اليه كم و اما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن ولا دل عليه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته و اذا انجر المميز
بمن وجب تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام
واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي
في التقليل وجب لها صدر الكلام وفي تضمنها معنى الانشا اعني رب وكم نظر كما يجي في
باب التعجب و انما وجب تصدر متضمن معنى الانشا لانه موثر في الكلام مخرج له عن
الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك
فحقه صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغير فاذا
جا المغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة موثرا

فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترتب جملة اخرى يوثر ذلك المؤثر فيها **وكلاهما يقع**
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قوله كلاهما اى كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع
كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولابد لكل اسم مركب من اعراب وهما
قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر **قوله** فكل ما بعده فعل اخذ بتفصيل مواقعهما
في الاعراب معنى اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه
كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه
كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اى حسب اقتضايه فان اقتضى المفعول
به تكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان
تقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم
منصوب على الظرف مع اقتضا الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول به وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فتقول
يوما تعين للظرفيه ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم
ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا يجوز ان يجعل في هذه المواضع مبتدا والجملة
خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر **قوله** ما بعده فعل اى فعل وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت ساير وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابهما
الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا
لباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك
كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عند بضميره
انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما
لان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار
عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر
حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في
الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف
كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه **قوله** والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير
مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده
كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدا او خبرا فاما ان لا
يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعليه
نحو كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك غلامه او على المفعوليه نحو كم رجلا ضربته او ضربت

غلامه

غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير
كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير كما بين
قبل ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو
المقصود **قوله** ان لم يكن تعين كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك
فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه
لان التقدير كم يوما كاين سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون
خبرا لامتبدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا **قوله** وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من
مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين اذا لم يجر بحرف جر نحو من اين
فلابد من كونها منصوبة على الظرفيه وقد تخرج اذا عن الظرفيه كما يجي في باب الظروف
وترتفع اسم الاستفهام مع انتصابه على الظرفيه اذا كان خبر مبتدا موخر نحو
متى عهدك بفلان و**و**اما اسماء الشرط فلا تكون الا منصوبة على الظرفيه وما ليس
بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من
ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك
والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت
افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقرا والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت
وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما اى
الى الشرط لا الى الجزا فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او
لازما فهي مبتدا نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا
ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك
فالاولى كونها مبتداة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير
مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت
ويجوز كونها مبتداة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب
بعضهم في متى جيتني جيتك على ما يجي في الظروف المبنية فجاز ان يكون في نحو من
جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزا وان يكون
في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل
في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في
المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء

ان الاداة من حيث طلبها للمصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان متاخرا
لان مرتبه العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة في التاخر من حيث
المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ماحقه ان يليها بلا فصل كالشرط
واما الجزا فلفرط تاخره عنها لم يجوز عمله فيها سوا كانت الاداة ظرفا كمتى واين
او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزا فيها لانه لم يسمع مع الاستقرا نحو ايهم
جاك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل كلماته كما هو مذهب
سيبويه فكلماته اذا معموله لفعل مقدر يفسره مابعده ابدا سوا كانت مرفوعة او
منصوبة اذ حرف الشرط لا يجي الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجي في قسم الافعال وذلك
عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل
على الفعل والاسم وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه البيت للفرزدق
وتمامه فدعا قد حلبت على عشاري الفدعا المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون
منقلبة الكف او القدم الى امنيتها يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة
لها نسبها الى الشوم الخلقه وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه حلبت عشاري معنى تغلبت
او تسلطت اي كنت كارها الخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني ووجه
النصب في عمة كون كم خبرية على ماتقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم
او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نسي
الحلب ثابته الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على
وزن المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على
سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على
الاخبار فيرفع عمة بالابتدا ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبه
المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب او مرة
امراتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهامية ما كان او لا اما الاستفهامية
فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود
كذلك والغرض من الاتيان بالمميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل
بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي
فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاك مع ان المسؤل عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل
على المعنى نحو كم رجلا جاك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع
المعنى فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم
بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال

كم رجلين جاك لانك اذا قصدت تفضيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح
بالتثنيه والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر
في باب الاضافه ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امراة جاتك
وجينك وجاك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عايدا الى التمييز
لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونسا جاؤك بعطف
المجموع على غير الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها فلكون
المعطوف ايضا نكرة على ماتبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم
رجلا ونسا لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها وتقول لعينت امراة وكم رجلا وكم جاني عطفا على كم ولا يجوز كم
امراة واياها بالعطف على التمييز لان المراة الملفية ذات واحدة فلا يدخل فيها
التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى
كم قال لانه يستقيم كم ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل
واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف
جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من
بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يوت بمن وجب نصب مميزها لجينه بعد المنون فكان
مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى الخبرية وقد جا كاين في الاستفهام
قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن جيش كاين تعد سورة الاحزاب
اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر
دون كذا لما قلنا في كم الخبريه وورود كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من
افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث
نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو
كذا دراهم عن ثلاثه وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع
العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفه رضي الله عنه قطعا بقوا به
العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب
لانه لم يرد مميز كذا مجرورا والشافعي رضي الله تعالى عنه لا ينظر في تفسير الالفاظ
المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصله لان المفصله تدل على كمية العدد نصا
والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا
درهما درهم واحد وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف
فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع

الظروف المبنية

من تقديرا الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل **الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب** اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام وورا وخلف واسفل ودون واول وعن على وعن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسما الموصولة مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها **قلت** لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسما اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البنا في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم التصرف الاعرابي **و**يجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب نحو قوله ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا **و**قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالما الحميم **و**منه القراة الشاذة ومنه لله الامر من قبل ومن بعد وتقال ابدا ابد اولا فعل هذا الا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق **و**قال بعضهم انما اعربت لعدم تضمن الاضافة لمعنى كنت قبلا اى قديما وابدا ابد اولا اى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا لان من زايدة قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافات غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها الامر النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك

لوضعها

لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جيته من عل معربا ايضا كم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصى ومن علو مفتوح الفا مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اي اليا نسبيا اذ لو قلت على لاستثقل الضمة على اليا ولو حذفتها وقلت من عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بنا علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول اسفلها اما جواز بنا علو على الفتح نحو من علو من دون ساير الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثنا فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او ما الاضافة الى يا المضمر واما البناية على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس ساير الغايات ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسربها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبنا الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة فكانت اما مجرورة بمن ومنصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها **قوله** واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف والغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي اشدها ابهاما من مثل فلذا لم تبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس التي بعد ليس بمعنى لا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة **ومنها حيث ولا تضاف الا الى جملة في الاكثر**

حيث

اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف فاذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجي وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جايزة الاضافة الى الجملة

ولا يكون الازمانا مضافا الى الجملة يستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى زمان لان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزآها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج اميرا او في الحد المستقبل نحو لآخذتك حين لا شيء لك قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا بحرف مصدري كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ ومن بعد ان تلقوا ونحو ذلك واما الاضافة الى الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة ويجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث ويتعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية وخليقين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرا بحرف مصدري قال بآية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما قال الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما وتقول اقم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا مع بابه كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والبا بمعنى مع وقال السيرافي في الموصوف بذي الوقت اي اذهب مع الامر ذي السلامة

او في وقت تسلم فيه والبا بمعنى من فلا تكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذا فعلا فتصدير ذلك اولى نحو حيث يجلس زيدا اولى من حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسياتي بعد وقد يشبه غيره مثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا لانهما مبهمان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود وحاصرة انحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على الهم وانما صدرنا اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلي القسمين غير لازمة لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة للمضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المضافين الى الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان تقوم فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم تنطقون وغير ان نطقت على ما ياتي واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني متعززا لظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال يوم قدم زيد الحار والبارد على ان يكون صفة ليوم قلت ومع

غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في
الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم
قدم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا
بتقدير في قال الله تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع
والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال باذل حيث يكون
من ينزلل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف
اليه قال لان حيث مضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اي يجعل
فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف
الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظرف مضافة
الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من
حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت واما قوله تعالى
يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تعالى
فتم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد
بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت اي برهة
الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانت في
الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا
تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه
الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة الاضافة معنى فيستدل
بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق
الكلام فيكمل المراد بقوله تعالى وكلا اتينا حكما وعلما ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله
نفسك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه
لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليس
بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف
اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في المعنى بل ظاهر ان التنوين
فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين
التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان
ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل حقيقة في اللفظ صالحا
لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعودا بحذف الجمل
المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجي بعد هذه الظروف

بدلا

بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل
الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم
اذ الكسر لالتقا الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول
حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه بلا بنا على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه
المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف كقوله
الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما توصلوا باذ الى الغرض المذكور وكانت
الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى الماضي لمطلق
الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه
والحق انه اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه
ايضا ومنه قوله تعالى حاكيا فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى
للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في حينئذ لالتقا الساكنين لا
للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبنا اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم
انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر
ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غير الفتح ايضا كقوله تعالى
حاكيا اذا وانا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا
للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا
يقال اتيك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير
حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم
قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف
مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تبيض وجوه وتسود
يقول العوام تسود فيه الوجوه ونحوه ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف
المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان فهنا فانه
يحتاج اليه لبيان بنائها حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى منه
المفرد والجمع اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة
الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما
اذا ففيها خلاف على ما يجي وهل هي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي
غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البنا لانها مضافة في المعنى الى
المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فلهذا بنيت حيث على

الضم كالغايات على الاعرف واما جاس الاضافة فعلى ضربين لانها اما ان تضاف
الى جملة ماضية المصدر نحو قوله • على حين عاتبت المشيب على الصبى • فقلت الما
تصح والشيب وازع • فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها
للاضافة الى الجملة فعلة البنا اذا عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع
المبنى الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسى منه المضاف
احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافه واما ان لا تضاف
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعليه التي صدرها مضارع نحو قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا
في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين
لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البنا وعند الكوفيين
وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفه ولا حجة لهم فيما ثبت
في السبع من فتح قوله هذا يوم لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في
يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال
كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل
المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبناؤها قال تعالى
انه لحق مثل ما انكم تنطقون فتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان
ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقية نطقكم
وقال • لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حمامة في غصون ذات اوقال •
فتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما في باب
الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث
المعنى الى مصدر ما وليهما لان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر والمبنى وهو
ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة
الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففه لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير
وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرى قوله
تعالى ومن خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البنا اعنى
الى الاضافة الى الجمل واما البنا فلوقوع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا فصار
نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما قلنا ان قوله الظروف المضافه الى الجمل يجوز
بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان اي مثل
ما مع ان مشددة ومخففه وهذا تمام الكلام في الظروف المضافه الى الجمل

قال

قال المصنف بني حيث لانه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات
في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات
لان اضافته كلا اضافه كما ذكرنا وقد تفتح التاء وتكسر وقد يخلف ياؤها واو ومثله
الياء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى المفرد قال • وتطعنهم حيث
الكلى بعد ضربهم • ببيض المواضي حيث لي العمائم • وقال • اما ترى حيث سهيل طالعا •
وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف
الخبر الذي بعد حيث قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البنا الى
الاضافه الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافه
حيث مطلقا لا الى الجملة ولا الى المفرد اندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال
لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل وهو مفعول ترى
وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هي احسن الناس حيث نظر ناظر
اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله • للفتى عقل يعيش
اذا حيث تهدى ساقه قدمه • ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير
بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واذ للمضي ويقع بعدها الجملتان
وقد تقدم ههنا علة بنائها وذلك تاني المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع
الجمل بعدها فنقول قد تكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله كما ان اذ تكون للمستقبل اذ لم يهتدوا
به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليليه وكما في قوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنه وقد تكون
اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
فالوا اي هذه عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا
واذا ما اتوك لتحملهم والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من الازمنه المستقبل
مختص من بينها بوقوع ما حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاكثر
الاغلب في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعه وكلمة الشرط
ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية
فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده قد يكون
في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن
مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا غيرها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان

لو لانتفا الاول لانتفا الثاني كما يجي في حروف الشرط لان مضمون جواب المعدوم
لازم لمضمون شرطه وانتفا اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد
وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا يتضمن معناها فلو لا موضوعه لشرط
مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم اجزايه وان موضوعه مفروض
وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم
القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه كما في حقنا او لم يشك
كان الواقعه في كلام الله تعالى وقد تستعمل ان الشرطيه في الماضي على احد ثلاثة
اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء اولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو
كقوله ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا
لكنه بخيل واستعماله في الماضي خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها
كان لما ياتي في الجوازم وقد تستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار
كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام لو ان لابن ادم واديين من ذهب
لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا الامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في
المستقبل لم يكن لفرض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى
ان الشرطيه لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان تنكشف لنا الحال
كثيرا في الامور التي نتوقاها قاطعين بوقوعها عن خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا
معنى ان كما في متى وساير الاسما الجوازم فيقول القايل اذا جيتني فانت مكرم شاكا
في مجي المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جيتني سوا لكنا ضما ران قبل
متى وساير الاسما الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسما الشرط صار بعد العروض
عريقا فيه اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت
اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا
فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال
على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة
معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال يرفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا
خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا
فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية
بعدها كما في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه
عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطيه وذلك

في

في الامور القطعيه استعمال اذا المتضمنه لمعنى ان وذلك لمجي جملتين بعده على طرز
الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى اذا جا نصر الله والفتح الى قوله فسبح
كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفا في خبره جاز دخول
الفا في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله ان الذين فتنوا الى قوله فلهم
وقوله تعالى وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود
في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن
الله والفا في مثل هذا الموضع في الحقيقه زايده وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكوره
والجملتان بعدها تركيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل
هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانيه لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط ولتحصيل
هذا الغرض عمل في اذا جزاوه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفا في فسبح وان
في قولك اذا جيتني فانك مكرم ولام الابتدا في قوله تعالى ايذا ما مت لسوف اخرج حيا كما
عمل ما بعد الفا وان في الذي تليها في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم واما زيدا فاني ضارب
للغرض الداعي الى هذا التركيب كما يجي في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في
متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاوه على
ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر انك لا تقول ايهم جاك فاضرب بنصب
ايهم ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى المعمول
والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار
الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المعمول عند اهل المصرين كما في ضاربني وضربته
زيد فكان الاولى اذا ان يقال متى جيتني فيه او متى جيتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كونه
الشرط في مثله هو العامل بمجي الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفا نحو متى جيتني فانك
مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم فمما لا يتم لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي
له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاوه وقال
بعضهم هو الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك
بمعنى اجيك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في
الحقيقه دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة
له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى
الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له اذا لكونه
مضافا اليه كما في ساير الظروف المخصصه بمضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفيه كقوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف

كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف و ذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى وقوعهما معا جزا كلام يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز
العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه موخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتها
في المعنى ومن ثم لم تعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في المضاف اما كلمة
الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذا موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل
كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب واياما تدعوا فله الاسما الحسنى بل ان لم
يعمل الشرط في كلمته نحو من نام تمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم واذا
تقرر هذا قلنا ان الفا في نحو قوله تعالى فسبح زايد زيدت ليكون الكلام على صورة
الشرط والجزا للغرض المذكور واذا حكمنا بزيادتها لان فايدتها التعقيب كما ذكر ان السببية
لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاز في التسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجي بل في وقت المجي
وقال المصنف في شرح المفصل ان بعض الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم
يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة تكفي لتخصيصها
لتخصص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط
في اذا بقوله ايذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف
اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف
مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ايذا امت وصرت رميما ابعث
مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما وروفاتا اينا لفي خلق جديد
واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى
فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جيتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان
جيتني اليوم فقد جيتك امس ان المعنى ان جيتني اليوم يكن جزا المجي اليك امس ولعدم
عراقة اذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فا كما في قوله
تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
ولا منع من كونهم في الايتين تاكيدا للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها
ايضا جاز ان كان شاذا مجي الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى
مايل الراس انكب قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى اذ جواب الشرط اما
بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب ولا مقدرا لعدم توقف معنى
الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير
اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود

ليس في القران اية على هذا النظم

اذ

اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان هذا غير متوقف على
دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فايش ناصبه قلت قال المصنف ناصبه
حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شي هنا يقدر عاملا
في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل
كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه
لا ان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخول الخاطب فيكون
الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم
كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من
المقسم به فخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل فيه نظر من وجهين احدهما
من حيث انه اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق
وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة
والجلال لانه لا يقسم بشي الا بحالة العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر كما ذكرنا في المفعول
له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برايحة
الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا
ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشا التعجب كما لم يصلح هنا
لكونه معمولا لانشا القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا
بعظيم في معنى من المعاني واذا جا اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا اهلك قلتم فهو باق
على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخراهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء
اذ ليس معنى كونها حرف ابتدا انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها
الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله حتى يقول الرسول بالرفع سرحتى يكل
الناس قال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية ويتجر بحتى ولعله حمله عليه
وقوله حتى اذا اسلكوهم في قتايده سلكا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر
القصيدة ويجوز ان يقول ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال الميداني
اذا فيه زايدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزا لتفخيم الامر غير عزيز
كما في قوله تعالى اذا السما انشقت اي تكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا
الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من
الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفا كما يجي في
باب الشرط وقوله وقد تقع للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة

في باب المبتدا والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجي في حروف الجزم و الكوفيون يجوزون
نحو خرجت فاذا زيد القايم بنصب القايم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد
لان اذا للمفاجاة عندهم ظرف مكان و اما بنصب القايم فقالوا لان اذا للمفاجاة تدل على
معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشي وجدانك له بغتة فالتقدير خرجت فوجدت
زيدا القايم والقايم ثاني مفعوليه و منه قول الكسايي في المناظرة التي جرت بينه وبين
سيبويه في مثل قولهم اظن ان العرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا
اياها و قال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا للمفاجاة يجب الابتدا بعدها قال
الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالعضامة قيل لها احلي قالت انا طاير قيل
لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كساير الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا
وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قايم على ان اذا
خبر عمرا وقايما حال اي فبالمكان عمرو قايما و اما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا
الرفع على انه خبر المبتدا و قال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا
كوجدت تعمل احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها لقوله • فاصخت ولو كانت خراسان
دونه • رءاها مكان السوق او هي اقربا • اي راها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول
الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية فيه عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل البصرة
لا يكون الا فصله يجوز اسقاطه ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي
و يمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام
او افعل تفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما في باب الضماير و قوله او هي اقربا بمعنى
او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف و قد تقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما
اذا للمفاجاة والاغلب مجي اذ في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا
نحن فيهم سوقة نتنصف و لا يجي بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة
الا الاسمية و كان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجي جوابهما
بدونهما والكثرة لا تدل ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير
المومنين رضي الله تعالى عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها
لاخر بعد وفاته و لما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة
الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضا
او اشبعوا الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضايه للمضاف اليه لانه
كانه وقف عليه و الالف قد يوتى به للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون
مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك

ودخولك

ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان و اما اذا كف بما والالف واضيف الى الجمل فلا
يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة
مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قايم
اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة
الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم الى كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين
المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جب غيرها فهو للمكان نحو
بين الدار وبين زيد وعمرو و ان اضيف الى الازمنة فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد
و كذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو
قولك زيد بين الخوف والرجا استعيرت لما بين الحدثين مكانا لهما او وقع بين خبرا عن الجثة
فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى الجملة مقدرة بحدث لا بدان يكون بمعنى
الزمان فلهذا جازت اضافته الى الجمل و كل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجي ما الكافة لتكفه
عن طلب مضاف اليه مقدر من تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذا زمن مضاف الى الجملة
لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم
والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينهما
فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما و لهذا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل
لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان و كذلك كل ماض
وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي كلما
رايحة الشرط و اما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل
في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في
الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد و قد
يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جيتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما تستعمل
الاسما المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على
خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل و لنا ان نرتكب بنا بينا وبينما
وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح التي كانت تستحقه
حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى يراعى حركتها
وانما دخل بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم
مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا دخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا
وبينما ليدل على اقتران مضموني الاول بالثاني مفاجاة فلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم

وقيل في كلماته معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز ان دعا مثله في بينما
فان دخل اذ واذا المفاجاة في جواب بينما وبينا فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف
مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما
وبينا وبينما ظرفا زمان فمعنى بينا زيد قايم اذ راى هندا راى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك
المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة
التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت روية زيد هندا
حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية الكلمة المفاجاة كما هو مذهب ابن بري
فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زايدتان وليستا للمفاجاة في
جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ نحو قوله تعالى واذ
وعدنا موسى وبزيادة اذ وبزيادة اذا في قوله ٥ حتى اذا اسلكوا في قتايده البيت والكلام
على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشا من عباده اذا هم يستبشرون كالعلام على بينما
زيد قايم اذ راى عمرا سوا وقد يجي اذا المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت ٥
واقفا اذ جاني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر وقال بينا تعانقه الكرام
وروغه يوما اتيح جري ٌ سلفع بتقدير بين اوقات تعانقه وللاعراب الرفع على انه خبر
مبتدا محذوف اي تعانقه حاصل قوله واذ لما مضى ويقع ويقع بعدها الجملتان وذلك
لانه لا يطرا عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسما الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط
في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على المضارع قلبته الى الماضي كقوله
تعالى واذ يمكر بك الذين واذ تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان لقوله تعالى
بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مستدفن ولم يعهد مجرورا باسم الابعد وقع
مفعولا بها كقولك اذ ذكر اذ من يا تينا نكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان
اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ وعدنا انها زايدة كما مضى وقيل هي
مفعول له لاذكر وتلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين
كما في قوله وانت اذ صحيح فتكسر ذالها او تفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر وتجي
اذ للتعليل نحو حبتك اذا انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها ٥ اذا اذ لا معنى لنا ولها بالوقت
حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاوه الماضي اولى ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على
مذهب سيبويه داخل على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على
اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا يخلص له الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو
اذ زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان

يقوم

مطلب
اين واي ٥
ومتى ٥ ايان ٥
وكيف ٥

يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اما زيد يقوم فقيل له كذا مقصود
به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية
واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت لا تصير جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها
تصير جازمة بما كما يجي في الجوازم ومنهم من قال يجازى باذا فيجزم الشرط والجزاء وانشد للفرزدق
وكان اذا ما يسلك السيف يضرب والرواية بما ومنها اين واي للمكان استفهاما وشرطا
ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو
اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناوها على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال
الضم والكسر بعد اليا وانى بلا بد معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع
من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى
لك هذا اي من انى اي من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل
في اكثر الظروف التي لا تتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن
امامه ومن لدنه فصار مثل الجار الذي يضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان
راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب اي من لدن شب ويجي انى بمعنى كيف
نحو انى يوفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يوفكون ويجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى
انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجي بمعنى متى وكيف الا ولعله نقل واما انى الشرطية فلقوله
فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تاتها قوله ومتى للزمان
فيهما اي في الاستفهام وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بما البحر ثم
ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى
ابو زيد وضعته متى كمي اي وسط كمي او في كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن
الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فهي ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعد غير ساد
مسده كما سد في نحو امامك زيد وانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك
مجتمعان وايان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان
مختص بالامور العظام نحو قوله تعالى ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت
وكسر همزته لغة سليم قال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور
ساكتة على كونها للشرط واجاز بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام
بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان
من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسما فلو سميت بها لم
تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي اوان فحذفت الهمزة مع اليا الاخيرة فبقي
ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي ان اي اي حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف

والنون باي وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف اى لا يضاف الى مفرد معرفة
قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف
متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منه
نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة
ام يوم السبت وللاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى الصحة
ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا اى حال حاصل وعند الاخفش بقولنا
على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف قول مستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف
منصوب على المحل على الحال فجوابه والبدل منه منصوبان تقول في الجواب متكيا على اجرا ومعتمدا
وفي البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باي صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا
ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في هذا الموضع وهو
ان يليه قول يستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى
كيف زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام
عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما
سريعا والبدل منه قياما سريعا ام بطيئا وان جا بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد
فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقول في جوابه صحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتدا
على غير المستقل بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب على المحل خبرا ثانيا
لمطلوبي ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح
في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر
الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوط عن الصدر والكوفيون يجوزون
جزم الشرط والجزا بكيف وكيف ما قيا سا ولا يجوز البصريون الا شذوذا قال
سيبويه انها في الجزا مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في قولهم كيف
تكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها
ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد مذ ومنذ
وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا ما بعده خبره خلافا
للزجاج عند النحاة ان اصل مذ منذ خفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ
صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف
وهو تصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه الا المضعف منه نحو رب ورب
وهذا كما قال بعضهم في اذ انه من اذا ومنع منه صاحب المغني وقال قولهم منيذ
وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين

اكثر من الكسر فلا بد ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون الاتباع وضم ذال مذ سواء
كان بعده ساكن او لا لغة غريبة فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج
الى التحريك للساكنين يرد الى اصله كما في لغة اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال
الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا
ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت
منذ الذي هي لغة اهل الحجاز على ما حكي اولا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف
بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفرا منذ مركبة من من
وذو ولعل اللغة السليمية عزته فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف
اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو طائية وينبغي ان
يكون التقدير عنده نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف
المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا
وضم الذال للساكنين فالمرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم
الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ
يومان من اذ ابتدا يومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتدا
يومين واثر التكليف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجار على المذهبين
مركبة اذ يتعذر التاويلات فيهما بل يكون حرفا موافقا للفظ هذا المركب قال
بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء
اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجي من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جر فلتضمنه
معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف
المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى من شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اي من
اول شهر قبل وقتنا على ما سيجي انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما
فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض
البصريين على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وفي ارتفاع ما
بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجي تقريره
والثاني لابي القسم الزجاجي انهما خبرا مبتدا ين مقدمان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ باول
المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجي من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول
المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة
مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدا المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم
الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انهما

اي انتهى الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية يومان فله وجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء و بعض البصريين كما تقدم ولا باس ان نركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب مما قال المالكي فيهما انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا اللفظ من الذي هو مشهور في ابتدا الغاية وركبوه مع اذا الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي وهما معنى من و اذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظني فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ وذال ساكنين وحق اذا ان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف واكثر ما بقي منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعين ذلك المحدود لتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه واما بذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه غيره مما هو قبله نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول اصل مذ من اول اذ حذف اول المضاف الى اذ ثم تركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد قائم من اول وقت حضر زيد يوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلم بهذا القيد و اما الى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة و ان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة و ان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي

فقط

فقط لتركيبه من اذا الموضوع للماضي و قال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجي في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا و جاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغير اذ للتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث واية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني و يجوز ان تدعي ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجي بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفري ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما فزوه منذ منذ يوم الجمعة ومذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص نحو ما رايته مذ سنة المجاعة ومذ شهر رجب ومذ يوما لقايك ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا الثالث الى اخر العشر فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذا كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها و يجوز ايضا حذف جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نايما ومنذ خروج زيد اذا امضى خروجه وانما وجب احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول من ابتدا يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتدا يومين اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدا على حذف خبر المبتدا وجاز الابتدا لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة

كاين اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان تجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما
يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد و اما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول
مذ نومه اذا كان وقت الكلام نايما اى مذ ابتدا نومه او نومه مبتدى وفي المعنى الثاني مذ خروجه
اى مذ كان خروجه او خروجه كاين و يجوز ان يكون مذ انك قايم في المعنى الاول ومذ ان الله
خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انما جوزوا اضافة مذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو
مذ يومين ومذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت وكم سوال عن الزمان اى من
وقت يومين اى من وقت ابتدايهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من
الايام اى من وقت ابتدايكم منها و انما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة
الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقي
ضمة حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها
اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما
رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الروية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك
وهم هذا الذى مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول
الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذا لتعيين الزمان وهذا
كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذى ذكرنا وان كان في بعض
مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد فعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل
واحد على وتيرة واحدة و نرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور
البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع
الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتدا ولهما معنيان اما الاول ف الفعل الذى قبلهما
مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى مدة انتفا الروية يوم الجمعة فاذا كانا
بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة و يجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير
مفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز
ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص و اما جميع مدة
الفعل الذي قبلهما مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اى مدة صحبته يومان فيليهما الزمان
الذى فيه معنى العدد سوا كان مفردا او لا معرفة و لا يجوز مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم
ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان
التكلم ولا شرط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا
ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا وغير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله
المقصود اى المقصود مع العدد والبا بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد

لانك

لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول
ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته
اول امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلانك فيه لانه يكون قد كمل لانتفا الروية
يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم
انقطاع الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم
الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعددت بهما معا جاز لك ان تقول مذ ثلاثة
ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وكذا رايته يوم الجمعة ولا يعتد
بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره مذ عشر
قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان مذ لا بد فيه من معنى الابتدا
في جميع مواضعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس ولا يقال مذ يوم استثنا بقولهم مذ امس ولا يقولون
مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مسندا الى السماع فبها ونعمت والا فالقياس جواز
الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر
زمان مضاف الى هذه الثلاثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان
سفره ومذ زمان انه سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد سافر على مذهبهم ومذ
ومنذ الاسميتان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة
انتفا الروية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفا الروية يومان فكانه كان
في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها
وهي مذ ومنذ بنا قبل وبعد ولذلك قيل بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ
عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومها صدر الجملة اذ لا يتقدم
الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته
جملة ويوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت
بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى
ممتزجة بها وصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي
هي منتصبة على الحال اى ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان الفعل العامل
فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما
رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايت مذ يومين الا ان يفسر
بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم
فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فمذ تقتضي ابتدا الغاية ولا يقتضيه في

هذا تمام تقرير المذاهب ولك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او
المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ
على ما اخترنا لانه ظرف منصوب او تقع ما بعده او الجزا الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في
كونه لاول المدة او لجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ فمثال الموافقة
في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم
الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل
ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين
لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بنا على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي
بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى
الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر
اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدر بعده قيل وربما
دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في
حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم
كما قال ابو الاسود كم اسلمتني لهموم طارقات وذكر هذا اخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها
لدى ولدن وقدجا لدَن ولدْن ولدُن ولدْ ولدُ لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهور
ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا
اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة منها الاحيث وذلك
كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب ويجوز تصدير
الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما
ولم افتقر لدن اني غلام وفيها ثمان لغات لدَن بفتح الدال ولدِن بكسرها فكان لدن خففت
بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون فيبقى لدْ واما ان تحرك الدال
فتحا او كسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان زوال الساكنين يحصل بكل
ذلك فهذه خمس لغات مع لدُن التي هي اصلها وقد جا لَدْ ولدُ وكان لدن خففت بنقل ضمة
الدال الى اللام وان كانت نحو عضد في عضد قليلا كما يجي في التصريف فالتقى ساكنان
فاما ان تحذف النون واما ان تكسر وقد جا لدُ بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر
اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن واخواتها المذكورة يلزمها معنى الابتدا فلذا تلزمها
من ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا
يلزمه معنى الابتدا وهو اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو
في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهور لغة

مذهب [illegible] لدى ولدن ه

قيسيه

قيسيه قال المصنف الوجه في بنا لدن واخواته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل
فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنايها وجه لانها مثل عند وهو معرب ه
بالاتفاق والذي ادى الى جواز بعض الاسما وضع الحروف اي على اقل من ثلاثة احرف بناء ه
من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكر ه
في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤهما مبنيا على وضعهما وضع الحروف ه
فالوجه في بنا لدن ان يقال انه زاد على ساير الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه
بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتدا فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى وهو بمعنى
بمعنى عند فلا دليل على بنايه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وربما فتحت عينه
او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة
الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان ه
مفردا او تقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع
اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون ساير الظروف
كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم
وقد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين
من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول
في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا نكرة ولا منونة وان كانت معرفة ايضا اما
تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هي ام
مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة
والف لدى تعامل معاملة الف على والى تسلم مع الظاهر وتقلب غالبا مع المضمر وقد حكى
سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد
بمثنى حقب حقواها وانما قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرات تشبيها بالف رمي اذا
اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما يشبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان
جار الضمير مع المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
ولم يشبه بالف نحو غزاك لان الواو تعل واليا اقرب الى الالف من الواو وانما لم تقلب نحو عصاك
وفتاك لان هذه اللغات اصلا فكره قلبها تشبيها بشي اخر بخلاف الف على والى ولدى وقلبت
الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا ينتصل من المقصور
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلاثة وانما جاء على ما جوزه المبرد فليس بمسموع
وانما هو قياس منه وقط للماضي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى
عوض مستقبل عموما وتختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان بمعنى ابدا لكن عوض قد

قط ه وعوض ه

تستعمل لمجرد الزمان فيعرب قال فلولا نبل عوض في خضماتي واوصالي وتقول لا افعل ذلك من ذي
عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا تستعمل الا بمعنى ابدا الا انه مشتق من القط وهو
القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط تبنى لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط
بدون النفي نحو كنت اراه قط اى دايما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب
قط وقد تستعمل عوض المبني للمضي ومع الاثبات ايضا قال ولولا دفاعي عن عفاف ومشهدى
هوت بغفا في عوض عنقا مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبنا عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اى دهر
الداهرين والعايض الذي يبقى على وجه الدهر فكان ما بقي في الدهر داهر وبنى قط لتضمنه
لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق لازما لمعناه
الا ترى الى قولهم طال الابد وبنى قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعني
مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد تخفف الطاء في هذه وقد تضم القاف اتباعا
لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح
الضاد وكسرها ايضا واكثر ما استعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنايه لتضمنه
للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يومك فهو امسه وكان في الاصل نكرة ثم لما اريد
امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد الى واحد من بين الجماعة
المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت ليبادر فهم كل من يسمع
امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبن
صباحا ومسا واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو
معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس واما سحر فامره مشكل قلنا ببقايه
او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من صباحا ومسا وضحى معينه فهو شاذ من بين اخواته
مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفضيلا ه
لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود
ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال
التكلم مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه لغد وليست بمشهورة
واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف حال الرفع وبناؤه على الكسر
كالحجازيين في حالة النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ
قال السيرافي انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك الخفض
من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها من يجر وكان مشبها بنفسه قال لقد

رايت

رايت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال
سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به
وذلك ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما مضى في باب الاعلام
وان سميته على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه
مبنى على الكسر فيهما عندهم واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس لنا
اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار علميته
المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما
اختاروا بنا نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه
في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين
وعلة منع الصرف كما بينا فابتدوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء
واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان
الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة
فيهما على ذلك الاستوا فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابها رفعا اذ كانت تصير
كسايرغير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا
تكون هذه الكلمة حالة البنا على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة
من النحاة ان امس معرب عند تميم مطلقا في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض تميم لقد رايت
عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيل هذا القول بقوله
بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان
نكر امس كقوله كل غد يصير امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا
ودخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البنا اى تقدير اللام وربما
بنى المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر
غدا وان ثنى وجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت ليبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته
من بين اشباهه فاذا ثنى وجمع لم يبن ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة المثنى
والمجموع من الجنس شهرة الواحد وليس بنا امس على الفتح لغة كما قال الزجاج مغترا بقوله
لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الان قال الزجاجي بنى لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه
هذا الوقت وهذا مذهبه في بنا امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة
مع اعرابها قال السيرافي لشبهه للحرف بلزومه في اصل الوضع موضعا واحدا وبقايه في
الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وساير الاسما يكون في اول الوضع نكرة ثم يتنكر ولا
يبقى على حاله فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها وقال

ابو علي بني لتضمنه اللام كامس و اما اللام الظاهر فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على
النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها و قال الفرا اصله الفعل من آن يأين ادخل عليه
اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي جاز ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسما وتركا على البنا الذي كانا عليه و الجواب
ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اعني كثرة المقالات والان ليس
بمحكي وكذا مذهب الفرا في امس انه امر من امسى ويقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة
و منها لما وهو ظرف بمعنى اذا اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما تستعمل كلما وكلام
سيبويه محتمل فانه قال لما الوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو شبهها بلو ولو حرف فقال
ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء
الاول لانتفا الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول و قال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم
دخل الجنة و الجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت و من قال
هو ظرف قال وضع موضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرنا في اذا وليه فعل
ماض لفظا ومعنى او لم يفعل و جوابه ايضا كذلك او جملة اسميه مقرونة باذا المفاجاة
قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفا، وربما كان ماضيا مقرونا بالفا
وقد يكون مضارعا و قريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك لان اصله جار ومجرور
وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجار لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبني
لاه ابوك قال • لاه ابن عمك لا افضلت في حسب • عني ولا انت دياني فتخزوني
فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكون الها لوقوعه موقع الالف الساكن
ورجعت الالف الى اصلها من اليا لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو
انه من لاه يليه ففتح لخفة الفتحة على اليا دون الكسرة والضمة وقد تحذف اليا فيقال
له ابوك و اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه
انه مبني قال سالته يعني الخليل لاي شي نصبتها يعني لم لم يبن على السكون هذا لفظه
ممن قال انها مبنيه فلمشابهة للحرف بقلة التصرف اذ لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابه
لدخول التنوين في نحو كنا معا وانجراره بمن وان كانت شاذا نحو جئت من معه اي من عنده
وتسكين عينها لغة ربيعه يقولون مع زيد فان لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع
القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبنا فيه محروما في مع
المفتوحة العين المعربه لو قلنا باسميته ثم نقول يلزم الاضافة ان ذكر قبله احد المصطحبين
نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله مصطحبان لم ينو ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفيه
نحو جينا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحال اي مجتمعين والفرق

بين

مباحث المعرفة والنكرة

بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا تفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا
او لا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس
والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين فمع
عندهما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام
لامها و الظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها على الفتح وقد مضى شرحه فيما تقدم المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع لشي بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف
واللام او بالندا او المضاف الى احدها معنى قوله بعينه احترازا عن النكرات ولا يريد به
ان الواضع قد وضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام
اذ الضماير والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى
ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سوا كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا
كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شي بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام
موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل
الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجز الكلمة كانه موضوع مع
ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما
وضعا لشي معين ويدخل المضمر في ربه رجلا ونعم رجلا وبيس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض
على هذا الحد بالمضمر الراجع الى نكرة مختصة قبل بحكم من الاحكام نحو جاني رجل فضربته لان هذا
الضمير لهذا الرجل الجاي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاني رجل فضربت الرجل
واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود عليه بشي او لا
والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع
الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهديه وان كان المعهود نكرة اذا كان
المنكر المعهود اليه او المعهود مخصوصا قبل بحكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان
منكرا واما اذا لم يختص المعهود اليه بشي قبل نحو ارب رجل قايم ابوه واظبي كان امك ام حمار
كما يجي البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبيس رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل
واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم
واخيه لم يجز وكذا كل شاة سودا وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة
مختصة ويدخل فيه الاعلام حال الاشتراك نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى المخصوص
عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينه للمخاطب نحو قولك جاني رجل تعرفه او رجل هو اخوك
لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت
رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به

يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه
وانما قلنا الى الخارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا
عليه ومن ثم لا يحسن ان تخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا
كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل
فيه جميع الاسما معارفها ونكراتها فيتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الما واشتر
اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذيب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والما والذيب
ليس بشي لان هذه الفايدة تقوم لها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي
كما ان العلمية في نحو اسامة لفظيه كما سيجي في الاعلام فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن
غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشي شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملته
الا في غير الموجب نحو ما جاني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة
كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فتنظر في ذلك
الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشرى
الدالة على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى
او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس
سوا كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالعرقين والعلما او تجرد
عن جميع تلك العلامات كالضرب والما وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ
دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود
الخارجي بل يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المتخصصات
الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازايها في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي
التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم الما طاهر اي كل الما والنوم حدث
اي كل النوم اذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقه ولا معينه فلهذا جاز وان كان قليلا
وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد
في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى ولا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من
المراة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل
واحد منهم ولا تجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا الثلثة معا بل يجوز
ذلك اذا كان الاستثنا منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين
يرفعان هذا الحجر الا اخويك اي اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان الا اخويك معا بل يجوز
على الانقطاع واما الجمع فيصح استثنا الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت العلما الا الزيدين
او الا زيدا لان الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه

كل

كل مفرد وغيره بمعنى لقيت العلما الا زيدا اي كل عالم وكل علما وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع
في غير الموجب قال عليه السلام لا يحرم الاملاجة اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان
اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع
نحو ما لقيت العلما فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق الموجب مفرد وغيره في استعمالهم اي ما
لقيت احدا من العلما ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثنا المفرد والمثنى والمجموع منه نحو لقيت
العلما الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اي شي من الابصار لا جميع الابصار كما
توهمه بعضهم فحال الجميع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقرا
كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها
ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما رايت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان
تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين منتصا فين الا الزيدين ويجوز
الا بني فلان اي اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك
ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة
على انه ليس المراد الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجي من بابه وان لم يكن
فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرفة
والمنكر معنى كانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت
التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان
ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا ورجالا شيا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف
باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالروية
وكانك قلت لقيت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذا بالنظر الى
القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع
بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك
كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي قوله
وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ونعني بالمبهمات اسما الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما
وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى
المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشيا يحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا
الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب عند النطق بها وكذا ذو اللام العهدية
قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة
للوصل فتحت مع انه اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على
ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها

المضمرات تقدم ذكرها
تفسير المبهمات اللاد ذكرها
وسبب تسميتها مبهمات

باالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يجها العامل الضعيف واما نحو ان لا نفعل وان لا نفعل وبلا لام فلجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون اللا فرس واللا انسان وانما نحو هذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده على الفصل كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز توالهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير اى التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها الة تعريف نحو هل وقد استدلالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك ال اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحلنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلل وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال و ذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر و لام العهد التي عهد المخاطب لمدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيته وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او يعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد تزاد اللام في العلم كقوله اما ودما مايرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما على ما يجي وفي الحال نحو الجم الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد تكون الزايدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده و قال الكوفيون قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في وصف اسم الاشارة و وصف المنادي نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغايب نحو ضرب الرجل ويعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والندا نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في الندا قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالمحضة ما ليس من الاسما المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة والعلم ما وضع لشي بعينه غير متناوله غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره

لا يعمل العامل الضعيف في حرفين الا لا

قد ابدل الميم من لام التعريف

في كون اللام عوضا عن الضمير عند النحويين

العلم

يخرج

يخرج ساير المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناوله كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع اخر اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع المعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف ساير المعارف كما يبين فانما ذكر بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف و ذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهي اذا غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطيين قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشيا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا الاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عندي ان لا تقع اسامة على هذا الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الثلاثي لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعاله وابا الحصين وام عامر واويس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على اويس واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ومجي عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المذكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة و اقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان و في اكثر هذه الاعلام تلمح معنى يناسب المسمى بها كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة بره وللكلبة زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا

اطلاق اسامة على الفرد الخارجي مجاز عنده

تحقيق ان العلمية ليس فيها معنى الاستغراق ولا التعيين

في الشعر كقوله سبحانه سبحانا نعوذ به، وقبلنا سبح الجوديّ والجمدُ و قد جآ باللام كقوله سبحانك
اللهم ذو السبحان، قالوا دليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر و لامنع من ان يقال حذف
المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين
كقوله خالط من سلمي خياشيم وفا و اما اولي لك فهو علم للوعيد فاولي مبتدا ولك خبره و الدليل
على انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلا وانه على ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الان اذا اوعدوا
فدخول تا التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة
ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشر اى قربه وليس اولي اسم فعل ايضا بدليل اولاة
في تانيثه بالرفع والان خبر اولاة اي الشر القريب الان واما هاة الان فالزمان يتعلق باسم
الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولي من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التا لا يضر الوزن لان ذلك
في علم اخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا
و اعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا اسامة و ثعالة
كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكان مثل ذلك من المعرف باللام لا يحمل علي
الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد
من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال
ولانت اجرى من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثنا من مثله كما صح في قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا تقول اسامة يفترس الانسان الا الداجن منها
والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف
اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنيه نحو الضرب واللحم والسوق
وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة
التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذ لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ٥
ككل ورب على ما يجي قالوا فعلان الذي مونثه فعلانه منصرف فوصفوه بالمعرفه ونصبوا عليها
الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب اخر كتاء
التانيث نحو فاعله او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او
الالف الزايدة المقصورة لا للتانيث واذا ذكرت هذه بكلها بدخول كل او رب او من ٥
الاستغراقيه او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان
كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف
للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية يا فانه يجوز فيه الاعتباران انه
جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته للتنكير بدخول كل وذلك لان
نحو ارطى وسلمي حاصلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى فعلان

الذي

الذي مونثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من
جرادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة
لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فان افعل مثلا وضع لغة للزايد في
الفعل على اخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه
فا ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كرتجال الاعلام نحو قولك فعللة التي لا
معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم
يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت جعلوا هذه
الكنايات من قسم الاعلام ومن الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات
كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القايمة على المراد قلت
لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين و المراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط
اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي وكان لفظ
الكناية منقول من جنس الى جنس اخر مرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان
المراد موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي و من ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم
كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا
ليس بوصف و انما زعمت انما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما ان افعل في هذا
الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فنون افعل هنا وزن الفعل فقط بلا وصف
ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال
المصنف انما ذهب اليه اجراله مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد بين الاساد فانه يجرى به مجرى
الاعلام كما كان في الجنس علما فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس اى الذى ليس معه الموزون
نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذى ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه
الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن او معنى وزن اصبع افعل
وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حاليه اى كونه جنسا وكونه فردا من
افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما للماهية معينة كما ادعي
وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في
الحالين لفظي وليس قياسا فيقاس عليه و الاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من
معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون
او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب بضاربة
مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف و القسم الذي
هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون

أو لي علم للوعيد

قال المتنبي كان فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لانه موزونه حولة وتقول
مررت برجل افعل اى احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذا انظر الى اللفظ
الكناية لا الى الموزون المكني عنه ولا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ويصرف
نحو برجل افعل اى احمق وفعلة اى حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية
عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك اللام على فلان وفلانه ومنعهم صرف فلانه كما يجي واما ان اريد
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونا تها حركة وسكونا ومجردا عن التنوين كان الموزون
معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا
بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة
كقولك الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات
اولا والاول ان كان وزن فعله فحكمه من جميع الاشيا حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن
الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف
وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الوزن بل المراد لفظ الموزون فقط
فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات في الصرف
وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان وفاقا لجار الله وقال ابن جني في سر الصناعة
وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها العدد لا المعدود فكانت اعلاما
فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة
ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته
ان ستة مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتديا بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال وجه ضعفه
انه يودي الى ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل
خير من امراة اى كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها
يجوز الابتدا بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جات النكرة غير المبتدا ايضا في الايجاب
الاستغراق لكن قليلا لقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت وقوله تعالى ونفس وما
سواها واعلم انه اذا اقصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام
وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول لغيره وهو
منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا
اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة الاستعمال في فرد من افراد جنسه
اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراد المعين باداتي التعريف وهو اللام والاضافة
فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب على عبد الله من بين اخوته
وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم

ضرب فعل ماض

ان

ان العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في
الاعلام الغالبة من القسم الثاني فان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم
لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذلك البيت في بيت الله تعالى لان غيره كانه بالنسبة اليه
ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سوا فلا
يقال غلام زيد الا لاليق غلمانه بهذا الاسم بكونه اعظمهم واخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى
كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما
اشهرها علما فيه منهما في ساير الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين لزم الاضافة
فيها كانا مضافا فلا يجوز تجريدها عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون
اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال
من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في
باب الندا فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكلا من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يؤول فيدخل عليه اللام كقوله
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقا تعريفه كما مر في
باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاة ومضر الحمراء وان لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم او
جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم
المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسما معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجي فاذا زال التعريف
العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المصنف وجب جبر ذلك التعريف الفايت باحضر
اداتي التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو
قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن
يعيش لا يوجب جبر التعريف مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل تثنيه اسامة
وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فلما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره
قليل مخالف للقياس فوجب قلتها ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم
يجمعوا الادى الى ما كرهوه من مثل جاني رجل ورجل ولما علموا انهم ان ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره
الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا
التعريف الزايل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص
من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية
المجهود وقد جا بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام في ذلك في اشيا مشتركة في الاسماء تصاحبها
كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الما فيه وللاخر ابان العطشان

لقلته فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجادبان وانما جاز
تجريد هذه الاسما من اللازم لان احد جبلين لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشي الواحد المسمى
بالمثنى كما نسمي مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين تسمي كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان
هو الانفكاك يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل واحد
منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه
اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة
فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري فعل بمعنى
احمق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كساير الاعلام
فلا يقال جاني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن العلم قيل ابو
فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهايم اسما كانت او كنى ادخل عليهما
لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان
كناية اعلام البهايم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر
فهو عنده اشهر من اعلام البهايم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف
ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى
الاصمعي عن مرار العبسي سلبوا شبيبنا والاحص واصبحت . نزلت منازلهم بنو ذبيان
واذا فلان مات عن اكرومة . رقعوا معاوز فقده بفلان . وبقول معن بن اوس المزني
اخذت بعين المال حتى نهكته . وبالدين حتى ما اكاد ادان . وحتى سالت القرض عند ذوي
الغنى . ورد فلان حاجتي وفلان . ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها
عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتا
التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت سكنت العين ليوذن بان التا ليست
لمجرد التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابي
هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسن وابرهيم بني حسن وكانوا وعدوه شيا فاخلفوه هذا والظاهر
انه كني عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادى غير
المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنة ويا
هنتان ويا هنات وقد يلي اخر هن ما اخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا
هناه بضم الها في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الها تزاد في السعة وصلا
ووقفا مع انها في الاصل ها السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال
يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما

راي

راى اكثر البصريين ثبوت الها وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة
التي هي واو في هنوات كما ابدلت ها في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من
الواو ابدالها في كسا وان لم تستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجي الكسر في هناه
هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف والها بالندا وايضا الحاق الالف
والها في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هنا ويا هناناه ويا هناتيه
كما مر في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه المستهجنة والقياس هنوت لان لامه واو
بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين
العلم اما منقول او مرتجل
كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة
واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية
معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت اي الوحش المكان
الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا
لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من
قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قايما على رجله من
غير ان يتقدم متانيا فيه فالمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الحنتف
اي الجراد والفقعس اي البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكنه غير للعلمية بزيادة
حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته ونقصانه لغير مع تغيير الحركة كان اولا فهو
ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى اخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس
اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر
العين كموعد وموعظ وليسا على فوعل من مظب ومهب لانهما لا يستعملا في كلامهم واما بكسر
المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدي كمغزي ومرمي لا معدى واما بتصحيح ما يعل
كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكوز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين
فيجوز ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند
سيبويه عينها واو ولامها يا والحاوي والحوا ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعه لها
في سقطه وعند غيره اصل حيوة حوية لقولهم الحاوي والحوا قلبت العين الى موضع اللام
في حيوة عندهم فالحكم بهذه التغيرات عند النحاة مرتجلة لانها لم تستعمل في هذه الاجناس
مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حالة العلمية كما
في شمس لجاز والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد
الاعلام على ثلثة ضرب اسم ٥ ولقب ٥ وكنية ٥
وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعايذ الكلب في الذم وكالمصطفى

والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في المدح اشهر منه
في المدح والمسر في الذم خاصة و اما كنية وهي الاب والام او الابن او البنت مضافات نحو
ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت اى سترت وعرضت كالكناية
سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنيه عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب
معنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنيه فانه لا يعظم المكنى بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس يانف بان تخاطب باسمها و قد يكنى الشخص بالاولاد
الذين له كابي الحسن لامير المومنين علي رضي الله تعالى عنه و قد يكنى في الصغر تفولا لان يعيش
حتى يصير له ولد اسمه ذلك و اذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولا ثم باللقب لكون
الملقب اشهر لان فيه العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجمعا
ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر ويقطع عنه رفعا ونصبا على المدح
والذم لكونه متضمنا لاحدهما و يجوز الاتباع والقطع المذكوران سوا كانا مفردين ومضافين
او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين اولهما جاز اضافة الاسم في اللقب كما تقدم في باب الاضافه
فظاهر كلام البصريين وجوب الاضافه عند افرادهما و قد اجاز الزجاجي والفرا الاتباع
ايضا وهو الاولى لما روى العزا قيس قفه ويحيى عينان لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات
بتنوين قيس واجرا الرقيات عليه و الاشهر اضافه قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات
لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم
كل منهن رقيه وقيل هن جداته وقيل ملك لذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات و قال الشاعر في الاجرا ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام
الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه يبين في اثوابه كيف تلبس و قد
ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت التسمية بشي من
الالفاظ فان كان ذلك مثنى او مجموعا على حدة كضاربان وضاربون او جاريا مجراها كاثنان
وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية و يجوز ان تجعل النون في كليهما معتقب
الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف فرعيلانه غاية حروف الكلمة
فلا تجعل النون في مستعتبان ومستعتبون لعتقب الاعراب فاذا اعرب النون الزم المثنى
الالف دون اليا لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اخره يا ونون زايدتان وقبل
اليا فتحة قال الا يا ديار الحي بالسبعان والزم الجمع اليا دون الواو لكونها اخف منها وقد
جا البحرين في المثنى على خلاف القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فبحراني
اكثر من بحريني و ان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال
البحران كذلك و جا في الجمع الواو وقليلا مع اليا قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين

ونصيبون

ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون في كلامهم موجود و قال الزجاج نقلا عن
المبرد يجوز الواو وقبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا
الى هذا قال ابو علي هو بعيد عن القياس و قال في قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل
الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطا المفتوحة
و في الصحاح الماطرون بالنون والطا المكسورة و قد روي في الشعر المذكور بالنون
المفتوحه فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ لا يتم الاسم الاعجمي
والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القيا س
الماطرين باليا في جعل الواو مكان اليا اشكال وطولون وحيرون اعجميان و اذا سميت
بالمجموع بالالف والتا نحو عرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلاثه المذكور في اول الكتاب
عند ذكر التنوين و اذا نقلت الكلمة المبنيه وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب
الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سوا كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر
الحكاية كقولك من الاستفهاميه حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن و قد جا معربا
نحو ليت يرفع وينصب قال ليت شعري واين مني ليت ان لوا وان ليتا عنا فان اولته
بالذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن
الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف
قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان
حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت علما لغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيها بل تقول
جاني كم ورايت منا مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغر
كمي كدية و انما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثه و انما جعلت المحذوف
حرف علة لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان نجعلها من باب يد اى مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع
اولى ونقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل
من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات
و اما المنقول بالكلية اى المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان
تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى و اذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا
اعربته سوا جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لو وفي ولا
زدت على الف لا الفا اخر وجعلته همزة تشبيها بردا وكسا و انما وجب التضعيف لانك
لو اعربت بلا زيادة حرف اخر لسقطت حرف العلة للتنوين فبقي المعرب على حرف ولا يجوز
و كذا الواو لناه بالكلمة او سمينا به المراد وجب التضعيف لانا لا نامن التنكير فيجي التنوين
اذا و حكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبه بعد حرف العلة الثانيه همزة بكل حال

نحو لؤوي ولائي والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل خوف بقا المعرب
على حرف اذا اردت اعراب اسما حروف المعجم الكاينة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب
منها على ما ضعفت الالف فتقول هذه باآ وتاآ و دليل تنكيرها وصفها بالنكرة نحو هذه باآ حسنة
اما نحو كي فادركيه واعربه قلت كتبت زيا نحو كيا و لا تجوز الحكاية في اسما حروف
المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول يا حسنة كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلت
اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في كلام المركب مع البنا فجاز لك حكاية تلك الحال
في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان
ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها
الموضوعة لها فلا يحكى و انما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها
كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذا معناها الذي كان بسببه مبنيا اصلا
بل اخرجتها عنه بالكلية و اما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان
مني ان تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذا نظر الى الاصل
معناها و الدليل على ان المد في نحو قولك هذه يا مزيد ولم يكن في اصل الوضع قولك في
الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد وعمرو
وبكر وسيبويه يجعل اباجاد وهواز وحطيا بيا مشدده عربيات فهي اذا منصرفة
وجعل سعفص وكلمون وقرشيات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول
عربية لان اباجاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اي مات
وحطي من حط يحط قال المبرد يجوز ان تكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها
اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشيات يدخلها التنوين كما في عرفات
وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفوه قال الخليل تقول فم لان
العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا
فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كعنى بنا
على ان عينه متحرك و قال الخليل بل يقول ذي فعل بقلب الواو يا لسكون العين على ما مر
من مذهبيهما في باب الاضافة و اجاز الزجاج في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل
و لا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اختيارات الاجنبي
وان سميت مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان
سميتها بهي فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون
جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كوا والعطف ولام الجر وبا الاضافة في قول
اولا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف تجانس حركته فانه اولى لكون الحرفين متجانسين

بحركته

بحركته و انما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع المسمى بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا من
جنس حركته لسقط بالتنوين فصار المعرب على حرف وتقول في المسمى بلام الابتدا لاو وان كان
الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه بالاضافة على مذهبهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم
جزء الكلمة كما يجي وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم تضعف بمجانس الكسر اي اليا فيقال لي وذلك
لانه لا بد من تحريك هذا الساكن المبتدا به واذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك
بالكسر واما اليا فتفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح في نحو علاماي ثم يضاعف بمجانس الفتح فيقال
يا وان كان الحرف الواحد على جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل
ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس والاولى ان يكمل بشي من تلك الكلمة فالمبرد
يكمله باعادة جميع ما حذف فتقول رجل في المسمى باحد حروفه و قال غيره بل يتجاوز قدر
الضرورة فان كان ذلك المتحرك فا كمل بالعين نحو دج في المسمى برا رجل وان كان عينا كمل بالفا
فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة الفا او العين فان
كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى
بلام رجل فيكون مما حذف فاوه كعدة والاخفش يكمله بالفا نحو ال فيكون محذوف العين كسنه
وهو اولى لان المحذوف الفا لا بد من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين
عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اي برد الكلمة الى اصلها وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة
فيقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول هذا اس وقام اس
وقال قد اتى بعض الاسما على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة و رد عليه المبرد
بان تخفيف الهمزة غير لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى
الاسم على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه
ويقطعها هربا مما الزم سيبويه لان همزة الوصل في الاسما الصرفة قليل و انما يكون في الفعل
والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل كقولك
بو حش اصمت و اما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل
الكلمة من قبيل الى قبيل مذهب غير هولاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا
في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفا و اما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفا عند
الاخفش وان كان ذلك الساكن مما قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كصاد اضرب
جيت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها
فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد ادغمت فقلت ارد
ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسما كفردد ومهدد وكثير في الافعال
ولان فك الادغام في الفعل انما كان بعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري

بجزاه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بالبيب من قولك بنات البنى ولهذا يرد اللام اذا سمي بالفعل
المحذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل
وبع وخف وقل وبع فتقول جاني يغزو ويرم والتنوين للعوض كما في قاض اهم امراة ويخشى
يكيجي واغزو وارم واخش ويخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف كما مر في غير المنصرف واما
سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لا تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع
العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز وتحذف ها السكت في كل ما هي
فيه اذا سمي به نحو ره وفه وبرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة
التي هي اذ لو لم نردها لاحتجت الى زيادة اجنبي كما مر في لا فرد الاصل اولى فتقول جاني راي
والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فتقول ارأى غير منصرف لان الرا تصير ساكنه
بانتقال حركتها الى الهمزة والمردودة وكذا يرد مع اللام المحذوفة الفا في قه تقول جاني وقي
اذ لولا الرد لوجب تضعيف اليا كما في في وانما فتحت الوا ولخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي
ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء ها في الوقف وصار مثل المسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسما
ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتا
في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق نون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي
فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون
معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة
اما لو جعلت الالف والواو في الجميع فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات
ولو سميت بذوى واولي فلابد من رد النون التي سقطت للاضافه ولو سميت بيضربن
على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم يصرفه للتعريف
والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به مذكر والتا ليست
للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التا رائحة
التانيث فهي مثل شبه علم مذكر واما هنت اذا سمي به فانك ترده الى هنة لان له مرادفا
جاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام
من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل
العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسما حروف المعجم التي في اوايلها او سميت بها
غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها وجب وذلك اذا كانت مفردة نحو قرات
قاف ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية وبجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت
به امراة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة
من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل

وكانه

وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكي عن يونس
انه كان يجيز في كهيعص فتح واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد
به واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في
المخاطب بخلاف المتكلم والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه حدها على ما ذكرنا من حد المعرفه ما لم يشر
به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفه واعلم ان النكرة اذا وقعت
في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا كانت مفردة او مثناة او
مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفه ويحتمل ان لا يكون للاستغراق احتمالا مرجوحا فلذا اتى بالنص
نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان وما جاني رجلان هما اخواك وهل جاك رجال هم اخوتك ومع
الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق
محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرة نحو ما جاني من رجل او مقدرة نحو لا رجل اي لا من رجل
فهو نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زايدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق
كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدي منه بالجانب المتناهي وهو الاحد
وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاني هذا الجنس من واحدهم
الى ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاني احد ومن احد وان وقعت النكرة
لا في سياق الاشيا الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا
ان كانت مبتداة كتمرة خير من الزيتون ورجل خير من امراة وقليلا في غيره كقوله تعالى
علمت نفس ما احضرت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرفه باللام تعرفا
لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص
مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم بلا قرينة اقوى دلايل الحقيقة
اسما العدد ما وضع لكمية احاد الاشيا مقصودة تجريد الفاظ العدد لا ماهية العدد
وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد المعين كما ان
ماهية الشيء حقيقته المعينه التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء
وكيفية الشيء وضعه المعين الذي يستفهم عنها بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع
للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج عنه المات والالوف
وقوله احاد جمع واحد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم
يوضع لكمية احاد الاشيا لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا احاد
اشيا وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية
الشيء وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى
وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد

النكره

النكرة عامة في النفي ونحوه خاصة في الايجاب

اسماء العدد

واثنان من اسما العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزايد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان العدد الاول اى الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل على الواحد ويدخل الاثنان لانه دليل عليه وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان اصولها اثنتا عشرة كلمة واحدا الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسما العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسما غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية لمائتان والفان او بجمع لعشرون واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبين استعمالها للمذكر والمونث قوله واحد واثنان واحدة واثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمونث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس دون التا للمونث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كساير الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحا وكسرها ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كاجوه او في الوسط كنوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو في قياس عند المازني اى ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالده واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل واحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحداهن لا يستعمل الا في التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلما بعد نفي او نهي او استفهام ان شرط ما جاني ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النسا وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحدا ايضا لعموم العقلا وفي غير المونث لكن يونث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن فقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لم ير في نحو ما جاني احد

معنى

معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاني احد ما جاني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر فمعنى هو احدى الاحد داهية هي احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار ودكري ودوري وطوري وارم واريم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصحب نفيا ودلي ودبيج وابز وابز بالزاي وتامور وتومور وتومري وتمي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من الثني واثنتان محذوف محذوف اللام والتا للتانيث وثنتان مثل ثنت تا التانيث فيه بدل من اليا وهو قليل وابدال اليا من الواو وكسر كاخت وبنت وتراث وتكاه قوله ثلاثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلاثة الى عشرة للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف بباب التذكير والتانيث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاني ثلاثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلاث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا في كلامهم بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرا عليها اذا معنى الوصف اذ صار معنى برجال ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التحقيق ايضا باضافتها الى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدوداتها فان لم تضف كما في احد عشر الى مائة فلعلة كما يجي فاضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جود قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيه او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان يقال بجويز الكوفية نحو الثلاثة الابواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعريف

عكس تأنيث جميع الآحاد

هو تعريفه كما هو في باب الاضافه وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفه لكنه لما ورد
السماع في الوجه هذا فلما بنت الوصف في الفاظ الاعداد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات
كثيرا نحو رجال ثلاثه والناس كابل مايه واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها
اما مضافا اليه نحو ثلاثه رجال ومايه رجل واما بمن نحو ثلاثه من الرجال واما منصوبا جاز
اجراوها مجرى الصفات المشتقه في الفرق بين المذكر والمونث بالتا مطردا فان هذا الفرق
يطرد في الصفات المشتقه كضارب وضاربه اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام ه
وغلامه وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد
في الكثرة فتقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه
وذلك من ثلاثه الى عشرة لكونها صفة الجمع والجمع مونث بخلاف لفظ الواحد والاثنين
فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلاثه كرجال ضاربه واذا جي بما كان موصوفا لها
مضافا اليه نحو ثلاثه رجال الاعداد تابعة له في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ
الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك فوق العشرة
فلم يونث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المونث كما جي فاصل عشرون درهما دراهم
عشرون وكذا اصل مايه رجل والف درهم ورجال مايه ودراهم الف ولم يوافق ه
الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرون
واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مايه التا لما يجي فتبعها الالف في ترك الموافقه
لما استقر بالاولين العظام عن العادة فلما لم يوافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم يوافقها
ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امراة ومايه رجل ومايه امراة وانما بقي
الثلاثه الى التسعه مع النيف ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف
مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه اذ عادت الفاظ العدد
اذا ترادفت انه يجتزا بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مايه وثلاثه وثلثون
رجلا كان الاصل مايه رجل وثلاثه رجال وثلاثون رجلا وكذا ثلاثه عشر رجلا
اصله ثلاثه رجال وعشر رجال ومميز العشر اذا لم يكن مع النيف مميز النيف اذ
هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها
في الحالين واحد نحو ثلاثون رجلا وكذا قولك ثلاثه ومايه رجل في الاصل ثلاثه رجال
ومايه رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا
اجراها مجرى الصفات المشتقه باثبات التا فيها اذا كانت موصوفاتها مونثه وحذفه
منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مونث جمع
مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التا فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرايه مجرى

الصفات

الصفات المشتقه ولفظ التا هي التي لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث
الموصوف لان الجوامد ذوات التا اذا لم تكن للوحدة لزمها التا في الاغلب كالصفة والغرفه
والقسوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وغباوة همزة وان لم تلزمها التا اذ يقال غبا
وشقى وذلك لان مبنى التا التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو ظفاوة وخزاية
ونحوها مما يلزمه التا واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول
غداة واستقاءة فلو ثبت التا فيها في الجمعين لشابهت نحو الصفة والغرفة من الجوامد ه
فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه حقيقي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما
قلت ذلك لان تانيث جمع المذكر المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا
الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في السعة ثلاث نسوة كما لا يجوز فيها
ثلاث امراة فكما زال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وايام ازال التانيث
الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشي لا
ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفا تانيثه فقيل رجال ثلاثه
ونسوة ثلاث صارت التا التي كانت في الاصل لتانيث مجرد العدد على ما قررنا لتانيث
المعدود هذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان
وصفا الا نادرا فلا يقال ثلاثه مسلمين ولا ثلاث مسلمات والمطلوب من التمييز تعيين
الجنس والصفات قاصرة في هذه الفايدة اذ اكثرها العموم فلذلك تقول في جمع المكسر وصفا
ثلاثه ظرفا واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام
والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان مجرورا
فلذا قل ثلاثه الزيدين وثلاث الزينبات وان لم يكن علما فان جا فيه مكسرا لم يميز
بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم
في غير هذا الموضع وقد جا قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يكن له مكسر
يميز بالسالم لقوله تعالى ثلاث عورات لكم فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثه الى العشرة
الجمع المكسر فبنى امر تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا
ينظر في تانيث الثلاثه واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود
فان كان الواحد مونثا حقيقة كتلك نسوة وطوالق او مجازا كتلك غرف وعيون حذف
التا منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا ثبتت التا فيها سوا كان في لفظ الجمع علامة
التانيث كاربع حمامات وثلاث بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس
وابن اوى ولم يكن فيه علامة التانيث كثلاثه رجال وان جا تذكير الواحد وتانيثه
كشاق ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وان كان

المعدود صفة نايبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله عشر
امثالها والمثل مذكر اذ المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود
جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما فى باب الجمع نظر فان كان مختصا
بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتا فى العدد واجب قال تعالى تسعة
رهط وقال ثلاثة رجال وهو اسم جمع قايم مقام رجال و ان كان مختصا بجمع الاناث
فحذف التا واجب نحو ثلاث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل
والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فان الاعتبار بذلك
النص فان كان ذكورا اثبت التا وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو
عندى ذكور ثلاثة من الخيل او عندى من الخيل ذكور ثلاثة او عندى من الخيل ثلاثة ذكور
بالاضافة او عندى ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد
نحو عندى ثلاث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز فان كان مونثا لا غير كالخيل
والابل والغنم حذفت التا وان كان مذكرا لا غير وما يحضرنى له مثال اثبتها الحاقا
للمونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جا تذكيره وتانيثه كالبط
والدجاج جاز الحاق التا نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى
التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فيونث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس
من البشارة و يجوز الامران فى نحو ثلاثة من النخل وثلاث من النخل لانه يذكر ويونث
قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية و انما قلت ثلاثة اشيا ولم ينظر الى لفظ اشيا وان
كان اسم جمع كطرفا لانه قايم مقام جمع شى فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير
والتانيث فى هذه الالفاظ العشرة اعنى من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد
الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعنى جرى الواحد والاثنين
على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس فى الظاهر ابن وقعت تحت العشرة
اوفوقها فلهذا نقول ثلاثة عشر رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وثلاثة ومائة رجل
الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اى تثبت التا فيه فى المونث
وتسقط فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة و انما رجع الى القياس
لان مميزه ليس بجمع حتى يونث العدد بالنظر اليه و انما وافق لفظ عشرة من بين
ساير العقود مميزه فى التذكير والتانيث فى التنييف لانه كان بلا تنييف ايضا موافقا
لمميزه تذكيرا او تانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير قد
تبين بما ذكرنا تحليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلاثة عشر الى
تسعة عشر ثلاث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة

اثنا

اثنتا عشرة للمونث قوله وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب فى المونث لما كرهوا
من توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى فى اخره فتحة عدلوا
من فتح وسطها الى الكسرة و اما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون ليلا يكون
ازالة الثقل بثقل اخر وهى الفصحا و قد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن
عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة اخر النيف نحو احد عشر
وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر عشرون واخواتها فيهما يعنى فى المذكر والمونث كان قياس
هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات
رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرات وكان المضاف مع
المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان
المضاف مع المضاف اليه ككلمة مونثة بالتا فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف
لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انها لم تستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات كما استعمل ثبة محذوفة
اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث
عشرات لاشتبهت بثلاثة التى فى مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن
ثمة لا ترى فى الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجى فى غيرها من الالفاظ وسيجى فى باب
الجمع اى جمع المونث بالتا المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومائون
فقيل عشرون وثلاثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدى بتغيير عشران المثنى
الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطية للجمع غير القياسى فى اخواتها
التى بعدها اذ جمع المثنى غير قياسى لم يجى الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما فى قوله
تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجى فى باب المثنى و انما غير لفظ الواحد فى عشرون بكسر
العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيه تغيير لامكان معنى الجمع فى ثلاثون مثلا فانه جمع
ثلاثة ايضا اذ هو ثلاثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره و لا يمكن معنى جمعية العشرة
فى عشرون بوجه فقصدوا بتغييره الى جمله كبنا مستانف فالواو والنون فى عشرون
واخواته كالجبر مما حذف كما قيل فى عشرون دكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون فى الرجال والجمال
وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب فى نحو عشرون
رجلا وامراة قوله واحد وعشرون احدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة
وتسعين مائة والف مايتان والفان فيهما على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون
المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ما تقدم فى التذكير والتانيث
فالعشرون لهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة على خلاف القياس

قوله فيهما اى فى المذكر والمونث قوله ثم على ما تقدم يعنى يرجع من ابتدا كل ماية الى انتهايها
الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان
ومائة ثلاثه ومائة او يعطف على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان
فى المعلوم معدودة وفى غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلاثة رجال والاول اي
عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا لا الا ترى ان العشرة المركبه مع النيف معطوفة عليه
فى التقدير فثلثة عشر فى التقدير ثلاثة وعشرون وكذا ثلاثه وعشرون اكثر من عشرون
وثلاثه فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون من كل الف الى تمام الفا اخر كما مر اول
العدد الى الالف يعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف
عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائه والف ان شيت جعلت الالف معطوفا
عليه كما ذكرنا فى المائة مع مائتان عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما
مستانفا وهكذا الى النهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم
الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان وضع لكل لفظ كل عاشر من العقود يودى
الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف
واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة
الف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف الف الف والفا الف الف
وثلاثة الاف الف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية ولم يقولوا عشر مائة بل
قالوا الف ولا احدى عشر مائة بل قالوا مائة والف ولا ثلاثه عشر مائة بل ثلثمائة والف
وثلاثه واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تايها سوا كان مميز المائة مذكرا او مونثا
نحو ثلثمائة رجل وامراة فاذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التا سوا كان مميز الالف مذكرا
او مونثا نحو ثلاثه الاف رجل وامراة لان مميزها المائة والالوف لا ما اضيف اليه المائة والالف
واصل مائة مئية كسدرة وحذفت لامها فلزمها التا عوضا منها لا فى عزه وثبه ولامها يا لما
حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما تكتب مايه بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة
منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفى ثمانى عشر فتح اليا وجا اسكانها وشذ
حذفها بفتح النون اما الفتح فلان اليا تحتمل الفتح لخفته كما فى رايت القاضي وجا اسكانها كثيرا
لثقل المركب بالتركيب كما اسكنت فى معدى كرب وقالى قلا وبادى بدا وجوبا وجاز
حذف اليا مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف اليا فتح النون اولى من كسرها لتوافق
اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفه
و قد تحذف اليا فى ثمان فى غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا
اربع حسان واربع فثغرها ثمان و فى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك

بوبلغ

مطلب
جواز حذف ياء ثمان
كى حرر كتبه موهم خير الحق اقدام الاعلام
لدى المدرسين الكرام
عند نشر بعض المدارس الثمان
باعانة الزمان

بر باع وجوار ونحوها و البضع بكسر البا وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثه الى التسعه تقول
بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين
قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور
جواز استعماله فى جميع العقود قوله ومميز الثلاثه الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او
معنى الا فى ثلثمائه الى تسعمائه وكان قياسه مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعه وتسعين
منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعهما مخفوضين مفرد قوله الى العشرة الحد
هنا اخلاف المحدود اعنى مميز الثلاثه والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة
فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر من قبل قد تترك الاضافة فيقال ثلاثة اكلب على البدل
و ربما جا فى الشعر نحو ثلاثه اثوابا و انما شذ النصب لان المعدود فى الاصل كان موصوفا
كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود فى صورة الفضلات و اما النصب فى
احد عشر رجلا فسيجى القول فيه و اما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان
فى الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلاثه فما فوقها ان
يكون جمعا و اما افراد المميز فوق العشرة فلما يجي قوله لفظا او معنى الجمع المعنوي
اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم و الاكثر انه اذا كان المفسر احدهما
فصل بمن نحو ثلاثه من الخيل وخمس من التمر و ذلك لانهما وان كانا فى معنى الجمع لكنهما بلفظ
المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع و قال الاخفش لا يجوز اضافة
العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثه نفر وقال ثلاثه انفس وثلث
ذود لقد جار الزمان على عيالى ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه
وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربع رجال وان كان له الجمعان
معا اضيف العدد فى الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود نحو ثلاثه اجبال وقد
جا ثلاثه قروء مع وجود اقرا وليس بقياس و قال المبرد يجوز قياسا على ثلاثه كلاب بتاويل
ثلاثه من كلاب وليس بمشهور الا فى ثلثمائه الى تسعمائة استثنا من قوله مجموع لان المائة المضاف
اليها ثلاثه الى تسعة مفردة غير مجموعة و كان القياس ثلاث مئات لان للمائة جمعين احدهما
فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون و قد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف
اليها لعوز جمع التكسير كما فى ثلاث عورات لكنهم كرهوا ان التمييز المجموع بالالف والتا بعد
ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر و قد جا فى الشعر ثلاث مئين وخمس مئين قال ثلثمئين للملوك وفى بها ردائى وجلت
عن وجوه الاهاتم و بعضهم يقول فى مئون مؤون بضم الميم و بعضهم يضم كسر ميم مائة
فى الواحد ايضا من اتباعا للضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفا قال الاخفش لو ضمت ميم مئات

فقلت مئيات كما في ميون جاز و بعضهم يجعل نون مائتين معتقب الاعراب لسنين على ما مر في باب الجمع و قال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشي اذ لا يقال لماية واحدة مئين ولعله عندهم اسم الجمع و قال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل اليا الاخيرة نونا و قوله وحاتم الطاي وهاب المائي عند الاخفش في الاصل المائين حذفت النون ضرورة و حكي عن يونس انه مطروح الهاكتمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل مائي كمعا كما تقول في لثة لثي و رطبة طبي و قد قيل اصله مائي ككليب كسر الفا كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجي في التصريف ثم خفف لاجل القافيه ومائي ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعه وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم لجعل ثلاثة اسما كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلاثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الى اثنى عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جي به لبيانه فكان الجميع كالشي الواحد فالمضاف اليه في نحو ثلاثة عشرك شي آخر واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقه حتى تحذف بل هي شبيهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد و كرو عمرو وهذه النون مثلها قلت بل ارضون جمع للارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب ولم تكن الاضافة مع اثبات النون ايضا المشابهتها لنون الجمع وقد جا عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل اما افراده فلان جميته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فما بقي الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافه نصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد احصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا وهو دون العدد لانه المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان متقدما عليه فالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف به اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان و يجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة وتثنيتها وجمعها اي تثنية المائة وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها ثلاث واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلاث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئيات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في ثلاثة رجال واما افراده فلما جرا هم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم

مميز احد عشر الى تسعة وتسعين

حكم الافراد في كثير من الاشيا لتصغيرهم له على اللفظ وجمعه لم ملة بعدا جوي جمع التكسير و اما هذه المرتبه فتشهو ركثرتها لا كمرتبة الاحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو ماية رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتا قال المصنف ونعم ما قال فمن قرا قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا للزم الشذوذ من وجهين جمع مميز ماية ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ لجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسع ماية و وجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك ماية رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحد من الثلثماية واقل السنين ثلاثة فكان كانه قال ثلثماية ثلث سنين فتكون تسع مايه قال المصنف هذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كانوا لبثوا ثلثماية سنين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراة حمزة والكسائي انهما قرا ثلثماية سنين بالاضافة فسنين عندها تمييز لا غير وان يكن منصوبا و لا شك ان قراة الجماعة اقيس عند النحاة و ما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدلوا الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل و ما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف و اذا وصفت المميز جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرفا ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم و اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة بما ذكرنا لان المقصود من التمييز التخصيص وهو يحصل بالاكثر من الاوصاف بل انما كانت الصفه مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلاثة علما ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم على ان فيهما لبنا موجبها اي التركيب والاضافه عنه لا يخل بالبنا كما يخل به اللام في نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافه واللام من خواص الاسما و اما الاخفش والفرا فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان نحو اللام كثيرا يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته والامس عند بعضهم و اما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البنا فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة واللبنا عند

عل حين عاتبت
القطع منها و اما نحو غلامي عند النحاة وبنا، حيث واذ او نحو قوله
المشيب على الصبا فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا
مع الاضافة نحو جاني خمسة عشر زيدا اجراله مجرى بعلبك والفرا يجعل جزءي المركب
عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه لتشبهه لفظا بالمضاف والمضاف
اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد فاذا كان العدد مونثا واللفظ مذكرا او
بالعكس فوجهان يعني مثل قولك ثلاث شخص اذا اطلقته على امراة وقولك ثلاثة انفس اذا اطلقتها
على رجال ففي الاول المعدود وهو المراة مونث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو
رجال مذكر ولفظ النفس مونث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم
لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة اشخص اي نسا وثلاث انفس اي رجال و يجوز اعتبار
المعنى كثلاثة انفس للرجال وثلاثة اشخص للنسا قال وكان مجني دون ما كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ولا يميز واحد واثنان استغنا، بلفظ تمييزهما عنهما
انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصدها الدلالة على خصوصية العدد لما
لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا ثلاثه واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان
يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنان
رجلين ولا اثنان رجال لان لفظة رجلين تفيد الاثنينية وقوله كان خصيية من التدلل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغنا، بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا
واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني التثنية وهذا
الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف
العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركبا دخل اللام عليه واحدا كان او اكثره
كالعشرون رجلا والثلاثة والثلاثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان
مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلاثة الدراهم ومائة الدرهم
وثلاثة المائة واربعة الالاف والثاني كثلثمائة الالف وثلثمائة الف درهم وثلثمائة
الف الف الدرهم وقد يدخل على المضاف والمضاف اليه شذوذا نحو الثلاثة
الاثواب و عند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول
كالاحد عشر و لا يجوز دخولها على التنكير لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزءي المركب
لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما
وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بضعف نحو الاحد
العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين و اعلم ان العدد المميز بمذكر ومونث
معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير

نحو

نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون
المميزان يوما وليلة فالغلبة اذا للتانيث قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة و وكان
النكير ان تضف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجي فلهذا اذا ابهم ولم يذكر الايام ولا
الليالي جرى التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا فانما غلبت التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه
يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بينهما
وان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد واما، وخمس اما واعبد
اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد والمضاف نحو
ثلاثه ومائة رجل وامراة وثلاث والف ناقة وجمل وان كان العدد منصوبا على التمييز
فان كان المذكر من المميزين عاقلا سوا، كان المونث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة
عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة وجملا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم
يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا
وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة فالمراد اربع عشرة
ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد
وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاما، عشرة فبعض العشرة
عبيد وبعضها اما، و يجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اما ويجوز ان يختلفا و النكرة
المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة
من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي ليسوا خارجين من هذين القسمين
كما ان بين تكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما و اعلم ان الليل في تاريخ
العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم
اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال
عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال
في اول ليلة من الشهر كتب لاول منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة
خلت واللام هي المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل
بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او
يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص
بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت بوقوعه بعده وبقرينة بقيت قبله وتقول في الليلة
الثانية لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر و ان وقع الفعل في الليل ولم
يقصد الى ذكره وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما فيه من الايام وذلك تقول في ثاني الايام

للبلتين خلتا وفي ثالثها لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت
الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى
عشرة ليلة خلت الى انه يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة ويجوز خلون حملا على المعنى
والاول اولى مراعاة للفظ وقرب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت
جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اى من
ثلاثة الى العشرة كان مميزه جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير
الواحدة اى المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اى ما فوق العشرة لكان مميزا
مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر النصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس
عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول
اخصر منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول
من الخامس عشر الى الاخير ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر
ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين
لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه وتقول للمفرد من المتعدد
باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود
قد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثة نصف ستة ثم
استعملت في المعدودات كما في رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة
رجال وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو
اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم
مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين
درجته العدديه بالنظر الى حاله اى درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث
اي الواحد من الثلاثه والثاني اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد
الى ذلك الواحد المراعى درجته العدديه مع النظر الى الدرجه التي تحت درجته مجموع ذاهبة الاسم
وجعله للمجموع اسم درجته لنفسه بسبب انضمامه الى الاثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثه ومحوه
عن المجموع اسم اثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثه بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار
تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت العدد
عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاني واحد اى مصير واحد
اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان
يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلاثه وخامس

اربعة

اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله
بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص بدرجة فقط واذا
نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل
والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف ساير اسما الفاعلين فانهما متساويان فيهما والنصب
اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثير في هذا المفعول غير ظاهر الابتاويل وذلك
لان نفس الاثنين لا يصير ثلاثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثه
والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع
الثاني اسم الثلاثة وكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا اجاز بنا اسم الفاعل من الاثنين
الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلاثا وكذا ربعت
الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع
واتسع واسبع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط
ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجال اى اخذت ثلث ماله وكذا
ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء هذا المعنى ثنيت الرجال اذ
لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى
التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين
فثلثتهم اى جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي
ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس
قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فتقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثنى
عشر وبنويه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من
الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلاثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه انما لم يجز الاشتقاق
فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد
في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كحايط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزي المركب
ولا يحتاج فيه الى المصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له
من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي
حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلاثين الى تسعين فقط
وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى
الاحد ولم ينقل ذلك على سماع فعلى ما قاله يجوز فيه الوجهان رابع عشر على بناء فاعل من اول
جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلاثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال
التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير

فبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب للالتباس برابع عشر بمعنى
الاحد كما يجي و اما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم يضف قلت الاول والثاني
والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات
المعدودات اذا لم يقصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر
لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحايط و هذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول
الحادي عشر فتقلب الواحد اي الحادي بجعل الفا مكان اللام والعين مكان الفا وتقول
الثاني عشر فتسكن يا الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدي كرب و اما العشرون
والثلاثون الى التسعين والماية والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد
كما مر في باب المركب وكان القياس العاشر والثلاثون وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالث والماية والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو
جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب
او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة اول الخمسة ولا يضاف
الى الاحد نحو اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه
وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك
البعض اليه و اما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة
السيارة و لا يجوز عند الجمهور ان ينتصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة و نقل الاخفش
عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك وجعلت الثلاثة ثلاثة
بضم نفسي الى الاثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه
وحكاه عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه المضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي
كلا المركبين مبنيان و قد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقالوا انهم لا يجوزون
الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الاول
وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا تنكر
مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا للخفة
ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعرب اول الجزئين
لوجود الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز
حذف جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره
سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي
المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف و ذكر الكوفيون جواز اعراب الاول و اما الثاني

فالكلام

فالكلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه
مقام جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا و روى الكسائي
الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهرين وان هذا
اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس و اعلم ان لقولك
ثالث ثلاثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر وعلى
هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة لا من
ثلاثة عشر و ثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز
ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر ثالث عشر اربعة عشر و اعلم ان حكم فاعل المذكور
سواء كان بمعنى المصير او احدا وغيرهما حكم ساير اسما الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشر تونث الاسمين في المركب للمونث كما تذكرهما للمذكر وانما قلنا ذلك لانه اسم
لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثمة قيل في الاول اي من اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير
الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه المذكر والمونث
كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مونثا فالحقيقي
الظاهر العلامة ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة
زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على
العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة
دون الالف رجوعها بالتصغير نحو هنيدة وقديرة و اما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا
بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة
ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء تاء التانيث اصل في الاسم وما في الفعل
فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان يلحق كلمة هي علامتها
فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها للحركات وانقلابها في الوقف هاء فقال الكوفيون
الهاء اصل التاء لما راوا مشابهة الهاء للالف وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف
والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي وللاولى
ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كيا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف
و اما الياء في تفعلي فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضماير وتاء التانيث قد
تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مونثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت

المذكر والمونث

لا يقدر من العلامات الا التاء

رمية من غير رامي و قد جا يا صاحبا رُبّت انسان حسن و يجوز ان يريد بالانسانه
المونث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قضية على قضية لا مفردا على مفرد كما مر في بابه
ويقال لعلّ في لعلّ و اما تانيث وهنت واخت وكلتا وثنتان ومثنان فليست لمحض
التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث وكذا اسكن ما قبلها وفي مثنان كانه بدل
من اللام لكون واحد منه كشفة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة
زدت ما قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة
الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا
كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها
وانما قلبت همزة لا واوا ولا يا مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت
الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيها فان زالت الالف
وقلبت الف التانيث يا ايضا كما في قوله لعذاعد وعلى اشعر بعتال الصحارى و يعلم
تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة
اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره
نحو طلعت الشمس والتفت الساق بكاس من معين بيضا لذة ولسليمان الريح عاصفة
وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التا نحو
ثلاث اذرع وعشر رجلا وبجمعه على مثال الخاص بالمونث كفواعل من الصفات كطوالق
وحوايض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع ويمين فجمعها على
افعل في المونث وقد جا في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجبين واجبن وطحال
واطحل و تجي التا لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمونث اما في الصفة كضاربة
ومنصورة وحسنة وبصريه وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب باليا واما نحو
ربعه ويفعه في المذكر والمونث فلكونها في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة
واما في الاسم الجامد وهو في اسما مسموعة كرجلة وانسانة وغلامة الثاني لفصل الاحاد
المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله
تعالى قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا والتا للوحدة فتكون تا قالت كتا الوحدة في
نملة لا لكونها مونثا حقيقيا كما يجي والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج
واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس هنا ما يقع على
القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جا قليلا بلفظ الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسما
محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل

نحو

نحو كمأة وفقعه للجنس وكم وبقع للواحد و قال بعضهم ان ذا التا فيهما ايضا للوحدة
والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتا يذكره الحجازيون ويونثه
غيرهم وقد جا في القران كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية و قد يجي يا النسبة للوحدة
ايضا كالتا نحو اعرابي واعراب وفارسي وعربي وعرب وروم ورومي واكثر ما يجي
التا للمعنيين وهي فيهما عارضة غير لازمة وكذا قلبت اليا همزة في نحو غزاءة وسقاءة
واراءة واستقاءة وبا في نقاريه بخلاف نحو شقاوة وخزاية وسقاية وعلاوة وهراوة
وقمحدوة فان اليا فيها للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجي وان جات
في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المونث اللفظي على اللزوم واما جواز
قلب اللام وتركه في عباية وعباءة وعطاية وعطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجي في التصريف
ان شا الله تعالى الثالث ان تجي التا للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل
موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوبة باليا او على فعال كقولك خرجت جارحة
على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة
وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والحروبية والجمالة والبغالة والحمارة والتا في هذه
الكلمات في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكم وذلك لان ذا التا في مثله
صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جا حلوبة
للواحد وحلوب للجنس ككمأة وكم فالتا اذن للوحدة لا للتانيث و قد قيل ان الركوب
والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتا اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة
والاكولة على ما يجي الرابع ان تدخل لتاكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او
فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما تفيدها ما هو
كيا النسب كما في احمري ودواري وكان اليا في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف
جماعة اجرا للشي الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل التا في مثل هذا
المثال على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى
المفعول نحو سببة وسببة ولحنة ولحنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع
الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال لها امارة العجمة وذلك
ان العجمي نقل الى العربي كما ان تا التانيث نقل الى التذكير وليست التا في هذا القسم على اللزوم
بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده
منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا
المنسوب جمع التكسير وجب حذف يا النسب لان يا النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال
في النسبة الى الرجال رجالي كما يجي في باب النسبة فحذف يا النسب ثم جمع بالتا فصار

نجي التا لاربعة عشر معنى

رجلة انسانة غلامة

ومن دخل التا للجنس وفارقته
واحدة

تخص الجمع واحده بالتا ونذكر
الحجازيون ويونثه غيرهم

جعل التا في الركوبة
للنقل

التا كالبدل من اليا كما ابدلت من التا في فرزانه وجحاجحه كما يجي وانما ابدلت منها لتشابه
اليا والتا في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زايدتين لا
لمعنى كظلمة وكرسي وقد تحذف يا النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن
لا وجوبا كما في التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسير لو جمع على وزن الافعى كالاشعرون
والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتون والمقاتون في جمع مقتوي قال متى كنا
لامك مقتوينا والياء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من التا ولو كان جمع العرب او
جمع المنسوب غير الافعى لم يات فيه التا فلا نقول في جمع فارسي ولجام فرسه ولجمه بل
بل فرس ولجم وكان اختصاص الافعى بذلك ليرجع الاسم بسبب التا الى اصله من
الانصراف وقد يجي له مزيد شرح في المنسوب السابع ان يدخل على الجمع الافعى ايضا
عوضا عن يا المدة قبل الاخر كجحاجحة من جحجاح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون
عوضا من اليا وان يكون لتقريب الواحد واليا والتا في جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان
معا فالتا لازمة مع حذف اليا الثامن ان يدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب
الدخول وهو في بناين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة اوجايز وهو في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة
وقد يلزم كما في حجارة ودكارة وفعولة كصقورة وفعولة كخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة
والجمع الافعى كصياقلة وملايكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة
ونعجة واروية وهي لازمة قيل وقد جا لتاكيد التانيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع
للمونث والتا فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة
وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فا الفعل كما في عدة وزنة
او من لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من يا الاضافة وهي في يا ابت
ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون
الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التا اكثرها غير لازم والاولى
ان التا في حلوبة وركوبة ورحلة وكل فعولة بمعنى مفعوله هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف
كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل ما لحقته التا المذكورة في
هذا القسم يستوي فيه المذكر والمونث قال ابو عمرو وقد تكون التا عوضا من الف التانيث
كما في جبيرة تصغير حباري وعند غيره لا يبدل منها بل يقال حبير كما يجي في باب التصغير قال
الزمخشري في جمع هذه الوجوه انها للتانيث او شبه التانيث والاصل في الصفات ما ذكرنا
ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتا ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكاينة على
وزن اسم فاعل ومفعل ان لا يلحقها التا ان لم تقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع
ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتا لازمة كحاضت فهي حايضة وطلقت فهي

طالقة

طالقة وقد يلحقها التا ان لم تقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جات مجردة عن التا
صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل
وامراة عانس وفي هذه الصفات مجردة عن التا مع عدم قصد الحدوث ثلاثة اقوال
احدها قول الكوفية وهو ان التا انما يوتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى
الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس وتقتضي
تجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل تقتضي تجرد الفعل ايضا في
نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد وتقتضي ان لا يقال الا امراة مرضع
وقد ثبت مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بانسان حايض
او شي حايض كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة واتفقوا على انه يلحقه التا مع قصد الحدوث
دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما جردت عن التا لتاديتها معنى النسب
قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التا في الاسما ان تكون في الصفات فرقا
بين مذكرها ومونثها وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحوق
التا بها فرع الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة
فاذا قصد فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة حينيذ كالفعل
في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان
كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى
الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق او حيض كانه طلاقية
وحيضية قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل اذا لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى
كالفعل الذي مبناه على الحدوث لم يونثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع
مشابهته له لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه
الفعل فكانت اجدر بالتجريد عن التا ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب باليا الذي مثل حايض
وطالق محمول عندهم عليه يونث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من
حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب
الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المونث
لا تدخله التا يقال امراة نابلة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسما
المنسوبة خلاف حكم ما فيه يا النسب ظاهرة في الامتناع من تا التانيث وقوله تعالى
عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول اليا وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف
الظاهر وهب ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا
لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال

في الاقتضاء كلام

معنى ذو به التا النسب

منفطر وموضع في قوله تعالى منفطر وقولك فلان موضع من ابنيته ولم يثبت من ابنية
النسب المتفق مفعل ومنفعل حتى نحملها عليها كما حملنا حايضا على نابل والاقرب في مثله ان
يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمونث بالتا هو الفعل بالاستقرا ثم حمل اسما الفاعل
والمفعول عليه لمشابهتها له لفظا ومعنى كما يجي في بابهما فالحقا التا للتانيث كما يلحق الفعل
ثم جا ما هو على وزن الفاعل ما يقصد به معنى الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا
للفرق بين المعنيين فانثوا بنا التانيث ما قصدوا به الحدوث الذي هو معنى الفعل
كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين
المعنيين و اما الصفة المشبهة والاسم المنسوب باليا فلم يقصدوا بشي منهما معنى الحدوث
ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التا في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق
فان قلت فالقياس اذا تجريدهما عن التا كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت
كان يجب ذلك لو كان الحاق اليا بهما لمشابهتهما الفعل لكن الحاق اليا بهما لمشابهتهما اسمي
الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول
ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر كما في اسم الفاعل والمفعول و مما لا يلحق تا التانيث غالبا في
كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال ومفعيل وفعال كمعطار ومجرب ومنطيق
وحصان و حكى سيبويه امراة جبان وجبانه وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل و قد
قالوا عدوة الله ومسكينة و اما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمونث
كالركوب والعتوب والجرور ولكن كثيرا ما يلحقها التا علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث
فيكون بعد الحاق التا ايضا صالحا للمونث والمذكر ومما يستوي فيه المذكر والمونث ولا يلحقها
التا فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته ولشبهه لفظا
بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التا مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل
بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التا نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية و قال
الكوفيه هو بمعنى مجذوذ من جذه اي قطعه و قيل ان قوله تعالى ان رحمت الله قريب منه
وبنا فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس قد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم
على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف و ربما لم تلحق التا في فعيل نحو ناقة ربض
و اما الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا يا والالف
المقصورة الزايدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطي وللتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى
او للتانيث والتي للتكثير ما تكون زايدة سادسة ويلحقها التنوين كقبعثرى وتتميز الف
الالحاق خاصة عن الف التانيث بان يوزن ما فيه الالف ويجعل في الوزن مكان الالف لاما
فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على

لا يلحق التاء في فعول فاعل وبمعنى مفعول

في الف التانيث المقصورة

فعلا

فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب
وانما قلنا في الغالب لما حكى ان سيبويه في بهمى بهماه و روى بعضهم في رويا روياة وهما شاذان
ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مونث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس
او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى وبهماه
وروياة ان صحا فالفهما عند سيبويه للالحاق ايضا كما مر عند الاخفش مع انه لا يثبت فعلل
كبرقع وذلك لما يجي في التصريف في باب ذي الزيادة و منها فعلى ولم يات في كلامهم الاسما
قيل لم يات فيه الا ثلاثة اسما شعبى وادمى في الموضعين وارنى للداهية و قال بعضهم
حنفى في اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفا مع المد و منها فعلى بفتح الفا والعين وهو اما
مصدر كالشبكى والجمزى واما وصف كفرس وبشى وناقة زبجى اي سريعة و اما اسم كدفرى
وقبلى واكلى اسما مواضع و منها افعلى كاجلى للكثرة و منها فعالى كحبارى لطاير وفوعالى
كحولايا الموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة
وفعيلى كخليفى وفعلونى كرحمونى وفعوللى كحبوكرى للنيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى
لمشية في شق وفعلايا كبردرايا وفعليا كزربيا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمي
وفعلنا كعرضنى لنوع من السير وفعلى كرفقا نوع من السير وفعللى كجلندى اسم رجل وجا
بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبا وفعلى كسبطرى مشية فيها
تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد وثلاثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المونث
بالالف المقصورة المختصة بالتانيث و اما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق
ففعلى اذا كان مونث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واما
اذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لنبته فيمن نون وكذا تترى فيمن
نون و قال علقاة وقد تكون للتانيث كشروى و اما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او
جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا تكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا
يكون الا مع التا فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة و قال في ضيزى وحيكى
اصلهما ضم الفا و حكى ثعلب عزهى منونا بلا تا وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا
كان غير الاوجه المذكورة فقد تكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى
والشعرى وقد تكون ذا وجهين كالذفرى منونا وغير منون ومن الاوزان التي لا تكون
الفها الممدودة الا للتانيث فعلا وهو قياس في مونث افعل الصفة نحو احمر وحمرا و قد يجي
صفة وليس مذكره افعل كامراة حسنا وديمة هطلا وحلة سوكا وداهية دهيا
والعرب العربا ويجي مصدرا كالسرا والضرا واللاوا واسما مفردا غير مصدر كالهيجا
والصحرا واسم جمع كالطرفا والقصبا وقد يقصر بعد الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين

اذًا الاولى لا الاخير لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث
كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الالف رجعت
الاخير الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل و منها فعلاء
بفتح الفاء والعين ولم يات عليها الا اربعة احرف فلان بن ثاداء اى ابن الامة والسحناء
بمعنى السحنة وحنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه والفاء عند الجوهري موضعان
و منها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء و قال الفرا اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلا
اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلا كحرباء وحشا فلحقان
بقرطاس وقرناس و منها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء
بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالبلاياء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء
وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء نحو قريباء
ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر فليس الالف للالحاق بشيء لانه لا يبنون وافعلاء
اما مفردا كاربعاء واما جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء
ففيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفعاللاء
كجحادباء نوع من الجراد وفعلالاء كبرناساء بمعنى الناس وهو حقيقي ولفظي انما
قال في الحيوان ليلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ
تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونعسا وحبلى وبلا علامة
كاتان وعناق و لو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان لكان اولى اذ يجوز حيوان انثى
لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اى الذي ليس بازائه ذكر من
الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان تقول
غردت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور فيجوز ان تكون النملة من قوله تعالى قالت
نملة ذكرا واعتبر لفظه وانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي
فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع
مع الاستقرا قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه
ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك
واما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره واذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير
وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير اليه التذكير والتانيث نحو عندي من
الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كشاة معنى شاة نحو مل مفرد و لا يجوز في
غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن و لا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انك الغيت
تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان الغيته يبقى التانيث الحقيقي

مونث حقيقي
مونث لفظي

فيكون

فيكون كقام هند وصوف غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند واذا اسند الفعل اي
الفعل وشبهه الى المونث مطلقا سوا كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا
فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار انما قال الظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان
تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المونث اما جمع السلامة
او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسياتي وغيرها
اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي وغيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في
الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت الهندات حكى سيبويه
عن بعض العرب قال فلانة استغنا بالمونث الظاهر عن علامة التانيث وانكر المبرد ولا
وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبيس فكل واحد من الحذف
والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق
في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمير في نحو قوله تعالى
اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول
والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما قولك ما جاءتني من امراة وابصر بهند فليس الجار
الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن
رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر
هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثنا فالمستثنى قام مقامه
في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الاعم المستثنى من حيث المعنى وان
كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكر في باب الاستثنا وان كان بغير الا نحو قام اليوم امراة
فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر
لطول الكلام ولكون الاتيان اذا وعدا بالشيء مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي
التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان
كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سوا كان بالا او بغيرها
نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا
فالعلامة لازمة لرافعه سوا كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت
الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان
وانما لزم العلامة لخفا الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير
المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان
اسند الى ظاهرهما سوا كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او

ارضع

مجازى التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتا فتنقسم هذه
الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبيلات والعرفات فحكم المسند الى ظاهرها
حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقى الا فى شى واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا
فصل مع الجمع نحو قال الرجالات او النسا او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه
بالتاويل وهو كونه جماعة وانما لم يعتبروا التانيث الحقيقى الذى كان مع المفرد فى نحو قال
النسوة لان المجازى الطارى ازال الحكم الحقيقى كما ازال التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم
يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقا لفظ المعرفة فيه فاحترموه وكان
قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتا نحو المعيدات لبقا لفظ الواحد فيه
ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد فى العلامة اما بحذفها ان كانت تا نحو العرفات او بقلبها
ان كانت الفا كما فى الجبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث
الواحد قد زال لزوال علامته ثم حملما التا فيه مقدرة فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات
والهندات لان المقدر عندهم فى حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازى قول
الحماسى حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحرا الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابنا
وان كان بالواو والنون لعدم بنا واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلى
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحده كالسنون
والارضون حكم المجموع بالالف والتا لان حقه الجمع بالالف والتا كما يجى فالواو والنون
فيه عوض من الالف والتا ويساوى التا فى اللزوم وعدمه بامضارع الغايبة ونون
التانيث الحرفيه فى نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع
مطلقا غير المذكر السالم حكم الظاهر الحقيقى واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين
الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون
او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو ولا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقا
لفظ المذكر الحقيقى وانما خصوا العقلا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد فى حروف
اللين الالف اخف المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى فى
الجمع وكانت الواو لاصالته فى الجمع بالعاقلين اولى لاصالته بغير العاقلين وصارت اليا
للواحد المونث فى تفعلين وافعلى ولم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شى فجى بالنون
لمناسبة بين الواو وبينها فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال
والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المونث الغايب نحو الرجال والطلحات فعلت لها
وتفعل وفاعل نظرا الى ان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر
لا يعقل كالايام والجبيلات ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل كالدور

والظلمات

والظلمات فيجوز ان يكون ضميرهما جميعا الواحد المونث الغايب بتاويل الجماعة وان يكون
النون لكونها جمع غير العاقلين و قد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبيلات
والنسا والزينبات والدور والعرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر
العاقل وغيره جارية فى جميع الضماير على اختلافها تقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن
وهم وهن وفى المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل
اياكم واياكن واياهم واياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا
واياكموا ولكموا و اما اسم الجنس فيجوز اجرا ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر
او المونث وضميرهما ولا يمتنع اجرا ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انعقد النخل والعقر
النخل والنخل انعقر وانعقرت و واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل
والغنم فحاله كحال جمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب
قال مع الصبح ركب من احاطة يجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب
والركب مضى ومضت ومضوا المثنى يريد بالجنس ههنا ما يظهر من كلامه فى شرح
الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما فى نظر الواضع سوا كان ماهيتها
مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما فى نظره البياض وليس نظره الا
الماهيتين بل الى صفتهما التى اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض
لافراس وسوا كان الواضع واحدا كالرجلان او اكثر كالزيدين والزيدين وان نظر كل واحد من
الواضعين فى وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية
كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى بزيد انسان وسمى به فرس فالنظر بالوضعين الى شى
واحد كما فى الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذى ذهب
اليه المصنف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون فى الجنس وقوعه على كثيرين
بوضع المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقوله القران للطهر والحيض والعيون
لعين الما وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك فى شرح الكافيه لانهم لم يوجد
مثله فى كلامهم بالاستقرا وجوزه على الشذوذ فى شرح المفصل وذهب الجزولى والاندلسى
وابن مالك الى جوازه مثله قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون فى التثنيه والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب
الشافعى رضى الله تعالى عنه وهو انه اذا وقعت الاسما المشتركه بلفظ العموم نحو قولك الاقرا
حكمها كذا وفى موضع العموم كالنكره فى غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم فى مدلولاتها المختلفه
كالفاظ العموم سوا ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفه بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته

المثنى

فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس توخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرين للطهرين والاقرا
للاطهار فلو ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفه لادى الى اللبس وليس للعلم جنس توخذ احاده
فتثنى وتجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفه اورث اللبس وقد يثنى ويجمع غير المتفقين
في اللفظ بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شي واحد
كما قالوا في ابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغى ان يكون
تغليب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في
الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مونثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب التذكير كالقمرين في الشمس والقمر
ولزوم الالف في المثنى لغة بنى الحارث بن كعب قال احب منك الانف والعينانا وقال
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة
وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينة فسوته لا تنقضى شهرين
شهرى ربيع وجمادى بينه وترى في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد تضم نون المثنى
وترى في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع
اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك
فارة تاجر ذبحت في سك وقد يجى العطف نسرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله
لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ميتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاني
رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذى ضربته
فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد تكرر للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا
ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس لاختلاف عند
اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان وليس بشى لانه لم يحذف المعطوف
في خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى اما في المثنى فالمجموع فقد حذف
المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بخلاف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
العطف فان قال بل المفرد الذى لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه
على الشيئين او الاشيا وعلامة التثنية دليل تضمن المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل
تضمنه اكثر من واو وهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام او ان الشرطيه قلنا بل اهدر معنى
العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على
وجه العطف كلفظة كلا لم تقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند
التثنية الى العلامة ليلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا
على اشيا كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على

ذى اجزا متضمنا لواو العطف والاوجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد
نحو كل وجميع ورجال بل فتقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على
الاجزاء المتساوية على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاني زيد وعمرو او مقدرا كما في خمسة
عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين
اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعه للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او لا ككلا وكل وجميع وما فوق
الواحد من الفاظ العدد الى العشرة وبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا **والمقصور** يعنى بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو
زيدا في الوقف ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس
فان الفه عن واو اى عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة
قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور
والممدود والمحذوف احره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى
اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى
الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواو من الثلاثى
دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثى فلم يستثقل معها الواو وان كان الالف الثالثة اصلا
غير منقلبة عن شى كمتى وعلى واذا اعلاما فان الالف في الاسما العريقة البنا اصل وكانت
مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن
هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن اليا وجب قلبها يا وان لم يسمع فالواو اولى لانه
اكثر وقال بعضهم بل اليا في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونه اخف من الواو وقال
الكسائى ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة
كالربا وجب قلبها يا لئلا يثقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر وقيل مثل
هذه الالف يكتبها يا وعموم قلب كل ثالثة اصلها واوا الاشهر قوله والا فاليا اى وان لم
يجتمع الشرطين وهما كونه ثالثة عن واو وذلك اما بان يكون ثالثة عن يا كالفتى والرحى او
زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن يا كالمرمى والمرتمى والمستقى
او زائدا على الثلاثة للتانيث كالحبلى والقصوى والحليبى او للالحاق كالارطى والحبنطى او
للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزايد خامسة فصاعدا في التثنية والجمع
بالالف واليا كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا
مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثانية في المفرد يا عند التثنية وهنا لم تثبت الالف
قط حتى تقلب يا او هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الممدود على اربعة
اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث كحمرا او للالحاق كعلبا او منقلبة عن واو

المقصور

يا اصلية ككسا، ورداء او اصلية كقرآ الجيد القراة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا
اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد
الفرق واما قلبها واوا دون اليا فلوقوعها بين العين فيا لغوا في الهرب من اجتماع الامثال
لان اليا اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صححت بقاوها
نحو حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها يا نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاوها في التثنية
همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن
الواو واليا الاصليين فيجوز قلبهما واوا وابقاوهما همزة لان عين همزتها ليست باصلية
فشابهت حمرا واحديهما منقلبة عن اصلية واخرى عن واو ويا ملحقة بالاصل فشابهت
همزة قرا الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل
بل هي عوض من زايد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة اما المبدله من اصل فتصحيحها
اولى من ابدالها العرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدله من اصل
يا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو واليا
المتطرفة بعد الالف الزايدة همزة كما في كسا ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة
واوا او يقلبوها واوا وههنا لم تتطرف اليا حتى قلبت همزة فلم يستعمل واحد ثنايان
فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعمامة وجا حذف
زايد في التانيث اذا كانا فوق الاربعة نحو قاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس
خلافا للكوفيين واما حذف اخر اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب حذفه في
التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وزعما
قيل ابان واخان واما فوك فلم ترد اللام في التثنية لما لم ترد في الاضافة وانما بقي
بقلب واوه ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذو ومال لان ذو لازمة
الاضافة بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجري مثنى كل منهما
مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جا في الشعر فوان قال هما نفثا في فيّ من فمويهما
على النابح العادي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل
هو مما اعتقب على لامه الواو والها كسنيهة وسنية فلا يكون اذا ضرورة وقد جا فميان
وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا ذوا مال وقد جا ذاتا مال وهو قليل
واما غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرده ايضا في التثنية تقال دمان
ويدان اما يديان بيضاوان عند محلم نعلي لغة من قال في المفرد يدى كرحي وجا دميان
ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه
واو وانما دمي بدمي كرضي يرضى من الرضوان ولعل ذلك ان ذوات الواو اكثر فدميان

شاذ

شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دما ودُمّي كظبا وظُبي ودلا ودُلي
ولو كان كفتي لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمي لانه لغة في دم ومثنى دم دمان
نعلط وقال المبرد اصله فعل بحرك العين ولامه يا فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك
عينه تثنيته على دميان قال الا ترى الى الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا
على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما قال فان قيل قد جا يديان كدميان
مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت
ولسيبويه ايضا ان يقول دمي لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن
العين ولان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون
اصل يد فعل بحرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا
اما اذا حذف لامه لعلة موجبة فهو مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا
يحذف اليا في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياه وجب الفتح
مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا
قوله ويحذف نونه انما يحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل
تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر
اجدر برفع اسار واما اذا جر فبالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا
زيدا بالنصب على ما يجي في اسم الفاعل قوله حذف تا التانيث في خصيان اعلم انه يجوز
خصيان واليان على القياس اتفاقا قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
وتستطارا وقال بلي اثر الحمار وخصيتاه احت الى فزاره واما خصيان واليان فقال
ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيان لا ينفرد احدهما عن صاحبه صار اللفظ الدال
عليهما معا اي لفظة التثنية موضوعا وضعا اوليا كما في مذروين وكذا اليان وليس خصيه
واليه بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصي والي في التقدير ومثنى خصيه واليه خصيتان
واليتان وقيل بل خصيان واليان من ضرورات الشعر فانهما لم ياتيا الا فيه قال ترتج الياه
ارتجاج الوطب وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ومن غير الضرورة
لا تحذف اليا فيهما وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغة في خصية واليه وان كانا
اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان
بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا
والاضافة معنى كقوله حيا اسوجها المريدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى
صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم من الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين
مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء

المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم
يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجي تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا
و اما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع و في قراءة ابن مسعود رضي
الله تعالى عنه فاقطعوا ايمانهما و انما اختير الجمع على الافراد لمناسبته التثنية في انه ضم مفرد الى
شي اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا
في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق
كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين
من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية
والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه فان لم يكن المضاف
جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فانه لم يومن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية
المضاف واجبة وان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه
سماعا نحو ضع رحالهما و انما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى
ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني
واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك و قد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان
ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله
وعيناي في حسن من الروض ترتع و قد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم
ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك يجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترادف كقوله عليه
الصلوة والسلام المومنون كنفس واحدة و من قيام المفرد مقام الجمع قوله ، كلوا في بعض
بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص و قد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم
اما على تاويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما ومثله
فسر قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما ان اكثر الرفقا ثلاثة فيخاطب
كل واحد منهم صاحبه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا بخطاب الاثنين ليميز السنتهم عليه
وقد يقلد تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم رجب مذاكيره وبعير
اصهب العثانين وقطع الله خصاه و يجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الاقصى على تاويل
فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم ، وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق
في الهيجا جمالين ، ولا يجوز لنا مسجدان **المجموع ما دل على احاد** قوله ما دل على احاد يشمل
المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد ثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف
مفردة بتغيير ما اي تقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يوتى بحروف مفردة ذلك الدال
عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كسلمون او بالحركة

المجموع

كاسد

كاسد من اسد او بهما كرجال او غرفه والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اي مع
تغيير وهو حال من قوله بحروف مفردة اي كاينة مع تغيير ما ودخل في قوله تغيير ما جمعا
السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتا فتغيرت الكلمة بهذه
الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير اسم الجمع نحو ابل
وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت
تغييرا ما بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب
في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ احادها من لفظها كما رايت اخذ راكب
وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية
وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجي
بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجي في باب التصغير وهذه لا
ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لنا جامل
لا يهدا الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاطة مقبل و يخرج ايضا اسم الجنس اي الذي
يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتا نحو تمر وتمرة او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا
تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى
او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفردة فان قيل اليس احاده
اخذت وغيرت حروفها بحذف التا والياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة
في اسم الجمع ونريد ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمر
وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت
التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون
بعض ابنية الاجناس مما اسند في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع كلفظ الكلم و عند الاخفش جميع اسما الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب
جمع خلافا لسيبويه و عند الفرا كل ما له واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم
جنس كتمرة وتمر وروم فهو جمع والا فلا و اما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من
لفظهما فليسا بجمعين اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجي لمثل خل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد
متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما
ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة
نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم
الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالتا او بالياء بخلاف اسم الجمع فان قيل قد خرج بقولك
مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد

وابابيل بمعنى الفرق ونسوة فى جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسما الجمع كابل وغنم قلت ان اسما الجموع كامر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهور فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونسا، كغلام وغلمة فكان له مفرد غير تغيير اما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو من اكثر فى جمع ذكر ومحاسن فى جمع حسن ومشابه فى جمع شبه وان كان واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها مذكورا او مذكارا ومحسنا ومشبها وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فى جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشى اللطيف الرذيل حوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله ومايقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس فى الاصل مصدرا او وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثنى لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول فى التثنية هجانان وفلكان ودلاصان كهجان ودلاص فى الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفى الجمع كرجال وخضر الحركات والحرف المزيد عليه غير حركات الواحد وحرفه تقديرا و اما الوصف الذى كان فى الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث قال تعالى حديث ضيف ابرهيم المكرمين وقال تعالى نبا الخصم اذ تسوروا المحراب و يجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول و اما تا التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا و اما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا ما هو فى الاصل مصدرا اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل وهو صحيح ومكسر قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبنى ابيه وانكرنا زعانف اخرين ويمكن ان يكون حمل النون معتقب الاعراب اى زعانف قوم اخرين و لا يخلو المفرد فى جمع المذكر ان يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك فى حكم الصحيح كظبيون ودلوون فى العاقل المسمي بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتكسر قبل اليا والضم والكسر مستثقلان على اليا المكسور ما قبلها طرفا كما فى جاني القاضي ومررت بالقاضي وهذه اليا مع واو الجمع وبائه فى حكم الطرف لعدم لزومها فحذفا فالتقا ساكنان فحذف اولها كما هو القياس فى الساكنين الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها الضمة كما فى الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بناء الواو بعدها لتعسر النطق بها

[margin: الجمع صحيح ومكسر]

ولو

ولو قلب الواو يا لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا فى نحو مسلمي قلب ذلك ليا الاضافة التي هي على شرف الزوال و اما فى النصب والجر فحذفت اليا وبقي الكسر على حاله لكون يا الجمع بعدها ولم تحذف يا المنقوص فى المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على اليا، كما فى رايت القاضي وان كان المقصور حذفت الالف فى الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين و انما حذفت فى الجمع وقلبت فى المثنى مع التقا الساكنين فيهما ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس فى الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني اعلا اخويك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو واليا قبل الالف او اليا فى نحو عصوان وعصوين ورجيان ورجيين اخف من ضمهما او كسرهما قبل الواو واليا، ومن ثم لا ترى فى الطرف نحو غزووت ورميت كما ترى نحو نزوان وغليان فاذا لم يات ذلك فى الطرف مع كون الواو المضمومة فى نحو غزووت واليا، المكسورة فى رميت فى حكم الوسط للزوم الواو واليا بعدهما كما فى سبروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجى مثله فى الوسط نحو قوول وطويل وغيور وتبيع و الكوفيون يلحقون ذا الالف الزايدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها وشرطه قوله وشرطه اى شرط المذكر السالم ان كان اسما اى غير صفة قال فى الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام فى جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على الشى وان لم يكن تحته معنى كما لا يسمي الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك فى برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع طلحون وهذا ايضا ليس بشى، لان نحو طلحة ان خرج بقوله مذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن اليا ليدخل فيه نحو ورقى وسلمي اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحمزة و اعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسما والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيان احدهما التجرد عن تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسما وعلامة فى الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فى الاسم ذى اليا فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتا، نحو الطلحات والحمزات وذلك لان حقه الالف والتا كما قالوا ارضون حقه بفتح الرا، لماحقه الالف والتا والذى قالوه مخالف للقياس والاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التا، لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف الشى مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن

[margin: شرط جمع المذكر السالم]

انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو لذيعون
وغلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التا على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدوده تقلب
واوا فتبقى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لمناسبتهما في الثقل كما قيل
صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة
والمقصورة نسيا حذف التا للزومها الكلمة فكانها لامها وذكر ان المازني كان يجيز في
ورقاوون الهمزة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع
بعدها فهو كانضمام واو ذلك او انضمام واو علوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما
يجوز همز الواو المضموم مضمة لازمة كما يجي في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند
مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد واذا سمي منه مونث بالالف والتا
وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث قلت احمرات
واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس
طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات
من افعال العلما كقوله تعالى اتينا طايعين وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين
ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل
ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق
عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل للمنع من القبايح الجاير على صاحبه تعالى الله عنها
علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة
في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فللامر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء
في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلما الوصف والعلم دون غيرهما
نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف في
الاسم باعتباره وعادة العلم جارية عليه بالمحافظة من التصرف بقدر ما يمكن وايضا
فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر
في نحو فلون وكدون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل موديا معناه معلا
باعلاله مصححا بتصحيحه كما بين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه
الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال ضربوا ويضربون
فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب
الواوين فنحو قام رجل قاعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به
من المعنيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل
واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما استثني والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر

الا ان المصغر مخالف لساير الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجز لان
جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب
والطويل والبصري واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل
رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود فلم يحتاجا الى
ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة
ويفارقها ايضا من حيث انها لا تعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو
موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما
لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك
واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان الخلية وقبول تا التانيث والعلمية
مختصة بالاسما لما ذكرنا وقبول تا التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلا
وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومونثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر
في الصفات قبول التا لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء
لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتا نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا
في المضارع التا ان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسما الجوامد ان يفرق بين مذكرها
ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منها كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر وبنين
مذكرها ومونثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جا العكس ايضا في كليهما
كاحمر وحمرا والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرى وامراة ورجل ورجلة
في الاسما فكل صفة لا يلحقها التا فكانها من قبيل الاسما فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلا وفعلان
فعلى اجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار
حلايل اسودين واحمرينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بنا على تصحيح
جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع
بالواو والنون مع انه لا يلحقه التا ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل
والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى
الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو فلون وكرون وارضون كما يجي اجاز سيبويه
قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التا كندمانة وكذا سيفانون كقولهم سيفانة كانهما
من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون
وخمصانون فيجوز اتفاقا فعلان الصفة بضم الفا ليس اصله عدم لحوق التا ولما
ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومونثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة
حملا على فقيرة فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدون ثم يجوز في المونث مسكينات

وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا
الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومونثه مع انه يقال
صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستنكر كما يجي فلم يبق الا التصحيح قوله
وشرطه ان كان اسما فمذكر علم غير ذي تا وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما
فمذكر شرطا وجزا خبر لقوله شرطه لان المبتدا المقدر بعد الفا ضمير راجع الى اسما فهو علم
فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذا لهذا الكلام ومعنى
الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله
شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفا في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط
كقوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس
في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفا الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
ضرورة كقوله امَّا ان يصرع اخوك تصرع كما يجي في بابه ويمكن ان يعتذر بكون الشرط
والجزا خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفا راجع الى قوله
شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة
فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المونث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على
افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا
معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشي في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر
مع المونث لكان شيا وتحذف نونه قد تحذف النون للضرورة كما في المستثنى ولتقصير
الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورايهم نطف وربما سقطت
قبل لام ساكنة اختيارا كما في الشواذ انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها
بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطاي وهاب المايي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ
من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت تسدد
ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابني مقدرا على وزن افعل
كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو
تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا
لمصغر لم يثبت مكبره ومجي افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن جمع جبل وزمن قال
الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد
هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة تصغير دهداه وهو صغار الابل
وجمع ابيكر جمع ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو
والنون

حذف نون الجمع

والنون من غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير
انكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون كالدهيدهين ومنها اولوا فانه جمع
ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى في قوله
تعالى كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى
علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي المنسوب الى كرس وان
قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع عليه وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو
شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم
على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على
جهة التغليب لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه
ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة
ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس
وارقط زهلول وعرفا جيئل فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذيب
والارقط والعرفا بدل اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون
وانما فتحت الرا لان الواو والنون في مقام الالف والتا فكانه قيل ارضات او للتنبيه
على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان الرا ارضون ومنها ابون واخون وهنون
وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم اما ذو ما له فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه
ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في الواحد
ومنها قولهم بلغت مني البلغين والدرخمين بضم البا فيهما ولقيت منه البرحين بضم البا
وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدايد وقولهم ليث عفرين يجوز ان يكون
شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون
مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكسير من الاسم الذي عوض من لامه تا التانيث المفتوح
ما قبلها مغيرا اوايل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست في الحقيقة جموعا فقالوا في
المفتوح الفا نحو سنة وسنون بكسر الفا وجا سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا
التنبيه كسروا عين عشرون وجا في بعض ما هو مضموم الفا مع الضم المكسر كالقلون
والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفا فلم
يات فيه التغيير كالعصين والمئين والعضين والرين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة
بين الضمة والفتحة وجا قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثابي في الثبة
وربما جا في المحذوف الفا ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه كالاضاة والقناة
لكن تحذف لامه نسيا كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرته لامها لقيل القنون

والاصون لكونهما بعد حذف اليا منصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا
ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح اللام عند سيبويه كما مر في باب الاضافه
لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا لم يعتبر في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين
وحرين حكى يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جا احرة في الواحد وقيل لم يجي ذلك
ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي واعل التجاه جمع ما حذف لامه او فاوه وهذا
الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا
واما احرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان
حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تطنيب وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع
التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر يجري
فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا تدري الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين
وقال غرات الوشح صامتة البرين وقال وان بنا ابا حسن عليا اب بر ونحن له بنين
ويلزمه اليا اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا
قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سايغ في الاختيار في هذا كما في الجموع
القياسية مع العلمية حكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب
ولعل ذلك لان القياس مقتويون بيا النسب فلما حذف يا النسب صار مقتوون كالعلون
وقوله متى لاملك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين وان كان النون معتقب الاعراب
والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المراة
والمراتين النسا ولعل ذلك سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر مع كونه
في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب
وحذف يا النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو
مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل وجمع على مقتون كاعلون لا على
مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف اليا كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة
انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر المحذوف
منه يا النسب يجوز ان يقال ان يا النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون
حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون حكى ابو زيد
في مقتوون فتح الواو وقبل اليا في معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا للتغيير
عن صورة الجمع لما خالف عليه جمع السلامة اعلم ان التذكير غالب للمونث كما تقدم في المثنى
والجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا

العقل

العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان للضبع الذي للمونث والضبعان
الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب
تقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي بني جزوه الاول للتركيب ان لم يكن جزوه الثاني مبنيا
كبعلبك ومعدي كرب ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية
والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ
مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان
يقال ذوو سيبويه وذوا سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما
يقال في الجملة المسمى بها ذوا تابط شرا اتفاقا وذو واتا شاب قرناها وذوات شاب قرناها
لان الجمل تجب حكايتها فلا تثنى ولا تجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى بهما اذا لم تجعل نونهما
معتقب الاعراب نحو جاءني ذو مسلمين وذوا مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان
بالحروف وشذ في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى
اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجيز في نحو سيبويه والسيبويهان والسيبويهون مع بنا
الجز الثاني وكذا يلزم من تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجز الثاني فيهما
فلا كلام في تجويز ذلك كما في معدي كرب وبعلبك والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع
منه المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف
والمضاف اليه معا كما في قولك ابو زيد ابوا الزيدين وابا الزيدين والاقتصار على
تثنية المضاف وجمعهما ايضا واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا فان كان لعاقل
قلت بنو كذا وذوو كذا وابنا كذا وابنا كذا واذوا كذا وان لم يكونا لعاقل سوا كان لمونثه
بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون
او لم يات لمونثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات لبون وبنات عرس وعلى
ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلا في الجمع بالمونث
على ما يجي وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا لفظ ابن وان كان غير عاقل
قال اذا ما بنوا نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل المونث
اي الجمع المونث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلحفاه لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح
لمذكر ومونث يبين ان المونث ماد له على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما وعلى
هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان
يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان ليكونا ٢ جمع المذكر وانما خص
الزيادة بالالف والتا لانه عوض فيه للجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين
قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والجالة وضاربه قوله شرطه ان كان صفة

جمع المونث السالم

الى اخره ينظر الى المونث اما ان يكون صفة قال المصنف جمع مطلقا اى لا يشترط فيه
شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس ببعيد لان الاسما المونثة بتا مقدرة كقدر
ونار وعقرب وعين من الاسما التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل هو
فيها مسموع كالسموات والكاينات والشمالات فى الرياح وذلك لخفا هذا التانيث
لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذا هذا الجمع قياسا من الاسما المونثة الاعلم
المونث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنسا او مقدرة كهندا وذوا تا
التانيث الظاهرة سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كعرفه ومنه قولك الاكرامات
والتخريجات والانطلاقات ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بتا الوحدة لا الاكرام والتخريج
وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند الاختلاف فالاكرامات كالضربات والقتلاة والاكاريم
كالضروب والقتول فلذا يقال ثلاثة انواع من الاكرام وذوالف التانيث اذا لم يسم
به المذكر الحقيقى كالبشرى والصرا واذا سمى به المذكر الحقيقى جمع بالواو والنون كما مر
ويصح تذكيره وتانيثه اذا لم يات له مكسر لم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والياات
الى اخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن
مونثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذ ونحو ابن عرس وابن مقرض وذ والقعدة
وذو الحجة كما ذكرنا و يجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسما احدهما جنس مذكر
لا يعقل اذا لم يات له مكسر كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسى اصلى الحروف كسفرجلات
لان تكسيره مستكره كما يجئ و عند الفرا هذا القسم ايضا مطرد و اما اذا جا له تكسير
فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ
و ثانيهما الجموع التى لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم
اكالب و ان كان المونث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت
فيه جمع بالالف والتا سوا كان صفة لمذكر حقيقى كرجال ربعات وعلامات او لا كضربات
وحبليات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلا افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتا حملا على مذكريهما
الذين لم يجمعا بالواو والنون كما ذكرناه و اجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات
كما اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احديهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلاة
والسلام ليس فى الخضراوات صدقة و كذا كل فعلا او فعلى سميت به غير المذكر الحقيقى وان
لم يكن فى الصفة المونثة علامة تانيث ظاهرة ولم تكن خماسية اصلية الحروف لم تجمع بالالف
والتا سوا كان له مذكر يشاركه فى اللفظ كجريح وصبور وساير ما يستوى مذكره ومونثه
حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق
ومطفل فرقا بين ما جرد من التا وبين ذى التا فان ذا التا فيه معنى الحدوث الذى هو معنى

الفعل

الفعل وفعل المونث يلحقه ضمير جمع المونث نحو يضربن فالحق ذو التا ايضا علامة جمع المونث
اى الالف والتا و اما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه فى الحاق علامة جمع المونث
اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوايض وحيض ومطافل وان كان صفة المونث المجردة عن
العلامة سوا اشتركت فيها المذكر والمونث او اختصت بالمونث خماسية اصلية الحروف كالرجل
او المراة الصهصلق والمراة الجحمرش وجمعت بالالف والتا لاستكراه تكسيرها فيقال
نسوة صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل
سوا كان مذكرا حقيقيا كالصافنات الذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وسبطرات
اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين فى ابن اللبون وجمل
ذو عثنون او غير حقيقى التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات كسيات
لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف و انما جمع المذكر جمع المونث لانهم قصدوا
الفرق بين العاقل وغير العاقل وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المونث فرع المذكر
فالحق غير العاقل بالمونث وجمع جمعه قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اى فهو ان
يكون راجع الى المبتدا الذى هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزا فى محل خبر المبتدا ومعنى
هذا الكلام ان المونث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر
فشرطه ان يكون ذلك الجمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا افعل وفعلى فعلان وجميع
الامثلة التى يستوى مذكرها ومونثها كصبور وجريح وثبات شاذ ووجهه ان فعلا قياسه
لحاق التا فى المونث كسيلة وميتة وخرج ايضا الوصف ذو التا الذى يشترك فيه المذكر
والمونث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف والتا و تقول فى جمع
بنت وابنة بنات وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اى بنوا على
حذف اللام نسيا فى الجمعين وكذا اخوات جمع اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ
على حذف اللام نسيا والثلاثى المحذوف اللام المعوض منها التا على اضرب اما مفتوح الفا
ورد اللام فى جمعه بالالف والتا اكثر كهنوات وسنوات وضعوات فى سنة وضعة وذلك
لخفة الفتحة وجا بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجا منه ما لم يجمع لا بالواو والنون ولا
بالالف والتا استغنا بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة و اما مكسور الفا وترك
الرد فيه اكثر كثبات ورئات لثقل الكسرة وقد جا عضوات و اما مضموم الفا ولم يرد
فيه اللام كثبات وظبات ولدات لكون الضم اثقل الحركات و جا فى بعض اللغات فيما لم
يرد المحذوف فيه فتح الفا حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم و جا فى الشاذ انفروا ثباتا
ولعل ذلك لاجل توهم تا الجمع عوضا من اللام كالتا فى الواحد وكالواو والنون فى كرون
وثبون وقال ابو على بل هو تا الوحدة والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت

لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تا الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر اذ
المعنى في سمعت لغاتهم وانفردوا اثبا تا الجمع و حكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل
الله عرقاتهم بفتح التا وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق نورهم او
يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذا كالسوان له جمع مكسر وهو العروق وجمع بالالف
والتا مثله و لنذكر شيا من احكام المجموع بالالف والتا وان كان المصنف يذكره في قسم
التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مونث بتا مقدرا او ظاهر كدعد وجفنة
فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان
عينه في الجمع بالالف والتا وان خلا من هذه الاشيا وجب فتح عينه فيه كتمرات وعدلات والتزم
في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع
على المفرد والمشهور وقيل لما لزم اليا في لجبة لكونها صفة للمونث لا مذكر لها تقال شاة
لجبة اذا قل لبنها صار كالاسما في لزوم التا نحو جفنة وقصعة و اجاز المبرد اسكان عين
لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها
كانت في الاصل اسما ثم وصفت فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة
كلبات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره ونحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان
ما استحق الفتح من غير فعلات للضرورة قال ذو الرمة • اتت ذكر عود احشا قلبه
خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل و جا في المعتل اللام نحو اضوات وحلات بسكون
عينها و قد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام و يجوز ايضا
في القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتدادا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح
العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعها اهلون
وادخلوا التا فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم • وابليتهم في الحمد جهدي
ونايلي • اي جماعة مستاهلة للود وقال لهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا
بالليل يدعون كوثرا • ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض ولغة
هذيل فتح العين المعتلة كجوزات وبيضات قال اخو بيضات رايح متاوب • وقرى في الشواذ
ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق
لثقلها باقتضايها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف
وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا و انما لم تقلب العين في نحو جوزات وبيضات
عند هذيل اما لعروض الحركة في الجمع كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها يا لعروض
الضمة و اما فعلة بضم العين كغرفة وكذا فعل المونث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان
لازم مع الالف والتا كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز

الاتباع

الاتباع اجماعا و قياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم عللوه بخفة الفتحة
على حرف العلة لكن سيبويه قال لا تحرك الواو في دول ولاب والظاهر انه اراد بالضم وان
كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم تكن
اللام جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سوا كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات
والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت
اللام يا نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل و اما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في
كلام سيبويه ما يدل عليه و اما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس
والكلام في زيادة الها واصالته يجي في التصريف و اما فعلة بكسر الفا وفعل مونثا
كهند فان كانت مضاعفة فلا تجمع بالالف والتا الا بسكون العين نحو مدات وان كانت
معتلة العين ولا تكون الا باليا اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع
اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان
كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام
واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجا الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات
و منع الاندلسي الفتح وان كانت اللام يا كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه
سيبويه لعلة باب فعل في الصحيح فكيف المعتل اللام و اجاز السيرافي لعروض الكسر
وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان و الفراء يمنع
ضم العين مطلقا في المضمومة الفا وكسرها في المكسورة الفا صحت العين او لا الا فيما سمع
جمع التكسير
كخطوات وعرفات **جمع التكسير** لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا واحده
ايضا بسبب الزيادتين لانك تسند بهما بنا مستانفا والمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما
ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع
وهذا هو التغيير قد تغير ايضا في جمع السلامة بنا الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيير
ما فدخل فيه جمع السلامة فالاولى في جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يغير مفرده
بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك اما التغيير في نحو تمرات بفتح العين
وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فيعد حصول هذه التغييرات بعد سكونه
عينها لعرض وان لم يثبت في نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما
كان حذف التا في المجموع بالالف والتا بعد لحاقها لاجتماع التاين فجميعها من باب السلامة
باعتبار الاصل **قوله** وجمع القلة افعل قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد
بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة
من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفرا فعلة كقولهم هم اكلة راس اي

قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة يشبعهم
باكل راس لامن اطلاق فعله و نقل الترمذي ان منها افعلا كاصدقا، وجمعا السلامة عندهم
منها ايضا استدلالا لمشابهتها التثنية في سلامة بناء الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء
لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد
قوله لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك
لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مستويان
بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما و استدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز
الثلاثة الى العشرة وامتيازها فيه على سائر الجموع ان وجدت و اعلم انه اذا لم يأت للاسم
الابنا جمع القلة كارجل في الرجل والا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي
الاصل الحروف ولما لم يجمع الاجمعه كاجادل ومصانع فهي مشتركة بين القلة والكثرة وقد
يستعار احدهما للاخر مع دخول ذلك الاخر كقوله ثلاثة قروء مع وجود اقرا المصدر
يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر
والجزء في كلامهم يستعمل في اشيا يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصله وماخذ
اشتق منه فيقال في جدت حمدا ان المصدر جار على فعله و في تبتل اليه تبتيلا اي تبتلا
لا يجري عليه و يقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال
الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او موصوفه او موصوله فالاولى
صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما
على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي
مصدرا لكونه موضع صدور الفعل و قال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت
مقعدا حسنا او قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل
و استدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول
وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ
المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين احدالتقدمين من الاخر
وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا و زيدا لم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل
قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ عن اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل
وزيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل
فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل
من نحو قولك زيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل

على

مصادر الثلاثي ترتقي الى ٣٢ في الاغلب

على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثانا فاذا انتصب بفعل او بمعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه
و قوله الجاري على الفعل احترازا عن الجاميد والنادر به وهو من الثلاثي سماع ترتقي
ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجي في التصريف واما في غير الثلاثي
فياتي قياسا كما تقول مثلا كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه
على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة و يجوز ايضا ان
يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضي ويزيد قبل اخره
الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحركان كسرت اولهما فقط كما تقول في افعل افعال
وفي فعلل فعلال وفي فعل فعال وفي فاعل فيعال وفي فعل فعال وان كان ثلاث متحركات
كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال وافعلال وافعيلال اذا اصل ماضيها
افعلل وافعالل وتفعلل وليس هذا بنا على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية
مجي المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعل وفعلل وفاعل
وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال في
مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس اذ اصله قيتال ولم يات في تفعلل وتفاعل وما
لحق بتفعلل من تفوعل وتفعيل ونحوهما الاخلاف القياس كالتفعلل والتفاعل و يعمل
عمل فعله اعلم ان المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض
المصادر ما يقع عليه وهو المصدر المتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكن وضعه
الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون
وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى
انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة
على محالها فنقول اذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا
مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة
او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغه اما بمجرد
تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرها مع الحدث كاستخرج في الاستخراج
او بتغييرها مع الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على تلك
الصيغه فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضي وجوب ذكر احد لوازم
اخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع
عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم اهم من باقي لوازمه فيسمى تلك الصفة
فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من

وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلاثة معينا مع بعض لوازمه الاخر
الاهم عند التكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه
بها على ساير اللوازم في الاغلب فجئ بها كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب
لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب ط مالم يمكن فيه
ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب
ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث
صيغة مختصة اعني المبني للفاعل والمبني لما في اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل
الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من ساير اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر
استعمالا من المفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث
سوا تقدم على ساير اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر
عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن
المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقدم المفعول
على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال فغاية
تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفايدة تقديمه على الفعل اما
تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون
الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بساير ما تعلق به نحو زيدا ضربت وعمرا وبكرا
فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فيثبت بهذا التطويل
ان وضع الفعل على ان يكون مصدره اما مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس
المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد
الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا
يطلب غير المسند ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند
اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضايه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه
فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا في العمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل
من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد
منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما
وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضع كما بينا واما طلب
المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرا
الوضعي على العقلي وازاله لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام
به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال

على

على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول
فكان حق هذه الاشيا ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله
ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب
الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزمان المسند اليه كالفعل وجوز
الاضمار فيها كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي
فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة
اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم
اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجي المسند اليه
بعده ولا يجوز الاضمار فيه اما اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول
دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل
ناقصة لفظا ومعنى كان حقه لا يعمل قلت الا انه كان بنفسه يطلب الفاعل
والمفعول عقلا فادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل يحرك ذلك الوجد الكامن
فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول
ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما فطلب المصدر عقلا اقوى من
طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر
انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا
مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير
اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على
المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى
المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديدا
لكونها اشهر واكثر استعمالا منها ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا
لتعذر تقديره اذا بان قوله ولا يتقدم معموله قبل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين
معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل
بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء

قوله كتب عليكم الصيام

معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ادري منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي و في نهج البلاغة قلت عليكم بنوة ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشي حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه الفعل الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون ولا معنى لتعليقه و كذا تقول لم اقم لك لما سلمت لاهينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا المضمر فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها و كذا ما يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يوميذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر و يجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فيقدر الفعل كقوله تعالى اياما معدودات كذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه معنى كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر المثنى والمجموع لجمع المصدر وثني والا التبس ضماير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو يستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يوتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مود الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقايل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المصنف انما ذلك لان التزامه كان يودي الى الاضمار فيه اذا كان لغايب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقايل ان يمنع القياس لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث الفعل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جايز في المصدر دون اسم الفاعل وسيجي الكلام فيه في اسم الفاعل

معمول الصلة معلم عليه لو ظرفا او شبهه عند الشيخ

وليس

وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذا كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل و انما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجي تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجي الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز و يجوز ان يؤول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجي للمجرور بتابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز النقي و اذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام الذي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل و اما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها للمشابهة اسم الفاعل كما يجي لا للمشابهة الفعل قيل ولم يات في القران شي من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم و يجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل و يجوز ان يقال التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا و يجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم و سيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل و قوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز عجبت من الضربك زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستكمال الاسمية فيه و قال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بالمصدر مقدرا لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان والفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جايز الاظهار او واجب الاضمار فيجي الكلام فيه وهو قوله و اما ان كان بدلا منه فوجهان و اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر و انما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقايم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا اضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل

ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في
المفعول المطلق و قال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب
على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال
المصنف ان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل
للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان
الحذف او جايزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل
على كل حال اذ المصدر ليس بقايم مقامه حقيقة بل هو كالقايم مقامه كما ذكرنا والتصغير
يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير
الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل و يجوز حمل توابع ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل
اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر كما مر في باب الاستثنا ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا
خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال
ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة
اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر
من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما
يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصب او رافع اما فعلا ومنويا من جنس ذلك المضاف و يجوز مثل
هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر
الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بنا كما في
يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر في قوله طلب المعقب حقه المظلوم انما
ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اي عليه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر
وهو شيان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم
العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطايك المائة الرتاعا
اي اعطايك والعطا في الاصل اسم لما يعطي ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور ا
بمعنى غاير وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدي اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر
والمونث والمجموع اعتبارا للاصل و يجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا بحذف في
المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان الحدث تجسم
من الحدث لكمال اتصافه به اسم الفاعل قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك
على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب
ويضرب و ان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل

اسم الفاعل

مشتق

مشتق من المصدر وان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقايم هو الحدث قوله لمن
قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امر يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة
ولا يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او مبتعد منه ويجتمع
به فان من الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
فان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الان او غدا
قال تعالى وضيق وضايق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة و يخرج ايضا هذا القيد
ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشارب ومعوق وعذر
ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث في قولك الله عالم وكاين ابدا
وصايم النهار وقايم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال
المصنف وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي جعلوا اصل
الباب له فلم يقولوا اسم الفعل ولا المستقبل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم
الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل فالمراد اسم ما فعل الشي ولم يات المفعل
والمستفعل والمنفعل بمعنى الذي فعل الشي حتى يقال اسم المفعل بل لو قال اطلقوا اسم الفاعل
على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه
الصيغة ان يفعل فعلا كالقايم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير
الثلاثي يشمل الثلاثي والزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون الجميع
بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر
وان لم يكن في المضارع مكسور المتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين
او بضم عينه اتباعا للميم قال في منتن منتن ومنتن و ربما استغني عن مفعل بفاعل
نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التاويلات و قد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب
فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جا فاعل بمعنى مفعول
نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية و الاولى ان يكونا على النسب كنابل
وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كنابل بل يجوز ايضا كونه
مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ و لذا قيل يكون اسم الفاعل بمعنى
المفعول لقوله تعالى كان وعده ماتيا اي اتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته بمعنى
قوله كان وعده مفعولا ويعمل عمل فعله انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في

المفعول لا للفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط
احد الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا
لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتدا كالفعل لان طلبهما لهما والعمل
فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما قايما به كما في اسم الفاعل
او واقعا عليه كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا فاشترط
للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك انهما وضعا للذات
مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب
بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب فانها وضعت للذات المبهمة بحدثها غير المختص
بما يعينها قبل اما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي ومعنى
مصاحبة المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه
وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاني رجل ضارب
زيدا وذا الحال نحو جاني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبرا للمبتدا او حالا
ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولاسيما في الحال جامدا موصوفا بمشتق
كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة
او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي فيشمل هل ضارب الزيدان ولا
ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان قايم ابواك قد يكون النفي غير ظاهر
بل مؤول به نحو انما قايم الزيدان اي ما قايم الا الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قايم الزيدان
ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شي من الاشيا المذكورة نحو قايم الزيدان
كما مر في باب المبتدا قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما
بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية جا بعد ذلك
والاجاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا
الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة الفعل فيعمل فيهما
اتفاقا واجاز الكسايي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سوا وتمسك
بجواز زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيدا امس كريما قال الله تعالى جاعل الليل سكنا قال
السيرافي الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة
اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من حيث الفعل
ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع
من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول

عليه

عليه باسم الفاعل كانه قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطا درهما كقوله
في الفاعل ليبك يزيد ضارع قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في
مثل هذا ظان زيد امس قايما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز
مثل ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجي في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي قولهم
هذا ضارب زيد امس عمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرا الا ان حمل التابع على اعراب المتبوع
الظاهر اولى ولا استدلال للكسايي في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية
الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان معنى حكاية الحال الماضية
او تقدر ذلك الزمان موجودا الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان الان على
ما تلفظ به كما في قوله دعا من غريتان بل المقصود حكاية الحال حكاية المعاني الكاينة
حينيذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي
واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ
السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته معنوية لتعرف تفيد
اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع اي عمل بمعنى الماضي
والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل
الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل
ذلك لان المجرد من اللام لم يكن بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله باللام وان لم يكن
مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما ذكر ونقل ابن الدهان ذلك ايضا
عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب يحتمل تفسير بذلك
انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان التجرد يعمل بمعناهما
وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم
يغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين الظاعنين
والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رايحة
الفعل انما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام
بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما
قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان
اللام عنده ليس بموصولة كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا
واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام

نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه لقوله تعالى للرءيا تعبرون وقولك لزيد ضربت
واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل
وعدما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالبا نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها
ايضا كما يجي **وما وضع منه للمبالغه** ابنية المبالغه العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهن
الثلاثه مما حول اليها اسما الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغه قال نيا لرزام ونحوا
بي مقدما على الحرب دراضا اليها الكتايبا وفي كلامهم انه لمنحار بوايكها اى سمانها وقال
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بنى فعال ومفعال
وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور
مخاميص العشيات لاخور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الي
فعيل او فعل ايضا عمل وانشد حتى شاهها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل
مبالغه كال يعنى البرق وشاها اى ساقها والضمير للابن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا
ان موهنا ظرف لشاها ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رايحة
الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل لموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك ففعيل
اذا مبالغه مفعل **قلت** لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه
على عمل فعل بقوله حذر امورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال
ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن شاهد في معدى فعل فعملت له هذا
البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطمر وفطن فلا خلاف
في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغه لا في الصفات المشبهه وقد جاء فعيل مبالغه
مفعول كقوله تعالى عذاب اليم على راى وقوله امن ريحانة الداعي السميع يورقني واصحابي
هجوع واما الفعل بمعنى الفاعل كالجليس والجنيث فليس للمبالغه فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين
لا يعمل شي من ابنية المبالغه لفوات الصيغه التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جا بعدها
منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه لجبر المبالغه
في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة
المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في
الصفة المشبهة وقال ابن بابشاد لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة
في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مبني المبالغه ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم
زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فجر وتقدم منصوب ابنية المبالغه عليها جايز كما في
اسم الفاعل ومنعه الفرا لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده **قوله** المثنى والمجموع

ابنية المبالغه

مثله

مثله اى يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقا صيغة الواحد الذي بها
كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن
عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل **قوله** حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم
من ورايهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز
التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك
وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف
النون مع الجر كالضاربوا زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا
مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم يخرجه التثنيه
والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس مثلهما لما ذكرنا واما
قولهم انا مرتحل وسويرا فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رايحة الفعل واعلم انه قد جاء
في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله بظرف قال وكرار خلف المجحر من جواده اذا لم
يحام دون انثى حليلها اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما
جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركايهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فانه
كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب
جايز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر
الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هنا لما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو
غدا وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى بقي هذا الخلاف
في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير
اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد سيبويه هل انت باعث دينار
لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق **قوله** اسم المفعول وقع عليه يعنى وقع عليه
او جرى مجرى الموقوع عليه ليدخل نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم
وسمي اسم الفاعل مع ان اسم المفعول في الحقيقه هو المصدر اذ المراد بالمفعول به الضرب اى اوقعته
عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا واستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم
يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو
يضرب لكنهم لما ادا هم حذف الهمزة في باب الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي
لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه
لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو نيصر فهو ناصر
ويجد فهو جاهد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة في عين الحركات

اسم المفعول

نحو مغرور بزيادة الواو وفتحوا الميم لئلا تتوالى الضمتان بعدها واو وهو مستثقل قليل كغرور
ومملوك وعصفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل لان
ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الناشي من الاشباع كقوله ادنوا فانظور وصيغته من
جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر
لانه كذلك مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشي
فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر في اسم الفاعل
يعني ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي
هو مبني للفاعل في حاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف الاستفهام
والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته ولا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كما تبين في
باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم
المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل فان
كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في المفعول به وان كان
لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه
اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذُهِب وان تعدى الى
المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو
مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس
فهو مرمي عنها والمرمي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اي اسم المفعول به والمفعول هو
المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم
فرسخا فاليوم سير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول
عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول
اذا اضيف الى ما هو مفعوله سوا كان مفعول ما لم يسم فاعله كمودب الخدام او لا نحو
زيد معطي درهم غلامه اي معط درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى
معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سوا كان المضاف اليه فاعلا من حيث
المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين رضي الله تعالى عنه قتيل الطف اخزى

الصفة المشبهة

قاتليه الصفة المشبهة قوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله
لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان
والالة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقايم
وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر
وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل

موضوعة

موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضايق عند قصد
النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست
ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل
عليهما فليس معنى حسن في الموضع الا ذو حُسن سوا كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض لم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت
بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على
تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط
حسن فظهوره في الاستمرار وضعيا وصيغتها صيغة الصفة المشبهة ليست بقياسية
كاسم الفاعل واسم المفعول ويجي في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب
الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفات المشبهة
وان لم توازن صيغها الفعل والا كانت للحال او الاستقبال واسم الفاعل يعمل المشابهته الفعل
لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فهو
بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق
هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما
وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل تثنى وتجمع وتونث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل
لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يونث ولم يقصدوا
ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سوا الا انه لا يطرد ذلك في
الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقولون ضاربون وضاربة مع
عمل افعل فعلاء عمل ساير الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة
في افعل التفضيل لانه شابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولني فطلته طولا فانا
طايل اي ذو طول اي ذو غلبة عليه بالطول فاطول عنك بمعنى طايل المبني من باب المغالبة
الا في معنى الحدوث كما ذكرت في ساير الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة
ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه
ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان يوجب جواز تعدي افعل الى المفعول بنفسه ولو باللام
كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم اذا انا
اطول القوم كما تقول انا طايل القوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى
افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة
فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول

من مبداء القوم لعدم مشاركته اياهم فيه ومخالفه تعديه لتعدي اسم الفاعل من المبالغه
دليل مباينه معناه لمعناه وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها مفيد فايدتها فتعمل عمل ذلك
الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فايدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبه يفيد
فايدته فالجواب ما مر قوله وتعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنه الثلاثة
لانها موضوعه على معنى الاطلاق والاعتماد على احد الاشيا الخمسة فلابد منه لما قلنا في اسم
الفاعل بل هو فيها اولى وتقسيم مسائلها اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام
او مجردة عنها وهذه قسمة حاضره وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من
احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها
في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه
ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفه باللام مع الثلاثه من اقسام المعمول
والصفة مجردة مع تلك الثلاثه ثم المعمول في كل واحد من الاقسام السته اما مرفوع او
منصوب او مجرور وصارت ثمانيه عشر لان السته صارت مضروبة في الثلاثه وتفصيلها
بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك
فهذه تسعة مع تجرد الصفه عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجها
من هذه المسايل الثماني عشرة ممتنان باتفاق احدها الصفة باللام مضافه الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف
الى المضمر نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة
فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظيه ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة يحصل
في اضافة الصفة المشبهه اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه الى
الغلام واما بحذف التنوين من الصفه كحسن وجهه واما بهما معا كالحسن الوجه
ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام
حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما
والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن
وجهه على ما يجي من الخلاف والثانية من الممتنعتين ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد من اللام والضمير كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف
فيها بحذف التنوين من وجهه لان هذه الاضافه وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف
لكنها فرع الاضافة المحضه فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا هنا

تقسيم مسائل الصفة المشبهة

بخلاف

بخلاف المحضه فلا اقل من ان لاتكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكيره
المضاف اليه ومسئلة منها يختلف فيها وهي الصفه مجردة عن اللام مضافه الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على
قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها على قبح في السعة وليس استقباحها لاجل
امتناع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضارب
اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه
وقبيح ان تقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع الامكان
وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر
الى حصول شي من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا
بانه اضافة الشي الى نفسه فان اراد انه اضيف الحسن الى وجه وهو
هو في المعنى فلذلك انما منعه من منع في المحضه وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة
الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا
اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيف
اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع
الى صاحب حسن فكانه اضيف حسن الى الضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشي لان ذلك
لو امتنع لامتنع في المحضه ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب
مصره ونحو ذلك انشد سيبويه للاستدلال على مجيها في الشعر قول الشماخ اقامت على
ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما
للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما
كقولهم له روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى
رانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في
جونتا فهو كقوله زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي وهو
الموضع الذي لسا به الدخان اكثر فاصل الجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود
وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسايل المذكوره مسئلتان اخريان
قبيحتان عند النحاة واستحسنهما المصنف وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصبهما
المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفه
انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافه اليه فاذا
قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحه في الظاهر لان الصفة
الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو

تلامه فكان اضافة الشي الى نفسه التي هي مستقبحة في الحجنه وهي اصل لغير المحسنه فجعلوا
المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الاترى ان الضارب
غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان كاضافة الشي الى الاجنبي فنصب
معمول الصفة اذا لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع
نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه
بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا لذاته لكنهم جوزوها على قبح
في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة او لا غاية الظهور
فيتبين في المجرور انه كان قبله منصوبا قال اتعرفها انى من نعاتها كوم الذرى وادية
سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسايل كلها مسلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع
المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليين لان الوجه فاعل
في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة فاذا ارتفع بهما فلابد من الضمير في متعلق الصفة
اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منها فرعان حسنان في القياس كثير الاستعمال الحسن
وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن
انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت
وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام
اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي
بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن الجر الى الوجه مع
اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين احدهما في الصفة والاخر في معمولها وفي الحسن
الوجه تخفيفا واحدا في المعمول وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير
مراعاة لاصله في التعريف وهذه فايدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم
التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير
فيهما الى الصفة قولك هذه حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا
الوجوه ولا تاتي هذه العلامة في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في الندرة نحو قام رجل
قاعدون غلمانه وانما جاز استناد الصفة الى ضمير المسبب بعد استنادها الى السبب
لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا ونعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن لحسن وجهه او لا نحو زيد
غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن وجرت لكنها
لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد
ابيض الثور وزيدا صفر غلاما لانه لا معنى للجمع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور

فيقبح

فيقبح ان يجعل صفة سببية كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذا لم تدل صفة سببية
على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي
كونه صاحب ثور كذا **قلت** معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثور سبب زيد لا من صفة
السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحزن يابا والعقور
كلبا ومسلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن جدا اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل
فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف و اربع مسايل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في
حال السعة وهي الحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه وترفع المعمول في جميعها والاوليان
اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة
من عايد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه منه والوجه منه قال
ابو علي الوجه ووجهه بدلا من الضمير المستكن في الصفة قاله في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب
وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه
في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف الضيف
والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما
يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما
لاستكنان الضمير في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه
حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استكنان ظاهرهما فلنصب
ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز و عند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم
تعريف المميز كما مر في بابه وثلاث مسايل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين
جايزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه
فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر و مسلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن
وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسلة ولنا ان نعلل استقباح الثلاث
القبيحة في السعة علة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا
من الامرين اعني جريها على السبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب
كصفة المسبب صار السبب كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستكن فنصب تشبيها
بالمفعول في نحو الضارب زيدا وجر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع
منها انما كان رفعه لما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب
ايضا لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة
دال على التسبب لانك لم تضمر فيها الا لدلالة صفة سببية على صفة نفسه بما تقدم
فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه كان قبيحا وليس نحو زيد ضارب

اسما الفاعل والمفعول غير المتعديين

غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس للدلالة صفة سببية على صفة نفسه وانضم هذا
القبح في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيتاكد
امتناعه **قوله** والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند
البصريين **و** قال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع **و** قال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع والاولى الفصل **قوله** ما كان فيه ضمير واحد احسن الى اخره فقد ذكرنا
ما عليه **قوله** ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح عنه
مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال
الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه نحو وجهه
او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتونث لتانيث الفاعل وتثنى
وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تونث لتانيث الفاعل وتفرد عند
افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام
حكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن
وجه الغلام وحسن وجه ابى الغلام وكذا الى ما زادت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر
وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه ابى غلامه وكذا الى ما زدت وكذا اذا
كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطار الجيب منها وبرجل حسن وجهه
لصومه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو رجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابى الغلام
وكذا الى ما زدت **قوله** واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الى اخره يعني باسم المفعول
غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول
من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي
الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما فقوله في اسم الفاعل اللازم زيد
خارج الغلام وشامخ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام
سواء كانا بمعنى الماضي او المضارع او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط
زمان كما مر فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في
كل واحد منهما الثماني عشرة مسألة **و**كذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما الى المعمول
ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل بصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما
كما مر قلنا في الصفة المشبهة سوا فلا يجوز زيد نايم ابا ولا قايم ابن العم ولا مضروب
مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ هذا **و**اما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه
عمرا ومعطى اخوه درهما او معطى عمرا ثوبه فان حذفت المعمول لم يجز نصب الفاعل وجره
اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين

فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا فامن
التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل وجره اجراء له
مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة
نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسايل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة
المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاق
هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخرها ضمير صاحبها نحو برجل
حليت في داره نومك كذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو احسن الزيدان وما قبح
الزيدان فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قايم الجاريه ولا حسن
وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي
هي سببه فجاز خلف الصفة المعطوفة وتعلقها المرفوع من الضمير الراجع الى صاحبها
لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى الجارية التي هي مضافة الى الضمير الموصوف
فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته
لا قبيحة وبرجل قايم غلاماه لا قاعدين **و** من هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما
كما مر لان اصله جونا مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد والاضافة
حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جون فصار جونتا وادخل اللام في اعالي
ليتعرف باللام كما كان معرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ههنا في مقام الاعليين
فليس عنده اذا من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه
كما حذفت من اعاليهما **اسم التفضيل** ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فينتقض
بنحو فاضل وزايد وغالب واحترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على
غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طايل اي زايد في الطول على غيره والاولى ان
يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه ليدخل
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال **و**قد يستعملان
على القياس **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثي ليمكن وليس بلون ولا عيب لان منهما افعل
لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد استخراجا
ومنه وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اعذر والوم واشهر واشغل **قوله** شرط افعل
التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جا منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة
فقولنا جا منه افعل احترازا من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك
الشاتين اي اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه
فعل على ما قاله سيبويه **و**قال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكس شكاسة اذا قام بمصلحة
يتكرر

اسم التفضيل

وشبهه من اسم الفاعل المبني من

٨

الابل وهو اقوس من غيره من الفروسية ولم يستعمل ايضا منه فعل وقولنا تام احتراز
من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول
الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها
داله على الحدث ايضا كما سيجى في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا
وهو اصير منك غنا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما ابنس
بكلمة فانه لا يقال ابنس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فقل لا ابنس
قلت ليس لا ابنس لنفي الحدث الذي هو التكلم وبنس موضوع له بل لنفي الفصل في
التكلم و قولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبنس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز
عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس و يصح ان يحترز به
عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثى عن الرباعى نحو دحرج قوله مجردا احتراز
عن ثلاثى ذى زايد نحو اخرج وعلم وانطلق واستخرج ونحوها قوله اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان
رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يكن بنا افعل للتفضيل و اما اذا اردت
بناه من غير حذف شئ منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثى وزيد فيه الهمزة للتفضيل واما
ان اردت البنا مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت من دحرج ادحرج لم
يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لا التبس بالخرج من الخروج
وكذا في غيره من المتشعبة وكل هذا بنا على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل و انما اقتصروا
عليه اختصارا قوله ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثى قوله لان منهما افعل
لغيره يعنى انما لم يبن باب الالوان والعيوب لانه جا منها افعل من غير اعتبار الزيادة على
غيره فلو بنى منهما افعل التفضيل لا التبس احدهما بالاخر لو قلت زيد الاسود على انه
للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين
ان افعل الصفة يتقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفه
متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفه والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغى
ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان
ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واحوف والد واشكس واعيى واعجم وانوك مع انه يجى
منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقا وارعن ورعنا واهوج وهوجا واخرق
وخرقا واعجم وعجما وانوك ونوكا فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان
يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان ياتى افعالها
على افعل كابيض واسود واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثى عليها واما العيوب المحسوسة
فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور

فانها

فانها اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تقلب واوهما حملا على احول واعور و ما لم
يجى منه افعل ولا افعال كالبجر والقعم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه لم يقبل
الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على القسمين في الامتناع و اجاز الكوفيون بناء
افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت
بنى اباض و قال لانت اسود في عينى من الظلم و هما عند البصريين شاذان قوله فان
قصد غيره يعنى قصد التفضيل من معانى الاشيا الذى تعذر بنا افعل التفضيل منها وهي
ذو الزيادة والرباعى والالوان والعيوب الظاهرة بنى افعل من فعل يصح بنا افعل منه
من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذى تقصده ثم يوتى بمصادر تلك الافعال
التى امتنع بنا افعل منها فينصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها اقبح عورا
واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك و عند سيبويه هو قياس من باب
افعل مع كونه ذو زيادة ويويده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف
وانت اكرم لى من فلان ويجوزه قلة التغيير لانك تحذف الهمزة وترده الى الثلاثى ثم تبنى افعل التفضيل
فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعى مع كثرته و نقل عن المبرد والاخفش جواز
بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم
السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعنى قياسه ان يكون لتفضيل
الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اى ضارب اكثر ضربا من ساير الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى
مضروب اكثر مضروبية من ساير المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم
لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده و اما ساير الالفاظ المشتركة فاغتفر
فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل
قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس و انما قلنا في
الاغلب احترازا من نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى الفاعل مع كونه
اكثر عريا من معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال على حقيقة و قد استعملوا في المفعول
ايضا على غير قياس اعذر واشهر والوم واشغل اى اكثر معذورية ومشهورية وملومية
ومشغولية و منه اعنى في قول سيبويه وهم بشانه اعنى و يستعمل على احد ثلاثة مضافا
او بمن ومعرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيدا فضل فاذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد
افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته و الثانى ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف
للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته و يجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له و اما الثانى
والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذى بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا

بمن

الفرق ان [illegible] الثانى السفلى [illegible] على العليا

الابانة فرقة [illegible] اصحاب [illegible] التيمى [illegible]

زيد افضل الا انه يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا
تخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم تخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشي على
غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فتكون اللام اشارة
الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من عمرو قلت عمرو الافضل اي ذلك
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل
في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة خلا
عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفعول جاز حذفه غالبا ان كان افعل
خبرا كما يقال انت اسن ام انا فتجيب انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ‹انا الذي سمك
السما بنا لنا بيتا دعايمه اعز واطول› وقوله ‹سيعلم اينا للموت ادنى اذا ادنيت للاسد الجزارا›
ويجوز ان يقول في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اي اكبر كل شي واعزه عامة ولم يعوض
منه التنوين لكون افعل غير مضاف فاستبشع ذلك واما جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض
التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر من كل شي ويقل الحذف في غير الخبر
نحو جاني رجل افضل في جواب من قال جاك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من
حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان لان
كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فايدة في واحد منها الا ذا لم يكن
ذكر الاخر اذا ذكر احدهما واما قوله ‹ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر› فقيل من
فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا زيد
شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بني
قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ‹ورثت مهلهلا والخير منه
زهيرا نعم ذخر الذاخرينا› ويجوز في البيتين على ما قيل افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من
اي بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم
يكن المضاف مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة
للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل
مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من
مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي رضي الله تعالى
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند
المخالف فقدره علي رضي الله تعالى عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه

فقال

قائله الاعشى يفضل عامرا على علقمة

فقال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال صلى الله عليه وسلم
اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا
والا فلم يكن نبيه صلى الله عليه وسلم شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم
لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان يكن
ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس بيان الزيادة بل الغرض التشريك في شي معلوم
انتفاؤه عن الحمار اما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما من الشعر والقول وافعل التفضيل
يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت
منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان
اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلق
بافعل التفضيل بقرب من هذا المعنى الاتراك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في
الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله
تعالى عنه ولي عالعدك من نزول البلا بجسمك والنقص في قوتك اولى واصدق من ان يكذبك
او يغرك ‹ويجب ان يلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او تلي معموله قاله فانا رايتا
العرض احوج ساعة الى الصون من ربط يمان مستهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك
هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله ‹واستنزل الزبا قسرا وهي
من عتاب لوح الجو اعلى منتما› ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد
او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت› **قوله** فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان
يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشي على غيره
فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على من سواه من جملة ما
اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف بذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل
الشي على نفسه وقول المصنف في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل
الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل الغرض التشريك في اصل الفضل ليس بشي لانه لا يحتاج
لحصول هذا الغرض الى واسطة لان افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المصنف بعد هذا وهو قوله
لا افعل جهتان ان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع
الا بعد الاصل فنقول لفظ يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شي اخر
والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد
هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال **قوله**
الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف

التمرج بالضم الهوا بين السما والارض سنة
جو ما بين السما والارض سنة
انتهى نسب سنة

زيد افضل الان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا
تخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم تخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشي على
غيره ومع من والاضافة بذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فتكون اللام اشارة
الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من عمرو قلت عمرو الافضل اي ذلك
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل
في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة خلا
عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفعول جاز حذفه غالبا ان كان افعل
خبرا كما يقال انت اسن ام انا فتجيب انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله انا الذي سمك
السما بنا لنا بيتا دعايمه اعز واطول وقوله سيعلم اينا للموت ادنى اذا ادنيت للاسد الجرار
ويجوز ان يقول في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اي اكبر كل شي واعزه دعامة ولم يعوض
منه التنوين لكون افعل غير مضاف فاستبشع ذلك واما جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض
التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر من كل شي ويقل الحذف في غير الخبر
نحو جاني رجل افضل في جواب من قال جاك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من
حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان لان
كل واحد منهما يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فايدة في واحد منهما الا اذا لم يكن
ذكر الاخر اذا ذكر احدهما واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من
فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد
شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بني
قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه
زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل افعل اخرعاريا من اللام يتعلق به من
اي بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم
يكن المضاف مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة
للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل
مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من
مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي رضي الله تعالى
لان اصوم يوما من شعبان احب الي ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند
المخالف فقدره علي رضي الله تعالى عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه

فقال

تأمل بالشي يفضل عليها
عن منه ثم

فقال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال صلى الله عليه وسلم
اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم لي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا
والا فلم يكن في نبيه صلى الله عليه وسلم شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم
لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن
ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس بيان الزيادة بل الغرض التشريك في شي معلوم
انتفاؤه عن الحمار اما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما من الشعر والقول وافعل التفضيل
يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت
منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان
اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلق
بافعل التفضيل يقرب من هذا المعنى الاترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في
الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله
تعالى عنه ولي عاالعدك من نزول البلا بجسمك والنقص في قوتك اوفى واصدق من ان يكذبك
او يغرك ويجب ان يلي من التفضيليه افعل لانها من تمام معناه او تلي معموله قال فانا رانيا
العرض احوج ساعة الى الصون من ربط يمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك
هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزل الزبا قسرا وهي
من عقاب لوح الجو اعلى منتما ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد
او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان
يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشي على غيره
فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على من سواه من جملة ما
اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف يكون ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل
الشي على نفسه وقول المصنف في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل
الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل الغرض التشريك في اصل الفضل ليس بشي لانه لا يحتاج
لحصول هذا الغرض الى واسطة لان افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المصنف بعد هذا وهو قوله
لافعل جهتان ان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع
الا بعد الاصل فيقول لفظ يدل على اتصاف صاحبه باصل المفضل فلا يحتاج لاجله الى شي اخر
والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد
هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله
الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف

الفج بالضم الطريق بين الجبال والارض سنة
فجاج بين الجبال والارض سنة
انتهى انتشب سنة

اليه وحده وانما تضيفه الى الشئ بمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف ساير الصفات نحو
مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان يضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل
الناس من بين وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك
عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت
المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم **قوله** ويجوز في الاول
الافراد الى اخره يعنى اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه
وضعه وهو من التفضيليه لانه يصوغه على هذه الصيغه المفيده لهذا المعنى تعدى الى المفضول
بمن الابتدائيه كما ذكرنا فافعل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغتين الوصف كاحمر والاسم كافكل
في بد النظر مع في من التفضيليه فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل
وذلك ايضا قليل فما دام معدى بمن لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال
صيغه المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل
من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت
تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغه
واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب
لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادي ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان
المجرور بمن مفضوله بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضوله الا صاحب
افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف
بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات من المانعة من التصرف
وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب
لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا
اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذا لم يذكر بعده المفضول
وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية
وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا
ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ
الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجئ في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف
بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى

التفضيل

التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة
اللتان من علامات الاسماء فترجح الاسمية فلم يمنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول
فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل
وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان
مصاحبا له اى لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن
مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند
غيره وهو الافصح قال قبحتم يا ال زيد نفرا الام قوم صغرا وكبرا اى صغيرا او كبيرا وقال
الاخر ملوك عظام من ملوك الاعاظم ونقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل فيه
ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى
فلزومه صيغه افعل اكثر من المطابقه اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل التفضيل
مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من
تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله
اوأل من وأل اى نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله أأول من آل اى رجع لان كل شئ يرجع
الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا
وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة في موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من
تركيب وول وقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله
بمن مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان في قول العوام وليس بصحيح وانما لزم
قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم في نحو اواصل على ما يجئ في التصريف
وعند من قال هو من وال اصل اولى وؤلى قلبت الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية
الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون عادا الؤلى لانه حذفت
الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كما سبق معنى وتصريفا
واستعمالا لا نقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاول ويقول
في الاستعمال على القول الصحيح لانما استعمل منه فعل كالحسن ولانما استعمل منه اسم كالحنك حتى
فيه معنى الوصفيه اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم
اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته
اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اى جرى ولا جرم لم
يعتبر الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيليه بعده ظاهرا
اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وابدع فان خلا عنهما معا ولم يكن مع اللام
والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفا وصفيته كما مر وذلك كقول على رضي الله عنه

او

اول واول

احد اولاً ابا دياً ويقال ما تركت له اولاً ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول
وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف زمان نحو قوله لعمرك ما ادرى وانى لاوجل
على اينا تعدو المنية اول اى اول ازمان عدوها ويقال ما لقيته مذ عام اول برفع
اول صفة لعام اى عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول
وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا قبل مذ عام قبل عامك وفي تاويل اول بقبل
اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالى
او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان
بمعنى قبل ذلك لكان بمحذوف المكان اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول
ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كاين في زمان اسبق من
عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم
الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله
تعالى فاصدق واكون من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول
اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس
قلت ما رايته مذ اول من اول امس ولا يتجاوز ذلك واما اخر فقد انمحى عنه معنى
التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة
بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق به ما هو
له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام اذا كانت
الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال في سعى دنياك طال ما قد مدت
وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحا
معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قراها بالالف
وسوى في قوله ولا يجزون من حسن سوى ولا يجزون من غلظ بلين فليسا بتانيث
احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في
المعنى لمسبب مفضل باعتبار وغيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو
الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان مشابهة افعل
التفضيل للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم
الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجيء حكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا

اعتبار

اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور
ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا الفعل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول
فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل
الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل عن
سبيله وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول
كاحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لانه نصب
ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا ولا يرفع الفاعل
الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل
الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف
مشابهته للفعل واسم الفاعل واذ اجاز لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا
الى المفعول نحو ضربى لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه
وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء
نحو انا اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء
نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان
المفعول به يتعدى اليه بحرف الجر تعدى اليه الافعل بذلك الحرف ايضا نحو انا ابعد منك
بزيد وازهد منك للنشاب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى
ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس
ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر مثلين لفظا ومعنى
الى شيئين من نوع واحد لمفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك درت
في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء
من الكل ويستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلفت معنيا الحرفين نحو مررت بزيد
بعمرو اى مع عمرو جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بنصبه بنفسه للاضطرار
اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي افعل والفعل
مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمرو تكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه
منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام
فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف
احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا
او علما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق
زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى الى المحب او المبغض

بالى ايضا قال تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهن كلهن بمعنى المفعول
كاحمد واشهر واجن وقدمنا انه غير قياسي ويتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كان
تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغه وينصب افعل التفضيل
الظرف لاكتفائه برايحة الفعل والحال المشابهة له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
نحو احسن وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا **قوله** الا اذا كان لشئ
الى اخره هذه شروط رفع الافعل الفاعله الظاهر قياسا بلا ضعف **قوله** لشئ هو رجلا في المثال
المذكور وذلك لان صفته **قوله** وهو اى افعل في المعنى لسبب اى لمتعلق لذلك الشئ
والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في مثالنا المتعلق
رجلا في مثالنا مفضل واذا اعتبرت غير ذلك الاول اى صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا
زيد يكون مفضلا عليه **قوله** منفيا صفة مصدر محذوف اى مفضلا تفضيلا منفيا
اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني
فاضل وباعتبار الاول مفضولا او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني فالمراد
في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين
زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان رجلا في المثال المذكور
مفرد لانه نكرة في سياق النفي فتكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار
غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسم مرفوع
واحد كما مر **قلت** باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول الضمير المرفوع في مفضل
والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا
على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشئ اي نظرت
اليه وراعيت حاله **قوله** لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل لانه لم يكن له فعل
من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا
مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه **قلت** هذه العلة
التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه اذا جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك
لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد **قوله** مع انهم
لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان الافعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم
الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتدا ويكون الكحل مبتدا كما في قولك
مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه

بعد

بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز
ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا اعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون
من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافضل
خبره فله به تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا
معمول عندهما للخبر كما ذكر في اول الكتاب فان قلت قدم على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين
العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور
وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في النفي ولا منع
ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن قوله ولك
ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخص من الاول
وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول
فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى كحل عين زيد
لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول
قوله وان قدمت ذكر العين اى لك عبارة ثالثة اخص من الثانيه وهو تقديم الاسم
الذى قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه ويحذف ما بعد
السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل هذه
المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افضل بالابتدا لانها فرع الاولى ولام من
التفضيليه مع مجرورها مقدرة ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه
العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى
ما رايت كعين زيد اى كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى ما رايت احسن فيها اى احسن
منها ولا مثلها بحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين
زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان
الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اى شئ ولا
يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد
في الحسن الكحل فيها زايدا عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ في الوصف زايدا عليه
في ذلك الوصف في حال واحدة وانما استغنت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك
لعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد
بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع حين يظلم واديا
انتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادي حال منه لان صفة النكرة اذا تقدم

عليها انتصب على الحال وبجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادى السباع والكاف اسمية
وبجوز ان يكون تمييزا لقولك عندى مثل زيد رجلا وبجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من
كوادى السباع كما كان احسن فى عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب بوادى
السباع واخوف به ركب منهم بوادى السباع قوله ولا ارى الوا واعتراضيه قوله
حين يظلم ظرف لمعنى الكاف اى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه وما فى قوله
ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اى وقت وقاية الله تعالى وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى
المفعول كما شهر واحمد قوله تائية اى تثبتا وتوقفا وهو تفعله من تركيب ابى يحيى
يقال تابى اى تثبت وهو منصوب على التمييز من اقل كما فى قولك هو احسن منك ثوبا كما
فيكون فى المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن تؤية واقل تايه ركب اتوم ولو
عبرت بالعبارة الاولى قلت لا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع كقوله عليه
الصلاة والسلام ما من ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة ولو
عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تائية من وادى السباع
تم قسم الاسما، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين واله وصحبه اجمعين
الفعل ما دل على معنى فى نفسه قوله فى نفسه يخرج الحرف وكل اعتراض ورد على طرد الاسم
اعنى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل فهو وارد
على عكس حد الفعل اعنى على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اعنى على قولنا
كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة لعسى وشبهه وارد
على طرد حد الفعل اعنى قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم فى حد
الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع فى الماضى ومع
التقليل فى المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تاخير
الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال نفست الخناق اى وسعته وسوف
اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفا فيقال سو وقد يقال سى بقلب الواو
يا وقد تحذف الواو وتسكن الفا التى كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص من
سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة
على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم فى الاسما، لما
ذكرنا انهم وفوا الاسما لاصالتها فى الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على
الاسما، فى الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجزم يحرك بشى بدل الجر فبقى مجزوما
اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعا، كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا
على السكون لان عمل ما سمى جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما

كانت

الفعل

كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا تطلب العلة للبنا على السكون وانما سمى
العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول انحو
لم يغز ولم يرم ولم يخش مبنى كادم واغز واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا من المعرب المقدر
اعرابه والمبنى وذلك لانك فى الفعل بمحل الاعراب اذا كان حرفا تتوهم سكونه انه لاستثقال
الحركة عليه لا للبنا الى حرف ليكون تنبيها على انه كما ان ليس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر
ايضا لزوال محل الاعراب اى الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو ياسمى ويا فتى فانك ابقيت
حرف الاعراب ليكون الاعراب فيه فان قيل لا ثم ان الفاعل انما يكون عاملا لتغيير اخر الكلمة
عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغيير عن حالة الى اخرى سوا كانت الحالة الاولى اصلا لاخر
الكلمة اى السكون او حالة اخرى اعرابيه حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم
عاملا لنقله اخر المضارع عن الرفع الذى هو معلول وقوعه موقع الاسم وتجريده عن العوامل
الى السكون وذلك لان عامل الرفع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد
عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر
الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اى الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة
علم العدم عدم العلة فان قيل فيكون اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم
واثر الاثر فزوال الرفع الى الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا
فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن فى تمشية قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع
الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودى
اولى من تعريفه باثره العدمى ولما لم يكن للجازم اثر وجودى عرفنا بالعدمى فسمى جازما الا انه
يلزم على هذا ان يكون الناصب فى لن يضربا وان يضربوا وان تضربى جازما لازالة الرفع لا الى
بدل ولو اخترنا مذهب الكسائى وهو ان ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطارى
مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فنسب زوال الرفع
الى الجازم قوله ولحوق تا فعلت يعنى اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان
الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع
فى المثنى الفان وفى الجمع واوان فان لم يحذف احداهما استثقل وان حذفت التبس قوله
وتاء التانيث الساكنة لانها انما امكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون
من الابنية لخفة الاسم وثقل الفعل الماضى ما دل على زمان قبل زمانك قوله ما دل اى فعل
دل حتى لا ينتقض بامس ولم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه فى قسم الافعال قوله قبل
زمانك اى قبل زمانه تلفظك المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت فى قولك
اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان تلفظك به

الماضى

لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية ليرد حل فيه نحو خرجت في قولك اليوم ثقول زيد
بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل هنا على زمان تلفظك به الى فيدل على زمان قبل
زمان تلفظك به وتخرج ايضا نحو اخرج في قولك اخرج اليوم قال زيد من اول من امس اخرج غدا
فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به **و** اكثر ما يستعمل في الانشا الايقاعي من امثلة الفعل
هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك
ابيع لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج
فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب **و** اما بعت الانشائي فانه لا
خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولذا قيل
ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج
والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها **و** اعلم ان الماضي
يتصرف الى الاستقبال بالانشا الطلبي اما دعا نحو رحمك الله واما امرا كقوله رضي الله
تعالى عنه في النهج احرا امرو وهو لابي اخاه بنفسه ويتصرف اليه بالاخبار عن الامور
المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها لقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق
الذين والعلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا لانه وقع ومضى
ثم هو يخبر عنه ويتصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم والله لا فعلت
وان فعلت فلا يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سفر ويتقلب
وينقلب ايضا اليه بدخول الشرطية وما يتضمن معناها بدخول ما النايبة عن الظرف المضا
نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اى ان كانت قليلا او كثيرا
وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي
والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيثما
لان في الثلاثة رايحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتعريع كما يجي
في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدا او صلة لنكرة عامة كذلك نحو الذي
اتاني فله درهم وكل رجل اتاني فله درهم لان فيها رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا
قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة
فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لما شابهه المشابهة
التامة استحق الاعراب وهو يشابهه مشابهة ناقصة استحق البنا على الحركة وايضا
لوقوعه موضع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يجد
فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع
دايما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهية توالي اربع حركات

فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان ضمير الرفع المتصل كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات
ولاسيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولا ولهذا قالوا
هُدَبِد وغُلَبِط هُلابد وغلابط **قوله** الضمير المرفوع احتراز من المنصوب نحو ضربك
وضربنا فانه لا يسكن **قوله** المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن
معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم اخره لمجانسة الواو **المضارع**
ما اشبه الاسم باحد حروف نايت قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم
وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع **قوله**
باحد حروف نايت توجيه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والبا ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض
حركاته سبب تحصل الجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا
فالبا فيه كما في قولك بزيد ضرب كفرون في الثروة **قوله** باحد حروف نايت يخرج الماضي
قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم **و** اما مشابهته لاسم الفاعل
خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم **قوله** لوقوعه
مشتركا اى هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خالف القراين لم يحمل
الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من
المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخوة وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في
الحال الحقيقة للحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكما ان الحال ليس بزمان موجود بل هو
فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآنية
المختلف في كونه زمانا بل هو على حسبتي الان من الزمان مع الآن سوا كان ايضا زمانا او
الحد المشترك بين الزمانين **و** من ثمة تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي مع ان بعض افعال
صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة
في الحال **و** قيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتدا نحو ان زيدا ليخرج كما تقول
ان زيدا الخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدا
ثم تاخرت عن الابتدا لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها
وهو المبتدا **و** اما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجي في باب ان وعند
الكوفيين لام الابتدا الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان في التخصيص فلذلك لا
يجيزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية

المضارع

على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا **قوله** لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع
مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب
للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال
الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليبين ذلك الحرف المشترك فيتعين
المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه
دليل على كونه للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كون
الواو للصرف وجزمه على كونه للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل
على كون اللام للامر ونصبه على كونه لام كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات
المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما
طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل والمفعول نحو اكل الخبز زيد سوا كان المواضع
الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه يطرد في الاكثر
الحكم الذي ثبت عليه في الاقل كحذفهم الواو في يعد وتعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا
حذفوا الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم **قوله** فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف
المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فنحو اول اكرمت ايضا همزة وليست
للمتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده
مذكرا كان او مونثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمونث الغايب وللمونثين ايضا **الى**
والنون للمتكلم مع غيره سوا كانا مذكرين او مونثين او مختلفين وكذا يصلح للجميع بالاعتبارات
الثلاث ويقول الواحد المعظم نفسه ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم
كالجماعة ولم يجئ للواحد الغايب والمعظم والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم
المعتد به وانما هو استعمال المذكرين والتا للمخاطب مذكرا كان او مونثا مفردا كان او
مثنى او مجموعا وللمونث الغايب وللمونثين ايضا والياء للغايب غيرهما اي غير المونث
والمونثين فيكون للاربع لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المونث **قوله** وحرف
المضارعة مضموم في الرباعي سوا كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله
يؤكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت حروف المضارعة في الثلاثي
لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الذي هو الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل
الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر
حروف المضارعة الا اليا لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجئ في

حرف المضارعة مضموم في الرباعي

التصريف ويكسرون اليا ايضا اذا كانت بعدها يا اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه
حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق
يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجي في التصريف **قوله**
ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته **قوله** اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف
في المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون ولا اعراب في الوسط
واما النون فحرف لا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل لما امتزجا فهلا اعرب
الكلمة كما يعرب الاسم المونث بالتا على التا لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل
النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله **قلت** اما لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص
الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين
واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية
فيرجع الى البنا لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك
اعراب ما قبل النون فرجحوا الداعي موجب البنا مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون
المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المونث ففتحوا في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبق مركبا مع
التنوين كالفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في
الوقف في الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تا التانيث
وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونات من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين
معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب
مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب
الا اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان او الواو نحو هل يضربن او اليا نحو هل تضربن لان
الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت نحو يضربن
وتضربن كيخشون وتخشين فالمسند الى الاحرف الثلاث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان
ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب الى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي
هي ضماير **قلت** كراهة اجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما دار على يا النسب وتا التانيث لمشابهتها التنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه
ولمشابهتهما نقلت الفا في لنسفعا **قوله** ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على
ان الفعل مبني لحاقها قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم يجمع

فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناوه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم
واخراجه عن اصله من البنا فالاولى في الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البنا مع ان
هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم
هو معرب لضعف علة البنا مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من
الاعراب خوفا من اجتماع النونين واعرابه رفع ونصب وجزم قوله فالصحيح المجرد
الى اخره تفصيل لانواع الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف انواع الاسما
فنحا نحو تبيينه في الاسما وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهو
امره بخلاف الاسما فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله
فالصحيح احترازا عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما
قوله المجرد عن ضمير بارز احترازا عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا
يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المونث نحو يضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها
كما يجي وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل
بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة
والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير المرفوع
البارز وهو الالف والواو وفي الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها وانما
اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة
لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب اليا لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة
البنا حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو انما خص
الابدال بالفعل اللاحق به الواو واليا والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي
وغلامي وان كان الاعراب في جميعها متعذرا المانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به
ذلك الاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان
وواو يضربون مشابها لواو مضروبون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم
حرف وحمل اليا في تفعلين على اخويه الالف والواو في الحاق النون وانما جاز وقوع علامة
رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو واليا والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجز وخاصة
اذا كان على حرف ولاسيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور
ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة
الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجا الفتح في موضع
وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم

وحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل معها مبني فظاهر واما
عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كما في قاض
وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرى في الشواذ اتعدانني
وتفتح بعد الواو واليا حملا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها لا للاشيا المذكورة نظما ونثرا
قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو واليا
بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو واليا بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة
بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو واليا كما يظهر في الاسم جر اليا ورفعها
قال لجواري يلعبن في الصحرا ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو واليا كقوله ابا ايمان
اسمو بام ولا اب وكذا قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر
في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجزمه قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو واليا
والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال
قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكل الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف
الاحرف الثلاثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانبا تنمي معتد
كما في قوله فانظور وقوله ينباع وربما جا نحو الم ياتي في السعة ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم مثل زيد يقوم وهذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب
الفرا الا انه مال الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفرا لهذا لانه يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب
البصريين وهو ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم سوا وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي
ضارب او مجرورا او منصوب نحو برجل يضرب او رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه
يكون اذا كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم وهو اقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه
في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم في خبر كاد
ككاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان يمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان
يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم وكذا قايمان
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان للاعراب مع تقدير اسما غير الاعراب مع تقديره
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قايم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزا
الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا
وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجي في بابه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة
لانها دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر
ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث لما حدث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي

يرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم

الحقي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها
كجزء الكلمة ويتعين المضارع بالحالية بالآن وآنفا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال
وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر قال بعضهم يتعين لها ٢ بليس نحو ليس زيد يقوم وبما
نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد و قال ابو علي ان لمطلق النفي وما في الحال
وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجي الكلام على ليس في بابه ويتخلص للاستقبال بظرف
مستقبل كاضرب غدا ونحوه باسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب الفعل
وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل
محال وبكونه وعدا كقوله غدا اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ اللائق
تاكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب على ضعف ولاضربن و اما الحاصل في الحال
فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد
لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يوكد واذا
كان جواب القسم بما هو للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها ويتصرف الى الاستقبال
واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال ويتصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو ود والو
تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة في الشرط للماضي و يجب ايضا
كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشي واقع في زمانه ه
ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا و قال ابن مالك
بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزاين الله الاية وينصرف
الى المعنى بلم ولما الجازمة و قال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع
ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف الى المضي بلو غالبا
وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي **وينتصب بان ولن واذا وكي وبان مقدرة** ذكر النواصب
جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله اريد ان تحسن الى اخوه **قوله** والتي
تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع
اسمها وخبرها في موضع المفرد سوا كان معمول الفعل او لا نحو انك قايم ولولا انك قايم وسواء
معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل ومعمول فعل الشك نحو شككت
في انك مسلم و قال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجو واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل
وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان
يشاكلها في التحقيق وفيه نظر كقوله وددت وما بغي الودادة اتى بما في ضمير الحاجبية علم
و في نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك
بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام وان علي

ناصبات المضارع ان لن كي اذا

ثبوت خبره وتحققه بل على خبر مبالغ فيه موكد فيصح ان يثبت هذا الموكد نحو قولك تحقق
انك قايم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قايم وانا شاك في انه قايم ولو كان بين معنى التمني
ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ليت انك قايم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت ان
المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع لا تقول عجبت من ان سيخرج ولا تقع
الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يودي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر
الفكري والايجاد والبدا ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخيا للعلم
فلا تقول اعجبني ان سيخرج ولا وددت ان سيخرج او رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في
المثقلة وذلك في المثقلة لانها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر
ومعنى فلكونهما جزئي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يودي
موداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون موذنا في اول الامر انها مخففة لان التحقيق
بان المخففة التي فايدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الحرف ان المصدرية
فاما بعد فعل الظن او ما يودي معنى العلم فيجي المصدريه والمشددة والمخففة ولم يقنعوا
بهذا الان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله
ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا
لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل
في الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف
كقوله تعالى ام لم ينبا اي او لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله تعالى او لم ينظروا اي
يتفكروا الى قوله تعالى وان عسى ان يكون لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية لا تدخل
على الافعال الغير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف
وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان تفصل المخففة من المصدرية اما بالسين نحو علم ان
سيكون او سوف يكون او قد نحو ليعلم اي ان قد ابلغوا رسالات او بحرف نفي نحو علمت ان لم
يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل
بشي من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يوثر
فيه لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريين والفعل كما يجي بل تفصل لا بين المصدرية
والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو جيت بلا مال
فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية
لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة
ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرى بالرفع والنصب فالرفع على ان ه
الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه الحروف التي

بعد ان المخففه حروف التعويض لانها كالعوض من احد نوني انّ وكما جاز ان يؤول الظن
بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففه وذلك كثير وكذلك قد يشتد الخوف
او الرجا حتى يلتحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففه كقوله فلا تدفنني في الفلاه فانني
اخاف اذا اما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت
ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدريه بعد فعل
علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله واماك موجود اوشدمقا من من
هذا و يجوز ان تكون مخففه من غير عوض كما حكى المبرد عن البغاددة علمت ان يخرج بالرفع
بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان التي ليست بعد العلم ولا ما يودي معناه ولا ما يودي معنى
القول ولا بعد الظن وهي مصدريه لا غير سوا كانت بعد فعل الترقب كحسبت وطمعت ٥
ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى اولم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما
كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى ولولا ان كتب الله وان تقوم خير
من ان تقعد و قد تجئ المصدريه ولا تنصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسما ويحكما
مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتمُ وذلك اما للحمل على ما
المصدريه او على المخففه والتي بعد الظن ان كان بعدها غير لا من حروف العوض
مخففه لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك
وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففه و المصدريه والتي بعدها العلم
مخففه لا غير و كذا التي بعدها ما يودي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت
ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها
معنى علم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شي فهي
مفسره او مخففه وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدريه
وان تكون مفسره ولا تحتمل المخففه لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي ان بورك من
في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركه ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعا فهي مفسره لا غير
وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففه كما لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه
معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدريه على الاصح كما يجي في الحروف المشبهه بالفعل واجاز
سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته اي قم اي بان قم اي بالقيام ٥
وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله وان تكون مفسره
وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالندا كلا فصل كان الفعل اولى ان واذا
وليت ما فيه معنى القول وليها فعل غير متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففه ومفسره
ومصدرية نحو امرتني ان لا تفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففه فلا للنفي ولا يجوز

ان

ان تكون للنهي لان المخففه لا تدخل على الطلبية وان كانت مفسره جاز كون لا للنفي
او للنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل
و لا يجوز ان تكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابي علي فان وليت ما فيه معنى القول ووليها
فعل متصرف ومصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان سيفعل فمخففه او
مفسره وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت الرويا لان الفصل بالندا كلا فصل وان وليت
ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار
فهي ايضا مفسره او مخففه و لا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا
ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تعالى
فلا وحي الي وان لو استقاموا و اجاز الاخفش ان تنصب ان الزايده وجوز الكوفيون
ان شرطيه بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في
قوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم ان صدوكم ان فتح الهمزه وكسرها واحد ومنع ذلك
البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحه بمعنى ان النافيه ولا يتقدم على ان
الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله
كان جوالي بالعصا ان اجلدوا وقوله وسفا عنك جابرا ان يسالوا وهما نادر وان او
نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلدوا بل خبر مبتدا مقدرا او متعلق باجلد مقدرا وجابرا
منصوب بيسل مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي تنفي المستقبل نفيا موكدا
وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم وقال الفرا اصل لم ولن لا فابدلت الالف نونا
في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجى المرء ما لا ان يلاقي
ويعرض دون ادنبه الخطوب اي ان يلاقي قال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدريه
في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن يضرب
و للخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع
مستانف ولا دليل على قول الفرا ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها
فلا يجوز عمرا الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما ذكرنا في
المنصوب على شريطة التفسير قوله واذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلح
لي في اذا و يغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين
لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثه بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم
ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت
لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثه وحذفوا منه
الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك

الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذاً اكرمك
اى ان تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك لى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه
وضع فى الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبنى فاذاً على ما تقرر
صالح للماضى لقوله اذاً القام بنصرى وللمستقبل نحو ان جيتنى اذاً اكرمك وللحال نحو اذاً
اظنك كاذبا واذا هنا هى اذ فى قولك حينئذ ويومئذ الا انه كثر ذلك فى حينئذ لكون
صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف يضاف اليه فكسره نادر
كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون فى صورة
ظرف منصوب لان معناه الظرف الغالب فى المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو
المعنى بقول سيبويه اذن جزا وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما فى حذف
الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن
معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد فى المضاف تخصيصا
لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ نايبة من حيث المعنى ويبدل منها التنوين
فى اللفظ بخلاف اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذا اكرمك كما جزمت اذ ما
وحيث ما وانما قلنا بكون الغالب فى اذا تضمن الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما
اطلق النحاه لانه لا معنى للشرط فى قوله فعلتها اذا وانا من الضالين واذا كان
للشرط جاز ان يكون للشرط فى الماضى نحو جيتنى اذا لاكرمك وفى المستقبل نحو اذا
اكرمك بنصب الفعل اذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز اجراؤه مجرى لو فى ادخال
اللام فى جوابه كقوله تعالى اذا لاذقناك اى لو ركنت اليهم شيئا قليلا اذا لاذقناك
وكذا قوله اذاً القام بنصرى وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا
كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء ان قال ما ان اتيت
بشئ انت تكرهه اذاً فلا رفعت سوطا الى يدى اذاً فعاقبنى ربى معاقبة قرت بها عين
من ياتيك بالحسد اى ان اتيت بشئ فلا رفعت ثم يستعمل بعد لو وان توكيدا لهما
لان اذا مع تنوينه الذى هو عوض من الفعل بمعنى حرفى الشرط المذكورين مع فعلى
الشرط نحو لو زرتنى اذا لاكرمتك وان جيتنى اذا ازورك فكانك كررت كلمة الشرط
مع الشرطين للتوكيد ثم كما لا يجوز تاخير كلمة الشرط كما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك
ان اكرمتنى واكرمتك لو اكرمتنى جاز تاخر اذا الذى هو ككلمة الشرط مع الشرط عن
جزائه نحو اكرمك اذا وكذا توسط اذا بين جزئى ما هو جزاؤه معا تقول انا اذا
خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز فى كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشا ان
يلقها ذيب كما يجى وذلك لضعف معنى الشرط فى اذا وكذا تقول والله اذا لاخرجن

كما

كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذا اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب
تقديم ذلك اما فى كلام المتكلم فنادر نحو ان جيتنى اذا اكرمتك قال تعالى وان كادوا
ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا واما فى كلام
اخر كقولك اذا اكرمك فى جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذا اذا وليه المضارع
احتمل ان يكون للشرط فى المستقبل كان وان يكون للحال فلا تتضمن معنى الجزاء كما تقول
لمن يحدثك بحديث اذا اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما فى المستقبل
او فى الماضى كما مر فى الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء فى الحال فيكون اذا مع الحال كما قلنا
فى قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين فلما احتمل اذا التى يليها المضارع معنى الجزاء
فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد
التنصيص على معنى الجزاء فى اذا نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال
فيحمل اذا على ما هو الغالب فيه اعنى كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية
المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التى هى علم الاستقبال وقريب من
هذا المضارع الواقع بين الفاء الكاينة فى جواب الاشيا الستة كما يجى فانه لما قصد النص
على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفى عن المضارع الحالية المانعة
للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبا و معنى الا ان او الى
نصب الفعل بعدها لان النصب بام النواصب اى ان المصدرية اولى فيكون معنى
المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التى لا تدخل الا على الاسما ويكون او بمعنى الا او الى
اللتين حقهما الدخول على الاسماء اذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التى هى الفاء والواو
واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذا لاستبشاعهم التلفظ
بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذا والجزاء صار اذا لاقتضائه النصب كانه عامل
النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين فى الفعل فلم يجز الفصل
بينهما وبين الفعل الا ان اذا والواو واو واذا كالنواصب التى لا يفصل بينها وبين
الفعل الا ان اذاً لما كان اسما بخلاف اخواتها جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد
ثلاثة اشيا دون الفاء والواو والقسم نحو اذا والله اكرمك والدعا نحو اذا رحمك الله
اكرمك والندا نحو اذا يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشيا فى الكلام ولا
يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف فلا يقال اذا عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو
اذا قائما اضربك لان الظرف والحال اذا يكونان معمولين للفعل الذى هو صلة
ان ولا يتقدم على الموصول ما فى صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط فى
نصب الفعل ان لا يتوسط اذا بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص

على معنى الشرط في اذا والشرط مرتبته الشرط فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى
الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة
فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط
وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذا ثلاثة اشيا مفترقة وذلك اذا كان جوابا
وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير المقسم والدعا والندا، وان لا يكون الفعل
حالا اما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى
واذا لا يلبثون خلفك وكقوله تاتيني فاذا اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه
وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذا في اول جملة
مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من
تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل
بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرا واذا لا يلبثوا خلفك الا في الشاذ لانه غير متصدر في
الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر مبتدا خبره محذوف وجوبا فمعنى اذا اكرمك
اذا اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه
ان التي بسببها نقيا ان يصلح الابتدا به لم يظهر فيه معنى الابتدا حق الظهور فلو ابرز
الخبر من ان سراه فساد وانما ارتكبا دعا ان اذا زمانيه محذوفة الجملة المضاف
اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جيتني اذا اكرمك
في وقت المجي اكرمك وكذا لو زرتني اذا اكرمتك ولاسيما في قوله فعلتها اذا وانا من
الضالين وقولهم اذا اظنك كاذبا بالرفع متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها
في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف
لكونها حرفا كان وأجاز المبرد الوجهين وقال الفرا اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا
الغيتها فاكتبها بالنون ليلا تلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنه
وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعا والندا يقوي كونها غير ناصبة بنفسها
كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قوله في الشرط ان زيدا
تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجي بعد واما قوله فان يحها اخاك مصاب
القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف
ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل انها ان انتصاب الفعل بعدها بان
مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديم في نحو زيدا اذا اكرمه
كما جاز في اذا اكرم زيدا اذا المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال
بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال

في

في ان اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعد هنا
وجاز ان يليها الحال وانما قلنا ان النصب مع حصول الشرايط افصح لان سيبويه
قال زعم عيسى بن عمران ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا يتعذر ذا ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيبويه
قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني الاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام
ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك
واني اذا اكرمك وقد جا منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تخطلني فيهم شطيرا
اني اذا اهلك او اطيرا بنا وبل ان الخبر هو اذا اهلك وحده فتكون مصدرة كما
تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذا ولا
احتمل ثم ابتدا وقال اذا اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع
الثاني ان يكون جزا الشرط الذي قبل اذا نحو ان تاتني اذا اكرمك وقول الشاعر
ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذا يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكساي
ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا
بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع
يرد وعند غيره يرد منصوب واذا منقطع عما قبله مصدر كان الخاطب قال لا
ترجره فاجاب بقوله اذا يرد الثالث ان تكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله
اذا لا اخرج وقوله لين عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها ولا يقع
المضارع بعد اذا في هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقرا، بلى يقع
في غير هذه المواضع نحو يقتل اذا زيد عمرا وليس الرجل اذا زيد ونحوه ويجوز
في نحو قولك ان تاتني اتك واذا اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف
الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذا مع الفعل وهما كالجملة الشرطية
كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدا بعد اذا اي اذا انا اكرمك قوله
وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي
في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد تظهر كما
حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا، قال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيدا
بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو قوله لكيلا تاسوا وتاخرها عنها في نحو قوله
كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام
المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى

قال فيم اذا اصبحت اصبحت غاديا و عند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بنآ على مذهبه
وهو انه لا ناصب سوى ان و مذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل
ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغير بان ان زايده او بدل من كي دون كي لتقتضيني بزيادة اللام
كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل
لم جيتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفه لعدة اصول الفعل
المقدر ولا ينتصب الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذا
متقدما على كلمة الاستفهام ومع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في
لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا عن التصدر اللفظي الثالث
حذف ما الف الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم و عند البصريين .
هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا ما بعدها فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا
تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا
جا بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا بجر الاسم الصريح الا في
كيمه وفي هذه المواضع نحو جيتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل
وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقتضيني زايدة عندهم او بدل
من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي بعد اللام بمعنى ان كامر ولا يتقدم على
كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جيتك كي زيدا كي تضرب لانها اما جاره
او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما و اجاز الكساي تقديم منصوب كي عليها
و اما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع • برفع يضر
فقيل ما كافة وقيل مصدريه وكي جارة اي للضرته ومنفعته و جوز المبرد والكوفيون
نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا لا يظلمون
الناس كما لا يظلموا • وقيل بل الناصبة ما لتشبيهها بان والكاف للتشبيه والبصريون
يمنعون ذلك وينشدون لا يظلمون الناس كما لا يظلم بالتوحيد و على مذهب الخليل
لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع
اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من
النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب
لما وقع ان موقع الاسم وهو المصدر و اما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما
سمي جوازم فلم يعرب اذا الضعف المشابهة كما اخترنا قبل وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله بمعنى كي ابتدا بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان
اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين

الحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان •

حتى

حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفا والواو واو حروف عطف ولا ينصب شي
منها عندهم بنفسه لان الثلاثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسما والثلاثة الاخيرة
غير مختصه وشرط العامل الاختصاص وجا ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع
فتبين انها غير عاملة بنفسها و عند الكوفيين ان حتى واللامين تنتصب بنفسها لقيامها
مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليليه و اما اذا كانت بمعنى
الي فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشي عن اصله وفيما تاول البصريون
من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر منه وحة عن اعتقاد خروجها
عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها للبس عباة وتقر عيني وفي
قوله الا ايهاذا الزاجري احضر الوغا على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان
وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يحلان في النصب على ما ليستا بمعناه و قال الكساي
من الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع
الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان
عوامل الاسما لا تعمل في الافعال كما ورد على ساير الكوفيه بل يرد عليها انها غير مختصه
بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقا عمله في غاية القلة فكيف اطرد
بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم و عند الجرمي ان الفا
والواو واو ناصبة بانفسها و قال الفرا الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على
الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب
كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله و انما حصل
التخالف ههنا بينهما لانه طرا على الفا معنى السببيه وعلى الواو معنى الجمعية وعلى
او معنى النهاية او الاستثنا وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب
على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سوا وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في
نحو زيد عندك على الخلاف كما مضى في باب المبتدا و الظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف
امرا معنويا ناصبا كما ان الابتدا عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب
لم يجز عطف العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بمعنى المعاني المخصوصه
مختصة بالمضارع و اما نحو قوله تعالى فانتم فيه سوا فقليل وهو من باب وضع الاسمية
موضع الفعليه كما في قوله لو بغير الما حلقي شرق • وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها •
و لنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر لا تدخل الا
على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي وما او لو ولا يصح تقدير
كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي تقوم او معنى اللام

بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تصمدين
وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية
بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى
وامرت لاعدل بينكم فتكون اللام زايدة كما في ردف واذا كان في كي معنى السببية لم يصح
تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ولا يصح تقديرهما ولو لا نهما لا ينصبان ظاهرين
فكيف ينصبان مقدرين فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير
هذا الباب ايضا كقوله وتفرعيني ولحضر الوغا وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى
قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب
ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون
الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى
السير فان الدخول كان عند السير مترقبا فيجوز النصب سوا كان وقت الاخبار ماضيا
او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون منك السير اما الدخول
على ان حتى بمعنى كي او على الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول
فلم يكن الدخول في احد الازمنة وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح
ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي تقع بعدها
المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو ان تكون بمعنى كي او الى فما بعدها اما مسبب
قبلها او انتهى له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل
كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال
انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها النصب على ان يكون الدخول ماضيا او حالا
عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال
فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال السير التكلم
فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب
قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الفعل الذي بعد
حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية
وجب رفع المضارع سوا كان بنا الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى
يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار
حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى
يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول
الشي على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط

الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يودي حصول مضمونه الى
حصول مضمون ما بعد حتى سوا اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى
ادخلها او لم يتصل نحو رايت مني العام الاول شيا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشي
فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها
بالرفع وا سرت حتى تدخلها لان السبب منتصب في الاول وغير محكوم بثبوته
لا بالعلم ولا بالثبات في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش
يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار
حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر
واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لاجرايهم ذلك في اللفظ
مجرى النفي المصرح به وان اردت النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في
كتاب الاستثنا وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل
بمعنيين اما الحصر الشي كقولك انما سرت وتعرت اذا احصرت سيرك فيجوز الرفع
على قبح لان الحصر كالنفي واما الاقتصار على الشي كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم
والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذا بلا قبح ولا يجوز سرت
حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا لغروب الشمس ويجوز ما سرت
الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع
ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب
النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة ولا عدم حصوله فيها بل
قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سوا حصل
في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان تكون حتى بمعنى
كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتها ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة
متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب
ولا العكس الا مع اعادة حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي
ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتها نحو مطلع
الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسما الا على لفظة
وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي
بل الا التي للانتها واول نحو قولهم كلمته حتى يامر لي بشي بان معناه كلمته او كلمه
حتى يامر لي بشي اي الى ان يامر فجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب

بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشي لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو
اسلمت حتى ادخل الجنه **قوله** كانت حروف ابتدا اى ما بعدها كلام مستانف لا تعلق
من حيث الاعراب بما قبلها ولا يعنى بذلك انما بعدها مبتدا مقدر اى انا ادخلها الا ان ذلك
لا يطرد من حيث قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فهو في الاستيناف مثل
قوله تعالى حتى اذا جا امرنا جا بعده جملة شرطية مستانفة قال المصنف وانما
وجب مع الرفع السببيه لان الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستيناف شرطت
السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى
يكون جبرانا لما فات من الاتصال قال والاصح حتى يضبعون وتضبعا فعدم الصلح
سبب للضبع اى مد الايدى بالسيوف و قوله و تضبعا عطف على يضبعون
على توهم النصب على قوله تعالى فاصدق واكن ورفع قوله ويضبعون وان كان مستقبلا
لانه مع الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثمه امتنع الرفع اي
من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسلة المذكورة لانه
يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما
ذكرنا وهو انك لم تحكم بالشئ الذى هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول
واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سايل عن نفس السابر **و**اعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو
انتظر حتى ان تم شئ تاخذ بنصب تاخذ ولوجبت بالشرط مجزوما فليس لك في تاخذ
الا الجزم وكذا بعدا ونحو والله او اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سيلت حتى اذا اردنا
ان نقوم نقول وام حتى متى اكلنا تاكل فالظرف مفصولا به على قبحه اسهل من حرف
الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز
بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبا بها
لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الجزمي ومعموله وكذا لا يفصل بين
الواو والفا واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد ولام كي مثل اسلمت
لادخل الجنه ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان وما كان الله ليعذبهم الظاهر
ان تقدر ايضا بعد اللام الزايدة التي تجي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل
ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفيه
اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم
وكان هذا اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها وهى

العزم مح

تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان
في هذا معنى التاكيد قوله وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله ليفترى فلما
حذف اللام بنا على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاظهار
بعدها لانها كانت كالنابية عن ان **والفا بشرطين** احدهما السببية والثاني
ان يكون قبلها امرا او نهيا او نفيا او استفهاما او تمنيا وعرض والواو بشرطين الجمعيه
وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض وهو من جملة
الاشيا المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا
رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه
الذكرى على قراة النصب وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب
على قراة حفص واما الدعا فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاه لا عند الاصوليين
كما يجي في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاصدق به
والكساي والفرا جوزا نصب الدعا المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك
الجنه **قوله** ان يكون قبلها امرا اذا كان الامر صريحا نحو اتيني فاشكرك فلا كلام في
صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل
خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس واسم فعل نحو نزال فاقاتلك
وعليك زيدا فاكرمه او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكساي يجرى جميع
ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر
على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراة ابن عامر واذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون فتشبيه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب
له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اى اضرب ان تضرب
يضرب اى يضرب زيد واما النهي نحو لا تشتمني فتندم والنفي ما تاتينا فتكرمنا
وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل
لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله
واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه لقوله
انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تجيني فتكرمني
وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي او القلة قياسا لا سماعا وقد يجي التشبيه
المفيد لمعنى النفي ملحقا اى منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اى لست بوال
اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته
يشتمني فاثب عليه اي لو يشتمني لوثبت عليه **و**قد تضمر ان الناصبة بعد الفا

الفا

والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اتك او
بعد الشرط والجزا نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في
الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط
مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن
الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على قراة النصب وقد جا بعد الحصر بانما نحو انما
يجيئني فيكرمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقيق القريب من النفي واما نحو الحصر
بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع
الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفا بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى
شي في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز
لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق
بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية
الا الاستثنا المعدودة هناك وقد جا بعد الفا منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس
فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني
نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو الا تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل
تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فا السببية
الرفع على انها جملة مستانفة لان فا السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب ان
يستانف بعدها الكلام كاذ المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك يتعاقبان
في جواب الشرط الا ان اذ المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفا السببية
على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسال الربع القوا
فينطق وقوله لم يدر ما جزع عليك فتجزع وكذا لا منع في ابقاء الرفع فيما بعد واو
الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سوا نحو اضربني واضربك بالرفع
وكذا في او قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون يعني الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا
جاز لك ان تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر
الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا اما بعد فا السببية من الرفع الى النصب
لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال
او للاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو بقوه مرفوعا لسبق
الى الذهن ان الفا لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفا فصرفه الى النصب
شبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفا
المذكورة جمل ومخلص المضارع للاستقبال اللاحق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب

بعد

بعد اذا فكان فيه شيان دفع جانب كون الفا للعطف وتقوية كونه للجزا فيكون
اذا اما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذا وانما اخترنا هذا على قولهم
ان ما بعد الفا بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير تزورني
فاكرمك ليكن منك اكرام فزيارة مني لان فا السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما
تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا تقول في الفعل
المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها
ليكون الصرف على سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف
فهي اذا اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا
محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم وقم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي
واما بمعنى مع وهي لا تدل الا على الاسم قصدوا ههنا مصاحبة الاسم الفعل للفعل
منصوبا بعدها فمعنى قم واقوم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة
الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منتصيد
من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية
على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية بل كون واو العطف للجملة
قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شي على معنى ان يجعل
على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد
فا السببية كون ما قبلها احد الاشيا المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فليس
كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا كجزائه ثم حملوا ما قبل واو
الجمعية في وجوب كونه احد الاشيا المذكورة على ما قبل فا السببية التي هي اكثر
استعمالا من الواو في مثل هذا الموضوع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك
لمشابهة الواو للفا في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما على سنن العطف لقصد
السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو
لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا صار
الفا مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية
فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل
الذي قبل الفا ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة
الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل
فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني وكم فاسير تسير
ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في

اللفظ كالجزاء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح
الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء
ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه
فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة
بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط
والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتنا
فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان لقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا
هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي
هو غير موجب موجبا وتدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاؤه
كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي
ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في
الفاء معنى السببية وحق الفعل ان لا ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب
تشبيها بالسببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست في
للسببية لان قولك ان اتيتني حدثتني يخالف في المعنى لقولك تاتيني ولا تحدثني
بل انما تعطي هذه الفايدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم نحو ما كان
منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة الفعل
فيكون المجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين
ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه فعلى الاول يكون المعنى
ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
من هذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده
ومنه قول علي رضي الله تعالى عنه في النهج لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا
سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد
الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا
بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم تاتنا ط فنرجي ونكثر التاويلا اي فنحن
نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى
الرفع والنصب سواء وانما لم تعرفه النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله
تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن

لهم

لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا كما ان قوله
تعالى فانتم فيه سواء فتستووا وكذا قوله الم تسال الربع القواء فينطق ولم
يدر ما جزع عليك فيجزع ولم ار باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء
قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير لا كما يجيء في المجزوم لكن ه
الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى في هما
ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل
يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد الواو والجمعية ايضا الى النصب
المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما
لم يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه الان امنا
من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال
او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى والا فللرفع بعد الفاء اذا اربعة معان كما تقدم
وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية
تشبيها بالفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كاينا بعد نفي كما شبه في لن فيكون
والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي وان وسعني
شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قايم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف
اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب
الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز
الاستثناء اذ المفرغ لا يكون الا في الموجب او قد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية
كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى والا كما تقول
انا اسافر او انا اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه
الرفع في قوله نحاول ملكا او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اي نحن نموت
وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوعا اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب
الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون
او تنزلون وكقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل
انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او
يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتي
يوما اذا قضى قضيته ان لا يجوز ويقصد لانه لم ينصب لانه احتمل مع النصب ان
يكون معطوفا على تجوز المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو نقيض
ويحتمل ان يكون عطفا على لا تجوز الكاين بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد

فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يجئ اذا
اشتهيت مجيئه ولقيته اى ينبغي ان يجئ فالمعنى ينبغي له ان يقصد اى ان لا يجوز
وقد يقطع مع الفا التى لغير السببية كما ذكرنا فى قوله فترجي ونكثر التاويلا ومثله
قوله وما هو الا ان اراها فجاة فابهت حتى ما اكاد اجيب ويروى بنصب ابهت ورفعه
على القطع اى فانا ابهت وقوله الواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل اى انها
تجمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني
وازورك او نهي لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام
نحو تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا
وتكرمنا والنحاة يقولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد
ذكرت ما عليه فى الفا **قوله** واو بشرط معنى الى ان يعني او فى الاصل لاحد الشيئين
او الاشيا نحو زيد يقوم او يقعد اى يفعل احد الشيئين ولابد له من احدهما فاذا قصدت
مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب
الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وسيبويه يقدرها بالا
وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف
وهو الظرف اى لاكرمنك الا وقت ان تعطيني فهو فى محل النصب على انه ظرف لما
قبل وعند من فسرها بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى هذا وقال
سيبويه فى قول الشاعر وما انا بالشئ الذى ليس نافع ويغضب منه صاحبي بقوول
يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافع وقال
ابو على فى كتاب ٢ بل هو عطف على نافع وليس بشئ لانه يكون المعنى اذا اما انا بقوول
للشئ الذى ليس يغضب منه صاحبي اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا
ضد المقصود واذا نصبته فهو على الظرف قال لا يجوز ذلك لان فيه اذا نفي
النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبي
لا اقوله **قلت** الذى قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافع
لانه يكون المعنى اذا الا اقول قولا لا يجمع نفعا وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما
ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه فى سياق
النفي الذي هو وما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذا لا يكون القول لا ينفعني مع
غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي
بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعنى
بقوول كتقدم الفاعل على الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم

تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب معطوف على الشئ
اى الذى غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشئ غير النافع فيكون
المعنى وما انا بقوول الشئ منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا
معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى
الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة
الى الجمل **والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما** عطف على حتى فى قوله وحتى اذا
كان مستقبلا اى العاطفة يقدر بعدها نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني احب
الى من لبس الشفوف فيكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفا وغيره
نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو
والفا فى مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتها ويجوز اظهار
ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يبقى بعد القسمين
هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة
واللام الزايدة نحو اشرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر
معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهو لهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى
الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما اللام والفا والواو فلانها لما اقتضت نصب ما
بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتها كما تقدم صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعد وقد ظهر ان بعد او فى الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها
واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول
المصنف لانهم يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر
لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود
بدلا من اللام وتاكيد له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم
معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني
ام عمرو ولن الزم مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي
مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اى ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا
مفسرا للضمير واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس
بقياس كما فى تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومنه

عسالك تفعل كذا على راى كما مر في المضمرات ويقال للتاذ اكان مقدرا باسم مرفوع
كما في تسمع بالمعيدي ولاسيما اذا كان فاعلا وقد جا قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع وقد
ينصب شذوذا كقوله الا ايهذا اللايمي احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون
يجوزون النصب في مثله قياسا **وجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة**
هذا ذكر الجوازم مطلقا فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك اخذ
في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد جات في الشعر غير جازمة كقوله • لولا
الفوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار • وجات ايضا في الضرورة
مفصولا بينها وبين مجزومها قال • فاضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى
اهل من الوحش تؤهل **قوله** ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي
نفي الماضي **قوله** وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت
عليها ما كما زيدت في اما الشرطية واينما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشيا
احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر
المتوقع كما يخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه
الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومعنى
الاندلسي من معنى الاستغراق وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه
والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون
الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله
واختصت ايضا بجواز الاستغنا بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينه ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرها قال
ازف الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد • وقد جا ذلك في لم ضرورة
كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم وإذا
دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير
الجا المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك الم نشرح لك وقوله
الما تعرفوا منا اليقينا **قوله** ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام
الدعا نحو ليغفر لك الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفا والواو وثم

نحو

حواشي
جوازم المضارع

خصائص لما

لا يستعمل اداة الشرط عليها دون لم

لام الامر

نحو ولتات طايفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم وهو مع الفا والواو
كثير لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفا والواو مع اللام
بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم
فحمل عليهما لكونها حرفا مثلها ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما
فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغايب المحذوف
واما فعل الغايب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل
المتكلم كقوله عليه الصلاة والسلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم
وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت
فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر نحو
افعلا لحاضر وغايب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في
المضارع المخاطب لتفيد التا الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين
نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايب كقوله عليه السلام ولتاخذوا مصافكم
وقرى في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجا في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل
المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفرا
حذفها في النثر نحو قل له ليفعل قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة
وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال
في مثله انه جواب الامر كانه لما كان تحصيل اقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة
والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلاة والسلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم
جزمه لكونه سببه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله
الفرا لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون
باللام ايضا كالغايب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني
لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض
موازنته عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جا في الحديث امر المخاطب باللام
نحو لتنتهي ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم
انت يا ابن خير قريش فتقضي حاجة المسلمين والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم
والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه في اللام في الشعر وايضا معاملة اخر
معاملة المجزوم كما جي وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغايب **قوله**
ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النهي وقد سمع عن العرب الجزم بلا
النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جيته لي يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان نجعل لا في مثله

تخير دخول اللام على صيغ المخاطب لتا الدلالة على كون بعض المخاطبين حاضرا والبعض غائبا

لا النهي

للنهي ولا النهي نحو للمخاطب والغايب على السوا ولا يختص بالغايب كاللام وقد جا في المتكلم
قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اراينك ههنا لان المنهي عنه في الحقيقة ههنا هو المخاطب
اي لا تكن ههنا حتى اراك **وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني**
ويسميان شرطا وجزا فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان
اعلم ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزا في الشعر خاصة
مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف
في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقا لا نحو قولك ايتني والا اضربك اي
وان لا تاتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع نيا لا اذا تقدم ما يكون جوابا
من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذاك فافعل هذا وعند الكوفيين
يجي ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك
تعالى الله تعالى عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشيا الجايز وقوعها
ولو سلمنا ذلك قلنا انه يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها
في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث المعنى التخيير
في صورة الابتلا وقال تعالى لعلهم يتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال
تعالى يضل من يشا اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه فلذا قال ان كنتم مومنين
وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة
الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى
نحوها على هذا ان تكتب باليا ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زايدا ولو قيل انها
للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق ساير
ادوات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع المثلين وابدل الف ما الاولى
ها لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة
من مه بمعنى كف ومعنى الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد
وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قايل لا تقدر على
ما افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي
مهمن يسمعني في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج
وقد جا مهما في الاستفهام بمعنى الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما
لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه
قال تعالى مهما تاتنا به من اية قال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جات
ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه ومهما

تجلس

تجلس اجلس اي مهما تجلس من الزمان اجلس فيه واما اذما فهو عند سيبويه حرف
كان ولعله فطن الى ان لفظة ما تدخل على اذ ا مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل
وان دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة
للماضي فاذما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذما غير
سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذما دخلت على الرسول
فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله واذما ترين القوم ارخي طعينتي
اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو الذي لا تبون التاكيد
بعده كقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا فلما كان يكسر البيت بالنون غير صوته
اما تغلب الميم الاولى دالا ولا يتم له هذا في قوله اذما دخلت وقال المبرد اذما
باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيث وانها
صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص
بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن
لمعنى الشرط بل اذا افعد فيه وبجزم حيث دون مع ما دون اذا او اما
حيثما فنقول ما فيها كافة بحيث عن الاضافة لا زايدة كما في بينما واما ذلك ان
حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما
عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسا بر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات
الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن
من المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسما الشروط
كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد
هذه الاسما ايضا كالشرط بعد ان في الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في ضربت ان
ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا اما ومتى وساير
اخواتها يجوز اتصال ما الزايدة بان واي وايان واين ومتى واما في حيثما واذما
فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزا قال السيرافي العامل فيهما
كلمة الشرط لاقتضايها الفعلين اقتضا واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى
حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتدا العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها عملت
في الجزئين لاقتضايها لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما
معا يعملان في الجزا لارتباطهما وحروف الشرط ضعيفة لا تقدر على عملين وهذا
كما قيل ان الابتدا والمبتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عملين

كلم المجازاة تدخل على الشرط والجزا

في الوقت بمعنى ان واذ

في اصل مهما

اذما عند سيبويه غير مركبة

ما في حيثما وبينما لازايدة

بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيين كانَ وما ولا و قال الاخفش ان الشرط مجزوم
بالاداة والجزا مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء
فلا يستغرب عمله و اجيب باستغراب عمل الفعل الجزم و قال الكوفيون الشرط
مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار في قوله كبيرا اناس
في بجاد مزمل و الجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا
ذلك عند التلاصق و يجزم الجزا مع بعده عن الشرط المجزوم بذيول الشرط وقال
المازني الشرط والجزا مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين
ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام
الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب
وان زيدا اضرب وكذلك في قوله سبحانه وتعالى لو انتم تملكون بخلاف ساير كلمات
الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل اتاهم يحيوه ويعطف
عليه كاس الساقي و قال ايما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو
امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام
وسواهما ولي ذلك الاسم فعل كازيد ذهب اولا كازيد ذاهب ولم يجز ذلك في ساير
كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيد تلقاه وتلقاه
ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا
اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز
وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان
يكون ماضيا سوا كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا
لقيت او لقيته وهل يكون مضارعا على الشذوذ نحو يثني عليك وانت اهل ثنايه
ولديك ان هو يستزدك مزيد و قوله ايما الريح تملها تمل و انما ضعف مجي المضارع
بحصول الفعل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا
فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر لا يجوز كونه مبتدا
لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكي عن الكوفيين في الشاذ ان منفس اهلكته وهو
ايضا عندهم ليس مبتدا بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او
اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير و ذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على
الابتدا لكنه مبتدا يجب كونه خبره فعلا يطلب كلمة الشرط سوا وليها او لا و نقل عن
الاخفش ايضا في مثله انه مبتدا لكن العامل عنده في المبتدا هو الابتدا و عند الكوفيين
الخبر والضمير كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك منصوبا فان كان الفعل بعده

كلمة ان الشرطية

مشتغلا

مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين
بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره
ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر و عند
البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم
يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط
على الاسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام و عند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان
قمت زيد يقم وان لم تاتني زيد اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط
اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم
بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط و اما لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان يضربني زيد اضرب فان تقدمه
المنصوب فالفرا يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي بفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزا لانه كلا فصل نحو ان
تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة
و استشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف
لها ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافيه والاكثر جعل المرفوع مبتدا
فيجب اذا رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا بالفا نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا
الاكثر تصدير المنصوب بالفا فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب
ويجوز اعتراض القسم والدعا والندا والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء
نحو ان تاتني والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان تاتني يا زيدا اتك وان تاتني
ولا فخر اكرمك و لا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا
ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزا فلا يجوز زيدا ان جيتني اضرب بالجزم بل انما
تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جوابه اي
ان جيتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام
و لا يجوز ايضا زيدا ان جاك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاك تضرب او تضربه
وزيد حين جاك تضرب او تضربه فان لم تجرا اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل
جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى
اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على ما ... ضربته فان قيل اليس

يكفي الضمير في اذا جاك وحين جاك **قلت** لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد
حين جاك تضرب عمرا لكفي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار
الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيدا اولى لما تبين في المنصوب
على شريطة التفسير ان زيد زرته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين
مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل يضرب
اذا بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط
قيد فيه فلا يصير الضمير فقولك زيد ان جاك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان
واقعا على غير المبتدا من حيث المعنى نحو زيد ان جاك فاكرمني واذا جاك فاكرمني كفى
الضمير في الشرط و اما الكوفيون فيجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط
قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب
فلما تاخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع
ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله من
التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزا قبل الاداة لان الجزا من حيث المعنى لازم كما مر
في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على
حذف الفا كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقران
يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي
به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا ضرورة
فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما
تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جيتني لاكرمنك فيجي وانما جاز تعليق
اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر في قوله تعالى انما امرنا لشي اذا اردناه ان نقول
له كن فيكون فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة
اي انك تصرع ان يصرع اخوك و يجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما
تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفرا و اعلم انه اذا تقدم على
اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا
لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه و قال الكوفيون بل هو
جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفا لتقدمه فهو جواب واقع في موقعه
كما ذكرنا انه ينجزم على الجواب اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو ان ضربتني فاضرب
جواب من حيث المعنى اتفاقا للتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم
بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار و عند البصرية ايضا لا يقدر

مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جواب اخر للشرط لانه عندهم يغني عنه
فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الاخر
ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط
تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب للزم جزمه وللزم الفاء في نحو انت مكرم
ان اكرمتني وجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد لرتبة
الجزا عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر و قد تدخل الواو
على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى
بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني
فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وكذلك اطلبوا
العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا
على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق عزيمة وقوله ترى كل من فيها
وحاشاك فانيا و قد تجي بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد ادم ولا
فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا
جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر
والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر الجملة المذكورة الظاهرة
ولا الواو الاعتراضية لانه لا يوتى به الا في صدر جملة متوسطة او متاخرة وقال
الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي
قلنا انه هو الاولى بالجزا المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا
فبخيل و قد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه
ان ياتي بالفا في الاختيار فيقول زيد ان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط
لا يلغى بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية
فيجوز لان الاعتراضية بين اي جزئين من الكلام كانا بلا فصل اذا لم يكن احدهما
حرفا و عن الزمخشري في مثله الحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في
الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه
ومعنى الظرفية والحال متقاربان ولا يصح اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال
الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا
كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقبالية شرط ان
باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما و اعلم انه اذا تقدم على الشرط فهو جواب في المعنى

فالشرط لا يكون اذا الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني وان لم تعطني وانما
جاز ذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصريين او ما
هو جزاء عند الكوفيين وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو اتيك متى تاتني انشد سيبويه
فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من
ياتها كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وعلى احد التقديرين فان تقدم
ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية والمكانية من كلمات الشرط كمتى
واذما وايان واين وحيثما واني فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام
ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات
الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جا بعدها ماض احتمل عند سيبويه
كونها موصولة وشرطية نحو آتي من اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم
وان كانت شرطية فمبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير
من اتاني اته ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في
محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها
شرطية يحتاج الى حذف الجزا عند البصريين وجعل المقدم كالعوض عنه وان جا بعدها
مضارع نحو آتي من ياتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم
المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه
معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالراجح
كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء الكلم المذكور ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمنا
او مضارع نحو اتذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية
قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد بعدها اذ في المقام تدابر فان قيل
لما جاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتذكر من ياتنا
نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان الغلام اتحد بكلمة الشرط
بسبب اضافته اليها فصار ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف
اليه الى المضاف ولا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو
في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون
مصدر لكونه واقعا على من اي اتذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر مع من كالكلمة
الواحدة ولم يلتبس منه الشرط اذ ليس مضافا اليه كما كان غلام مضافا اليه فلهذا لم
يلزم تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطيه حتى لا يسقط
من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام هـ ويلغى

كلمات

كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر الكلام فما نحو زيد من يضربه يضربه وجاءني الذي
من يضربه تضربه قلت قد مر في المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها
ما يصير من تمام جملتها اذ اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا
فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام بالجمع ما يجمع امرين احدهما
ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى
من المعاني وذلك كان وكان وظن واخواتها واما النفي فلا تقول ما من تضرب اضرب
وما من يقعد يقعد واما لا فليست كما لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فكذا تقول لا من يعطيك تعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول
لا ان اتيتك اعطيتك ولا ان قعدت عنك سالت عنا والظروف المضافة الى
الجمل لا شك في احداثها في الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر ولا تبقى كلمة الشرط
في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا كذلك فان
قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا في تقدير المفرد قلت
لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة بلا برهان وكونها في محل
الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع
المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا يغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فلست بحلال التلاع
مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي
ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير
لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة
فتجزم اذ لا تجيء موصولة كما من واي واما اذا المفاجاة فيصح مجيء من وما واي شرطية
بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على ان من موصولة
وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه
واما عدم وقوع اين ونحو متى واني من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية
ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة
الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا في امتناع ابدال
اذ من ياتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر في مثل
خرجت فاذا السبع واما فان كان بعدها من وما واي وبعدها فعل مضارع فانه
يصح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط
ويصح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة

نحو امامن ياتنى فانى اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتانى فانى اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ولا تكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معانى فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لما ان الاستعمال سعة الى ترى الى دخولها على الواو والفا وثم فجاز امن يضربك تضربه وامن لقيته شتمته فان قدرت فى كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتى فى الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان المه واعصه فى الخطوب و وذلك لان كلم الشرط لم تكن اذا تلك النواسخ فى الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه يضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثانى على الاول فقلت كان من يضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثر فى الجملة و اما قولك علمت ايهم زيد وعلمنا زيد فى الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه فى باب المبتدا و اعلم ان الجزء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتنى اكرمتك فتقول وانا ان اتيتنى وكذا فى لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية و واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالجواب فى الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو انا لم افعل لئلا تعمل الاداة فى الشرط كما لم تعمل فى الجزاء قوله فان كانا مضارعين والاول يعنى او كان الاول مضارعا والثانى غير مضارع نحو ان زرتنى زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان فى محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثانى ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات فى الكتاب العزيز و قال بعضهم لا يجى الا فى ضرورة الشعر قال من يلدنى بسىء كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد و والاجود كونهما تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتنى ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربنى لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتنى لم اضربك وان لم تضربنى ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والخبر مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرنى زرتك لان الاداة اذا تؤثر فى الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر فى الاقرب شيئا بغير المعنى يجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتنى وتكرمنى وان تزورنى واكرمتنى والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا فى الجزاء نحو ان زرتنى اكرمتك واعطك وان زرتنى اكرمك واعطك واذا ذكر بعد الشرط فليس لمن

ذیوله

توزنی مو

ذيوله لا يكون نحو ان تحسننى اعصيك او صلة نحو ان يضرب الذى اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرنى احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا او معنى نحو ان تاتنى تسال احسن اليك يجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعولا الشرط بتقدير ان نحو ان تامرنى اذهب اطعك اى تامرنى بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جا الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتنى احسن اليك احسن اليك والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتنى اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الى اتك اخر فالمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتنى اضرب اضرب اى اسير فان جامع المتوسط واوا وفا او ثم فالوجه الجزم ولك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا فى فا السببية وواو الجمع وكذا فى الفعل المتاخر وينضاف الى ذلك فى المتاخر جوازا ستينافى ايضا نحو ان تعتز اتك فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت نحو ان تامر بالمعروف تعطف فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو نحو ان تامر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثانى نحو تحمد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اى فى المعطوف ثلاثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الظرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثانى نحو ان تامر بالمعروف وتشكر فيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثانى قوله وان كان الثانى فالوجهان اى ان كان الثانى اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففى ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثانى اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه فى نية التقديم واما لنية الفا قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا فى حال السعة والاولى ان يقال تغير عملان وضعفت فى هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضى بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل فى الشرط لم تعمل فى الجزاء فتكون الاداة جازمة لشى واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم ساير الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا للنهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى نقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل فى المتقدم عليها و واما الكوفيون فيقولون انها لم تجزم الجواب المتقدم عليها لانه انما الجزم عندهم للجوار واذا كان الجزاء ماضيا تعين قد لفظا او معنى لم تجز الفاء وان

مطلب دخول الفاء وعدمه في الجزاء

كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفا اعلم ان اداة الشرط سواء كانت
ان او ما تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشي من الحروف لشدة طلبها
للافعال بل يجي مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم فلانها لكثرة استعمالها تخطاها العامل
نحو جيت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء منه مع قلة
حروفها اما لما اختها فلكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم
لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سيفعل وان لن تفعل وان ما يفعل وان قد فعلت
وان قد تفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل
الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جيتني اكرمتك او في المستقبل نحو
ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس مثبتا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض
فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت
حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول
ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلابد من رابطة
بينهما واولى الاشياء الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء
متعقب للشرط كذلك هذا في حقها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل
من الفا لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويله بان
وجود الشرط مفاجي لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة
طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والندا
يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا ان كانت انشائية كنعم وبيس وكل ما تضمن
معنى انشا المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة
اسمية سوا تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم
عبادك او لا نحو ان جيتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلتقدير القسم كما يجي في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا
بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت
من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم
ينتصرون وقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزا ضرورة
في موضع الملزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ويروى من يفعل الخير
فالرحمن يشكرها فلا ضرورة اذا واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا
بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراة الرفع وهي شاذة ويجب الفا ايضا في

كل

كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضا رع
مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشيا لم تقع شرطا فلا تقع ايضا
جزاء الا مع علامة الجزا بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر
بلا ولم واما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفا اصلا نحو ان
ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا
بكلمة معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذا الى العلامة
بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفا وتركه اما الفا فلانهما كانا
قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت
في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال
على ما تقدم في المضارع انه لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو
نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاكم وقال تعالى فمن يومن بربه فلا
يخاف بخسا وقال يجوز دخول الفا وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت
ان يكن منكم الف يغلبوا وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير
المبتدا في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر
مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم تدخل
عليه الفا وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفا في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه
المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه
وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة
قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام
سوا كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفا لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى
الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فتقدر تقدير الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان
اكرمتك تكرمني كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم
والاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او
جهرة هل يهلك وقال تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من
اله غير الله ويجوز دخول الفا فيها لعدم عراقتها قال تعالى ان كنت على بينة من ربي
واتاني منه رحمة فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال وقد
احسن مع ان على بعض ما ذكر كلاما انما تدخل الفا اذا لم تؤثر الاداة من حيث المعنى

في الجزا معنى ونعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان
ماضيا فقد خل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون
اداة الشرط كذا الانشائيه لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال
ولم تدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة
لانه اذا تمحض للماضي وذلك لان قد لتحقق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او
مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقطع على انه قد جا قوله تعالى ومن يحلل عليه
غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه
في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه اما المصدر بلا النفي فقال ان
لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفي نحو جيت بلا مال فتكون الاداة اثرت
في الفعل المصدر بلا تخصيصا للاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال
من دون اداة الشرط فتجب الفا وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية
نحو ان جيتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم
اعلم ان ان تكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت
الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه انما اختص ذلك
بكان لان الفايدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط
وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من
خبره نحو كان قايما فمطلق الحدوث مستفاد من خبره لانه يدل على تعيين
الحادث من دون الحدوث فمعنى كان قايما في الزمن الماضي زيد قايم وكان مدلوله
هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصايص
كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره
عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي
نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان
غنيا الا انه بخيل قد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ
كان لكنه قليل كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك وان اعطيت مالا
بخيل وانت وان صرت اميرا لا اهابك قال المصنف التقدير ان ثبت جزاؤه
ادينه ليكون الشرط مستقبلا وليس لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت
الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا
الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغه
الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق

بدليل

بدليل قوله ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى
ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى
عليه السلام قايلا ذلك او غير قايل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك
ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر
في المضي ويجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفا الشرط ان لا تكون الاسمية طلبيه
وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفا واي مناسبة بين معنييهما وان تقدير ان بعد الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا
تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفا فينتصب المضارع بعد الفا يصح ان يجاب بمضارع
مجزوم الا النفي لان غير المنفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى
الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزا من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه
وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيدا وما ضرب زيدا انا
قصدت افهام المخاطب ضرب زيدا وعدم ضربه ولما الحامل في الكلام الطلبي فكون
الطلب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف
ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده ما يصح توقعه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره واذا ذكرت ذلك بعده غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك
المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشي ظاهرا
واما الخبر فانه اذا ورد جملة على المخاطب علم انه اذا تكلم به المتكلم لافادة المخاطب
مضمونه لا على ان مضمونه مقصودا لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشي مع ان ذلك
الشي غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جيت ايضا بعد
الخبر بما يصلح ان يكون جزا لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك في
الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذلك الغير فالاولى
ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزا بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف
فا السببيه وتجزم به الجزا كما تقدم بان والجزام الجزا بعد هذه الاشيا لا بان مقدرة ظاهر
مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب
غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن
معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم

نحو اذا مع الجملة الاسمية موضع الفا

مطلب ان المقدرة

الجواب بعد الامر المدلول عليه بالجر نحو حسبك اد كفيك او شرعك هم الناس واتق الله امرو فعل خيرا اثبت عليه وكذلك اسما الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج و انما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفا بل وجب ٢ تصريح الامر والنهي اتفاقا لان فا السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقايها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون، ولم يدر ما جزع عليك فيجزع، ومع الرفع لضعف دلالة الفا على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها و قد تقدم ان الامر والنهي وساير الاشيا الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها في اذا منوية لمعنى السببية في الفا فاريد ان يكون قبل الفا صريح الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفا بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره و اما الجزم فهو نص في السببية ولا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع ان يتول في جوابه كالامر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشي لانه مثل كن فيكون على قراة ابي عمرو وفيه من التكليف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير، وقال رايدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار، او الوصف نحو وليا يرثني على قراة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع في نحو من يحفرها يجوز الجزم على الجزا والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها و يجوز في ذره يقول ذلك الرفع على الاستيناف او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها و نما جا لا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة، متى تاته تعشو الى ضوء ناره، تجد حطبا جزلا ونارا تاججا و يجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تعزا اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجي بعد الجزا ظاهرا كان الشرط او مقدرا الفعل المصدر بالفا او الواو وثم نحو ان تاتني اتك فاحدثك واتني اتك فاحدثك فتجزم ما بعد الفا على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على الفا السببية مع ضعف الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جا بعد

جواب

جواب الشرط المصدر بالفا نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جيت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون فلما كان فا السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا، يوما واكفك جانبا، وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله، بدا لي اني لست مدرك ما مضى، ولا سابق شيا اذا كان جاييا، جر الثاني لان الاول قد يدخله البا وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار و قال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا و اما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكساي ببعيد لو ساعده نقل مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف المضارعة سوا طلب به الفعل على سبيل الاستعلا وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلا او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعا نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شيتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة و انما يسمي النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلا وهو من الامر حقيقة اغلب وذلك كما سموا المايت والضايق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تواخذني نحو اللهم لا تواخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعا في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج منه نحو ليعمل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغايب وكذا يخرج نحو لا فعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغايب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغايب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر

المضاف الى شئ اخر **قوله** بحذف حرف المضارعة نحو لتقم انت يا ابن خير قريش
قوله حكم اخر حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع
عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغايب فانه اقل استعمالا منه وبقي
مجزوما بتلك اللام المقدرة **و**قال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل
اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب
المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغايب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة
لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى المضارعة فرجع الى اصله من البنا فبقي اخره
مجزوما محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم **قوله فان كان بعده ساكن**
اى بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا
يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك
فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدا في الامر بذلك المتحرك
نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت
منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة رد ذلك المتحرك
لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد
فان همزة افعل حذف بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين **و**اما في
تقيم ويقيم ونقيم فطردا للباب وحملا لساير حروف المضارعة على الهمزة وان لم
يكن حرف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل
وعد وخف وبع وهب فان **قيل** كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة
حذفت الواو الساكنة في يعد ويهب له ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما
يجي في التصريف فلم لم يرد الساكن بعد حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحرك
قلت لانه لو ورد لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت
تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر
نحو عدة وهبة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف
المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رددته لزوال
العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب واقتل
انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يؤفعل لان قياس بنا المضارع
في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج
يستخرج وانطلق ينطلق **و**انما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغنا،

بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يؤكرم لان الهمزة وان كانت زايدة
الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف
وحمل ساير حروف المضارعة عليها **قوله** وليس برباعي يعني به باب افعل
وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ويعني بالرباعي
ما ماضيه على اربعة احرف **قوله** مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما
سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسما كانت او في الافعال او
في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى بعلة كما يجي في التصريف **و**انما انضمت فيما
انضم ثالثه في الامر كان كاقتل او في غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا
للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف
واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من ها السكت
كما يجي في اخر الكتاب **فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله** قولهم فعل ما لم يسم
فاعله اى مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله **و**انما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز
ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم
فعل الماضي وفعل المضارع **قوله** ما حذف فاعله هو مطرد عند سيبويه **و** اما على
مذهب الكسايي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر
في باب التنازع **و**على مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز
ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس
ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله **قوله**
فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سوا كان ثلاثيا مجردا
كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج
وانما غير فيه صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل **و**انما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون
المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه **و**انما غير الثلاثي الى وزن فعل دون ساير
الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال لضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف ذلك
خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الافعال سما، فجعل على وزن لا يكون في الاسما
ولو كسر الاول فضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم
الاول وكسر ما قبل الاخر **قوله** ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس
يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني

فعل ما لم يسم فاعل

للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الاستخراج فلو لم
يضم بعد التا ايضا فيما اوله تا زايده وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال
الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج وقوله ومعتل
العين يعني ما اعتل عينه في الماضي الثلاثي نحو قال وباع في المبني للمفعول معه
ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفا وهي افصحها واصلها قول وبيع ه
استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها
قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بيا وساكنه
بعد الضمة فبعضهم يقلب اليا واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل
اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الفا فيبقى بيع لان تغيير الحركه اقل من تغيير
الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت
واوه فانقلبت الواو الساكنة بيا و عند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو
واليا فنقلت الى ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما
امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول
اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنه يا كما في ميزان
قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فتبقى الواو على حالها وتقلب
اليا واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى لخفة الكسرة واليا،
وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في الخفة على غيرها
و المصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على
ما بينا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فا الفعل نحو الضمة فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا هو مراد القرا والنحاة بالاشمام في هذا الموضع و قال بعضهم الاشمام ههنا حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفا كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند القرا بعض
و قال بعضهم هو ان ياتي بضمة خالصة بعدها يا ساكنه وهذا ايضا غير مشهور
عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف
و انما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا
الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستقبل في الاسما لتحصيل الغرض المذكور قيل فاذا
سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز اخلاص الضم في
الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت
وعدت فالاولى انه لا بد لك من اخلاص الكسر والاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسر والاشمام

ليلا

ليلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس
لقلة وقوع مثله قوله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين
كباب الثلاثي المعتل العين في مجي الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في علته وهي
استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في
افتعل تا وهذا الفرق لا يوثر في العلية و اما في انفعل فما قبل حرف العلة فاكما كان
في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي
العين لا يجي فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد
والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل
ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو تقول وتبيع وتخاف
على ما يجي في التصريف ان شا الله تعالى و اعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها
في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا قوي ولا سقوي
ولا انطوي على هذا ولا احتوي و انما لم ينقل لذلك لما يجي في التصريف في باب الاعلال
عند بيان امتناع قلب نحو طوي وهذي الفا، وكسروا فعل للادغام نحو رد لغة والضم
اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانك اذا حذفتها اجتمع
الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسر واليا وهما اخف ولا يجتمع
من حذف الكسر في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسر اخف
من الضمة و ربما اشم فا نحو رد ضمة ايضا وربما كسروا فعل المبني للمفعول في الفصيح
للتخفيف تقول في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم فخذ في فخذ
وجميع ذلك في الحلقي العين لما يجي في التصريف و تدحكى قطرب ضرب زيد في ضرب على
نقل كسرة الرا الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره
انما ضم اول المضارع حملا على الماضي واما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر فليعتدل
الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا
اي عين المضارع في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك
للحمل للماضي في اسكان العين كما يجي في التصريف وقد جا في كلامهم بعض الافعال على ما
لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادوا ولم يستعمل
فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله
سبحانه وتعالى وقيل يا ارض ابلعي ماك ويا سما اقلعي وغيض الما وقضي الامر وتلك
الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وقيد ورعد قال سيبويه لو ادعيت نسبتها الى
الله تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله تعالى واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لم

مطلب المتعدي وغيره فالمتعدي

يات من فعل المذكور كجن وشل فعلته صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصار يعدى الى المنصوب كما يعدى فعل ذلك بالنقل الى افعل
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب قوله
متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال الحنفية هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي

حد المتعدي واللازم

بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف جر وذلك انه اذا استوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام اجماعا فكذا مع اللام فهي اذا زايدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالمتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبغى نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زايد كما في يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجار فللجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال الله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل الفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حرف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار ولم

يثبت

يثبت بل قد جاء في غيرهما اما شاذ وذلك كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللام معنى التعدي اي تجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما ضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديه ما ضمن معناه قال تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسيتك الجبة اي كسيت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك اي كلت لك ولا يألونكم خبالا اي لا يألون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدى عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه وتعالى ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فهما تغيران من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغير لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم وراي نحو اعلم واري والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما يصير الفاعل مسببا شيئا للفعل فلذا كان مرتبته ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت نهرا زيدا وتضعيف العين يعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلاثة كالهمزة وقد تعديه لمجرد العين الا في الهمزة نحو نا دينه ويجوز ان يجتمع على فعل واحد علة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من البصرة الى الكوفة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا في اخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما

ان لايكون مفعولا مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولاحصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكون في الاصل مبتدا وخبر كعلمت زيدا قايما وعند الكوفيين
ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشي اذ الحال يجوز حذفه
وايضا لايكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من ساير المعارف ويجوز
ذلك في هذين المنصوبين **قوله** والى ثلاثه كاعلم واري تدخل الهمزه على فعلين من
جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم واري **و** عند
الاخفش ينقل بالهمزه الى ثلاثه باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا احسبتك
زيدا قايما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك **و** لوجاز القياس في هذا
لجاز في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قايما وكان بالتضعيف
ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثه متعديها
ولازمها بالهمزه والتضعيف نحو ابصرت زيدا عمرا واذهبت خالدا فثبت ان هذا
موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المشبعه **و** اما اخبر وخبّر
وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صارا بالهمزه او التضعيف
متعديا الى ثلاثه بعدا لتعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب
لهذا المعنى الاخير بكسر اليا اي علم ولا احدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملوا مشتقين في
النبا والحدث لكن هذه الافعال الخمسة الحقته في بعض استعمالها باعلم المتعدى الى
ثلاثه لان الانبا والتنبئة والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق
سيبويه من هذه الخمسة الا انبا والحق البواقي غيره **و** الحق بعضهم ارى الحلمية
باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعديه الى الواحد بانفسها
والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالبا نحو حدثتك بخروج زيد
وبالخروج وهذا كله كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونها الذي هو
المفعول حقيقه او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قايما وعلمت قيام زيد وعلمت
القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كارايت وانبات وحدثت لا
يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو
واما قولهم نباته نبا واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسما صريحة
مقامة مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا **و** لو كانت مفعولاتها لجاز
استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونباته دخول
خالد **و** لا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نباتك
او اخبرتك زيدا قايما ليس معنى حدثتك التحديث المخصوص ونباتك هذه التنبية

وخبرتك المعينه

المعينه وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قايما لكونهما متضمنين للمفعول به
كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قايما بيان الخبر
به وتعيينه وليس بيان كيفية الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم
المخصوص وانه كان سريعا او بطيا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك خبرتك
زيدا قايما اي اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلاشك واسم المفعول به
لايقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب
المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قايما في اخبرتك زيدا قايما خبر
خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا مطلقا وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق
ليس بشي بل الاول خبر خاص بلاريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص
والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر
اما غلط او مغالطة **و** الدليل على كونه مفعولا به والمفعولين علمت انك تقول
اخبرتك ان زيدا قايم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قايم فتصدر الجملة بان وايضا
تقول اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال فيه ضارب ضرب
الامير **و** كذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشي
اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هي بمعنى المفعول به او القول
الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشا الغلط ان الخبر يستعمل
بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى
القول فاعرفه **قوله** فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها
الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث هما كثاني مفعولي اعطيت لانا
بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقه متعدية الى مفعولين اولهما
غير الثاني بمعنى اعلمتك زيدا قايما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما
سوا فيجوز لك ان لا تذكر مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان
تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما
ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجي في افعال القلوب
وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثاني والثالث لانه قال
لا يجوز ان تقتصر على واحد من الثلاثه فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم
يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد
سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن
السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون فاذا قطعنا النظر عن الاول فحال

المفعول الثاني مع الثالث كحال اولي مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول هو الذي
زاد بسبب الهمزة كما مضى **افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورايت** افعال القلوب
ووجدت وعلمت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم
ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لاتخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا
فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيدا او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول
اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانيه اى التي المقصود منها معناها
دون لفظها لابدان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا
يدخل اذا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعليه
لان الضروري من عمل الفعل رفع المسند اليه ولا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعليه
ولا يرتفع ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن
موثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب
كلا جزئي الفعليه لتعلق معناه بمضمونها ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند
اليه يستحيل انتصابه فلا يبين فيهما اثر الفعل الداخل نعم اذا كان فعل معلق عن
النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذا في الظاهر كقولك علمت بمن تمر وعلمت
اي يوم سرت وايهم رايت بنصب اي على مفعول الفعل الموخر ثم نقول الذي يطلبه
الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في
باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز
رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فكيف يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى
الفعل بلا مرفوع ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه
للمنصوب والفاعل في الحقيقه في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففي كان زيد
قايما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكاين في الحقيقه وكذا في صار زيد قايما
الصاير هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى
صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دايما ومعنى اصبح واخواتها
كان في المسى والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربه
فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها
على الحقيقه واخبارها مرفوعه كما يجي في بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئين لان
ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى
علمت زيدا قايما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك
المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة اي الجاعله للجزئين في تقدير

جز

جزء واحد ولم يدخل على الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقديره
المفرد لمباين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او
غيرها فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجوا بمعنى ظن وخال يخال
وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها
الاسمية مجرده من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك
وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب
المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليها
الاسمية غير مصدرة بان تستعمل اري الذي مالم يسم فاعله من ارى عاملا عمل ظن
الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط
وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال
بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب
جزئي الاسمية كما نصبها علم لا للفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب
فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واجاز هشام
الحاق عرف وابصر بعلم المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم
لكن لا بنصب المفعولين بل نرد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قايم
وتعلم ان بعد الغي رشدا اذ لا تتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر
كذا فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشي اي
تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدرا بان واما
للظن في الظاهر مع احتماله في بعض مواضع اليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال تعالى
في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجي بمعنى اتهم فينصب
مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن السي تقول ظننت زيدا
اي ظننت به انه فعل سيئا وكذا التهمه واما للاعتقاد الجازم في شي انه صفة
معينه سوا كان مطابقا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه
قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الي الذين خرجوا متضمن معنى الانتها اي الم
ينته علمك الى حالهم وقد يلحق معنى الحلميه براي العلميه في نصب المفعولين قال
تعالى رايتهم لي ساجدين واما الاعتقاد كون الشي على صفة اعتقادا غير مطابق
نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها
نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثه واما للغول بان الشي على صفة قولا غير مستند الى

ونوق نحو زعمتك كريما **و** قد يستعمل في التحقيق قال الله الله للناس ما زعموا واما
لاصابة الشي على صفة وهو وجدوا الذي وعدّ من افعال القلوب لانك اذا وجدت
الشي على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك
عايلا فاغنى لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه
بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى لنبتليه ونضل ونحو ذلك فكانه
تعالى قد صادفه عايلا وعلمه بعد ان لم يكن يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب
وصادف استعمال وجد في نصب للمفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هي
الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى
الاول وكذا ان كان الثاني جامدا يحصل منه مصدرا فمعنى علمت اخاك زيدا علمت
زيدية اخيك وان وقعت بعدها الفعلية فضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية
نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول
واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته وبعضها
يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة
المحب المكرم اي لا تظني شيا غير نزولك كذا قال الفرا **و** قد يقوم الضمير واسم الاشارة
مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قايما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقي
افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه
صلة وليس ما قال بشي لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة
لا تقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر
اي ظننت الظن **قلت** لا منع مما قاله الفرا وعلى ما ذكرنا ونقول ظننت به اذا
جعلته موضع ظنك يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية اي ظنا غير الحق فهو
مفعول مطلق فلا منع من كونه مفعولا به اي شيا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره
قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه
اي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف
اي حكمها اي حكم المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قايما حكمك
بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت
زيدا قايما عن ظن **ومن خصايصها انها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت**
قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب
اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي
ويكسو اذ مستفاد من مثله فايدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت

فانك

فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان
لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما مجردا دون المفعولين واما مع القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال باي كتاب او باية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب **و** هذا ايضا من خواص هذه الافعال فاما حذف احدهما دون
الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا او خبر وحذف المبتدا والخبر غير قليل
وسبب القلة ههنا لان المفعولين معا كاسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به على الحقيقة
كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد
ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا يحسبن بالياء الى قوله هو
خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم اما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غراتك انا
طالما قد وشا بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على اعرائك الملك بنا **قوله** ومنها انه
يجوز الالغا الفرق بين التعليق والالغا مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق
ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المطلق
كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة
المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قايم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغا
فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قايم زيد في ظني قايم فالجملة الملغى
عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق
الاخر ان الالغا امر اختياري اي لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى
عنها في نحو زيد قايم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها
وليس بشي لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين
ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فيجوز نحو زيد قايم ظننت زيد قايم
في ظني ومع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين **ويمتنع الالغا مع تاخر الجملة**
عن فعل الطلب لان عامل الالغا معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي
فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا والخبر كما
شرحنا في حد الاعراب لرافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما يغلبهما ومع
ذلك قد جا قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة
الادب وقوله ارجو واملان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل
وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها
بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه
لا يحمل ذلك على الالغا بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة

وقال بعضهم ضمير الشأن مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة
في غيره لا من نواسخ نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظبا فعلى هذا الفعل عامل لا ملغا ولا معلق وبعد الفتح من متى تظن زيد ذاهب
اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر
وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغا بلا قبح
ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اي
فعل القلب تقدم احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغي بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال وكسنز فاعلين الحاله
حتى يقال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي نحو ان زيدا احسب قام وبين
سوف ومصحوبها كسوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاني زيد واحسب عمرو توكيد الملغي بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتنا
بحال ذلك العامل والالغا ظاهر في ترك الاعتنا فبينهما شبه التنافي واما توكيده
بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية
نحو زيد احسبه او احسب ذاك قايم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا
يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قايما وعلمك لزيد قايم
واما الالغا فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قايم ظني غالب اي ظني زيدا قايما
غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان
مفعولا مطلقا فان كان الفعل معه فالعمل للفعل كما في باب المصدر وكذا ان حذف
الفعل جوازا نحو ظننا زيدا قايما ففي الصورتين يجوز الغا الفعل واعماله متوسطا
ومتاخرا لكن الالغا قبيح لما مر من قبح تاكيد الفعل الملغي واما ان حذف الفعل وجوبا
كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قايما اي ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل
دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا لجواز الالغا متوسطا
ومتاخرا نحو متى زيد ظنك ومتى زيد قايم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل
لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا
بان والفعل يجوز الالغا والاعمال توسط او تاخر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا
لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد قايم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق
قوله ومنها تعلق بحرف الاستفهام التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة
اي مفقودة الزوج تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج كالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا

لان

لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم
جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة الملغي عنها نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا
قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا
وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام لقوله تعالى
لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف
الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتدا نحو علمت لزيد
عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قايم وان زيد قايم ولا
زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتدا وما وان النافيتان
فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية
لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتدا في المفرد
في نحو ان زيدا لقايم فلضرورة ملجية اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجي واما لا
الداخلة على الجمل الاسمية لما كانت معلقة لانها لا التبرية المشابهة لان المكسورة
اللام دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يكن فتحها وذلك اذا جاء
في خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدا لقايم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجي
واما اذا تجرد عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب باله
تفتح همزتها مهوا ولى من عزل العامل بكسران عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين
منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيد الكلام لان
فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المركبة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله
واني قسم اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه
فيجي بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اي والله والفعل المعلق قد يدخل على الفعلية
نحو علمت بمن تمرو علمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربته وعلمت اي
يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم
عليها فعل القلب فيجوز في اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي
يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال
لقد علمت واي يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا اصدرا المفعول
الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت
زيد من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى
الاستفهام بعد الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم
على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قايما مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم ارايته

زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب
واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه
قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبه او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في استخبار
عن حالة عجيبة لشئ وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا
ماصنع و وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمعمول كما يجئ بل
حرف خطاب ولابد سوا اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر
او مقدر يبين الحال المستخبر عنها والظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم
عذاب الله بغتة او جهرة وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى
ارايتك هذا الذي كرمت علي لين اراينك هذا المكرم وقوله لين اخرتني كلام مستانف
وقد تكون الجملة المتضمنه للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب
الله الاية وقوله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايته
ان كان بعد ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنه لمعنى الاستفهام لانها مستانفة
لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شئ من حاله
تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة
مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفيه بارايت الذي بمعنى
اخبر لانه لما كان بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شئ نحو النجاك
فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف الخطاب فبقي التاء
في الاحوال مفردة مفتوحة سوا كان المخاطب مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا
وفاعل ارايتك التا لا انت المقدر في نحو رويدك لان بقي منصوبا على حاله مع
صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بنا فاعله ايضا
وقال الفرا ازيل الاسناد عن التا الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاك كما مضى في اسما
الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت فعل القلب فالكاف الملحقة به
اسم يتصرف المفعول الثاني وكذا التا بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما كما
الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتكن الهندات
واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت ما اما موصوله او موصوفه فالمعنى عرفت
ذات القايم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهاميه فليس في الكلام دلالة على هذا
المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف بعد ذلك ذات القايم
وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام مستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها
لاقتضايها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذا مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم

عنه

عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت
علمت زيدا الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا تقول في الاستفهام
علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم بنصبه وليس اداة الاستفهام
التي تلي باب علم في نحو علم زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو
علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قايل هذا الكلام عارف
بنسبة القيام الى هذا القايم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كانه
اي الاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام
استفهام عن مشكوك هو انتساب القيام الى معين وبما يعرفه الشاك بانه زيد او
غيره فيكون المشكوك فيه اذا النسبه وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض
فنقول اداة الاستفهام اذا لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك
فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى شخص هي وذلك الشخص في فرضنا
زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القايم ولم يقل علمت زيدا قايما او
علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته كما
يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى
هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قايم
او هل زيد قايم و المشكوك فيه المستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم
انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسما الاستفهام انتساب الفعل
الى هذا المعين والى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز ازيد
قام او عمرو وعلمت هل زيد قام او عمرو وجوابه لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه
ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك
علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم
بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا
للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال
في جواب الاستفهام بام وباسما الاستفهام شئ معين منصب اليه الحكم المذكور في
الاستفهام فمعنى علمت ازيد قايم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه
هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قايم واما عمرو واما اذا قلت
علمت هل زيد قايم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم تعلق
بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم الا بالنسبة
والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم

بمضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت
ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا نعم او لا في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع
ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد
كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر ليبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد
في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد من العلم
كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت
وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت
وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد ياتيني ام عمرو وقد يضمر الدال على الفكر كقوله تعالى
يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي متفكرا
ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة تجنا لسان انفسهما ايهما يسبق صاحبه كاس المنون
اي متفكرين ايهما يسبق ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين
على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضرب ايهم في الدار وقتلت ايهم
في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سالتك هل زيد قايم ها
واستفهمت اقام زيد ان ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك المقول على ما
هو مذهب البصريين او يضمن السوال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على
ما هو مذهب الكوفيين كما يجي بعد من مذهب الكوفيين فمفعول الجملة بعد الفعل
المعلق في موضع النصب وهي اما في موضع مفعول بنصب الخافض وذلك بعد كل
فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر
او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضا الفعل اياه وضعا
واما لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفه وهذا الفعل اما ان يطلب
مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله
اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام الاول والثاني
نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في
مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
فان ادري يتعدى الى مفعولين نحو دريك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث
نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اي المتضمن لمعنى العلم فهو كل ما ذكرنا انه يطلب
به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى المفعول لتضمنه
معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقايم هو ام قاعد
اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى

انظر

انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو اعلم زيدا ابو من هو لان النظر الذي بمعنى
تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم
اذا سلطته عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب به متعديا بالوضع بعطية من المفاعيل
ما اقتضاه وضعه ثم تجي بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزايد له بسبب تضمينه
معنى التعرف نحو امتحنت هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل
هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسلونك عن الساعة
ايان مرساها اي يتعرفون وقت ارسايها بسوالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول
المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول المضمر وقد تكون الجملة
المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قايم او لا اي شككت في قيامه فهي
في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من
الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا وقد اوجب الاخفش
ان زيدا لظننت اخوه قايم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قايما لان اللام للابتداء
فلا تدخل الماضي كما يجي في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت
لاخوه قايم **واما** الالغا والتعليق في اعلم واري غير المفعولين الاخيرين فالظاهر
كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغا والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم
وراي فتقول اعلمتك زيد منطلق وازيد قايم ام عمرو وما زيد قايما وزيد اعلمتك
قايم وزيد قايم اعلمتك وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغا
بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع
الغاوه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جازا والذي ارى انه لا منع من الالغا والتعليق
سوا بني الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا اعلمتك الاول
وكذا يحصل التعليق والالغا والاعمال في حالة وليس ما قال بشي لان اعماله بالنسبة
الى شي والغاوه او تعليقه بالنسبة الى شي اخر فهو مثل زيد علمت قايم اعلمته في الفاعل
والغيبة عن المفعول وكذا في علمت لزيد قايم اعلمته في الفاعل وعلقته عن المفعول
وايضا المعمل معنى الهمزة اي التصيير والمعلق في اصل علم والملغى غير المعمل
واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق غير المفعول الاول انه هو كما ول مفعولي
اعطيت **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد هذه
الافعال المذكورة في متن الكافيه ولفظه هب بمعنى احسب وراى الحلمية يجوز كون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قايما قال تعالى اراني اعصر
خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قوله رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ورايناك تقول كذا وقد يجري مجراها راي البصرية حملا على راي القلبية وكذا اعدم
وفقد حملا على وجد لانهما اضداده في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال
المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا به واصل المؤثر
ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد
زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه ولم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا
وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى ولا اتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما
ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم
قالوا ضرب زيد نفسه لانه صار النفس باضافته الى الضمير زيد كانه غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين
متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في
الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قايما واما ان كان
احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل
بعد الا ومعناها او لم يقع نحو ما ضربتك الا اياك وانما تقتل ايانا واياك فاضرب
وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير
متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قايما واظنه زيد قايما لم يجز المثال الاول
مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا
وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف
من خواص القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوب بها
الجزئين نحو علمت ان زيدا قايم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم لان مفعولها في
الحقيقة على ما تقدم هو مصدر الجزء مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا
المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد
هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما عهد نصبه لمفعول واحد
نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا
ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قايما او لم ينصبهما نحو حسبت ان
زيدا قايما اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان
هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول لظن ولا مفعول له
اخر مقدر والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي
علمت ان زيدا قايم حاصلا او قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا

لجاز

لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شي حتى يكون واجب الاضمار ولا نقول ان ان مع
جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة
مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى
ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قايما سادا مسد ان مع اسمها وخبرها
ويفيدان فايدتها بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر ادغام
هذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة
بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك
وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر كصار في
الاصل وان منزلته صيرت زيدا قايما من صار زيد قايما لمنزلة احفرت زيدا النهر
من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معا
كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انما جعلت واما بلا قرينة فلا
يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شي اشيا في الاغلب فلا فايدة في ذكر الفعل
وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين في تقدير الا قليلا
لان مضمونهما هو المفعول كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بنا ان المفعولين
في تقدير المصدر جواز تقديرهما بان كما في مفعول علمت الا انه روي اصلهما حين كانا
اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران اذا فيهما كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الحاق صير
ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من
حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره
في الاغلب لجعلته عينا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشي بعد ان لم يكن
ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل
الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله وحا وترك اي خلى وتخذ
واتخذ اي اخذ واما اكان فانه قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بمعنى صير وذلك
لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله بمعنى كاينا فحصل من الجميع
معنى نقل غير الكاين الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى
مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله
مثلا عبدا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو
الاول اي جعله مثلا وصاغه من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا
اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق
غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة

جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته
جزر السباع فالحاق غادر ببصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال
القلوب وغير مراد فات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك كذا ومفعوله مضمون
الجملة اى سمعت قولك ويجوز تصيير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا والو اذا
عمل في المبتدا والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او
تتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال
سمعت الناس ينتجعون غيثا. فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد
روى برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما ينصرف
منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذى مضى ذكره قبل نحو
قلت زيد قايم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان تكون
الجملة الواقعة بعد اقول متلفظا به لفظ اخر في هذا الكلام والا لم يكن حكاية والذي
يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم وقل زيد قايم واللفظ الواقع بعده اما مفرد واما
جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعد ما يراد به اللفظ المتلفظ
به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع
الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اى قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة
المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم
من الاصل انه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القايل يجوز تغيير اللفظ
في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالبارى تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك
لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شىء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة
مجرى اصلها اى المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن من قال زيد
قايم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز تقتص فيه عن الامم المختلفة الالسن
باللسان العربي وتقول قال زيدا انا قايم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية اللفظ المحكي
ويجوز قال زيد هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبار الحال الحكاية فان
زيدا وعمرا فيه غايبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يودى معنى القول
قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع
لكونها مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم وارى والدليل عليه
اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قايل زيد قايم واطلاقك على تلك الجملة انها مقوله
وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة الموضع

مما يدخل على المبتدا والخبر القول

مفعولا جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت انا زيد قايم او لفظا اخر ويقع المفرد
بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مودما معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك
بان يجعل بدل ذلك المفرد جملة ثم يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا
او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم ثم تقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن ثانيها
ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك
بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح
لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قايم لفظ
تنتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى وليست ايضا جملا
معبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى تراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به
لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال
فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناوه فهل يراعى فلا ذكرناه في باب العلم وخامسها
مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان
يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال
اذا قيل قلت دناه اى هو دناه وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون
سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقريك السلام اي سلام عليك فيكون
المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير
من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا بفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب
المرفوع اعني قوله سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك للدلالة
الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول
في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قايم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي
ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس للحكاية واضمار
القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قايم وتنادوا بقولهم
الرحيل غدا وكلا القولين مرتب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل
ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يسال من قال زيد قايم
فيقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤا بمذق هل رايت
الذيب قط واعلم انه قد يجيء بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد
علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسالة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب
المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال
المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال ذلك كيف

تقول زيدا قايما فتجيب اعلم قايما فهو اذا بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز
الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم فاكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط
الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط المخاطب دون المضارعة
وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز اتقول زيد عمرا قايما على ما قال
ابن جعفر ولابد عند الاكثر في الحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا
قايما او منفصل بظرف نحو اقدامك تقول زيدا قايما وابسوط تقول زيدا ضاربا
او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني سليم لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص
بعض الشرايط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية وايضا مع استيفا الشروط **قوله**
ولبعضها معنى اخر بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة
وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعاني
تكون لازمة **قوله** وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا
تعدي وجدت وعلمت الى المفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المصاب
والمعروف مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال
فاصبت وعرفت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين **الافعال** الافعال الناقصة
وانما سميت ناقصة لانها لا يتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم انما سميت ناقصة
لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قايما يدل على
الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي
حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت
حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفايدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فايدة اخرى هنا وهي
دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول **و**لو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفايدتان
معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين
واقع في زمان تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية **و**اما ساير الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثل اخواته وما دام الدال
على معنى الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفا
فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى
الذي قالوه **قوله** ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان تقيد الصفة فتقول

علي

على صفة غير المصدر فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا
جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر
الناقصة فمعنى كان زيد قايما ان زيد متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيد متصف بصفة الغنى المتصف
بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل **قوله** لتقرير الفاعل على صفة اي
جعله وتثبيته عليها **قوله** كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان
وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة
بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل
لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف
ونقص منها فالذي زيد من مرادفات صار آل ورجع وحار وارتد كان كلها في الاصل
بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل
صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة فتتعدى الى ما هو مصدر لخبرها بالى ان تقدمت
نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل
اليه ذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم يكن فاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر
خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكاين
بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها كانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال
صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت
صعبة اي اذلال وقال ايقنت اني لامحالة حيث صار القوم صاير اي مكان انتقال
القوم منتقل وقال تعالى انه ظن ان لن يحور بلى **و**لابد في التامة ان يليها لفظة على والى
ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل
عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل
لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتي وما انفك وما وني
وما رام من رام يريم اي برح واصل ما زال وما برح وما فتي وما افتا وما فتا وما انفك
ان يكون تامة بمعنى ما انفصل فيتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال في موضع
ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما له
فتنصب الخبر نصب كان **و**انما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا
له دايما وكذا اصل برح ودام ويكونان تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما
وبمن نحو برحت بابك ورمت بابك ومن بابك واصل ونى فتر فكان الاصل ان يعدى

لابد في التامة ان يليها على والى

بني عمرو ما وني زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا ينفصل
عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دايما وانما افاد دخول النفي دوام الثبوت
لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشي بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع الزمان
بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشي بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من
اجزاء الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء
الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد
في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بوقوعه اي وقوع المنفي في جزء غير معين
من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي
تقيد بالاثبات به غير الجزء الذي تقيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفي في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية
اللتين تناقض احداهما الاخرى فتبين بهذا ان النهي يفيد التكرار على ما ذهب اليه
اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دايما كما ان نفي الاثبات
يكون دايما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دايم وهو المقصود
ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه ولا يجعل بمعنى كان دايما بل ذلك موقوف على
السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاء ولا
ما زال اميرا وما زال الناقص واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال يزول
كقال يقول وقوله زاله يزيله اي فرقه من اليا فتامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب
عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو
فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر
ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح
من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما وني في امره وما انفك من هذا الامر واما
ما زال ولا يزال وما فتي وما فتا فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان
به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان تقول هو الخبر اي ما زلت معه
ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جا بعد
مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا
كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما و اما قوله يروح

ويغدو

ويغدو ذا اهبا بتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح او الغداة فهما ايضا تامان والمنصوب
حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذا من كونهما ناقصين
ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير
الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء
اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه و منها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى
قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بقعد بين اعني جا وقعد الموضع الذي
استعملتها فيه العرب قال وطرد بعضهم و قال المصنف واجاد الاولى طرد جاء في
مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى
له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل
فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان
لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطا الخبر حكم معناها
وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول
وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا
في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا
لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها للشبهة بالمفعول مفعولا
فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا
المنصوب مفعولا للمنعهد وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول
فكان شرع بذكر معاني الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجي بعضها تاما او زايدا
قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه
صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال او
للاستقبال و ذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي
وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة
وجوب كون الله سميعا بصيرا الا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نايما نصف ساعة
فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان
يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المصنف دايما او منقطعا رد على هذا التاويل
يعني ان كان لا تدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة و المعنى الثاني ان يكون بمعنى
صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد
كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على

كان

اى معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبي
المحل خبرا لكان و قال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير
اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت فى كلام العرب
ضمير الشان الا مبتدا فى الحال نحو قل هو الله احد او فى الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت
نحو انه زيد قايم وظننته زيد قايم وتكون تامة بمعنى ثبت و قد تقدم ما يرشدك الى ان
الناقصة ايضا تامة فى المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان اسم
الفاعل الناصب لمفعوله وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد و نقل ان كان تجئ
بمعنى كفل وغزل قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشئ الا محض التاكيد وهذا
معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله سراة ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب
و كذا قيل فى قوله تعالى من كان فى المهد صبيا انها زايدة غير مفيدة للماضى والا فاين المعجزه
وصبيا على هذا حال و كذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان
مثلهم وكذا قول الفرزدق فى لجة غمرت اباك بحورها فى الجاهلية كان والاسلام
و اما اذا دلت على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم
كان زيدا عند سيبويه و قال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان
ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففى تسميتها زايدة نظر لما ذكرنا ان
الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم
عملها و انما جاز ان لا تعمل مع انها غير زايدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذى
كالحدث المقيد فى الخبر يغنى عنه لا لدلالتها على زمن الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل
والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لذلك ان تجردها فى بعض المواضع عن
ذلك الحدث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم تبق الا للزمان وهو لا يطلب
مرفوعا ولا منصوبا فبقى كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا اجاز وقوعه موقعا لا يقع
غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاقه بالظروف التى يتسع فيها ويقع بين ما التعجب
وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضى التى لا
تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق و قد ذكر السيرافى ان فاعلها مصدرها اى
كان الكون هو الثبوت اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله بدا لك من تلك القلوص
بداء اى راى فهذا المصدر بمعنى اسم الفاعل و مذهب ابى على انه لا فاعل لها على ما اخترنا
فعلى هذا قول الفرزدق، فكيف اذا مررت بدار قوم، وجيران لنا كانوا كرام، كانوا
فيه ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد و انما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اى
جيران كرام كانوا لنا و قال سيبويه هى زايدة مع الفاعل لانه كالجزء منها و الاول اولى

لافادتها

لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزايدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لا يقعان
اولا لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزايدة فلا يليق بهما الصدر
ويقعان فى الحشو كثيرا وفى الاخير على راى نحو قولك حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا
ماضية لخفتها و قد اجاز ابو البقا زيادة مضارع كان فى قول حسان كان سبيئة من بيت
راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل وماء قوله وصار للانتقال
هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن
فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن قوله
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلاثة ناقصة وتامة
والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التى يدل عليها تركيب
الفعل اعنى الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمن الذى يدل عليه صيغة الفعل اعنى
الماضى والحال والاستقبال و اما بمعنى كان فى الصبح وكان فى المسا وكان فى الضحى
فيقترن فى هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى
الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا
ان امارة زيد مقترنة بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى يصبح قايما ان قيامه مقترن بالصبح
فى الحال او الاستقبال او تكون تامة كقوله اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى
وصلنا الى الصبح والمسا ودخلنا فيهما و كذا اصبحنا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين
وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب ككان فى لفظين وهما ما اصبح ابردها
وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو و قال السيرافى انه ليس من كتاب سيبويه وانما
كان حاشية فى كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث
للزمانين اى الصبح او المسا فى الزمن الماضى كما كان لفظ كان مجردة للماضى قوله
وظل وبات يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان فى جميع النهار وكذلك فاقترن مضمون
الجملة وهو تفكر زيد جميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول
عليه بالصيغة اى الماضى او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم تستعمل
ظل الا ناقصة و قال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والجمهور عليه وقولك بات
زيد مهموما اى كان فى جميع الليل فاقترن هم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن
الماضى ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب وتجئ
تامة بمعنى اقام ليلا وترك سوا نام او لم ينم وفى كلامهم سر وبت و قد جا ظل ناقصة
بمعنى صار مجردا من كون الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا

صار

اصبح امسى

ظل بات

واما بجي بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جا في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بابت
بيده قال وما زال قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دايما فقولك ما زال زيد اميرا
اي استمرت الامارة ودامت لزيد قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن
قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضيه فبما ولم ولا في الدعا وان
كانت مضارعه فبما ولا وان والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز
ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جيتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة
الاثبات وقوله فلا وابي دهما زالت عزيزة شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كقوله
كما في قوله تعالى تفتو تذكر يوسف تاويل لا وابي دهما لا زالت عزيزة لانه حذفها لم يسمع
الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقررانها لا تكون ناقصة الا معها قال
تنفك تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى
تالله تفتو وقوله يزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف
حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم
فكيف بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا تتصل اداة الاستثنا
بخبرها لان الاستثنا المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر
المبتدا ليس بفضله فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات
الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفيه فيجوز اقترانها
بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها
فلا يجوز الا قايما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالدا لامتناع تصدر الا كما مر في بابه
وقد خطي ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او ترمي بها بلدا
قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق
بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع وترمي
عطف على مناخه نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف
اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما
ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني
ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه
كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها
ان المفرغ ياتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه
ولم يجز سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذا يكون مقدما في الاستثنا

المفرغ

ما دام

المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثنا قوله وما دام
لتوقيت امر اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في
قولك اجلس ما دام زيد قايما ابوى موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا
ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قايما قوله ومن ثم احتاج
اي ومن اجل كونه توقيتا لشي يكون ظرفا لذلك الشي والظرف فضلة فلا بد من تقدم
جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام
مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس
لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس
خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل
وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي والحسن ليس بين القولين تناقض
لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا
قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكمها كحكم ليس في كونها عند
الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل
ليس كما قال علم في علم الزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يايها الفا كما هو
القياس في باب الماضي لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح
اليا اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير
متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد
لعادت حركة عين اليا عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لغا رقته
اخواته في عدم التصرف قال واما الحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبيهه بالفعل
لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في ها هانيا هاوم
ها نيا ها نين مع كونه اسم فعل لتشبيهها بالفعل ويجوز ذكر ابن معط ان خبر ما دام
لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات
قوله من كان كلما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال
يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجي واما ما دام فلا خلاف في
امتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في المفعولات وكذا لا تتصل ما عن الفعل بالخبر
كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فالمختار الكوفيون غير
الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم اخبارها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الناقصة
وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزيها بخلاف فارق وما انفصل فانها لم تلزمها
بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال

ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى اللفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسيط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قايما ما زال زيد كما جاز ما قايما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النافية فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفت الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما الحقوها بها كان ودوا فقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى وكذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الاحيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب ولا منع ان يقال ان يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدا ولا على مبتدا لازم التصدر كاسما الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم الطعن بطا او يلزمها لكونه في جملة كالمثل وكالجملة الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق البتة او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعا كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا تقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر

في

في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقديره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند المتكلم مسولا عنه اي غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيدا ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها اي كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قايما اي قم وهل تكون قايما اي هل تقوم وقد جا الطلب فيهما في الشعر قال ـ وكوني بالمكارم ذكريني ـ وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز في ذلك المفرد وجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد فكلمة الاستفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذا في الفعل اخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسما الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعا ذلك بنا على منع ما تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه فان منعنا لادايه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويعرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قايما الا زيد او قايما الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان نحو الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قايم وعندي كان انك قايم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قايما ويجب توسطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي

التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسما الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قايما ومتى كان قايما زيد اذ لا تفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قايما كان زيد واقايما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه فصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف متسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقديمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظروف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يفصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تاخذه او كان زيدا تاخذ الحمى قال فنا فذ هداجون حول بيوتهم ۞ بما كان اياهم عطيه عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفايدة ولا نطلب التخصيص مع حصول الفايدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا وكذا في باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشد سيبويه وقد يخبر في هذا وفي باب ان بمعرفه عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي الجزيين هناك واختلافهما هنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيدا ان زيدا هو الخبر وقال الزمخشري لا يخبر هاهنا عن نكرة بمعرفه الا ضرورة نحو قوله ۞ يكون مزاجها عسل وماء ۞ فيمن نصب مزاجها وقال ولايك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولايك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها

على

على ضمير الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية لما تقدم في قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما اجراهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفه قوله اسكران كان ابن المراغه اذ هجا ۞ تميما بجوف الشام ام متساكر ۞ وقوله فانك لا تبالي بعد حول ۞ اظبي كان امك ام حمار ۞ وقوله الا من مبلغ حسان عني ۞ اطب كان سحرك ام جنون ۞ ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفه واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذا كان نكرة ورد الجواب بان ام المتصله يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بغير الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليها قد لا يكون في ضرورة الشعر كما يجي في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرء هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجي في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا تدخل الهمزة التسوية الا على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وردوا بهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفه بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى النكرة مختصه بوجه فهو معرفه نحو جاني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفه والنكرة المفسرة في الابيات الثلاثه محضه فالضماير اذا نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزى الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع الافعال متصرفة الا ليس ودام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا نادرين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد تحذف لام يكن للجزم تشبيها لكونها بالواو فحذفت مع انه قد حذفت قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك مغيرا نعمة كما حذفت

كثرة في لم ابال فقيل لم ابل بعدما حذف منه اليا لكثرة الاستعمال ايضا قال
سيبويه اذا لاقا نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها نحو لم يكن الذين
كفروا لتقررها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد اجازه يونس انشد ابو زيد
في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار وقد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا
شاذ قال سيبويه تقدم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمي ذلك الظرف مستقرا
بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك
كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار
كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقدم الظرف في الفضله وهو ما اذا
نصب ظاهرا لانه اذا افضله فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى
ولم يكن له كفوا احد فانما قدم الكفو فيه لانه معقد الفايدة اذ ليس الغرض نفي الكفو
مطلقا بل نفي الكفو له تعالى اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية الفواصل لفظا

افعال المقاربة

افعال المقاربة الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق
غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم
بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجا دنو الخبر كما هو مفهوم من
كلام الجزولي والمصنف اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى ان
يشفي مريضي اي انا راج قرب شفايه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع
في دنو مضمون خبره بل الطمع حصول مضمونه مطلقا سوا ترجى حصوله عن قرب
او بعيد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا
قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم
طفق ومرادفاته من افعال المقاربه بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد
يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزايه فلا يقال ان الخروج قرب ودنا
من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن
شرع في الشي قرب تمام ذلك الشي على يديه فعلى هذا ليس من افعال المقاربه
التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المصنف لدنو الخبر رجا،
او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو
تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب
علم زيد فيكون المعنى لدنو رجا الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى
لدنو رجا خبره بل كرجا، دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست
لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي الى ان عسى لمقارنة الفعل في الرجا

اوضح

اوضح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا
او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات
البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول
وايضا بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد فالاول

عسى

قوله فالاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الخوف اي انشا الطمع والرجا كلعل
والانشا آت في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيه واما الفعل نحو
بعت والاسمية نحو انت حر فمعنى الانشا عارض فيها قال الجوهري عسى من الله
واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول
وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في
كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجا
على احدى لغتي العرب لان عسى للرجا ولليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم
كعسى وهم بتنوفة يتنا زعون جراير الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا
لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين ففيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم
كعسى اي مع طمع وقد تكسر عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير
المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت و اما نون جمع المونث عسين
وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال
ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله
عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن
بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا
قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثه وقوله ابؤسا وصايما لتضمن عسى
معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم
نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج وقال ابو علي
في العضريات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم
يظهر المضاف الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زايده وفيه ايضا
نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثراما ولا
لزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه
بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثه وذلك لان المعنى

الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة
عسى لانشا الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شي جعله حسنا ثم تغير عنه
بافادة انشا التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد
اى خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه
ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر وقال الكوفيون
ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لقوله تعالى لا ينهٰكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اى لا ينهٰكم الله عن ان تبروهم والذي ارى ان
هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جا لما كان بدلا من الفاعل
مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد
ان يقوم توقع ونرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا
كما مر في باب البدل وفي ابهام الشي ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشي في النفس كما مر
في ضمير الشان واما عسيت صايما وعسى الغوير ابوسا فشاذ ان على تضمينهما
معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا وعسيت ان اكون صايما
وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع
ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقا معموله كما ذكر من مذهب سيبويه في المفعول
معه ومثله ما قدر الكساي في البيت الا ان يكون العرقلانا الا ان القرينة هنا ادل
كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة
حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله وعسى
ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان
يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا ويكون في باب التنازع فتقول في التثنية
على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا
الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمونث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد
فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى
لكون ربك وهو اجنبي اذا فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى وعسى ان تكرهوا
شيا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل
عسى كما في قوله تعالى عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا يضمر في عسى ضمير
الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق

منهم

منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل
الثاني لقال كادت الا عند الكساي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراة كاد
يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير
المونث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ايهما
شيت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار
الشان في افعال المقاربة الا في كاد وفي الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع
فعله مع عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه غير متصرف واما عند
من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم
قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلايله اى كدت افعل وكذا
تقول لم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اى لم عسى زيد ان يقوم ولا يجلوا المرفوع
في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم قوله
وقد تحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فرج قريب وهو قليل
وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير
ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا الى
اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه اى ان يكون المسند الى مسببه بمعنى الفعل المسند
الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد
ان يفعل كذا بكسر الرا واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي ومعناهما صار
حريا وحرى اى جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الرا والتنوين على
انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث نحو هن حرى ان يفعلن واذا قلت
هو حرى على فعل او حر بكسر الرا كعم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى
ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى
ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طي من طي بعد هذه ستطفى غلات الكلى والجوانح
السين فيه عند المتاخرين قايمة مقام ان لكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان
يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما
راوا الايات اى يتوقع اطفا غلات الكلى قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو حصول الخبر
وهو من كدت تكاد كيدا اى مكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت
تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا
يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل الاسراع

كاد

ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قارب قال فاولى بين هاتين منها واولى ان تزيد على ثلاث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان واظهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واذا كان مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك من ان يقوم وحذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقد تقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي تجرد الخبر من ان وتستعمل استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف كما سمع بالمعدى واما ان تحذف راسا بلا تقدير لها لاستعمال كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على المقاربة استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جا في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي اوجد وكذا انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب من الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعمل استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهل يقوم ولكون افعال المقاربة اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم تتقدم اخبارها كما كان يتقدم اخبار كان عليه وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المتجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قايما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مستقلا به دون الماضي بدليل

انك

انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مستقلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا بان وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك وجواز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع فهي بسبب ذلك متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل معه محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم تحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفي على كاد الى اخره قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفا الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفا ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه وانما قربت من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجي مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفا[ئه] و بعد انتفا القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفا القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفا الشي في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التناقض بين ثبوت الشي وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذا نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب

الفعل ايضا ان لم يثبت قرينة هكذا كقوله مات زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون
خبر كاد دال على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا
غير الناي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه
القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي
كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ في المستقبل فعلوا واستدل بكونه في المستقبل
ايضا للاثبات بتخطئة شعر ذا الرمة في قوله لم يكد اي لم يجد ولم يكد مستقبل لانه جواب
اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب عن هذا الاستدلال بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اي قوله فذبحوها لا من كادوا
كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر لما لم تكن قرينة
واما الجواب فان تخطئتهم ذا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي نفي القرب من الفعل
لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في رويته من قال حين سمع تلك
الحكاية اصابت بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم الماضي اثباته شبهته
قوله تعالى فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة
لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد **قوله** والثالث اي الذي يفيد شروع
فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واحوالها فيقال طفق يطفق طفقا
كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس
ويستعمل مضارع كاد واوشك من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وندر اسم
فاعل اوشك **قوله** وهي مثل كاد في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال
وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد تجيء شرطية مصدرة باذا
قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل **فعل**
قوله ما وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض بنحو ناهيك به ولله دره
وانا له وبالك رجلا ويا له رجلا وويله رجلا بل ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم لا يبرح ربا
الا ان نقول هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس لانشاء التعجب اذ التعجب انفعال
يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب
ولا يجوز التعجب منه تعالى لحقيقته اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحويين
هو ما يكون على صيغة افعل وافعل به لا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى
يسمى عندهم فعل التعجب **قوله** وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحروف

وايضا

طفوح

فعلا التعجب

ظا

وايضا كل لفظ منهما صار علما للمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرفا احتياطا
لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال **قوله**
ولا يبنيان قد مضى ذلك في افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا
يبنى الا مما وقع واشتهر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا تتعجب
الا مما حصل في الماضي واشتهر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد
والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يشتهر فلا يستحق ان يتعجب
منه فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب
الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما
اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع
لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وانت اضرب
لزيد ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء
التعجب والتفضيل لا للذات فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي
يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل
التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل المضموم العين
كما ذكرنا وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه
وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل
التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى
الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل ابغضه واعجبه
وامقته من بغض ومقت واشهاه من شهو كما يقال رموت البذي وقياس التعجب
من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب
منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سجن ويبنى ايضا
من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما
ابغضني له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل
التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي
اكلهما وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما
الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى
من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر ما اخيره
وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه
كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سوا ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل

باب مح

في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيضه
وتعديه بما يتعدى افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب
اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا
واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب
المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذر
والفتح احرى بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في
بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن
خبره اي شيء من الاشيا متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا النصب
المتعجب منه بعد افعل لكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر
فاعله في وقوعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولذا بجلد
بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب
في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في
باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في
نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به بان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب
غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به كما جاز في غيره اما التصغير
فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي ويقيس عليه افعل
به في جواز التصغير انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض
واقول منك **قوله** ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن
استخراجه ودحرجته او كان من الالوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه
او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما ما لزم النفي كليس او مصوغا للمفعول
او عادم المصدر مشهورا فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان
التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا لنحو ليس او مصوغا للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر
لنعم وبئس ويذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشدد به وربما استغنوا
عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر
قيله **قوله** ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير
يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا
تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين
في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق
الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا

يجوز

يجوز لقيت ما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان
غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين
الفعل والمفعول واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفرا والجرمي وابو علي
والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان
توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلامه زيدا ويفصل بكان وحدها
بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير
واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان
يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن
واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان ذلك فيما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى
في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز
المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان **قوله** وما
ابتدا اي مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب
كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن
زيدا في الاصل شيء من الاشيا لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشا التعجب وانمحى عنه
الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما
اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سوا كان مجعولا له
سبب اولا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسن زيدا وللتعدية ما صار
لازما بالنقل من فعل الى معمول غير مفعوله الاول وهو ناعل اصل الفعل نحو ضرب
زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله
والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها
صلتها والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا
مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق في التعجب كما
كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة
غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم تسمع مع ذلك مبتداة وقال الفرا وابن درستويه
ما استفهامية وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين
وانذري من هو لله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى قيل مذهبه
ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشا الى انشا
مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه اصل صورته امر ومعناه الماضي

من افعل اي صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم والبا بعده زايده فى الفاعل لازمه وقد
تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو
القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جا الماضي بمعنى الامر نحو
اتقى امرؤ ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز لحم بزيد وبان زيادة البا
فى الفاعل قليلة والمطرد زيادتها فى المفعول و قال الفرا وتبعه الزمخشرى وابن
خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شيت فان فيه منه لكل ما يمكن ان يكون فى
شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قايلا فقل
وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من
همزة صار ذا كذا ان لم يكن شى منهما قياسا مطردا وانما لم يصرف على هذا القول
افعل بان خوطب به مثنى او مجموع او مزيد فلم يقل احسنا احسنوا احسنى لما ذكرنا
من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحا معنى الامر فيه كما انمحى فيما
افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشا التعجب ولم يبق فيه
معنى الخطاب فهمزة افعل به على هذا الجعل كهمزة ما احسن والبا مزيدة فى المفعول وهو
كثير كما يجى فى حروف الجر و اجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة ثم ان الزجاج
اعتذر لبقا احسن فى الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا
حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا
يخاطب شيا ن فى حالة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب كون المتعجب
منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفايده فان خصصته بوصف نحو رجلا
حاله كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى
اسمع بهم وابصر فلفظ انما جاز حذفه عند الفرا لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه
وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بلازمه الجر ويكون الفعل قبله فى
صورة ما فاعله مضمر وللجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضله فجاز حذفه اكتفا
بما تقدم فان لم يلزم الجر كما فى جاني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يوتى لفعله
التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بتجردها صارت
كنعم وبيس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى الفاعلة لما قدمنا
على معناه الا ان حسن حسن زيد فلو جى بتوابعه واخبر عنه لاعتبر بعد انجابه ولجاز
ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظروف افعال
المدح والذم قوله ما وضع لانشا مدح او ذم هذا كما تقدم فى باب الحكايات فى

افعال المدح والذم

بيان

بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشا وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشى المدح وتحدثه
بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام
اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي
لمن بشره بمولود وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ
لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو
انشا جزوه الخبر وكذا الانشا التعجبي وهو الانشا الذي فى كم الخبريه وفى رب هذا غاية
ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشيا للانشا ومع هذا فلى فيه نظر اذ يطرد
ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان
يكذب فى التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا
اذا قلت زيد قايم فهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا
يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يرد خلافه من حيث القيام
فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمة اي
الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابته وكذا فى التعجب فى كم ورب قوله فمنها نعم
وبيس اعلم ان نعم وبيس فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة
تميم كما يجى فى التصريف فى فعل الحلقى العين اربع لغات الا ان الاكثر فى هذين الفعلين
خاصة كسر الفا واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم قال سيبويه
كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل طرفة نعم على الاصل فى قوله نعم
الساعون فى الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفا وكسرها على القراتين ولم يجبوا
اسكان كسرة العين مع قصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب فى الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفا
وسكون العين ولم يات بيس فى القران الا مكسور الفا ساكن العين وانما لم يتصرف
فيهما لكونهما علمين فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله شرطه ان يكون
الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف
الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل اعلم ان اللام فى نعم الرجل زيد ليست
لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفه ان علامة المعرف
باللام الاستغراقيه صحة اضافة كل اليه كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان
يقال نعم كل الرجل وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
كما تقول انت الرجل كل الرجل فان امتناع التصريح فى مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه
لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانك لا تقصد معنى المبالغه المذكورة الا مع التصريح بلفظ
كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح انت من سوك

فيه كلام

مضمون الكلام ... [illegible]

نعم وبيس

اذا كان فاوه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات سواء
كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد
احدها فعل وهي الاصل والثانية فعل
باسكان العين مع فتح الفا والثالثه
اسكان العين مع كسر الفا والرابعه
كسر الفا اتباعا للعين وكذا اطرد
اتباع الفا للعين فى فعيل اذا
كان عينه حلقيا مشاكلة للعين
فالواو رغيف وشهيد وشعير سحه

كانه بالنسبة اليك لبيس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما
قال المصنف لما بينا في باب المعرفة و دليل فعليتهما الحاق لتا التي لا تقلبها في الوقف
بها وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر
والمونث و يدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلان ونعموا رجالا والضماير المرفوعة
المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب نعل استعمال نعم وبيس
يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما
صارا مع فاعلهما بتقدير مفرد كصفة مقدمة على موصوفها كما في قوله والمومن العايذات
الطير وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه قال نعم الرجل ارجل
جيد فصارا معنى جزي جملة بعدما كانا جملة مستقلة و لهذا نظاير قوله تعالى سوا
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قايما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع
الله فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون الاول مبتدا على ما
قيل و مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه
ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم تكن
فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات
ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزان ما استحقه مضمونهما ان كان
مفعولا نحو علمت زيدا قايما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول
ان كان المضمون فاعلا في باب كان و حكي الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جزء
اسم واحد لا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جزء اولهما لم يكن لثانيهما اعراب
مناسب كما كان في نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيهها بالمفعول و اما الجمل التي هي خبر المبتدا
او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد
ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر و لنرجع الى المقصود
فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتهما لكونهما فعلية كما في سوا عليهم آنذرتهم
لكن ليس كونهما بمعنى المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونهما بل بتقدير
مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبيس
لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجي اذ معنى نعم الرجل زيد رجل
جيد لكونهم التزموا ان يكون الفاعل معرفة باللام تعريفا لفظيا كما في اشترا اللحم او
ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك
وهو انهم غلبوا تاخير هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في
النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام

المفيد

المفيد للمدح او الذم من اول الامر على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص اوذمه
لا فايدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية
كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل
معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك كون
جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال انما
ذكرت قريب من دعوي علم الغيب فان الاصول تدعوا اليه وذلك لانه يقدر بالدليل
على ان المخصوص مرتفع بالابتدا وما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدر اذ لو كان مقدرا لم
تدخل نواسخ الابتدا عليه مقدما على فعل المدح والذم و موخرا عنه نحو كنت نعم الرجل
ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدا ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته
لوجب ان يكون فيها عايدا اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير
المبهم المفسر بالنكرة استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة
من الاستغراق لكونها من حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قايم مقام الضمير
على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا
الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير فيه
اذا كما في قولك ابوه قايم زيد وليس اذا اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذا كالضمير الراجع لشي اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل
يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة
ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذا بعد بطلان الوجوه الا ان تكون الجملة في
تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا تحتاج الى الضمير ويويد كونها بتقدير المفرد دخول
حرف الجر في نعم وبيس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله
ما هي بنعم المولودة نصرها بكا وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بيس العير وليس زيد
بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله
والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبيس مطرد كثير بخلاف
بنام صاحبه و حكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فمن الحكاية انه صحت تولد
كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جا مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بيس
الرجل على انه منادى و ايضا يجوز دخول لام الابتدا ولام القسم عليهما نحو ان زيدا
لبيس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشيا
هي التي غرت الفرا حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدها وجه الا

بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها لا ظرف ولا غيره فلا يقال
نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدا ونعم الرجل خبره اي
زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال
كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخل عوامل المبتدا موخرا نحو
نعم الرجل كنت و قوله يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم و قد يتقدم
المخصوص على نعم وبيس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايدة
كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي
خالك نعم خالا و انما التزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة
الى تاخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل فظننتك نعم الرجل و الضمير في
قوله نعم رجلا لا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده
فالذي روي وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما
وليس الضميران اي هم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمرا مفسرا
بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبيس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع
ولا يونث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبيس فلم يقولوا
نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المراة لان ذلك النوع تصرف ولهذا اجازوا انعم المراة هند
كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها
تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة ولم
يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من
غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شي وشي يصلح للمثنى
والمجموع والمذكر والموث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى
التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى ولما
تميز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين
او رجالا او امراة او امراتين ونسوة اتفاقا منهم والضمير في ربه رجلا فالبصريون
يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد
فيثنونه ويجمعونه ويونثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله يا لها زوجة
ويا لها قصة ويا لك من ليل و قد تصرف في الضمير كما رايت و اما تمييز هذا الضمير
فذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل
يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون
بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث و اما عند اهل البصرة فلانهم

لو

لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير كالجنس اذا قصد المثنى والمجموع و قد صرح
ابن مالك والمصنف مطابقته لما قصد وهو الحق و لا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير
المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بيس للظالمين بدلا واذا
لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير
وقد جا شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان تجي لهذا الضمير
بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه
وهو المفيد للمقصود و يلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بيس مثل
القوم الذين ان التمييز محذوف اي بيس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من
الذين على انه المخصوص اي مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بيس مثل القوم
المكذبين مثلهم كما يجي و قد يجي عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد
قال تزود مثل زاد ابيك فينا، فنعم الزاد زاد ابيك زادا، وقال تعالى ذرعها
سبعون ذراعا وهذا كمجي الحال في قوله قايما ويقال جاثيا للتاكيد و منع سيبويه
ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على
ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا و قوله تعالى ذرعها اي مذروعها اي طولها
مصدر بمعنى المفعول و قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيات
نعم وبيس للدخول على الجمل كما قيل قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل
لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية و يمكن
ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبيس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحرف
الا انه يحتاج الى التكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي و قال الفرا وابو علي
هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبيس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بيسما
اشتروا به انفسهم ان يكفروا اما فاعل وان يكفروا مخصوص و في قوله تعالى نعما
يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبيس
ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي تبدونه الصدقات
وكذلك قولهم دققته دقا نعما و قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشي
فمعنى فنعما هي نعم الشي هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه
عدم مجي ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشي في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه
انه يقال اني مما افعل ذلك اي من الامر ومن الشان افعل ذلك قال وان شيت
قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجي في الحروف بل يجي ما بمعنى شي اما موصوفة
او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة

جملة مفامه في نحو نعما يعظكم به وبيسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب
النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشي شي يعظكم به
وبيس الشي شي شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به
اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اى فتى فجعت به و يجوز ان يكون تخرج في قوله
تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور
والمخصوص محذوف اى قولهم ومجي قوله تعالى بيسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا
يجوز ان نقول على هذا القول اي كونها بمعنى الشي قوله اشتروا به انفسهم
جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون له صفة
مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف
والجملة بيان للمذموم قال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة
منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما مذكور كما في نحو نعما يعظكم به او
مذكور كما في قوله تعالى بيسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او هي غير موصوفة كما
في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما و لا يوكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا
لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى
النكرة كما بينا و يجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
بيس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المرى انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة
تخصصه والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمرى بدل من
الفتى وليس بشي لان الابهام في مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو
كقوله تعالى ولعبد مومن و لا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما
اسناد نعم وبيس الى الذي الجنسية وكذا من وما و اعني بالجنسية ما تكون صلته
عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال فنعم مزكا من ضاقت
مذاهبه ونعم من هو في سر واعلانه وتقول نعم الذي هو عند زيد و اما ان كانت
صلته مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة به الى شخص معين
فلا يجوز اذ يلزم فاعلها الابهام و قد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيدا او مضاف
اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل و قد روي مررت بقوم نعم
بهم قوما والبا للفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه
فكانه قيل انعم بهم قوما و قد تدخل هذه البا على المخصوص لقوله صلى الله عليه وسلم
نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى
متعجب منه ههنا و قد روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل

كما ذكرنا وقال ابو علي سمع نعم عبد الله زيد وبيس عبد الله انا ان كان كذا فهو شاذ
اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسي و ينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن
كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر
في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبيست الصفون والاولى ان يكون
هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اي بيست بقعة الصفون
فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيه ونعمت اى مرحبا بهذه القصة ونعمت
هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يونث نعم وبيس وان كان فاعلهما مذكرا
لكون المخصوص مونثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجا
مجورة دعايم الزور نعمت زورق البلد وكذا يونث الفعل وان كان المميز للضمير
مذكرا التانيث المخصوص كقوله تعالى سات مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو
مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا
مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ عليه و حكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي
نصرناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل اى ينبغي ان يصح
اطلاقه عليه وبيس مثل القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بيس
مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بيس مثل المكذبين
مثلهم اى مثل المذكورين و شرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص فلا يجوز نعم
الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة و لا يمتنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل
ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا و يجوز بالفا
نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بيس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبيس
كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل
او فعل نحو رموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر
انجرار فاعل هذا الملحق بالبا وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اى اظرف به ويكثر
ايضا استغناوه عن اللام كقوله تعالى وحسن اوليك رفيقا ورفيقا تمييز لاوليك
وقيل حال ونحو قوله بعد ما متنا مل ما فيه نابيه وكذا في قولهم شد ما انك ذاهب
وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيها كما في نعما ومتاملي ومخصوصات ويضمر فاعل
فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جا في الزيدان وكرما اي ما اكرمهما ولم يجز ذلك
في نعم وبيس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله
ومنها حبذا وفاعله ذا اصله حب حبه اى ظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره ما
والزم منع التصرف كما ذكرنا في نعم وبيس قوله ولا يتغير معنى لا يثنى ذا ولا يجمع

انهم

حبذا

ولا يونث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حب اولا، ولا حب
ذي لانه مبهم كالضمير في نعم وبيس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض
الابهام فحبذا بمعنى حب الشي فعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب من ذا ازال
فعليه حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اى المحبوب زيد قال
بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل
كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعل واذا دخل لا على حبذا وافق بيس
معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اي مبتدا
او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا
يتقدم على حبذا و قال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان كذا وكان ينبغي ان
يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبيس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك
قال الربعي ذا زايده كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل
لا يحبذ كحولق وبسمل ونحوها **قوله** وقد يقع قبل المخصوص وبعده تمييز نحو حبذا
زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو
حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا
وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر اى ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا
التمييز لازم عن الضمير جايز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على
الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز
في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما
حذف المخصوص ههنا للقرينه كما حذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذا نقل
ضمة عينها الى فايها كما يجوز حذفها قال وحب بها مقتولة حين تقتل نفخ البا وضمها
وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بجد ما متاملي وانشد
الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما اراد واحسن ذا ادبا وبرك
عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب
وقد يجر فاعل حب بالبا مفردا عن ذا تشبيها بفاعل فعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة
تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير العالمين واله
وصحبه اجمعين **الحرف** قد مضى شرحه في حد الاسم **وهو** اى ومن اجل ان معناه
في احتياج كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قايم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل
واحد من الكلامين اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شي وكذا الفعل
في نحو قد قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل واسم وقد يحتاج الى المفرد

مباحث الحرف

مجموع حروف الجر في هذا البيت
واو باء تاء كاف لام رب منذ مذ
في على حتى الى حاشا عدا من عن خلا

كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج
اليه في نعم ولا وكان قد وخرجت ولما **حروف الجر** ما وضع للافضا بفعل او معناه الى ما يليه ...

بمعنى الحرفية و قوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا على فيه معنى الضم لقولهم من علي
بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وعدا حرفية لا اصل لا لفا
بخلافها فعلية اجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثنا اشبهت الحرف في عدم التصرف
فصارت كانه لا اصل لا لفاتها وهذا عذر بارد **قوله** فمن للابتدا كثيرا ما يجرى في (من الجارة)
كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية تستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المبدا كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان
بخلاف الامد والاجل فانهما لا يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتدا
الغاية وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية فمن للابتدا
في غير الزمان عند البصرية سوا كان المجرور به مكانا نحو سرت من البصرة او غير
نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو و اجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا
بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار
بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر و انا لا ارى في الايتين من بمعنى الابتدا لان المقصود
من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير
والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة
او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشي الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت
من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو
باقل من خطوة وليس التاسيس والتقادم ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما
حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الايتين بمعنى في ومن في الظروف
كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت
من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض
غير عزيز وكذا الاقوا لم يبتدئ من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر والظاهر مذهب (اى انه تبعيض في نحو ... مقام بعض غير عزيز)
الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف
من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى وما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه وافر اليه فالبا ههنا افادت معنى الانتها واذا قصدت
بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشي وخرج منه لا لكونه مبتدا الشي ممتد
جاز ان يقع عن موقعه لانها لمجرد التجاوز كما يجي فتقول انفصلت منه وعنه ونهيت من
كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اى بعده منها و اما من التفضيلية فهي وان كانت
لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل كبعض حروف
افعل التفضيل فلا تتغير و اجاز ابن السراج كون من لابتدا غاية الفاعل والمفعول لكونه
الفعل

الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك (تبعيض)
من داري من الطريق و مثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف
اى اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت
من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم
والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم لجاز
ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة الشي فيتعلق بمقدر اى شيئا
كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عن النكرة المؤخرة قال
تعالى خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شي ظاهر وهو
بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم
اى من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة
ابتدا الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدا الاخذ **قوله**
وللتبيين كما في قوله تعالى واجتنبوا الرجس من الاوثان و تعرف بان يكون قبل من
او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك
المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وتفسير في قولك عز
من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله
او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون
من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور
على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم
لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة و قال الزمخشري (قال الحسوي التبيين راجع الى الابتداء)
كونها للتبيين راجع الى معنى الابتدا وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون
من الدراهم ومحال ان يكون الشي مبدا نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون
مبدا له وانما جاز تقدم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من خطه في روضة ومن
رعاياه في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن
التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شي من خطه في روضة وعندي شي من المال
ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اى من خصال زيد كانك قلت يعجبني شي من
خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اى شيئا من اعضا زيد يده ففي جميع هذا
ما هو المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان كما ذكرنا في باب عطف البيان
كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اى شي من اشيائه بلا ريب

فاذا قلت وجهه اوكرمه فقد بينت ذلك الشى و اما ما يسمى من التجريد به نحو قد لقيت
من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله فى حذف المضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا
اى حصل لى من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد و كذا باء التجريد به فى نحو قوله
تعالى فاسال به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اى سل بسواله خبيرا ولقيت بلقاء
زيد اسدا وقد تكون من البدل كما فى قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة قال
فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان و تعرف بصحة قيام لفظ
بدل مقامها قوله وزايدة فى غير الموجب هو اما نفى نحو ما رايت من احد او نهى نحو لا
تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد و غير الاخفش والكوفيين شرط
فيها شرطين فى غير الموجب ودخولها على النكرات و الكوفيون والاخفش لا يشترطون
ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم نحن فى حيز الايجاب وهى داخلة على
المعرفة وهى عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم شيا قالوا فقوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه و اجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله
عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران
كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها و استدلوا بما حكى البغداديون من
قول العرب قد كان من مطر و اجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من
مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب
كما قال دعنى من تمرتان كما مر فى الموصولات و قول المصنف شى من مطروس للتبعيض
او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط
فى باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون
فاعلا الفعل المبنى للفاعل الا اذا كان الجار زايدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل
القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عنه فاعله ولو صح تاويله لجاز
ان يكون الكاف فى قوله اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت
والفتل حرف جر وقد حذف الفاصل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال
بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نباء المرسلين يجوز ان
يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ان ضميرجاء فى القران له
وقوله من نباء حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا توصل الفعل
اليه اعنى الفاعل فى نحو ما جاءنى من احد فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية و عند
الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير استغراقية كما فى الموجب وفايدة من الاستغراقية

من التجريد

ماذكرنا فى باب لا التبرئة اعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ
لولاها احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءنى رجل واحد بل رجلان او اكثر فهى اذ
التاكيد ما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت
فى الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء فى نحو
الحق بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين و قيل ان الاستغراقية فى الاصل
ابتدائية اى ما جاءنى من احد الى ما لا يتناهى و قد تجى للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك
وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب وتكون من مضمومة الميم
ومكسورتها بمعنى تاء القسم ولا تدخل الا على لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ
دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو ترّبى ومن وهى حرف جر عند سيبويه جاز
ضم ميمه فى القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصورة من من المضمومة مقصورة
من ايمن ويكون من فى الظروف بمعنى فى كما تقدم و تختص من بجر قبل وبعد وعند
ولدى ولدن ومع يقال جيت من معه اى من عنده ولذا مله اى ماتى بالصحيح و اختصت
ايضا بجر عن وعلى اسمين والى للانتهاء اعلم ان الى تستعمل فى غاية انتهاء الزمان والمكان
بلا خلاف نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول جزئى الابتداء والانتهاء فى المحدود
فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا
فى الشراء و يجوز دخولهما فيه مع القرينة و قال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول
فيما قبلها فلا يستعمل فى غيره الا مجازا و قيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو
اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو ثم اتموا
الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما فى قوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفونها الى اموالكم وكذا
قوله تعالى الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اى مضافا فذالى
الذود و قوله وانت الذى حببت شعبا الى بدا الى واوطانى بلاد سواهما اى مضافا
الى بدا و قيل تجى بمعنى فى كما فى قوله فلا تتركنى بالوعيد كاننى الى الناس مطلى به القار
اجرب و الوجه انها بمعناها و ذلك ان معنى مطلى به اجرب مكره مبغض والتكريه
يعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الى قال تعالى
وحبب اليكم الايمان كما قيل بعت منه حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا
على سخطت عليه وقيل ان الى فى نحو انت الى حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى
عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هى فى قوله وان يلتقى الحى الجميع تلاقنى
الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب الى ذروة ولا بمعنى فى كما قيل قوله

الى

الى لغاية ... [illegible]

حتى ٣

وحتى كذلك اى لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فروقا كما يجى وعتى بالعين لغة
هذيلية وهي ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت
حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا يجى بمعنى الى الا مصدرا مؤولا لان الفعل المنتصب
بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي
بمعنى الى يجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس ويجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى
مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كي ويجب
توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاني القوم حتى رجل لانه خبر ولا ما بدة
في ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة في انه لابد قبلها من ذي اجزا الا ان ذلك يجب
اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة
فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره نحو نمت حتى الصباح اي
نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزا
مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا وكجزيه لاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم
او جزا ما دل عليه ما قبلها كما في قوله • القى الصحيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى
نعله القاها • عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة اى القى جميع ما معه لانه
اذا القى الصحيفة التي لا يمشي الا بها فقد القى كل شي ويجب ايضا دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما
الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر جزء ما قبلها كنمت البارحة
حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى
راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها كما في العاطفة
فلم يجيزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام
هي حتى مطلع الفجر واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله
بالدخول سوا كان جزا مما قبلها او ملاقي اخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف
وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزا كان او ملاقي اخر جزء وفصل عبد القاهر
والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل
وقال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى
زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فيدخل في
الاجمال ما دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم تدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول
مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزا ما قبلها
حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان

يكون

يكون اخر اجزايه اذا ابتدات الاجزا الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بقصدك من الجانب
الاضعف مصعدا كان اخر الاجزا اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم
بالعطف وليس هو عليه السلام اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا
واذا ابتدات لعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان اخر الاجزا اضعفها نحو قدم
الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة
فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزا حسا او
ملاقيا له نحو قولك قرات القران حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق
ايضا حتى ما في جواز عدم كون ما بعدها جزا في جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال
ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزا حسا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم تقصد
كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت
السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها او الى ثلثها
والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا
لمن توهم ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف
لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يعد من ان حتى تكون بمعنى مع فقال وبمعنى
مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة
نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد تكون بعض ذوا الاجزا الذي قبل حتى جارة كانت
او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو ضربت القوم حتى زيدا عطفا وجرا كل ما ذكرنا
من الاحكام لحتى العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته يجوز ان يقال ان حتى في
مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابتدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد
اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاني القوم حتى انت ورايت القوم حتى
اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزا بالى لكون الى اشد تمكنا
واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزا واوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد
ولا يقال قيم حتى عمرو وتشبث المبرد قوله • واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله • والحقه
بالقوم حتاه لاحق • وليس ما في البيت لحتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية
اى حتى هو كما في قوله فيبناه يسرى رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه باس
فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزا
لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا
بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة وان كان ايضا جزا وقال الاندلسي
لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزا مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما وان لم

يكن جزا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما
ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزا المتجزى الذي قبل حتى شيا فشيا حتى ينتهى
الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي اما الى فان كان قبلها ذو الاجزا وبعدها الجزء او الملاقي
فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما ما بعد
حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان سيرى حتى ادخلها
بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في
نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتدائية
ايضا اما التحقير كما في قوله فوا عجبا حتى كليب تسبني كان اباها نهشل او مجاشع
او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم
في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير
راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت
السمكة حتى راسها ماكول **قوله وفي للظرفية** اما تحقيقا نحو زيد في الدار او
تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة
شاغلة للنظر والتفكر والذات مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها
محيطة بها من جوانبها وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في النفس المومنة مائة من الابل
اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه
التي يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان فيه وفي قوله
بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع
لتمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى البا في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس
بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان تكون بمعناها اي لهم بصارة وظرف في
هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان
نقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل بمعنى مع في قوله تعالى فادخلي في عبادي
وبمعنى البا في قوله تخالني اكفاءنا ونقيبها ونشرب في اثمانها ونقامر والاولى
انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي الروح في
اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله
من كل فايت خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضا الله مشتمل على الحالتنا
لا يخرج عنه الى الاغراض المذمومة وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله **قوله
والبا للالصاق** نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي التصقت المرور بمكان
يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به صعب

البا

وتكون

وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق منه حججت وهذا مجاز
للالصاق وتكون بمعنى مع وهي التي يقال لها بالمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا
به واشترى الدار بالاتها ولا يكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر انه لا منع من كونها
لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به وتكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك
قوله وتكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه
لكن معنى التعدية المطلقة ان تنقل معنى كالهمزة والتضعيف وتغيير وهذا المعنى
مختص بالبا من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون
مستقرا **قوله** وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بكا الكبير بالاطلال اي فيها وتكون
للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا واغلب بشرها للدخول وهي فرع
الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني
ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل تورده الفقهاء ومذهبه انها زايدة لان الفعل
يتعدى الى مجرورها بنفسه وتجي بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال
سائل بعذاب وتجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي برويته كما مر في من **قوله**
وزايدة في الخبر والاستفهام بل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقايم كما يقال
هل زيد بقايم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرية
نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في وان ولم يسمع في النفي بان فما كان
للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت
وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف
المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كلما هو فاعل كفى ومتصبر فانه وفي فاعل
افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا في حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا
الموجب نحو جزا سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القي
بيده ونحو تضرب بالسيف ونرجوا بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت
بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع انه مرفوعة قال الا اهل اتاها والحوادث
جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في المجاريه ومن
غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في
علو الهوى ام تصوبا وتضم كثيرا مع الله في القسم نحو الله لا فعلن وشاذا قليلا في غيره
كقول روبة خير لمن قال له كيف اصبحت **قوله** واللام للاختصاص لام الجر مكسورة
مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة خزاعية وربما فتحت قبل ان
المضمر نحو لبيعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف

ما بالمصاحبة بمعنى مع

تغيير معنى الفعل في التعدية تختص بالبا

قال ابن جني اهل اللغة لا يعرفون البا التبعيضية

وتجي البا للتجريد

اللام الجارة

واحد كالواو والفا ولام الابتدا لحقتها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية
الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسرت بالجر لاميه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف
التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذا ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند
من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها
بسائر اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك
لئلا تلتبس اذا بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير
الضمير لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لايتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا
او موقوفا عليه وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد ولدوا للموت
فرع لام الاختصاص كان خلقهم لحينهم وولادتهم للموت **و**كذا التي للتعليل نحو جئتك
للسمن والمضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتاخيره عن
معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي
لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد وبالكل لام الاختصاص وقد تجي بمعنى الى نحو سمع
الله لمن حمده اى استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون
للاذقان اى عليها **قوله** وزايدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه **و**كذا في
شكرت له على مامر في باب المتعدي واما في وزنت المال ووزنت له فاللام ليست
بزايدة بل هي مقوية قد تحذف تخفيفا وهي في لا اباك زايدة عند سيبويه وكذا اللام
المقدرة بعدهما اى بعد فعل الامر والارادة على مامر في نواصب الافعال وزايدة ايضا
في قوله تعالى واذ بوانا لابرهيم وكذا اللام في قوله ولا والله لايلفي لما بي ولا للما بهم ابدا
دوا **و**يجوز ان يقال التوكيد توكيد لفظي **قوله** وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قلت
لزيد لكان يقال ما سبقتمونا قد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا **قوله** وبمعنى
الواو في القسم في التعجب نحو لله لا يوخر الاجل **قوله** في التعجب يعنون في الامر العظيم
الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو
لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقرا الذين احصروا للتعجب والاولى
ان تكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقد تجي بمعنى في وبمعنى قبل
وقد ذكرنا ذلك في باب العدد **ورب** في رب ثماني لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا المشددة
والثانيه ضم الرا وفتح البا المخففة والرابعة ضم الرا واسكان البا المخففة والخامسة
فتح الرا وفتح البا المشددة والسادسة فتح الرا وفتح البا المخففة والسابعة والثامنة
ضم الرا وفتح البا مخففة ومشددة بعدها تا مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في

جواب

جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اى انكر لقاى الرجال بالمرة فاني لقيت
منهم شيا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما
ظاهرا ومقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز ولرب
رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير
حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك
نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوى يا ربتما غارة شعوا وقوله
فان يمس مهجور الفنا فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل
الشي الكثير من المدايح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك
ابلغ في المدح ومن هذا القليل قوله تعالى قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في
الاصل وذلك كما يقول المادح بكثرة العلم لا تنكروا ان اعرف شيا من العلم وهي حرف جر
عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع
انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب
كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا اضافة كما يجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام
رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حروف الجر هي ما تفضي
بالفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني
انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر كقوله تعالى
ان كنتم للرويا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب **و**الجواب ان العادة ان يعمل
مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى تخص مفعول
ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد
ضربته وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن **و**يشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم
اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته
واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل
كريم اكرمت فلم يحتج معنى الكلام الى شي اخر مقدر مثل تحقق وثبت على ما ادعوا **و**ان
اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اى اكرمته الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران
يدرسه كان ابرد لان الضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب
رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيد ضربته جا الاشكال
الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعين الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته
ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاني في جواب من قال ما جاك رجل ولا شك ان جاني هو جواب
رب الا بتوقف معنى الكلام على شي اخر بل تم بقولك جاني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير

رب كانت كالعلة في التكثير

تعدية الفعل صورة ناصر العامل باللام

تجي اللام بمعنى الى وعلى

اللام الزائدة

لم يثبت لام التعجب الا في القسم

في مر بزيد وكقولك زيدا ضرب والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة
التفسير امتناع ذلك فان ارتكب مرتكب متمحلا انجاني صغه والعامل يحقق ونحوه فهو
محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف غالبا
بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني
كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس
واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخبرنا في باب الاستثنا في قولهم اقل رجل يقول
ذلك الا زيدا فانهما متناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل الا
في نحو غير ما سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي
له صدر الكلام فكذا لا يدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب
صدر الكلام قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعليه كما في اقل رجل
المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر
مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر
وقوعه ايضا صفة معطية معنى الفعل ههنا بخلاف يا رب اقل رجل كما مر في باب
الاستثنا قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جايعة عارية
يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جايعة عارية بلا تقدير شي اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون
من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر
كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا
كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شي اخر والرفد القدح
الضخم يقال اهريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفرت وطابه والمقدر في قوله
واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت لي اما مجرورا قل فعلية او
ظرف كما اخترنا في باب الاستثنا واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان تقتلوك
فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدا وعار خبره والاولى ان
يكون عار خبر مبتدا محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة
قوله مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان
النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما
دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع
المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير
به نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا

يجب

يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدا على ما اخترنا لافادة صفة مجرورة معنى الجملة
كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا توصف رب
فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم
كالنفي فلهذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله غالبا اذا كان الكلام الذي رب
جوابه عنه متصلا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة
وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في واسرى من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم يكن
هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل
ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار
امامك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله صلى الله عليه
وسلم الا رب نفس طاعمة الخبر بتمامه وليس شي من هذه الاشيا عاملا في رب بل هو
وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على
المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك
الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل
واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه
يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله
وقد تدخل على مضمر هذا المضمر نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله
في مطابقة التمييز وشرحه مر في باب نعم وبيس قوله وتلحقها ما اذا ما دخلها ما
فالاكثر بكونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا
لكونها كحرف النفي الداخل على الجملة وقد جات ما بعد رب زايدة قال ربما ضربة
بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة ومثلها ما التي
تلي كاف التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كاين وشذ انت
صديقي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عما قريب واما اذا وليت
البا ومن فالاولى زيادتها واعمال الجار من نحو فبما رحمة ومما خطيا تهم وقد تكفهما كما حكى
ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قايم
والتزام ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل
في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا
المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين
ونادى اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود الذين فحذف كان لكثرة

استعماله بعد ربما قال قتلنا وكان القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر
اى ربما كان مثل قوله فلقد يكون لها دم وذبايح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع
بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة
عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال
فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اى ربما توقع ذلك قوله
وواوها اى واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين والجار
الكوفيه قياس ساير الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن ويحذف حرف الجر قياسا
مع بقاء عمله اذا كانت الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصه والثاني
ان تكون بعد الواو والفا وبل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت
في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي
المخترق والفا كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه علي يكاد يلتهب التهابا وبل
كقوله بل بلد ذي صعد واضباب اما الفا وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل
برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف على ما قبلها والفا جواب الشرط واما الواو
فللعطف ايضا عند سيبويه وليس بجاره وان لم تكن في اول القصيدة والرجز كقوله
ويضبط التوس وربما وقطعه اللاتي بها يتصل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في
اولها كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول
اقدمت عليه فاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قايمة مقام
رب جارة بنفسها كصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم معطوفا عليه لا في ذلك
تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليله وبحس لا يقدرونه عاطفا على الكلام
السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز
بعد الفا وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفا وبل ولكنها صارت بمعنى
رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة
نحس ولا فوليلة اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف
فلذا جاز دخول واو العطف والفا وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب اما
على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثه وواوها اعلم واوها
ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اى اليا والثاني ان لا
يستعمل في قسم السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث

انها

انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحلفين الاخيرين
لكونها فرع البا وبدلا وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم
بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا الا
ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعيه القريبة من معنى الالصاق والتا بدل
من الواو كما في وارث وتراث ووكلة وتكله فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا
على لفظة الله وفيها الخصايص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب
الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجي بمعنى الواو كما ذكرنا تختصه ايضا بلفظ الله في الامور
العظام وكذا من مكسورة الميم وقد تضم والكسر اكثر مختصه بلفظ ربي ومذهب
سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام البا لدلالة تغير معناها وخروجها عن
بابها كما تقول في القلم سمس بن مالك بضم السين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة
الميم مقصورة من ايمن والمكسورة من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجي بالله
او بالكعبه ومن مختصه بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن
ان يستدل بقبايه على انه ليس بحذو فاصله من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرف
لا يوجب البنا كما في يد ودم والاولى ان يقال بما روى من قولهم من الله مضموم العين
والنون ومكسورها مع لفظ الله وحدها هي من الجاره المستعمله من الى ابتعت النون
الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فتقول هو من الله بكسر الميم وفتح
النون اتبع الميم النون وان كانت فتحته عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا
من الجاره في القسم مختص بربي او بالله وقيل بالثلاثه اى مضموم الميم والنون ومكسورها
ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من ايمن اما اختصار من الله بضمتين من ايمن
فظاهر اما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورتين منه وجها لان
ايمن عندهم واجب الرفع سما كما يجي والقصر لا يوجب البنا فمن بان جا بكسر النون
وفتحها فان جا ايمن الله على ثلاثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جا يمين الله رفعا
ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا
وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع الميم للنون
بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون
للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها
مع ضم الميم فمقصور ان من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة
المفتوحة ها وقد تحذف اليا مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها بالقصر
من ايمن ولا تستعمل الامع الله ولا تستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن وقد يقال م الله

وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من على ما قاله سيبويه وقيل هما مقصورتان
من ايمن ففي كسر الميم اذا اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من
الواو كالتا لكون الميم والواو شفهيتين فاختصا بلفظ الله كالتا وفيه نظر لان الكلمة
التي و على حرف لم تجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي البا فان لم يبدل
منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار وبلا عوض
والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو
الكعبة لافعلن المصحف لم يكن كذا ويختص لفظ الله بتعويض ها او همزة الاستفهام
من الجار وكذا يعوض من الجار فيه قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم
ثم ردت عوضا من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك
لاختصاصها بلفظة الله كالتا فاذا جيء بها التنبيه بلا فلا بد ان تجئ بلفظة ذا بعد
المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا سيئ ها نحو ها لعمر الله ذا قسما والظاهر
ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما ياتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم
به عند حذف الجار ليكون عوضا منه واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها
اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من
الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في
كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون
كالتنبيه على كون الفها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ما يوهم ان الها عوض من
همزة الله هرقت وهياك والثانيه وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف
الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثه وهي دون الثانية في الكثرة اثبات
الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان تكون مع ذا بعد الله
فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابع حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة
الوصل وفتح الف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا
من جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل ليكونن ذا او الجواب
الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن ولا افعل بدل من الاول ولا يقاس
عليه فلا يقال ها الله ذا اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم
اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا محذوف الخبر اي ذا قسمي بعد هذا اما ان
يجي الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج
في الحسن البصري الله ليقومن عبد من العبيد فيقول كذا وكذا او للاستفهام كما
قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راس ابي جهل الله لا اله غيره

واذا

واذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر
او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا تحذف للبس ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة
الله في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص
هل بعت دارك فيقول نعم فتقول افا الله لقد كان كذا ويجوز دخول الفا من غير
استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم
ههنا للفصل بينها وبين الله بفا العطف وعند الاخفش الفا في فالله زائدة ودليل
كون هذه الثلاثة ابدا لامعاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب
بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزا صارتا بتقريبه
القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا
للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك
اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة
الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله
لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب
عليهم ان يودوها اليه تعالى سالما قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله
ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها اي او اليمين الذي يكون باسمائه
تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات
الخبر نحو على امانة الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يميني
لافعلن وقال الفرا اذا كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله ولعمرك فجواب القسم
خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشيء
لان العمر بمعنى البقا فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام
في امانة الله وايمن الله ونحو والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتدا نحو لعمرك ولايمن
الله وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى
المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا
تقول اباك لافعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا
ونصبا وقال الجزولي لم يسمع في لفظة الله الا النصب او الجر وجوز الاندلسي الرفع
ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع
فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفه وعند سيبويه
هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل
عليه تجويز كسر همزه وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان تكون الهمزة

في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسما والافعال وكذا قالوا في
الامر من نحو انصر بضم الهمزة و يستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا فتصدق ههنا
قوله كلا امركها تحت رجليك شاجر و اذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى فذهب سيبويه و الخليل ان المتكررة واو العطف و قال بعضهم هو واو
القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من البا ولم تغن العطف
وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم
بما خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لابد له من جواب فيطلب ثلاثة
اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغنا بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد
جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل
فلم يبق الا ان نقول القسم شي واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به
فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى اي اقسم بهذه
الثلاثة ان الامر كذا وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لا فعلن وحياتك
ثم حياتك لا فعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لا فعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى
واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا
على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو
اي المتقدمة كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم
لم يستعمل الفعل معه فصار كالجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من
الحرف اي البا فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المصنف فيلزم
على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جا قوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم يكن قبله مع ان الا انه
تكون الواو فيه قايما مقام اقسم والباحتى كانه يجر وينصب وهو المجرور و قال المصنف
انما هذا الا نه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف و على ما قدمنا في
باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة
هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فتكون الواو قايما مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون
التقدير بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور و المنصوب شي واحد و اعلم
ان القسم على ضربين اما قسم السوال وهو نشدتك الله وعمرتك الله و قعيدك الله
وبالله لتفعلن و قد يستعمل لعمرك في قسم السوال فجواب قسم السوال امر او نهي
او استفهام لقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى و يجاب بالا ولما ايضا نحو
نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت و قد مضى في باب الاستثنا و قولك قعيدك ان لا

تسميني ملامة ان فيه زايدة و ربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون
خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه
بكذا واستقبله اي اجابه به و اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية
اما مثبتة او منفية والمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام
لام الابتدا المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل و انما اجيب
القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جا القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة
في الاصل لام الابتدا ايضا كما يجي في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب
القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان و مذهب الكوفيين ان اللام في
مثل لزيد قايم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود
عندهم لام الابتدا قالوا لانك تقول لطعامك زيدا اكل فقد دخلت على غير المبتدا
واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قايم ولام
القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك و يجوز ان يقدروا بان الظن الغالب قايم
مقام الفعل فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قايم بكسر ان و لهذا قال بعضهم ان قوله
وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم وما لهم جوابه بل الرجا مثل ظننت لقد فعل لكان
نصا في اجرا ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قايم لام الابتدا
مفيدة للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفيه لان الاصل عدم التقدير والتاكيد
المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان توكد الجملة
التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قايم فلا يقال لما زيد و ذلك لان اللام للتقرير
والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد
ما هو قايم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرف
ثم ان لام الابتدا تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا في كونه اول طرفي الجملة مع مضارعته
لمطلق الاسم قال المتلمس لاورث بعدي سنة يقتدى بها واجلو عمى ذي شبهة
ان توهما و تدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا
للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضي وان كان اول طرفي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم
فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتدا عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتيناك وذلك لانها
تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان
في قد ايضا معنى التحقيق و تدخل ايضا لام الابتدا على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا
اي تقدم عليه نحو لقايم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا
نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل

ولا يدخل على ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل على نعم وبيس وان كانا في
الاصل ماضيين لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فتقول لنعم الرجل زيد
كقولك لحسن زيد و اذا وقع لام الابتدا بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا
نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا القايم كما يجي في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست
جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفيه بل هي لام الابتدا والاسمية المنفيه مصدرة اما بما
معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبريه على اختلاف احوالها نحو والله
لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل فيها والله لا فيها رجل ولا امراة واما مصدره بان نحو والله
ان زيدا قايم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصدير
باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله
تعالى ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط و كذا ان دخل على حرف
التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تاتي بالنون اكتفا باحدى علامتي الاستقبال عن
الاخرى و قد يخلو المضارع عن اللام استغنا بالنون وقد جا قليل مرة لتا رن فانه
فرغ وان اخاهم لم يصمد و لا يجوز عند البصريين الاكتفا باللام عن النون الا في الضرورة
والكوفيون اجازوه بلا ضرورة و يحكى عن ابي على موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام
والنون قال الي ابن اوس حلفة ليرد ني الى نسوة كانهن مفايد بفتح اللام وضم الدال
ويروى ليردني بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على
الفعل المضارع نحو والله لتفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا
فالجمهور يجوز وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج
الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح
انكاره انشد الفرا لين تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع فتقول
والله ليصلي زيد فيجب الاكتفا باللام ولا تاتي بالنون لانها علامة الاستقبال وان
كان المضارع منفيا فتفيده بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان
المستقبل فظاهرهما تعين الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله
ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا و لا يجوز
نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لكونه يتلقونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجي
والعامل الحرفي لا يحذف مع بقا عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وان كان
الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبيس
فاللام وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما
وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى

والشمس

والشمس وضحاها الى قوله قد افلح فلم ياتِ باللام للطول و قال الشاعر حلفت لها
بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال و يجب تقدير قد بعد اللام لان
لام الابتدا لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو
قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان
ان موطية كاللام في لين جيتني لاكرمنك فاللام في لكان اذا جواب القسم لا جواب لو
فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شي اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك موقعا
محذوفا وسيجي الكلام عليه في حروف الشرط و اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله
ما قام واما ان نفي بلا او ان انقلب الى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب
المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا يعذبهم فلا يلزم تكرير لا
كما لا يلزم اذا كانت في الماضي الذي للدعا نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين
بمعنى المستقبل في غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى و ربما جات في الشعر غير
مكرره كقوله فلاي فاي الامر سيئ لا افعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
فانما لم تكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك
رقبة ولا اطعم يتيما او مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك
الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى موطية اي ممهدة ومعينة لكون
الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لين اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك
بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجي باللام الموطية تنبيها على القسم المقدر وقد يجي
من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط
الماضي وهو ما يكون بلو فيجي حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع
الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سوا كان المضارع لا يزال واخواته
او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والاس و انما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب
القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه
في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حروف النفي
في غير القسم من لا يزال واخواته قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه
وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا تلتبس بالايجاب و اما قوله فلا وابي
دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال
الناقصة و انما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون
في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى

فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي
المضارع من ما **قوله** ويحذف جوابه اذا اعتراض او تقدمه ما يدل عليه اذا المعترض
القسم اى توسط الكلام نحو زيد والله قايم وقام والله زيد و في نهج البلاغة فقد والله
لقد الله **قوله** او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قايم والله وقام زيد والله وهذا الكلام
الذي توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن
ذا الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان تاتني كما مر في به و قد تجى بعد الجملة الاسمية
قرينة دالة على الجواب فتحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك
كقوله تعالى والفجر وليال عشر اى ليوخذن او ليا تين لدلالة قوله الم تر كيف فعل
ربك الاية عليه و قد تحذف القسمية لكون ظرف من معمولاته العمل الواقع جوابا
دالا عليها نحو لا افعله عوض العايضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم
مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد ما يفيده فا يدغ القسم ولاجل افادته فايدة
قد تقدم على عامله قايما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بالحرف يمنع عمله
فيما تقدمه كنون التوكيد وما يقال عوض لاتينك وعوض ما اتيك لغرض سده مسد
القسم كما يجي في الحروف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم و قد يستعمل في غير القسم كقوله
هذا ثناي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام القسمية
ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد و توثيق
كالقسم تقول جير لا تفعلن كانك قلت نعم والله لا تفعلن وهي مبنية على الكسر وقد تفتح
تكيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا للقوم وبنا وها عندهم لمشابهتها جير الحرفيه لفظا ومعنى
ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى الاعراب في الى بمعنى النعمة وتديوني به
دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعايمه
وربما نونت ضرورة قال وقايلة اسعت قلت جير اسى انني من ذاك انه وبه
استدل من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعرف ولا نعذر ما
ارتكبه في جميع حروف التصديق و قد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله
فاقسم لو شيء اتانا رسوله ما اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه
ان اكد بالنون نحو اضربنك لان النون لها مواضع كما يجي في الصرف نحو اضربن زيدا
و اما نحو لقد سمع الله ولزيد قايم فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين
كما تقدم وقد تقوم مقام القسم حقا وتثبيتا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لا افعلن
وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا الالتزام اما نذر نحو لله على كذا لا افعلن
او عهد نحو عاهدت الله او على عهد الله لا افعلن **و عن قوله عن المجاوزه** اي لبعد عن ٩

شي

شي عن المجرور به بسبب ايجاد مصدر والمعدى به نحو رميت عن القوس اي بعد السهم
عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام
وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته
عنه وقلت جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع بمينه بالجلوس وقوله تعالى
عن الغرق عن امر مضمن معنى تجاوز ون وطبقا عن طبق اى طبقا متجاوزا في الشدة
عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا
وليس المراد طبقتين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل
التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر على
اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قوله ورث السيادة كابرا عن كابر
اى كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر اخر و قال بعضهم اى بعد كابر والاولى ابقا الحروف
على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
ضمن في افضلت معنى تجاوزت في الفعل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى
والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة المصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن
في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدى عن اسيل
ضمن في تبدي معنى تكشف اى تكشف العطاء عن خد اسيل **قوله** وعلى للاستعلاء علي ١٠
اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل
الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضا الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها
راكبة لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شي عليه ولكنه اذا صار
الشي مشهورا في الاستعمال في شي لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على
فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت على بنو قشير
فلحمل رضيت على سخطت وقوله رعته اشهرا وعلا عليها اى على مذاقها كانه ملك
مذاقها وتسلط عليه في تتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اى معها كان المعنى انه
يلزمه لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله
اى ملتزما به فكانه مركب يحملك الى مقصدك ومررت عليه يفيد ان مرورك به كان من
جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
على ليس فيه زايدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه
فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على على ما
سبق من يتكل فصار حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا **قوله** وقد يكونان
اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وقد واما تعين اذا اسميتهما لان الجر

من خواص الاسما قال يصف قطاة • غدت من عليه بعدما تم ظمؤها • تصل وعن قيض بزيزا مجهل • وقال فلقد اراني للرماح دريئة • من عن يميني مرة وامامي • فيبنيان اذا الكونها على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فتلزم عن الاضافة ومعناه جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا
اي من فوق **قوله** والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار **فان قيل** لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد **قلت** قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في اصله غير ابي اذا لم تطل في غاية القلة فاستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير وتتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم • واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل • وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي وتكون ايضا زايدة اذا لم تلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق اي الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شي او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذا الغرض انه لا يشبه بالشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولاسيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد فهما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا دواء واما ان يكون احداهما زايدة فتكون تلك الزايدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى فيكون اما اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله شي واما الثانية فهي مثل كعصف ويجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زايد **فان قلت** لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف **قلت** لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بكعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدي فعلى هذا لا تكون الكاف زايدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شي ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر • وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم واخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان

الكاف ١١

د

له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا تدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا اتصلت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد تدخل في الشعر على المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه • ضعيف ولم ياسر كاياك اسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور قال • فلا ارى بعلا ولا حلايلا كهو ولا كهن الا حاظلا • وقال • وام اوعال كها واقربا **و** قد تدخل في الشعر على المرفوع نحو انا كانت **و** يجي ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا تقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به والمفعول بد لا بد له من فعل او معناه ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كاين الان فانت مبتدا محذوف الخبر فانك تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اي بحالتهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلي اتيك كما قال روبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فتكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما تجي كما بمعنى ربما قال واني كما لا اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما **و**ثالثها ان تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو **و**جوز الكوفيه نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذفت اليا تخفيفا ولم يرفعوا الرفع **و**لم تثبت البصرية لا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين **و** انشد الكوفيه لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريه ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم • اي لعلما وقد تكون بعد ما الكافه مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما نفعل **و**يجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اي تكون ما كافة واما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتبقى رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل وقال بعضهم هي في قوله • صددت فاطولت الصدود وقلما • وصال على طول الصدود يدوم زايدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدا **قوله** ومذ ومنذ الى اخر الباب قد مضى شرحه مستوفى واعلم انه اذا امكن في كل حرف

مذ ومنذ ١٢ ١٣

يتوهم خروجه عن اصله واكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعانى الذى يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا نقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن كتالوا معنى تحكموا اى الاكتيال وتسلطوا ولا نحكم بزيادة فى قوله يجرح فى عراقيبها نصلى بل يضمن يجرح معنى يومن بالجرح وقد مضى كثير من ذلك فى اماكنه الحروف سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذى هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه التام المتصرف المتعدى وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال معنى كما يجى ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فان لم تقل انها لمشابهتها الافعال بل قلنا هى لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياى ليت وهى جهة اخرى ها تشابه الماضى فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها من الافعال لانها تكون اذا بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحتها فقط كما تحفظ سكون من وعن فهى من جهات المشابهة وان قلنا هى لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا لما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعى ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى فهو تصرف فى العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التى هى اصلها من اول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وها تان العلتان ثابتتان فى ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فالعلة هى الاولى ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان فى ان وان معنى حققت واكدت وفى كان معنى شبهت قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم والشى لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هى للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف المقدر ولهذا تقول كانى امشى وكانك تمشى والاصل كانى رجل يمشى وكانك رجل يمشى وقيل هى للتحقيق فى نحو كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو على يعتقد فى مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى تبقى كان للتشبيه اى كان الدنيا لم تكن والاولى ان نقول تبقى كان على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شى ونقول التقدير كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها من قوله تبصرت به عن جنب والجملة بعد

الحروف المشبهة بالفعل
ان وان كان ليت لكن لعل

المجرور بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كاينة الا ترى قولهم كانى بالليل وقد اقبل وكانى بزيد وهو ملك والباء لا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وفى لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع متوهم نتولد من الكلام السابق رفعا تشبيها بالاستثنا ومن ثم قدر الاستثنا المنقطع بلكن فاذا قلت جانى زيد فكانه توهم ايضا ان عمرا جاك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجى وفى ليت معنى تمنيت وفى لعل معنى ترجيت وماهية التمنى غير ماهية الترجى لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمنى فى الممكن والمحال واختصاص الترجى بالممكن وذلك لان ماهية التمنى محبة حصول الشى سوا ينتظر ويترقب حصوله او لا والترجى ارتقاب شى لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شى محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو على معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم تفلحون اى لتفلحوا ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه وقال بعضهم هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت انه لا اله الا الذى آمنت به بنوا اسرايل فتوبة لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجا والاشفاق متعلق بالمخاطبين وانما ذلك ان الاصل ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى على ان يرجوا او يشفقوا كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام وقيل ان لعل تجى للاستفهام تقول لعل زيدا قايم اى هل هو كذلك واخبار عن عمل الحروف فى المبتدا والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفرا نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قايما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا فى علة نصب افعال القلوب لهما سواء ومن ثم جا ليت ان زيدا قايم كما جا علمت ان زيدا قايم فهو عنده كافعال القلوب فى العمل سوا واستشهد الفرا بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اى يا ليت ايام الصبى ترجع رواجع والكساى يقدر كان اى يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما يشتهر استعمالها فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كما فى قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفرا نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما

رووا عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كان اذنيه
اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك لان اسم كان مشبه وخبره مشبه به
فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما
قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح
الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة فيقول ان ليت متضمنة معنى الفعل
بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا يصل بها التضمين الضعيف مرتبة
نصب الجزئين بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت
ايام الصبا رواجعا فعلى حذف الخبر اي اقبلت رواجعا ويمكن ان يقال اني
وسبعا في غنم والحرج منها فوق كدا راجم فان ما اسمها وخبرها معينه عن المفعول
لانها مفعول تمنيت ويبنى على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير
المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش
قياس لعل في اجراء ان المفتوحه بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قايم ولم يثبت واما نصب
باقي اخوات ليت للجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعين خريفا واما قوله
كان اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطأ فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام
ويوثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحرف النفي واما لا و لم فقد مر في المنصوب
على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتحضيض
وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في
مضمون الجملة لم يلزم التصدر اجراء لها مجرى ساير الافعال وانما لزمت الحروف
المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من هذه الاحرف تدل على قسم من اقسام
الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا
تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتدا الكلام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما
المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد وانها مصدر وجب وقوعها مواقع المفردات
كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا
الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحه لا تدخل
على مبتدا في خبره معنى الطلب سوا كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما
لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب اخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان على
مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهي اما ذات مذكورة
شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او متعدرة قامت الصفة مقامه نحو كانك قايم وكانك
قمت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم
الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذا عن

مرتبة

مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القايمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الا خبرية
لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثمة اول نحو قوله جاوا بمذق هل رايت
الذيب قط واما ان المفتوحة فلان وضعها لتكون مع جزئيها في تاويل المصدر والمصدر
لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في نحو قوله امرته ان قم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما
اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما
مفردا متضمنا لمعنى الطلب كما مر في كان اما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعا والجملة
المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى من وقوعها خبرا لهما كما في
خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته
واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه وقال ولو اردت لقالت وهي صادقة ان الرياضة
لا تفضيك للسبب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل
وتلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا
والالغا اكثر لانها تخرج بها عن الاختصاص بالجملة فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية
فاذا اهملت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة
مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زايدة
حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغا
والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد تقوية الثابت لا معنى اخر
متجدد وعدم سماع الاعمال في لعل وكانما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سايغ عند
الكساي واكثر النحاة اذ لا فرق بينهما وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل
فيه فما ظنك ببعض الحروف لكن الالغا اولى بالاتفاق لعدم السماع وترك الاختصاص بسبب
ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان
لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط
غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر ويكون خبرها مضافا الى اسمها
فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك
فان يا النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر نحو الفردية
والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل
المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي ومن جهة عدم تغيير المكسور لمعنى الجملة او
تغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتدا اي مبتدا بها سوا كان في اول
كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتدا كلام اخر نحو اكرم زيدا
انه فاضل فتقول انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى

ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذا كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتدا الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه وكذا في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قايم وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قايم وكان عمرو انه قايم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو مامولى انك قايم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدا في خبر لام الابتدا فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتدا التاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قايم اى علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قايم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سوال مقدر وهو ان لولا لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها لتكون ان مع جزئيها في موضع المبتدا والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو جرت مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجي في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتيه نحو اجلس ما ان زيدا جالس لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم كما في لو انك قمت سوا قوله فان جاز التقديران اى تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فا الجزا نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدا محذوف الخبر اى فاكرامي ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفا اى لئيم اى صفعان واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولهما كقولك جبت مذاكره فالكسر

علي

على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابته وكذا اذا اول ليث ان الواو بعد قولك هذا وذلك تقدير الكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين ذلكم خبر مبتدا محذوف وان عطف على الخبر اى الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال اى اذا اخفيت نار بمزبلة العوا بارفع تلا را فعا نارى ذاك واني على جارى لذو حدة احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا اول ليث نحو اول قولى واول كلامى فالفتح على ان اول قولى مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولى اى قولى احمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى فلم يجمع لانه بمعنى المقول مراعاة لاصل المصدر والمعنى اول مقولاتى هذا المقول وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله انى احمد الله معمولا للفظة قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا للمضروب وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المصنف احسن رد وذلك ان افعل التفصيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه بهذا الكلام اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه بلفظ انى وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة انى فيكون المعنى اذا صرحنا تلفظي بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهين بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول اما انك قايم فان فاعل اى احق ذلك حقا او تقول حقا في معنى الظرف اى في حق فتكون ان اما فاعلا او مبتدا كما مر في المبتدا قال احقا ان اخطلكم هجاني ودليل كونه في مذهب الظرف اى في حق مولانا في اخاكم بما لي ثم يظلمني السروس فهو كقوله احقا بني ابنا سلمى ابن جندل البيت وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قايم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا وتقول اما والله انه ذاهب بالفتح اي افي حق والله انه ذاهب اى ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائيه وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدها نحو لقيتك مذ زيد قايم ومذ قيام

زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليهما كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد
الا ترى ان يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدهما الا مفتوحة
كما مر في الظروف المبنية والغالب بعد لاجرم الفتح قال تعالى لاجرم ان لهم النار فلا اما
موكدة للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كلا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم
فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله
ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا . برفع فزارة وان يغضبوا
بدل اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفرا بل الرواية جرمت فزارة الغضب
اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم اي لا يجرمن لكم وبمثله فسر بعضهم
الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفرا هي اي لاجرم كلمة كانت في الاصل
بمعنى لابد ولامحالة لانه يروى عن العرب لاجرم والفُعْل والفَعَل يشتركان في المصادر
كالرُّشْد والرَّشَد والبُخْل والبَخَل والجرم القطع اي لاقطع من هذا كما ان لابد بمعنى لاقطع
فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجاب بما يجاب
به القسم فيقال لاجرم لاتينك ولاجرم لقد احسنت ولاجرم انك قايم فمن فتح فللنظر الى
اصل لاجرم كما تقول لابد ان تفعل كذا وانك تفعل كذا اي من ان تفعل كذا ومن انك تفعل
ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لاجرم وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير
لاجر باسقاط الميم ولاذاجرم بزيادة ذا ولاذاجر ولاان ذاجرم ولاعن ذاجرم وان
زايدة وعين عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة وتقول شذ ما
انك ذاهب وعز ما انك قايم بالفتح فشذ وعز فعلان مكفوفان بما ككلما وطالما وهما
بمعنى حقا فمعنى شذ ما انك قايم حقا انك قايم اي في حق الان في لا تدخل على شذ وعز
لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان تكون ما اسما معرفا تاما كما هو مذهب سيبويه في نعما
صنيعك وبيسما عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل يجوز استعماله استعمال نعم
وبيس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا فاسق وليس ما ههنا كافة كما كانت في زيد صديقي
كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زايدة وان
مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم التزموا الكاف
مع هذه الزيادة كراهة ان يجي لفظها مثل ما كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي
هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رايي انك قايم بالفتح لاغير لان
المعنى في حق وفي جهد رايي واذا جيت باما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد
رايي فانك قايم فالكسر وهو الوجه لانك لم تضطر مع اما الى جعل الطرفين خبرين لان
كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما في حيز ان يتقدم عليها مع اما الملجي

في

في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك ساير واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها
من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز
اما في رايي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار
فانك قايم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في
الدار هذا الحديث فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر
في مظان الجمل اولى من تعريف ابي علي في كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع
تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فا الجزا يجوز فيه الفعل والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم
الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح
قوله ولذلك جاز العطف يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها
المنصوب في محل الجر لانها كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم
المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر
الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا
لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان زيدا كاللام في لزيد ولاشك ان المرفوع فيه
هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها
نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل
عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره
وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل
لكانت مع اسمها مبتداة والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما
فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتدا طرفا من هذا
قوله لفظا وحكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو
والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها
وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان
مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة في جزئيها بتقدير اسمين اي
ان المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها
مقام اسمين وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم
ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا
قايما وعلمت زيدا قايما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فلكونها بتقدير اسمين
لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد مع هذا ان الحق

ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر
الذي ذاتك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعى المصنف الى هذا التكليف اندرا سيبويه
مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان
بمعنى اعلام وكذا استشهد بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف
على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان
المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما
راى من يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز
العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان موكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو
بلغني ان زيدا قايم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه قالوا لا
يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتدا بل هي مع ما في حيزها
في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابي سعيد
صحيح فنقول قوله ورسوله عطف على الضمير في بري وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام
الفصل بقوله من الله مقام التاكيد او نقول رسوله مبتدا خبره محذوف اي رسوله كذلك
والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا البيت ان ما بقينا في شقاق
خبر انا وقوله وانتم بغاة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا مما يزدهيه
وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبوا اني تخشعت بعدكم لشي
ولا انني من الموت افرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على اني تخشعت
فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة
بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولو انني بالمشي بالكسر لارتفع الاشكال
وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل
اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكر جواز العطف على محل اسم
ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها
في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما تجي وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتدا
معها لم يزل لان الاستدراك راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا
قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم
يقم واجاز الفرا رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدا
ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتدا بما اورثت فيه الحروف من المعاني والوصف
وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفرا في جواز الحمل على المحل

ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله
تعالى علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل
رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس كونه كساير التوابع في جواز الرفع ان
الزيدين استحسنتهما شمايلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرية المشبهة بليس نحو
لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا عند مضي الخبر ولا يجوز عندهم
ان زيدا وعمرو قايمان واجازه الكسايي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا
عند جمهورهم الابتدا وفي خبر ان ان فيكون قايمان خبرا عن زيدا وعمرو معا فيعمل عاملان
مختلفان مستقلان رفعا واحدا فيه ولا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالموثر الحقيقي كما
ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزى لا يصدر عن موثرين مستقلين في التاثير
كما ذكر في علم الاصول لانه مستغني لكل واحد منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا
استغناوه عنهما وفرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قايم وخارجة لم يات القياس
الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا اقدمت الخبر على العطف فاما
ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قايم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب
عطف المفرد لان قايم لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسايي نحو ان زيدا وعمرو قايمان
لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا لا ان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين
في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر مترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن
موثرين والفرا توسط مذهبي سيبويه والكسايي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز
مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم لكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل
على المحل قبل الاسم نحو انك وزيد قايمان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا ينكر في
الظاهر كما ينكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهرا
في الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين
على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسايي اما قوله تعالى ان الذين
امنوا والذين هادوا والصابيون والنصارى من امن فعلى ان الواو في والصابيون
اعتراضية لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابيون كذلك لسد خبر ان مسده
ودلالته عليه كما في يا تيم تيم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب وسمع سيبويه قبل رفع توكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف
غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان خبر عنهما بلا شك
وسهل ذلك وجوزه بعض النحويين بنا الاسم واجازه الكسايي رفع المعطوف على اول

معمولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زايري وعمرو وليس بشي لان
ظن عامل قوي اثر في الاسمين اللذين بعدها بان صار به مضمونهما معمولا به واذا معمو اذلك
في البيت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما يشترط
خفا اعراب الثاني ليكون المعمولان في الظاهر كاسم ان وخبرها فتقل الشناعة قوله
خلافا للمبرد والكسايي الظاهر ان هذا مذهب الفرا والاطلاق مذهب الكسايي كما هو مذكور
في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي
ولاجل ان المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم
ان هذه اللام لام الابتدا المذكورة في التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتدا كرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا
كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيين احدهما ان يقع بينهما فصل
لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اي المبتدا
والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قايم ولقايم زيد ولطعامك
زيدا كل لا تدخل بعد التاخر الا على الثلاثة نحو ان من الشعر لحكما وان زيدا القايم وان زيدا
لفي الدار قايم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قايم لفي الدار بل
يجيس حقها كل التجيس بتاخيرها حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما العمدتان وانما
تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدي او بظرف متعلق
بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قايم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتدا فيما قبله لنقصان حقه في
التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطين الاولى فيه لام الابتدا والثانية جواب قسم
قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا
مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ما ان زيدا لقد قام
كما مضى في شرح جواب القسم ويجوز في نعم وبيس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك
واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا
لسوف يقوم خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي كما
مر في جواب القسم ولا في حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لين ضربته يضربك ولا على اسم
فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على جواب
الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر
بل هو من الشرط واجازه ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر
فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته لان اصلها لام الابتدا فلا تدخل الا على ما كانت تدخل عليه
وقد ذكر مواضعها واجازه ابن كيسان نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية

دخول اللام

تاخير ط

جبران

خبران فالوجه دخولها على الجزا الاول نحو ان زيدا لابوه قايم وقد حكي ان زيدا وجهه
لحسن وهو شاذ دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف لان حقها لما
سقطت عن القصد ران لا تتاخر عن الاسم وعن اول اجزا الخبر واذا اردت دخولها
في خبران الذي في اوله لام القسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال
تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزايدة كما قلنا في قولك زيد صديقي كما ان
عمرا اخي وانما تدخل على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا طعامك
اكل وان بي لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه
الاخفش وقد تدخل على الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا لقوله تعالى انك لانت
الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل
هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم
عليه ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول
اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي
عجوز لتكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراة سعيد بن جبير
الا انهم لياكلون وكذا قري في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جا في الخبر معمولا لاضحى
كاضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى
لمجهودا ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهايم المقصى بكل مكان
ولما نحو ما زيد لقايما وقوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء وكنحو
على كان ولولا قال فلولا الحياء لهاجني استعبار ولزرت قبرك والحبيب يزار ... لم يبكني وقال للولا قاسم
ويدا نسل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالبا نحو شهدت
بكذا وبان زيدا قايم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قايم واما قوله
تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان الشهادة تكون عن علم ونشهد معلق
كعلمت في نحو علمت لزيد قايم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت
زيدا قايما وعلمت يجرى مجرى القسم على ضعف فتقول اذا علمت ان زيدا قايم بكسر ان وكذا
شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجي
اشهد لقد رايته كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهدت لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي
وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراوها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام
المعلقة بعدها ضعيف كعلمت زيد قايم وشهدت زيدا فاضل وكقوله اني وجدت ملاك الشيمة
الادب والدليل على جواز اجرا الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات
بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا القايم واشهد لزيد قايم يجوز ان يكون معلقا

كظننت لزيد قايم ويجوز ان يكون مُجرى مجرى القسم واللام جوابه ولا يجوز اجرا شهدت مع
البا مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا القايم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه
ذاهب وانك لقايم لعطفك الجملة على الجملة واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق
قال لهنا المقضي علينا التهاجر وقال لهني لاشقى الناس ان كنت عازما وقد تحذف اللام
وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلاثة مذاهب
احدها لسيبويه وهو ان الها بدل من همزة ان كاياك وهياك فلما غيرت صورة ان بقلب
همزتها ها جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفرا وهو ان اصله والله
انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي لهِ ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال
الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الف
فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال الا لا بارك الله في
اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات و الثالث ما حكى المفضل
ابن سلمة ان اصله لله انك والواو للقسم فعليه ما علم في مذهب الفرا وقول الفرا اقرب
من هذا لانه يقال لهنك لقايم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنونا للتوكيد وان
زيدا لقام بدونه فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله لقايم وانما جاز
حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتدا
لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب
حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا تجي لام الابتدا من جملة الحروف
الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد
قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتدا كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون
فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن
جاز مجامعتها لشدة تناسبهما لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه
فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة و اما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف
بحذف الهمزة ونون لكن لما خففت لكنا هو الله ربي فحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان
المكسورة ترادف نعم كما يجي في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة
لكونها مع جزئها اسما مفردا تقع اسما لهذه الحروف الستة لكن يجب فصلها منها بالخبر كراهة
اجتماعهما نحو ان عندي انك قايم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي ولان مع ما
في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها لكم ومن كم
اهلكنا في قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى
ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم

الثانية

الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخا ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا يحسبنهم لما تراخى ما
بين مفعولي لا يحسبن في قوله تعالى لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما
لم يفعلوا فلا يحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون
وهذا قول الجرمي وهو الحق و قال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية
خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة
كقوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد
اني خطيبها بكسر اني وروي بالفتح على ان تكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية قوله
وتخفف المكسورة الى اخره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسما فيغلب الالغا قال
تعالى في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية
رد عليهم قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف سوا اعملت او اهملت اما مع الاهمال
فللفرق بين المخففة والنافية واما الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير
النحاة فانهم قالوا مع المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو
حسن يلزم اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله تلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا
مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام و قوله اما ان جزاك الله خيرا لم تدخل
فيه اللام لان الدعا لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصرية كونه
من نواسخ الابتدا حتى لا تخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يجيزون جواز دخولها على
الافعال قياسا كقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد و قولهم ان
يزينك لنفسك وان يشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام
الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتدا التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى
للفرق اذ لو كانت للابتدا لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قايما دخلت فيما لا تدخل
لام الابتدا في نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك و ذهب جماعة الى انها لام الابتدا
و الجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قايما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي
افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الخبر الاخير وهو الخبر ونحو
مع المثقلة اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القايم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل
لم تدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع
ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخل لام الابتدا قال تعالى وان يكاد الذين كفروا
ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك و اما قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك
فشاذ و فرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسما وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسما

تخفيف ان المكسورة

المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا
الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها
نافية مطلقا دخلت في الفعل وفي الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كانت اللام
بمعنى الا لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشيا
ببعض الواقع كاختصاص لما بالاستثنا بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة
المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوزه بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك
في باب الضماير وقوله وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع
الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو اظن انك قايم واحسب
انه قايم وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجا في المضمر فقط قال
فلو انت في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث
مريع وقدما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل الى اخره قد مضى شرحه في
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الاسمية فقد تكون الجملة مجردة كقوله
ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شي لك او باداة الشرط
نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم
نحو علمت ان كم غلام لي كأن وكان تركيب قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل ومذهب كأن
الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتوذن من اول
الامر بقصد التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على
لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا
فصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها
جزء الحرف كما ذكرنا في كاف كذا وكاي ولا تقتضي ما تتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت
في محل الخبر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة واذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد
جاء كان وريديه رشا احلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم
تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال ان ذلك غير
مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي يليها ما
لزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم
حرف العوض عن الفعلية بعدها لقوة كونها مركبة من الكاف وان وتجي بعد الاسمية
كقوله عيات لدى محاطوبلا وانه كان قد تبين لي لها حين تشوع وفعلية كقوله تعالى
كان لم تغن بالامس وقوله صلى الله عليه وسلم في نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان
وقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالها وكان قد اي وكان قد زالت بها

ان

ان جا بعدها مفرد كقوله نسيه الدرما نتحت قصبها كان بطن حبلى ذات اوبتين متيم
فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان تكون ظبية تعطو اسمية وان يكون
لكن تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال
كان ويروى بجرها على ان ان زايدة اي كظبية قوله ولكن هي عند البصريين مفردة
وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزايد واصله لا كان
فنقلت حركة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل
هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا
وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله متغايرين معنى اي في النفي
والاثبات والمقصود التغاير المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجي وقد
لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكهم
كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرو مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي
تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق ان يشكر المفضل ومثله كثير واذا
خففت الغيت والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا ويجوز دخول
الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية
ليت للتمني اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا
لعل للترجي استطيعه ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل قوله وليت للتمني قد مضى شرحه
قوله ولعل للترجي فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل ولعن بعين غير معجمة
واخرها نون وجاء رعل ورعن بجعل الرا مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد قال
لعاء الله فضلكم علينا بشي ان امكم شريم وقد يقال لعلت كربت وعقيل يجرون بلعل
مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا على مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان جرها
عمل مختص بالحرف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال
في حالة واحدة كما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا
في مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي
انشدنا ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر اي
المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب
ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف فاللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه

سمع عن العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة
والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع
الامثال ثم ادغمت الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش
دعا له فاذا تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما روى ابو عبيدة لعل الله يمكننى
عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصرية اصلية
عند الكوفية وان الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية
نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها لم تنصرف
عند البصرية للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبهة العجمة والعلمية لانها ليست
من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل
دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسيطه
بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره
نحو ان لدينا انكالا وجحيما كما فى المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست لضمير الشان
الا فى الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر
فيمن روى زنجى اى ولكنك زنجى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا
يعرف قرابتى واما ضمير الشان فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان
البيت وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية والمتقدمة واما فى غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الحرف فعل صريح فلا تقول ان قام زيد
بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان فى الدار يجلس
اخواك وقال ان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف
ضمير الشان من غير ضعف لبقا مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به
التفخيم فقط فهو كالزايد وجاء فى الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند
الكسائى من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف فى مثله غير عامل لفظا كالمكفوفة واذا علم
الخبر جاز حذفه مطلقا كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم
لكثرة ما جا كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى سبقا اى
ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا فى الاخرة وان فى رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى
سبقا وتقول ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفرا يشترط
فى جواز حذف اخبارها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزمانة ان الغارة ان الزمانة ان
الغارة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان
الانصار نصرونا ووصلونا واوونا وفعلوا بنا قال صلى الله عليه وسلم الستم تعرفون ذلك

قالوا

قالوا بلى فقال صلى الله عليه وسلم ان ذلك اى ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد
العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الماتة حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك
حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر فيصدون
والواو زائدة وقال الشاعر فلو ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان المكارم نهشلا
وقال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان
يقدر فى ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا يلتجى
الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد
يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربى زيدا قائما
واما قولك ليت شعرى فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر
اى فطنت قال سيبويه اصله ليت شعرتى حذفوا الها فى الاضافة كما فى قولهم هو ابو عذرها
فلعله لم يثبت عنده مصدرا الا بالها كالنشرة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة
كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى
اتاتينى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعرى كما ذكرنا فى افعال القلوب فى نحو علمت ازيد
عندك ام عمرو اى ليت علمى بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا
الاستفهام قام مقام الخبر كالجار والمجرور فى ليتك فى الدار وفيه نظر لان شعرى مصدر
معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى مفعول شعرى ومفعول
المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ وقال ابن
يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذى بعده وفيه
نظر لان محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد
الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه
سادا مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعرى
مسافر بن ابى عمرو وليت يقولها المحزون اى ليت شعرى ايجتمع ام لا ومسافر منادى
وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا فى باب المبتدا ان التخصيص غير
مشروط فى المبتدا مع حصول الفائدة وانما لم يخبر عن المبتدا المنكر بخبر موخر لئلا يلتبس
المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان قال فان شفاى
عبرة مهراقة ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال تعالى فان حسبك الله كما قلنا فى
باب كان اظبى كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا فى قوله فليت كفافا كان خيرك كله
وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى اسم ليت والجملة خبره على انه روى خيرك بالنصب
فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى بنصبه فاسم ليت ضمير شان

الحروف العاطفة

عند بعضهم اي النحاة منها

محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان ولم يبيّن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والمآ على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الما، وقيل شرك مرتو اي مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كفافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره ويكون المآ على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام المآ ريان **الحروف** اعلم ان بعضهم عدّ اي المفسّر منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو او ماجاني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح يطرد في كلامهم لانها لتدارك مثل هذا الغلط **قوله** للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا تكون لاحد الشيئين او الاشيا كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر **قوله** فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا ففيه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شي منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين **و**نقل بعضهم عن الفرا والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقها انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها في ما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو **و**للقايل ان يقول استعمال الواو ههنا مجاز وفي اصل الوضع للترتيب وفيما الثاني فيه قبل الاول لقوله اوجونة تدحت وفض ختامها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيي والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لتناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة مع قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قايم وعمرو قاعد **فان قلت** لو لم يجي بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملتين فما فايدتها **قلنا** بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول الامرين فالواو صارت نصا في حصول الامرين معا ففايدة الواو في مثل لا في مثل قولك ماجاني زيد ولا عمرو كما يجي فكانه زايد ليفيد النص وان لم يعده النحاة في الزوايد **و**اعلم انك اذا نفيت نحو جاني زيد وعمرو مثلا قلت ماجاني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلاث اي لم يجيا لا في وقت واحد ولا مع الترتيب والاكثر

الواو

ان لا

ان لا يعطف على المنفي بالواو الا وبعد الواو لا نحو ماجاني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من ثريد وكل رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ماجاني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع في وقت لا ترتب مجي احدهما على مجي الاخر فجي بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلاث وقد يراد نفيا لاحتمال الترتيب طردا لقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله تعالى وما يستوي الاحيا ولا الاموات وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلابد من القيد نحو ماجاني زيد وعمرو معا او ماجاني زيدا ولا وعمرو ثانيا او ماجاني زيد ثانيا وعمرو اولا فينبغي ان تقيد باحد الاحتمالات احتمالات اخر ان بخلاف ما لو كررت العامل فقلت ماجاني زيد وماجاني عمرو فهو عند سيبويه نفي المجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجي كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجي الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلاث كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب وتكون فايدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد الواو واكثر

قوله والفا للترتيب ليعلم ان الفا تفيد الترتيب سوا كان حرف عطف اولا فان عطفت مفردا ففايدتها اذا ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك زيد الاكل فالنايم اي الذي ياكل فينام كقولك يا لهف زيابة للحادث الصابح فالغايب فالايب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة يتقدم الاقرا فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفا جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد الفا العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبيس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشا فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشي او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا بياتا لان تبييت الباس تفصيل الاهلاك **و**قد تجي الفا العاطفة للمفرد بمعنى الي مثل ما حكى الزجاجي

الفاء

يقول العرب مطرنا من زباله فالثعلبية اى الى الثعلبية وبعضهم يقول ما زباله فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقامه ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا زباله فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثله قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان القافية بمعنى المنازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريته ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدى ايا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول وجريم ومسكنها بين الغروب الى اللوى الى شعب يروى بهن فغيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى محذوفة مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب في الامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله بادار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك دارى ببغداد فالكرخ واذا نفيت قولك جاءنى زيد فعمرو فقلت ما جاءنى زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجي عمرو لمجي زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجي عمرو قبل مجي زيد وهذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونه نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقوله تعالى فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج فقال رب فانظرني اى اذا كنت لعنتني فانظرني فقال فانك من المنظرين اى اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقد تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو للشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس فتقول فاكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو لكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام

بفاء

بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما تقدم في الظروف المبنية وقد تجي زائدة في غير الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدأ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفاء ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله ثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي للمسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد تجي في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد تجي ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادة نفسه ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فان كانت سيادة ابيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في فبئس مثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم الله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمل اما نظرا الى تمام

البقا واستبعاد المرتبة البقا عليها افضل و قد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار
على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون
اوكلما عاهدوا عهدا الاية فقوله وكلما عطف على انزلنا والهمزة لانكار الفعل وقد يكون
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على جملة منفية كقوله تعالى اولا اوتي مثل ما
اوتي موسى اولم يكفروا اعطف لم يكفروا على قالوا اولا اوتي و كذا تدخل على فاء العطف
للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع
عطف على منهم من يستمعون اى بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت
تسمع هولاء الصم وكذا ومنهم من ينظر اليك افانت تهدى العمي وتكون الهمزة للتوبيخ او
التقرير اذا دخلت على النفي و قد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى من اله غير الله ياتيكم
بضيا افلا تسمعون اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون فالفاء السببية والهمزة للتوبيخ او التقرير
وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون
اثم اذا ما وقع امنتم به لان الايمان بالشي مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف
ليست لعاطفة على معطوف متقدر كما في الكشاف ولو كانت كما ذكرنا هنالك الجاز وقوعها
في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا ولم تجي الا مبنيا على كلام متقدم و هذه الحروف
الثلاثة تجي عند الاخفش زايدة والبصريون يؤولون فيما يقبل التاويل صيانة للحرف
اما الواو الزايدة فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصرية جواب لولا محذوف
اى وتله للجبين وناديناه كان هنالك ما لا يوصف من الطافه تعالى وكذا قوله فلما اجزنا
ساحة الحي البيت و اما قوله ولما راى الرحمن ان ليس منهم رشيد ولا نياه اخاه عن الغدر
وصب عليهم تغلب ابنة وايل فكانوا عليهم مثل راعية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب
بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اى
فاذا المامك وذلك الالمام و اما الفاء في قوله ارانى اذا ما بت على هوى فثم اذا
اصبحت اصبحت غاديا قيل زايدة وقيل بل الزايدة ثم لحرمة التصدر و اجاز الاخفش
زيد فوجد وزيد فقايم قياسا على زيادة الفا مستدلا بقول الشاعر وقايلة خولان
فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم ياكلهم الضبع زايدة عند البصرية دون الكوفية كما مر في بابه واما ثم قال
الاخفش هي زايدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا و لا منع من ارتكاب
حذف المعطوف عليه اى الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار
فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف و انشد ابو علي لزيادة ثم قول الراجز يا دهر ام ما

كان

صح

كان مشي رقصا بل قد يكون مشي يوقصا قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة
قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة
للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفايق
اما في القوة او في الضعف على ساير اجزاء المعطوف عليه و قد يكون تعلق الفعل العامل في
المعطوف والمعطوف عليه بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقوله توفي الله كل
اب لي حتى ادم و قد يكون في اثنا تعلقه بتلك الاجزا نحو مات الناس حتى الانبيا فالمقصود
ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزا ما
قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبيا ومن الاقوى الى الاضعف
كما في قدم الحاج حتى المشاة واو اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين او الامور واو واما

أو

العاطفتان سوا في المعنى الا في شي واحد وهو ان او تجي بمعنى الى او الا وتجي او ايضا للاضراب
بمعنى بل فلا يكون اذا بعدها الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف واذا كانت
حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاء زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو
ما ابالي اقمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول
او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهذه في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير
مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها
او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن
الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون واما
جاز الاضراب ببل مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ في التحقيق حصر با عما
يغلط فيه غيرنا منهم على ظاهر الحرف اى او ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف
وهم كانوا زايدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب و قالوا ان او اذا
كان في الخبر فلانه معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير
والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه
وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فالشك
واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على السامع فهو الابهام كقوله وهل انا الا من ربيعة او مضر
والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم
تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت
الاستدلال على انه جوهر لا غير او على انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا ذلك واما في الامر
فان حصل للمامور بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او
النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا و الفرق بينهما

ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا
يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو والعلم
لم يفهم من اما واو ليسا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطف
وما بعدها لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير بلا لة او واما في الاباحة والتخيير والشك
والابهام والتفصيل على احد الشيئين او الاشيا على السوا وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من
قبل او واما بل من قبل اشيا اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام
والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من
حيث لا يحصل به ذلك واما في ساير اقسام الطلب فلا يعرض فيه شي من المعاني المذكورة
والاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو واما التمني ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع
اذ من غالب العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم
الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب
زيدا او عمرا فكان الامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في
الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا
نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح فان سيان بمعنى مستويان وهو بين شيئين قال
سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت
نفي رويتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما وما رايت احدهما وما رايت زيدا ولا عمرا وان
اردت نفي روية احدهما لا رويتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب
سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام
قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت
الامر وهو النهي كما اذا قلت في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي
ان لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر
فان قلت فلا يبقى اذا فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او
عمرا وما رايت زيدا او عمرا **قلت** لا يبقى حرف في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من
اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين
واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقيين وكذا
في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى
اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل احد وما يودي معناه في الاثبات
فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد
الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا

من

من زيد وعمرو وكذا فيما يودي معنى الواحد مثل رايت رجلا منهما او رايت زيدا وعمرا كل
من الالفاظ الثلاثة يفيد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت
واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت الا زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ
الثلاثة وان احتمل ان يريد الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر
لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق
الواحد ان المراد نفي رويتهما كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فيبقى الاخر على
اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يودي معناه او ما لقيت زيدا
او عمرا والاصل عدم الروية ولم تصرح فيه الا بروية واحد منهما فيبقى الاخر على اصله من
عدم الروية اولى فيكون نفيا لمطلق الروية فان **قلت** فاذا كان الاصل عدم الروية كان عليك
ان لا تاتي بمفعول رايت لا واحدا ولا اكثر حين يخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله
بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الروية بالواحد **قلت**
المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي عدم الروية بقي على حاله ولم ينتف تعلقها باقل ما
يكون اي الواحد فما زاد فاذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم
كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فيما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت
من رجل ومن واحد واذا قلت لقيت رجلين رجلا فالمعنى لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس
وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتمل الاستغراق وغيره ومعها يصير الاول
نصا في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى
ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل
احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في
قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم
والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او لا مفيدة لاحد الشيئين او الاشيا معنى
الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في لا تطع منهم اثما او
كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم **و**اما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة
الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فمبنى الكلام
مع اما على احد الشيئين او الاشيا واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او
عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف
عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان
تكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت
عازم من اول الامر على الاستثنا بقولك الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اخرى

داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه وقد جاءت غير
مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشايع من استعمالها انشد الفرا
تُلِمُّ بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اى اما بدار واما باموات وقد تخلف
الثانية الا قال فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني و تلزم الثانية الواو وربما تزد بلا واو نحو خذا ما هذا اما ذاك
قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار ويروى ايما الى الجنة وهي لغة في
امه قالوا ان اما لا تستعمل في النهي حكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه
مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف
فلن يعدما فلم ترتكب حذف اما الاولى وحدها وما من الثانية قال لقد كذبتك نفسك
فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر فالتقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة
وحدها بالتركيب كما مضى من كون ما بمعنى ربما و قال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد
اصل في الحروف وتاول البيتين بان الشرطيه وشرطها كان المحذوفة اى فان كان جزعا
و منع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على
شي والثانية مقرونة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف
كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى
ناصبة المضارع دون الثانية و قال الاندلسي اما الاولى مع الثانيه حرف عطف قدمت
تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانيه على الاولى حتى تصير الحرف
واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد لان تقدم بعض العاطف
على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود فالحق
ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاجل الشيين غير عاطفه والواو في نحو قوله اما الى جنه اما
الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اعلم ان ام على ضربين
متصله ومنفصله فالمتصلة تختص بثلاثة اشيا احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام ام
نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم و قد
تجي همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال فوالله
ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان و قال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا
شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر و قال لقد كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام
من الرباب خيالا وليس بكثير و ربما تجي هل قبل المتصلة على الشذوذ انما لزمت الهمزة
دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي
قبلها بمعنى اي الشيين فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها

همزة التسوية وقد تقدر قبل ام

حتى

لفظة هل دخيلة في الاستفهام

حتى كانتا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى
على الانسان و اما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها اما بهل او بالهمزة ولا تقع
بعد غيرهما من اسما الاستفهام اذا كان الاستفهام بام على اسم داخل في عموم الاستفهام
المتقدم في حكم المنسوب اليه لان اسما الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فيغني
عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستغنى
عن قولك من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من
عندك ام ضربت عمرا او من تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها و ثانيها انه يجب ان
يستفهم بها عن شيين او اشيا ثابت احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين لانهما
مع الهمزة بمعنى اي فجوابه بالتعيين و اما في ام المنقطعة فلا تثبت احد الامرين عنده بل
ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف
فهي اذا بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى التي تكون
للانتقال من كلام الى اخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله تعالى
ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية نحو انها لابل ام شاء او
الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد تجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من
هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ها هنا وكذا اذا جات بعدها اداة الاستفهام
كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد
ام وما قبلها كلامين سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي
وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف و ثالثها انه يليها المفرد والجملة
بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو
او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزي الجملة بعد المنقطعة
في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام
المقدر بغير الهمزة لم تلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان
يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سوا لم يكن ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردات بعدهما بتاويل
المضاف اليه اي فيجوز ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في
الدار اي في اي الموضعين هو و يجوز المخالفة بين ما وليا هما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد
عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن
وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزين فان كانتا فعليتين مشتركتين
في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي متصله و يجوز مع عدم التناسب

ام

بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتي
النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو
ازيد قايم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو هو فالاولى كون ام في الصور الثلاث منقطعة
لانك كنت قادرا على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها
متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في
الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقايم زيد ام قاعد وازيد اخي ام عمرو فرد ذلك
الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل
فلا يقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل اما ان جيت بعدها
بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قايم ام عمرو قاعد واقايم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد
ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة
فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت
متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف
بين الجملتين اما ان تكون احداهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقديم
خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين
في جزء اذا لم يتساوَ نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قايم ام قايم عمرو فالظاهر
فيهما الانفصال اما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف
الجملتين مع انها متصلة لامنهم الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة
فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب
لفظا او تقديرا وان كان ما بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها
الهمزة ميزت المتصلة عن المنقطعة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك
ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السايل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك
الظن انه ليس عنده فقال ام لا انما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك
لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فايدة
مجددة وهي تغير ظن كونه عنده اي ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب
واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان يليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته
نحو قولك سواء علي اقعدت ام قمت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت
جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك
وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر متقدم وقد اجاز ايضا ابو علي
ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان

مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها
مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب
وقعوده فتطلب بهذا السوال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة
الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم
لفظة الندا مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص بكل منادى
مختص ولا ينعكس فكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء
في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت
كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا
يجمع وكانه في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم تثنيته ورده ابو علي وقولك اقمت ام
قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت فالجملة المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط
ولذلك استحسن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان تقع بعدها الابتدائية نحو
سواء علي ادينا ما ابالي ادرهم مال الشام دينار والانري الى افادة مثله معنى المستقبل وما ذلك
الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتعادل
الفعلية والاسمية يجوز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم
من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي فتستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن
ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري ولذلك استقبح
الاخفش وقوع المضارع بعدها نحو سواء علي القوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد
لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما
يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء
علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم اانذرتهم
ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح
وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام جفاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد
حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره ان كان ظبي كان امك نحو وان
احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة ما يفيد ان الشرطية لان ان تستعمل في
الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام
يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها تجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت
عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء
علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا
خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي

ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما و قول ابن سينا سيان عندى
ان تبروا او ان تجروا وليس يجرى على امثالهم قلم يقوى ذلك وان لم يكن الاستشهاد به قوله
مرضيا اما مجى الهمزة وام والهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادرى ازيد عندك
ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك او عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذى
نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظتى سوا وما ابالي فالغالب
التصريح باو في موضع ام بلا همزة استفهام فيه قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك
المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اى قيامه وقعوده
مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سوا كان مع او او مع ام
لان المراد تسوية الشرط بين الشيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ام لا وانما غلب في سوا
وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سوا ولا ابالي
وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما
بعد اللفظين لتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام ولم جعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع
هذا بعد سوا ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سوا علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او
قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او
اقلت. قال ابو علي لا يجوز او بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون
المعنى سوا علي اقمت ام قعدت سوا علي ايهما فعلت اي الذى فعلت من الامرين لتجرد اي من
الاستفهام وهو ايضا ظاهر الفساد و انما لزمه ذلك في او وفي ام لانه جعل سوا خبرا مقدما
ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سوا خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط
و جوز الخليل في غير سوا ولا ابالي ان يجرى مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه
اقام ام قعد مستند لا بصحة قولك لاضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس
ما قاله ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان
عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال
فاملى ام تناهى فاقصرا وروى او تناهى فالهمزة في اطال ليست باستفهامية بل اطال ماض
من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول و لا يجى بالهمزة
قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جيت بالهمزة
مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة
مع او معنى التسوية وقولك لاقتلنه كاينا من كان ولافعلنه كاينا ما كان فيهما حال من
المفعول ومن وما في محل النصب على انهما خبران لكان او هما موصوفان والضمير
الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كانه وفي كاينا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي

كاينا

كاينا اى شي كانه قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة احديهما على الاخرى
بالحال فاو نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قايما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسو
من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقايل ان يطالبه باختصاص
معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس و اعلم ان
الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت او عمرا احدهما
رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين
كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسوال باو ولا يمكن ان يكون بعد السوال بام لانك في ام
عالم بوجود احدهما عندك فكيف يسال كما يعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل
من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول
معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندى
رجل افضل من بكر ثم حضر زيد وعمرو فتقول ازيد او عمرو افضل اى احدهما افضل من بكر
و حيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدرا وباحدهما وام بايهما
تقول الحسن والحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل ام ابن الحنفية
من احدهما والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز نحو ارايت زيدا ام عمرا اي لانه لم
يلها المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل ذلك جايز
حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين
اى لكونها لطلب التعيين ولا اعلم ان لا لنفي الحكم عن معرد بعد ايجابه للمتبوع فلا تجي
الا بعد خبر موجب او امر ولا تجي بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك
لا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي
على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات
وقد تعطف مضارع على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مصارعته للاسم فكانك
قلت انا قايم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا بكر
ولا خالد كما تقول قام زيد وبكر وخالد ولو قصدت ذلك اذا ادخلته الواو في المكرر فقلت
لا بكر ولا خالد فتخرج لا عن لفظ العطف وتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه و منع
الزجاج من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرا القيس كان دثارا حلقت
بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل تنوفي تثنيه والقواعل صغار الجبال و قال
بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا قال انما يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا
و اما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط ولا يخلو ان يكون بعد
نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جات بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع

لا

مطلب بل

في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا الجواز ان يكون
قد تم وان لم يتم فافدت ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا من عمدا وسهو
لسان و نقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر
انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم
ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا و اذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي
فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاني زيد بل عمرو افادت بل ان
الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما
كان الحكم على زيد بالمجي في جاني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرناه
ظاهر كلام الاندلسي و قال ابن مالك بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي
ان عدم مجي زيد في قولك ما جاني زيد بل عمرو متحققا بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك في جاني زيد
لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال ما جاني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو مع
تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها و اما حكم
ما بعد بل الاتيه بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاني في قولك ما جاني
زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاني عمرو فبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا
والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قايم بل قاعد ووجوب
الرفع كما مر في بابه و عند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فيبقى الفعل المنفي مسندا
الى الثاني فكانك قلت بل ما جاني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني
واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى
لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام
عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل
ان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكوره
لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل
بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النهي او النفي موكدة لهما وما بعد لا بل اذا باق على الخلاف
المذكور بين المبرد والجمهور لا تجي بل المفردة العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها
لتدارك الغلط الحاصل عند الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والعزم في
الاستفهام لا بحصول شي ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجي بعد
التحضيض والتمني والترجي والعرض و الاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه
معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض و اما التي يليها الجمل ففايدتها الانتقال من جملة

الى

الى اخرى اهم من الاول و قد تجي للغلط والاولى تجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون
الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل
اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد و قد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركا و اما لكن
فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر
في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف النفي انما
تدخل الجمل وجب ان تكون لكن بعد النفي ليغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاني زيد لكن عمرو
و قد مر معنى الاستدراك في المشدده وعدم مجي زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك
و انما جيت بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجي كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا
لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز
الكوفية مجي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس
لهم به شاهد وكون وضع بل لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلم اصحابنا
الوضع و اذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشدده وتقع بعد جميع
انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب
يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد
او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد بتقدير العامل بعدها ويشكل ذلك
عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو كما قال الجزولي انها في المفرد
عاطفة ان تجردت عن الواو و اما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد الاستدراك
واختار فيها بعد الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في
مجي الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا و اما المجردة فان وليها المفرد
فعاطفة ليونس وان وليها غير مفرد فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري
فلا يحسن الوقف على ما قبلها مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها
لكونها حرف ابتدا

حروف اعلم ان اما مخففة والا حرفا استفتاح يبتدا بهما الكلام

وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار
نفي ونفي النفي اثبات وركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما
غير عاملين بدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او
استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفايدتهما اللفظية كون
الكلام بعدهما مبتدا به وقد تسمى التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف وتدخل الا
كثيرا على الندا واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما ها وعينا نحو هما وعما و قد
تحذف الفها في الاحوال الثلاث نحو ام وهم وعم و قد تجي الا عند الخليل حرف تحضيض

حروف التنبيه

ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجل جزاه الله خيرا و قد جا اما بمعنى حقا نتصح ان ابعدها
كما مر في باب ان و اما الا واما للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذا
مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان
على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح
كما قال الاندلسي اجاز المصنف دخولها على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرية
و اما ها فتدخل من جميع المفردات على اسما الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا
بين اسما الاشارة وبينها اما بالقسم نحوها الله ذا وتعلن ها الله ذا اقسما فاقدر بذرعك
فانظر اين ينسلك واما بضمير المرفوع نحوها انتم اولا وبغيرهما قليلا كقوله ها ان تا
عذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا و مذهب الخليل ان المقدمه في جميع ذلك
متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هولا وان هاتا
عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن
يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل ليس المعنى ان تعرف
المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي انت ذا
تقول وها هو ذا يقول استقراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغايب كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد انت هذا
اي لامر كنا نتوقع منه او عليه مثل هذا التقريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك
زيد الذي استقربته ولم نتوقعه قال تعالى ها انتم اولا تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة
لازمة لبيان الحال المستقرب ولا محل لها اذ هي مستانفه وقال البصريه هي في محل
النصب على الحال اي ها انت ذا قايلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفايدة معقودة
بها والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد
انت المراد المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان تكون المبتداة في نحوها انت ذا
تفعل غير منوى الدخول على ذا استدلالا بنحو قوله تعالى ها انتم هولا ولو كانت هي
التي مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر الخليل بان تلك الاعادة للبعد
بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم لبعد قوله ولا يحسبن الذين يبخلون ايضا قوله تعالى
ثم انتم هولا تقتلون دليل على ان المصدر منوى الدخول على اسم الاشارة ولو كان في
صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد و ما حكى الزمخشري
من نحو قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان
يقال ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره
من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى

اوامر

اوامر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا ربما غارة وقد يليها
فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف الندا فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى
بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كالاستفهام لما
تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او في الوسط
بحسب ما يقع اسم الاشارة

حروف النداء

حروف وقد ينوب وا مقام يا في الندا و المشهور
استعمالها في الندبه وقد جا الهمزة بعدها الف وآي بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنه
فيا اعمها اي ينادى بها القريب والبعيد و قال الزمخشري هي للبعيد و اما يا الله
ويا رب مع كونه اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي واستبعاده
لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد
على السوا ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ واي ووا في البعيد
واي والهمزة في القريب

حروف الايجاب

حروف مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري
سوا كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام
زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من
قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم للاستفهام
ليست للتصديق لان التصديق انما يكون لخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام
لاثبات ما بعد اداته نفيا كان او اثباتا و من ثم قال ابن عباس لو قالوا نعم في جواب
الست بربكم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات
ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب نفي في الكلام المثبت
لا المنفي والمستفهم عنه و جوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جا بعد همزة داخلة على نفي
لغاية التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان تقول في جواب الست بربكم
والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا
عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك
فتكون نعم في الحقيقه تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا
لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد
اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوز هذا القايل
مبني على كونه تقريرا المدلول الهمزة مع حرف النفي فلا تنافي بين القولان و الدليل على جواز
استعمال ما قال هذا القايل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا
تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا
نعم و قد اشتهر في العرف ما قال هذا القايل فلو قيل لك اليس عليك دينار فقلت

نعم الزمت بالدنيار ربنا على العرف الطارى على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهور فتح
النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة
نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حا كما قلب الحاء عينا في حتى وتقع نعم في جواب
الامر نحو نعم لمن قال زرني اى ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اى لا اضربك ولو قلت
نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا في جواب
العرض نحو الا تزورنا **قوله وبلى مختصة بايجاب النفي** اى ان بلى تنقض النفي المتقدم سوا
كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا باستفهام
في اذا لتضمن النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى
بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى يستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت
بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة
واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفرا ان اصلها بل زيدت عليها
الالف للوقف فان كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل
عمرو والاولى كونها حرفا براسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهاما
الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسما الاستفهامية فان جواب من ماهو اخص
منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول عام والثاني مساو
فلم يعرف السايل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما
تقال لمن الرجل فتقول زيدا او احد من بني تميم واما جواب ما فان كان سوالا عن صفاتها
نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس كما تقدم في الموصولات وجواب اي المضاف الى
المعارف معرفة نحو زيدا وعمرو وانا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة
مخصصة بالوصف نحو رجل رايته في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة نكرة
فانه يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مخصصة بالنعت
وجواب كيف نكرة لا غير وجواب كم معين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج
كونه معرفة وجواب متى وايان معين الزمان دون المبهم منه وجواب اين واني المكان
الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب نعم او بلى
او لا **قوله واى اثبات بعد الاستفهام** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فان اراد انه يقع موقع
نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي والاستفهام موجبا
كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سوا يقال لا تضربني فتقول اي
والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف

للشرطين

للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان
اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع موقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل
بعد اي فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله
ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله وهي ها الله ذا واي
وربي واي لعمري فاذا جا بعد لفظة الله فان كان مع ها نحو اي ها الله ذا فقد مر الوجوه
الجايزة فيه ويجب جر الله اذا لنيابتها عن الجر وان تجرد عنها فالله منصوب بفعل
القسم المقدر في يا اي ثلاثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب
وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون
اخرها في التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجرا
لما مجرى كلمة واحدة كالضالين وتمود الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصايص
لفظة الله **قوله** واجل وجير وان تصديق للمخبر سوا كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجي
بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش انه
نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف
الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه والها للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف
اى انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة ابن شريك حين قال لعن الله ناقة
حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه يجي لتقرير مضمون
الدعا وهو خلاف ما قال المصنف من انها لتصديق الخبر **حروف** قيل
فايدة الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما تقدم في من الاستغراقية والبا في خبر ما وليس **فان قيل** فيجب ان لا يكون زايدة
اذا افادت فايدة معنوية **قيل** انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا
يزيد بسببها الا تاكيدا بمعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيا لما لم تغاير فايدته العارضة
الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد اسما
كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالبا ومن الزايدتين وبعضها
لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح
او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير
ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية معا والا
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما كلام الباري سبحانه وتعالى
وانبيائه عليهم الصلاة والسلام وقد تجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احديهما

حروف الزيادة

عن الاخرى وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى
اقامة وزن او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي فتدخل على الاسم
والفعل نحو فما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا ٥
وقلت زيادتها مع المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله
ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما
بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح
اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو ولما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد مر في
القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قيل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وساير
كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجي الكلام
فيه وقد يزاد في الانكار نحو اانا الله وقلت بعد كاف التشبيه نحو كما ظبية تعطوا
بالجر وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم زايدة كما توهم
بعضهم بل الاوليان مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما
فتزاد مع جنس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير
الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيد بها معنى التكرير وانا ذنها لم تكن
زايدة فمن قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما واياما تفعل
افعل واين ما تكن اكن واما تذهبن بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجي حكم ما مع
ان في نوني التاكيد قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى وانى واين وايان فان
لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحالة الشرطية ولم يعد واما
الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل
وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون
ما زايدة وليست في حيثما واذما زايدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين فهي الكافة
ايضا عن الاضافة وينبغي ان لا تعد في تعين ما اريتك وهو ما يتبين تنكيرها زايدة
لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجي في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثلما
في الموصولات وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله وعما قريب ومما
خطاياهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور
بعدها بدل منها وكذا قيل في لاسيما زيد في الجر كما في باب الاستثنا وما في هذه اللفظة
لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما
انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو ٥
العاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذكر لا في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير

الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية
مانعا من كون الحروف زايدة ويرون تاثيرها لفظيا ككفها مانعا من زيادتها وتزاد بعد
ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان
جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر
وجاء قبل انسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو
في بير لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها
حرف التفسير
في حروف الجر حرفا التفسير اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي تفسر كل مبهم من
المفرد نحو جاني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول مغرق رفله اي مات قال وترمينني
بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ
دالا على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذا قولك كتبت
اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف كتابة دال على ان قم تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقد يفسر المقدر المفعول في الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما
يوحى ان اقذفيه وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا
الله تفسير للضمير الذي في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني
لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال
بالمحتمل واجيب بان ان المصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري
على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها
مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي متصرفا لان له اذا مصدرا واستدل
سيبويه على كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليه نحو اوعزت اليه بان قم ووجه
ان يقال هي زايدة زيدت لكراهية دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعزت اليه بهذا
اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله زايدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة
محمل وتمسك المجوز لتفسيرها بمفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملا منهم ان
امشوا قال التقدير قايلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زايد او بان
صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بمعنى انطلق متضمن
لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس تقاولوا وتحاوروا فيما جرى فيه او بان انطلق الملا بمعنى
انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلتها
فلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى
واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين

خبر المبتدا المقدم ولا منع لو ارتكب مرتكب اي الملساه ما المفسرة زايدة في مفعولي ما في
هو بمعنى القول فمعنى امرانه نم اي قال له قم بنا وبل امر بقاله او تقدير قاله لجله على الخلا
المذكور في افعال القلوب وان زايده وهذا يطرد في جميع الامثله حروف
حروف المصدر
اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول مع الحرف
ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك
الفعل والافليسا مؤولين به الا ترى ان معنى بما وجهت ونزجيها شيء واحد وكذا معنى
علمت انك قايم وعلمت قيامك والمصدر المؤول به ان مع الامر كقوله كتبت اليه ان قم
ويتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي
ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا
وتختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول بها وصلتها به
نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ذروره وصلتها اذا في الغالب فعل ماض اللفظ يثبت
كما ذكرنا او منفي بلم نحو تهددني ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي وقيل
كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره
الاسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا
باقيه وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز
ابن جني كونها صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية
واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو ماض كقوله تعالى لولا ان من الله
علينا او مضارع وله فيه خاصة تاثيران اخران نصبه وتخصيصه بالاستقبال او
امرا ونهي على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشدون اعن
توسمت من خرقا منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشدده فتوصل
بمعموليها واذا كنت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته
لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف في نواصب
المضارع في تحتم كونها حرف جر لم تجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها
لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال
على حراضا لو يسرون مقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان
وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفا نحو لو كان لي مال
فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين حروف
حروف التحضيض
اعلم ان معنى هذه الحروف اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها
في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على مثل ما فات وقلما تستعمل
في المضارع وايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل
ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض
وتستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت
واما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا وتقديرا
نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا
ضربته وجا الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو يقولون ليلى ارسلت بشفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر
قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما لان الظرف يتسع فيه واما اذا
حروف التوقع
كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها
لصدر الكلام لما مر قبل وقد تجي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت
اسماء اي اجبها فقالت بلى لولا ينازعني شغلي فتؤول بلو لم فهي اذا لولا الامتناع
الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة
كما في قوله تسمع بالمعيدي لا ان تراه حرف اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا
بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه واقعا غير قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما تتوقعه ومنه قول المؤذن قد
قامت الصلاة فيفيد اذا ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا
تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي
حتى تقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم
وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا من معنى
التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير في موضع المدح كما ذكرنا في ربما
حروف الاستفهام
قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا تنفصل من الفعل
الا بالقسم نحو قد والله لقد احسنت وقد لعمري قال كذا وقد تغني عن الفعل دليل فيحذف
ما بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد حرفا قوله لهما صدر الكلام لما مر
قوله ازيد قايم واقام زيد وكذلك هل يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية

الا ان الهمزة تدخل على اسمية سوا كان الخبر منها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل
اهل قال اهل عرفت الدار بالعرسين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغنا بها عنها واقامة لها مقامها وقد جات على الاصل نحو قوله تعالى هل
اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة
فان رات فعلا في حيزها حنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقتنع به مستقرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز
اختيارا اهل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم
يعني انها تستعمل فيما لم تستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدا
ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا
بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم منها ان
الهمزة في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقال الشاعر اطربا وانت قنسري ومن ذلك ازيد نيه في الانكار ولا تستعمل هل
للانكار اذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير اى حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه
نحو الم نشرح لك والم يجدك والبس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي
اثبات اما هل فلا تدخل على النافي اصلا منها ان الهمزة تستعمل مطردا مع اما المكسورة
ولا تستعمل هل معها الا شذوذا كما وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات
كقوله تعالى هل ثوب الكفار للاقتصار للايجاز كقوله تعالى هل جزا الاحسان الا الاحسان
قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد من خصايص
الهمزة ان تدخل على الفا والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل هل عليها لكونها
فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها
اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم منتهون وقال الشاعر وهل
انا الا من غزية وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فا تكرمني كما مر في الجوازم وتقول
اسلم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجي بعد ام ويجوز ذلك في هل وساير كلم الاستفهام
لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام
قبل هذه الاسما وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا تجمع بين حرفي استفهام وقال
ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى ام من
يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا
ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جات ام بعد اسم الاستفهام فلا بد من اعادة ذلك

الاسم

هل اذا اتى بعدها فعل
تمحض بمعنى قد

عراقة الهمزة
في الاستفهام

الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراكهما
بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني ام
يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ
المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة بمعنى بل
وسا ذج الاستفهام الذى هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسما الاستفهامية المتقدمة
لان معناها اشيا مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصد معناها ولم يستفد من ام لا
بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة
لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز ترك الاعادة لانها لسا ذج الاستفهام
كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر
في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ ناتك اليوم مصروم ام هل
كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت ها هل همزة ومن
خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد من كلام متكلم
اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا او ابزيد لمن قال جاني زيد او رايت زيدا
او مررت بزيد ولا تقول هل زيدا وهل بزيد حروف قوله ان للاستقبال
سوا دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على انها دخلت على المضارع قال
تعالى لو يطيعكم في كثير هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفرا ان لو
تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان
النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف بل هي لامتناع الاول
لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم
من المسبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول
لانتفا الثاني لان انتفا المسبب يدل على انتفا كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط
عندهم ملزوم والجزا لازمه سوا كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة
لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك
لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال
كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اى امتناع الثاني يدل على
امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها لان لو موضوعة ليكون جزاوها مقدر الوجود
في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم
لاجل لازمه اى الجزا لان الملزوم ينتفي بانتفا لازمه وقد يجي جواب لو قليلا لازم الوجود
في جميع الازمنة في قصد المتكلم واية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك

حروف الشرط

الجزا بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود ذلك الجزا على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزا فيكون ذلك الجزا لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني اكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزمه الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لا طاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال ولو يشا طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل و زعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات **قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا** اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت وجا شرطها اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وهذا من باب قيام الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهل لا نفس ليلى شفيعها **قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل** هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي تليها ان و قال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ارتفع نايبه عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذا فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاني فكانك قلت لو جاني زيد **قوله وانطلقت موضع منطلق** يعني ان ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الاية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط مجي الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال اسود بن معد هاجنا في كل يوم غنيمة واهلكتم لو ان ذلك نافع و قال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول و مع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جا مضارع قال تمد بالاعناق او تلويها و تشتكي لو انها تشكيها

وجواب لو اما فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام كثيرا نحو جا الذي لو ضربته لشكر وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة الى قوله ما نفدت كلمات الله ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ولين اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو و ذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزا **واذا** اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته ياتيك وان زيدا والله ان اكرمته يجازيك او لا يتقدم والاول قد يجي الكلام عليه في قوله وان توسط يتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله اول الكلام ظاهرا ومقدرا وبعده كلمة الشرط سوا كانت ان او لو او لولا واسما الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لين اخرجوا لا يخرجون معهم ولين قوتلوا لا ينصرونهم الاية و اما في لو فكقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله وتقول والله لو جيتني لجيتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جيتني ما جيتك ولا تقول لما جيتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطية كاللام قبل ان وقبل اسما الشرط وعند غيره زايدة و اما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك و اما في اسما الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به و قوله تعالى لمن تبعك منهم لاملان جهنم و يجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغا القسم مع تصدره كقول الاعشى لين منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دما القوم ننتفل وقال لين كان ما حدثته اليوم صادقا اصم لها ر القيظ للشمس باديا وقال حلفت له ان يدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتك ساير و اما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغا القسم نحو ان جيتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جيتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان ادا في القسم والشرط اصلها التصدر اي

جوابهما قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون فى الجوابين
علامتاهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتنى واما القسم فنحو زيد والله قايم وزيد قايم
والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جوابا لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على
الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم اكثر الغا من الشرط لانه اكثر
دورانا فى الكلام حتى رفع الله المواخذة به بلا نية لتمرن الالسنة عليه وسماه لغوا فقال
تعالى لا يواخذكم الله باللغو فى ايمانكم وايضا تاثيره فى الاصل فى معنى الجواب اقل من تاثير
الشرط فى جوابه لان القسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزايد الذى يتم معنى الكلام دونه
والشرط موثر فى جزايه يعنى وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغا عن جوابه من
اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان انه لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا
والله اكرمك وقد امكنك ان تعتبره فتقول لا كرمنك ولا تقول انا ان لقيتنى اكرمك
بالرفع على انه خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة
الشرطية خبر المبتدا ولهذا احال قوله ابلذ ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير
لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار
القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذى هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولاه
استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول فى باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد
من الثانى الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذى هو اصله وحقه والقرب ضعف
بالمتوسط الذى هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم فى نفسه
كما ذكرنا ان ترجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر فى قوله
لين منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقوية
بالتصدر مع كونه فى الاصل اقوى من القسم ويجوز الغا لتوسطه كما ذكرنا انه يلغى
لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتنى والله اتك فاتك جواب الشرط والشرط
والجواب دال على جواب القسم وسادمسده اما اذا تقدم لوا ولو لا على القسم لان جوابها
لا يكون الا جملة قسمية تقول لو جيتنى والله اكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله
وان توسط اى القسم قوله يتقدم الشرط فقد ذكرناه قوله او غيره يعنى طالب خبر كالمبتدا
بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سوا تقدم على الشرط او تاخر عنه
فان تقدم مع الالغا فنحو انا والله ان اتيتنى اتك الغيته مع تقدمه على الشرط وجواز
اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما فى زيد
والله يقوم وتقول فى الاعتبار انا والله ان اتيتنى لا تيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط
وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بنا

على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب
اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغا فنحو ان تاتنى والله لاتينك جعلت الجملة القسمية
مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم
غير الشرط اى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم عليه ولا متاخر فان كان
الخبر الجملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا نزمن وانا والله اقوم وان كان
الخبر مفردا وجب الغا القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة
وذلك نحو انا والله قايم وعلى هذا فلا يحسن اصلا قول المصنف وان توسط بتقدم غير
الشرط جاز اعتباره والغاوه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام
او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سوا وليه الشرط نحو والله ان اتيتنى
لاتينك او لا نحو والله وان توسط الكلام فان يتقدم على الشرط او لا فان يتقدم عليه
وجب اعتبار الشرط وجاز الغا القسم واعتباره سوا تقدم على ذلك الشرط طالب
خبر نحو انا ان اتيتنى فوالله لاتينك وانا ان اتيتنى والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو
ان اتيتنى فوالله لاتينك وان اتيتنى والله اتك وان لم يتقدم الشرط على القسم المتوسط
فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتنى
لاتينك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتنى اتك وان لم يتاخر عنه الشرط
فان جا بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاوه نحو انا والله لاتينك وانا والله اتيك وان جا
بعده مفرد وجب الغا القسم نحو انا والله قايم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاوه نحو
انا قايم والله وان اتيتنى اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسما
فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا فى الشرط ايضا كما ذكرنا فى الجوازم
فقبيل نحو احيك ان تجيى لاكرمنك وقد جا ذلك فى الشعر كقوله فان تك من جن لابرح طارقا
وان تك انسا ما كها الانس تفعل وقوله فان سيتين بالشعرام مطلا لما اعسطت منك
طول وقوله لين يك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربى ان بيتى واسع وقوله اما ترينا حفاة
لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل فقول المصنف لزمه المضى لفظا او معنى ليس
على الاطلاق والاولى ان نقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعنى بالمعنى نحو ان لم تزر لى
وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجى الجواب للشرط وان
تقدمه القسم كما فى قوله وان منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو قسم جواب القسم المتقدم على ان الشرطيه و ما
تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا
مسد جواب الشرط قال تعالى ولين اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك
ولين زالتا ان امسكهما من احد ولين ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا وقوله تعذر القسم

كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواكان هناك ثم لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا
اولم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب
الشرط والفا مقدرة ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط
سواكانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزا لتلك
الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزا لكونهما كجملة واحدة نحو أإن يضربك
تضربه بجزم تضربه وكذا لو ضربك تضربه وكذا اين تاتني اتك بالجزم ويونس يرفع
الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول متى ان
اضربه تضربني بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في
الهمزة أإن اتيتني اتك بتقدير اتك ان تاتني وكذا ان تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول
اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى
وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط
والجزا معا لدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكرك والدليل
عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفا في فهم لجواب الشرط وهي للسببية ولو
كان التقدير افهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان يقول أان مت فهم الخالدون اي فهم
الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة
على ما هو في موضع الجزا لانه ليس بجزا كما مضى في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزا الغرض
كما ذكرناه هناك فليست اذا اذا مع جملتيها بل مرتب جزاوها المتقدم من حيث المعنى على اذا
لانه عاملها كما تبين في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفا
في قوله تعالى ايذا كنا عظاما ورفاتا اينا لفي خلق جديد لان التقدير اينا لفي خلق جديد اذا
متنا ولهذا كثيرا ما يكون الاستفهام في انا نحو قوله تعالى ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما
اينا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على
ما هو في موضع الجواب كما قرر قوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله ولا يحسبن الذين لما طال
الكلام والفا في فلا تحسبنهم زائدة قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام وان ولا
يعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك
اما يوم الجمعة فان زيدا لقايم فان انتصاب يوم بقايم على الصحيح مع كونه خبر ان لغرض اذكر
هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزايه للاول
فلا بد من الفا في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر موقع دخول الفا في الجزا تقول
ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالته فان اعطاك فافعل كذا لان الاعطا بعد السوال

وان

وان قصدت الغا اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزا وها يعني اعني
الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا تكون في اداة الشرط الثاني فا كقوله فان عثرت بعدها
ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتني لاتيتك فثاني الشرطين
لفظا اولهما معنى ومثله ان تثبت ان تذنب ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان
سالت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني
اعطك فقولك فان سالتني مع الجزا جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزايه
جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر واما اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل
مجمل نحو قولك هولاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما يقصد
ولاستلزام شي لشي اي ان ما بعدها شي يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمة قيل ان فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شي لشي اي استلزام الشرط للجزا كما في الظروف المبنية
والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد
تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا في جميع مواقعها والتزم في ذلك المتعدد
بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ على معنى
واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على معنى قولك
اما زيد فقايم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان يقول
هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة
للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيودي
الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا
ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام
تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقايم اما يكن من شي فزيد قايم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا
شي يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول
شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من
هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزا لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو
الشرط اي يكن من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفا بين
المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم
القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفا في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من
حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام
بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط

ما هو المتعارف عندهم من شغل حيزه واجب الحذف بشيء اخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد
لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل
ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فا السببية
في اول الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي
ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال
نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فضاربك والمفعول له
نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فا السببية فيما قبلها وان كان ذلك
ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت
ولا تقول مثلا ان حسبتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم
شي من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من
التقديم غير الفا نحو قولك اما يوم الجمعة فزيد سائر واما زيدا فما اضرب ولا تقدم
من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامه
فلا ياكل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء مع الشرط قال تعالى فاما
ان كان من المقربين فروح وريحان اي ان يكن شي فان كان من المقربين فله روح وريحان
فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم
جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني
اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتلاه فقدر
عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شي فاذا ما ابتلاه يقول وانما وجب الفا في جواب
اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها
فلم تعمل فيه فيمتنع ان تعمل في الجزا الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف
الجزا في قولك اتيك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم
الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم اما فعل وان لا اضربك فانما الجزم للجزا
لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما بمعنى ان كما ذكرنا واما تفسير سيبويه لقولهم
اما زيد فقايم مهما يكن من شي فزيد قايم فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف
ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى مهما يكن من شي فزيد قايم ان كان شي
فزيد قايم اي هو قايم البته ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها
ما فاعلم ما ثبت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا تحذف الفا في جواب اما
الا لضرورة نحو قوله فاما الصدود لا صدود لديكم ا ومع قول محذوف يدل عليه

محكيه

محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن اياتي اي فيقال لهم الم تكن اياتي ولا تقع بين اما
وفايها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قايم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود
كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة واعلم انه قد ياتي بعد اما ما
يتكرر ذكره بعد فايها وذلك اما مصدر مكرر ضمنا فان تذكر بعد الفا ما اشتق من ذلك
المصدر نحو اما سمينا فسمين واما علما فعالم واما صفة مكرر لفظها بعد الفا نحو قولك
اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك
نحو اما البصرة فلا بصرة واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام
فالمنكر من المصدر والوصف عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب
والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر كلام سيبويه والاولى انهم
يجيزون فيه الرفع والنصب كما يجي واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب
والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند
الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجي والرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع مرة للدعلي الابتدا
عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على
انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه فان ذلك لانه رام بنصبون المعرفة
والنكرة فلا تصلح للحال فيبقى مفعولا له بمعنى اما سمينا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن
فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه
ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما يجيزوا في معرف المصدر الرفع علمنا ان
نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير
مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا موكدة قال
سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدا والعايد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم
به اي عالم كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه
واقول الدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما
حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي
ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف
على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل
فيه احد الشيين المذكورين في المصادر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر
المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذلك لجاز اما للسمن فسمين
واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على
انه حال مما بعد الفا وفي المصدر المعرف على انه مبتدا لما بعد الفا وفي المصدر المعرف على انه

مبتدا لما بعد الفا وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفا اما المرفوع فعلى انه مبتدا اما بعد الفا خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشيا له او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي او يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى قذفت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقه كذلك كما يقال اذا كنت مومنا فكن مومنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت ذا امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اى يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقه فالحال على هذا مما بعد الفا والتقدير ان يكن شى فانت عالم علما اى انت عالم حقيقه حين كنت عالما صورة في زى العلما والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين اى ان يكن شى فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اى اما يكن شى فلا سمن فيه سمنا اما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفا فمعنى اما العلم فعالم به اما يكن شى فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفا فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت بسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدا محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر للعالم المضمر نحو لا ارى الموت لا يسبق الموت شى وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى انت صاحبهم ولم يتلفظ بهم لان ذو لا تضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدا وقولك اما العلم فلك علم اى لك شى منه واما العالم فلست بعالم اي فلست به وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر السادّ مسد المضمر ولم يطرد ذلك في خبر على الاصح كما مضى في باب المبتدا نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدا والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفا بينهما فكانهما ليسا بمبتدا وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هو ضعيفه قليله قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجم الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد اى يملكهم وذلك كما ذكر

الكسائي اما قريشا فانا افضلها اي اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدا اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول عليه بما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل و قال سيبويه لا في ان لا يكون زايدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التى ذكرتها خبط كثير من النحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندي و قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا فليذوقوه ومنه فبذلك فليفرحوا و انما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او مفسرا فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما و اما قولك زيد فوجد فالفا فيه زايدة وقوله وقايلة خولان فانكح قد ذكرنا في باب المبتدا ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفا عند الاخفش و انما جاز اضمار اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله قياسا على الزام الفعل او تركه للمفعول ذلك بان يقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاها على الامر والنهي فان ما قبل اما ملزوم لما بعدها كما مر و اما قوله تعالى واذلم يهتدوا به فسيقولون وقوله تعالى واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية و يجوز ان يكون واذا اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اى مما اضمر فيه اما و انما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا وفاقيموا في الظروف الماضية التى هي واذ لم يهتدوا واذا اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق اذ الغرض المعنوى اذا قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اى ما بين اما والفا معمول لما في حيز الفا اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدا في اما زيد فقايم خارج عنه اذ العامل فيه الابتدا عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله فاما ان كان من المقربين خارجة عنه عنده قوله مطلقا اي سوا كان ما بعد الفا شى يجب له صدر الكلام كان وما النافيه في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى سوا كان بعد الفا شى يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفا او لا نحو اما زيد فقايم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قايم واما يوم الجمعة فزيد قايم اى ما ذكرته يوم الجمعة وليس ذلك بشى اذ لو كان كذلك لجاز النصب

في نحو اما زيد فقايم بتقدير اما ذكرت ولا يجوز ولجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قايم ولا يجوز الابتا ويل بعيد اى قايم فيه وانما ارتكب هولا هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل فيما بين المبتدا والخبر بالفا في نحو اما زيد فقايم ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفا مستحق التصدير كان وما او ما وقع احرمن عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل الموصوف نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون العامل مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلاضربن واما صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاو ان كان بعد الفا احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والاغلب الثاني وليس ايضا بشي لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفا فلا باس بجواره مع ما تعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغا ما نعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قايم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما يا، قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر

حرف الردع كلا وقد جا بمعنى حقا الردع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا و قد تكون كلام من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشي منكر فيذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا و قد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى ويجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها و قد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمامها بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل نحو كلا الا تفعل وليس الامر كذا و واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفيه ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب كما تقول تحقيقا لصدق لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية تا اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من

اجزا

حرف الردع

تا والتانيث

اجزا الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت ليلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين العامل واعرابه نحو تضربان وتضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعل مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرر الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اى اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اى ارجعني ارجعني ارجعني وهذه التا ساكنة بخلاف تا الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا، فنبه من اول الامر بسكون هذه على بنا ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته وحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في تا، قايمة وتقلب الاسمية في الوقف ها، بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التا، الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التا وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان الاصل في التا السكون فالحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي وخافن وترمن وقولن فان الفعل في هذه لم تحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التا الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا وقولا هو الحركة وهو الان متحرك بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام ان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم ترد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو واليا لان اصلهما بين الحرفين السكون كالتا الفعلية وجا لغة ضعيفة باعتداد حركة التا لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التانيث والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك فتكون الالف والواو والنون مثل التا حروفا مبنية من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسما ضماير ليلا يلزم اذا تقدم على مفسر من غير فايدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضماير جاز استعمال الواو في غير العقلا نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلا وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله، يعصرن السليط اقاربه، ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قالوا ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها و واما الغاين في مثل هذه الابدال فامر في بدل الكل من الكل وتكون الجملة خبر المبتدا

التنوين

الموخر والغرض كون الخبر بهما **التنوين** ه **قوله نون ساكنه** يدخل فيه نون نحو من ولم يكن **قوله تتبع حركة الاخر** يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لان نونها تتبع حركة اواخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن **قوله لا لتاكيد الفعل** يخرج نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا واما اقسام التنوين فمرت في اول الكتاب **قوله ويحذف من العلم الى اخره** نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه خطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهيان بن بيان وضل بن ضل لانه نعرب عمن لا يعرفه على اجرايه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحكم ابنة حكم بنت وفي الوصف بنت وجهان كما مر في الندا وحذفها في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئين وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرى في الشذوذ قل هو الله احد الله **نون التوكيد** انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان **قوله وتختص بالمستقبل** لم تدخل في الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون ذاك الاول توطية لدخول نون التاكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السوال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول لم تمكني وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف نفعلا والخبر المصدر

بحرف

نون التاكيد قسمان ٥ خفيفه ساكنة ٥ ومشدده مفتوحة ٥

بحرف التاكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جا بعدها ما الزائدة سواجاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما تفعلن وايا ما تفعلن واينما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد تدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط مما يجوز دخولها فيه كقوله فمهما تشا منه فزارة يعطهم ومهما تشا منه فزارة يمنعا وقوله يتيم بباب الخير رابى في الثرى حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان يفعلن افعل قال من يثقفن منكم فليست بايب ابدا وقيل ... قسله ساق وتجي النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي يلحق اوايلها ما الزائدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما ارينك اي التحقق الذي اراه فيك وما لم يحسنه يضربن من يطلب امرا لا ينال الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شي اخر وقلما تقولن وكثر ما تقولن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة حسنة لزيادة ما في رب وترفعن وخبرها وتجي المنفي بعد النفي بلا اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني لانها اذا تشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد تجي مع لا التاكيد منفصلة نحو لا في الدار يضرب زيد وعند ابي علي لا تجي بعد النفي اختيارا لتعريه من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا في النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ارايت ان جات به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقايلن احضروا الشهودا وقال اخر يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون تلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي ان بيتي واسع شاذ عند البصرية كما ذكرت وكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال فاما ترين ولي لمة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان اكثر اثباتها **قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم** لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها تحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد الساكنين في كلمتين واو لاهامة وان كان الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء

من الاول الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعلمها دليل
اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قال اضربوتّ واضربنّ كما قيل اضربانّ لم يكن
خارجا عن القياس كثمودّ الثوب ومدعوّ والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما
لم تحذف لانها ليست بمدة كما يجي في التصريف في باب التقا الساكنين وانما ضمت ولم تكسر
ولم تفتح اجرا لما قبل نون التاكيد في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة **قوله ومع المخاطبة مكسور** لان ضمير المخاطبة يا فان كان مكسورا ما قبلها كاضربنّ واغزنّ
وارمنّ حذفت للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشينّ
وارضينّ واغزونّ وارمينّ في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو
الاصل وقال ابن مالك حذف يا الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضنّ في ارضينّ **قوله وفيما عداه مفتوح** اى فيما عدا المذكور وفيما عدا الواحد المذكر نحو اضربنّ ولتغزونّ
وارمينّ واخشينّ والمثنى نحو اضربانّ وجمع المونث نحو اضربنانّ وليس ما قبل النونين
في المثنى والجمع المونث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف فتحة ولعل هذا مراده اما
فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور
لكن النون لجز الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او الوقف في نحو لتغزونّ
واغزونّ ولترمينّ وارمينّ ولتخشينّ واخشينّ لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري
مجراه ومع قصد البنا على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا على الفتح مذهب
سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركه للساكنين معربا كان
الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسما فعاد الى اصله من البنا والاصل
في البنا السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخر الجز
بلا ضرورة كما اتت في اضربنّ الا انه تحريك للساكن بحركته كالحركة اللازمة لكون اللام
متحركة في الاصل اى المضارع وكون النون لجز الكلمة لاتصالها بنفس الفعل لا مالضمير
في اخشونّ واخشينّ بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين
المحذوفة للساكنين في قومنّ ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور والذاهبين
الى بناما اتصل به النون واما على مذهب من قال بان الفعل باق على ما كان عليه قبل
دخول النون من الاعراب والبنا فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزونّ
وارمينّ اذ لو لم ترد لقيل اغزنّ وارمنّ فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد
المونث فتح اما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه ومعتله واما رد اللام في ارضينّ
واخشينّ فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شي اخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم
الفرا حذف اليا الذي هو لام في الواحد المذكر والفتح في المعرب والمبني نحو والله ليرمنّ زيد

وارمنّ

وارمنّ يا زيد وليخشنّ زيد واخشنّ يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قال بالله حلفة
لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربانّ وان التقى ساكنان كما حذفوا
اليا والواو في اضربنّ واضربنّ خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف
كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان المد في الالف اكثر منه في الواو واليا
والمد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربانّ كالضالين واما الالف
في اضربنانّ فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل ولو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف
النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند
غيرهم لاجتماع النونات **قوله ولا تدخلهما الخفيفة** اى لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المونث
لانه يلزم التقا الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان المدغمة ان كانت ساكنة فهي
كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحرك ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز
عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربانّ بنون الوقاية واضربانّ نعمانّ وان كان يزول
التقا الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان النونين المدغم فيهما
ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المونث
فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة
كقراة نافع محياي وقراة ابي عمرو واللاي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك انه
ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل
قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف براسها
عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخففة فرع الثقيلة **قوله وهما في غيرهما** اي
النونان في غير المثنى وجمع المونث مع الضمير البارز وهو الواو واليا **قوله كالمنفصلة**
يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو او
تحريكها ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النونين
بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى
وجمع المونث ما ذكر وغيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المونث اى واخشي وارمي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو
الواحد المذكر نحو ره واغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول
اغزنّ وارمنّ بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا ارمنّ واغزنّ يا امراة بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي
الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا
الرجل وتكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كاخشي الرجل

قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل
اي كالكلمة المتصلة ويعني به الالف في التثنية نحو اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار
كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا
زبدة كلامه ويرد عليه ان المنفصل ليس هو الالف فقط بل الواو واليا في ارضوا وارضي
متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معها كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذا كالمتصل
على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل
اذا سيل مثلا لم لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز
ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت اليا في ارضي الرجل ولم تحذفا في ارموا الرجل
وارمي الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فايدة الحمل وانما
يحمل الشي على الشي اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فتلحق به
لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحملك على الفعل المتعدي وان لم يكن في
ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والخفيفة تحذف للساكنين
وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه حط الها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن
المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي
ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن
وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطاي واما النون الساكنة
فتحذف للساكنين مطلقا قال سيبويه عن يونس انه اذا جا بعد النون الخفيفة في اضربان
واضربنان ساكن يبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه
لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا في المفرد
المذكر والمونث فتسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في اخره نون
خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح الذي قبلها الفا نحو اضربا في اضربن
قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب الخفيفة الفا
فتمد المدة الاولى لتعذر الفتح وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت
على الالف وانها حرف لا تتكرر ولا يوتى بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره
الزجاج بمنكر وذلك انه يسلم ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاولى يرام به
الف اخرى وان لم ينفصل عن الاولى ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور
ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول ا قلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون

ويا بعد الكسرة في نحو اخشين فانه يقول اخشووا واخشيي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب
من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهو غير فصيحة اما في نحو اضربن واضربن
فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو واليا عنده عوضان من
النون وعند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجي وتقول في هل تضربن
وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو واليا بدلان من الخفيفة وعند غيره
هل تضربون وهل تضربين والواو واليا ضميران ان ردا بعد حذف الخفيفة مع رد النون
التي سقطت لاجل النون الموكدة كما يجي قوله ترد ما حذف من الواو واليا وحدهما كما تقول
في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشووا واخشيي او من الواو
مع النون التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل
تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بنا على انهم قدروا النون الخفيفة المحذوفة
للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جاني قاضي
بغير رد اليا على الافصح لكون التنوين لازمه اذا لم يكن مانع فكانه ثابتة ايضا مع عروض
الحرف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله وانعامه وتوفيق اكماله
وصلواته على محمد وكرام اله ولنذكر احكام ها السكت وان كان المصنف ذكر
بعضها في التصريف وحرف التذكير والانكار وشين الكشكشة اما ها السكت
فهي ها تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة
حرف او اسم عريق في البنا نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفيه اذا جيت
بعدها وذلك في الوصل بحرف اخر تبين النطق بها واذا لم يات بعدها شي وذلك في الوقف
خفيت حتى ظن ان اخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف ليتبين جوهرها واختاروا ان
يكون ذلك الحرف ها لمناسبتها لها في الخفا حرف اللين فاذا جات ساكنة بعد الالف فلا بد من
تمكين مد الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فتبين الالف بذلك
التمكين والمد واما في الاسما المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البنا نحو لا فتى فلا تزاد
ها السكت اما لحوق ها السكت بها الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البنا الا انه ضاف
منه الا كم ولدن واما لكون الاعراب مقدرا في الالف نحو افعي وشبه الحركة الاعرابية في
لا فتى وسنذكر انها لا تلحق الحركة بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هذا وهولا
فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان محركا
بحركة بنائه نحو هو وهي وهولا ولا تلحق هذه الها ساكنا اخر غير الالف المذكور سوا
كان واوا او يا كهدي او غيرها ككم ومن وذلك لان الالف اخفى في الى البيان احوج
بلى يلحق الالف والواو واليا في الندبة نحو واغلاماه واغلامكيه واغلامكموه وفي الانكار

زيادة الشارح
ها السكت

الامراة الامروه ولقصدك الى زيادة مدا الصوت فيهما وتاتي الموضعين اذا وقفت على
كلمة محركة الاخر بحركة غير اعرابيه ولا مشبهة بالاعرابيه لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو
لم تزد الها لسقطت الحركة للوقف وانما لم يتبين الاعرابيه لعروضها وسرعة زوالها وذلك
قولك رجلانه وضاربانه ومسلمونه وهنه واينه وضربتنه وهلمه وضربتكمه وحكمه وثمه
واضربنه وانطلقته وضربته وعصاته وقاضيه وغلاميه وهيه واينه وكيفه ونحو ذلك
ودخولها فيما قبل اخره ساكن اكثر واقوى منه فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو
سكن الاخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه لان النون علامة
الرفع فهي كالحركة الاعرابيه وقد منع بعض البصريين ان يقال نحو ضربته وانطلقته
لالتباس الضمير بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشي لان الخليل حكى
انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه ولينه ولعله ولعلمه
وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الها لمشابهتها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها ما
اخر لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البنا فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا
لم يلحقوها اخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكان الالف
اعرابية فلا تقول ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على
حرف واحد فها السكت لازمة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتدا
بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم
يخشه فانها في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم فيها منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك انما
لم تات بها سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في اعه واقه من
قولك ان يعه اعه وان تق اقه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف هنا اكثر لو
سكن العين وذلك لحذف الفا واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون ها
السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شي ولا يقفون على ما لم يحذف منه شي
كانه ولعل وليت وساير ما ذكرنا الا بالاسكان وروى يونس وعيسى ابن عمران بعض
العرب يقف على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غيرها قال سيبويه
هذه اقل اللغتين والحاق الها في ما الاستفهاميه المحذوف الفها بعد حرف الجر كغلام
والام اكثر من حذفها واما في المجرورة بالاضافه نحو مجي مه ومثل مه فالها عند الوقف
لازمه كما في ره وقه وقد يجي تعليل ذلك في باب الوقف ان شا الله تعالى **واما شين
الكشكشه** وهي لغة بكر بن وايل فهي الشين التي تلحق كاف المونث في الوقف وذلك لانهم
ان لم يلحقوها سكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين في الوقف
علامة للمذكر فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذا كافية في

الحكم

نحوه

شين الكشكشة

العرق

العرق بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المونث السين في الوقف فاذا وصلوا
حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق الشين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف
المونث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رانني احرش ولو حرشت لكشفت عن حرشش وذلك
ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة
من الحلق لان الشين ليست حلقيه وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال انش ذاهبه
قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق **واما
حرف الانكار** فهي زيادة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار
اعتقاد كون المذكور على ما ذكر وانكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاني زيد فيقول
من يقصد تكذيبك وان زيدا ما اتاك ازيدنيه اي كيف يجيك فهذه العلامة لبيان انه
لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك بعد لا شك ان زيدا جاك ويستنكر ان لا يجيك فكانه
يقول من شك في هذا وكيف لا يجيك قال الاخفش هذه الزيادة موضوعة لانكار كون
المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخريه
فكانه يقول لا ياتيك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم
هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخريه وانما تلحق
هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام من غير فصل بينها وبين الاسم المذكور
فان فصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقه لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا لا
يلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو ا تقول زيدا او اتتكلم زيده
والاغلب مع حصول الشرايط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه
وبحركته اعرابية كانت او بنايية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا ابتيه لمن قال انا
فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامه بما يصح
المعنى بالحاقها به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتناه ومنه حكاية سيبويه
سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال اانا ابتيه منكرا له اي نفسه ان يكون
على خلاف ما ذكر السايل ولو حكى لقال اتخرجوه ثم نقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا
او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاني القاضي وزيد يغزو ورايت
المعلى وحكمه ان يزاد على اخره مثل اخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولها نحو القاضيه
والمعلاه وايغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه
بكسر الساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذا الا اليا نحو ازيدنيه واتضربنيه وان
كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنايية كانت او اعرابيه فيكون بعد
الضمة واو وبعد الكسرة يا وبعد الفتحة الف نحو ازيدوناه وازيدنيه والامروه

حرف الانكار

فليس علة الانكار اذا كعلامة الندبة لان تلك بحسب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك
الحاق مدة الانكار بان تزيد بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة
اذا الا ما لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف
المد والما خفيان فنونا ابد كما في ما ان فعل قال المصنف الظاهر انهم لا يزيدوا ان الا فيما
اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه اذا لم يرد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان
كان مدة ورد قوله بجيها بعد المتحرك في نحو انا انيه لان نون انا متحركه واجاب بان الزيادة
انما تكون في حال الوقف على انها بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لجي ان بعله في حكم الموقوف
عليه بالالف فلو لم تزد ان لقيل انا بحذف احدى الالفين وقياس ما قاله ان يقال المعلي
انيه والمعني اننه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن اخره يتبين منه لم يات
في كلام ثم اعلم انه لا يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا
اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيد يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول
من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار
بتوسط التنوين وبقي الما موقوفا عليه فلا يستنكر بقا التنوين وقفا ومدة الانكار
تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت
زيدا وعمرا وازيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرا فتدخل همزة الانكار
على الجملة والمفرد على اي قسم شيت من اقسام الكلام بخلاف الندبه كما في المنادي ولا
بد في حال الوقف من ها السكت ههنا **واما حرف التذكير** فليس في كلام صحيح وانما يكون
ذلك اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل اخر الكلمة بمدة تجانس
حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العام قالا فيمد فتحة اللام الا ان يتذكر
ما نسي ويصله به وكذا يقولوا ومن العامي ويصله بيا ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا
ثبوتيا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيفا من صفة كيت وكيت وتقول في قد
فعل وفي الالف واللام من نحو الحارث مثلا قدي والي وان كان اخره ساكنا حرف مد
نحو القاضي والعصى ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز
ان يقال انه يجتلبها ويحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا تلي هذه الزيادة ها
السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف **وقد تم الكتاب
بعون الملك الوهاب** في تاسع عشر الحجة الحرام سنه اثنين وستين وتسعمايه لسيدنا
الشيخ الامام العالم العلامة فخر الدين محمد ابي الفتح الدميرى المالكي اعزه الله تعالى بعزه
وجعله في كنفه وحرزه في الدنيا والاخره على يد الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير
محمد بن علي بن محمد الاحلافي الازهرى الشافعي غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين امين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

نحوه

حرف التذكير

تملكه ... حسب الطاقة والامكان
الفقير ... الدين ...